جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الادارة والاقتصاد

مجلة الغري
للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

من محتويات العدد ...

- محاولة لفهم العناصر التي شكلت القرار الامريكي في الحرب على العراق (منظور الاقتصاد المعولم)
الدكتور عاطف لافي مرزوك

- اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على حركة اسواق المال العربية
الدكتور ابراهيم رسول هاسي

- ازمة المياه العربية بين الحقيقة والاقتعال
الدكتور محمد علي كاظم

- غسيل الاموال في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطرة واجراءات مكافحته
يحيى حمد حسن و معن عبود علي

- دراسة تقييميه لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الاردن خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٠١)
بشير هادي عودة

- راس المال الفكري وعلاقته بادارة الجودة الشاملة وانعكاس ذلك في تحقيق القدرات التنافسية للمنظمات
الدكتور جليل كاظم مدلول العارضي

- السمات القيادية وعلاقتها بابعاد ازمة التعليم العالي دراسة تحليلية لجامعات الفرات الاوسط
الدكتور محمد جبار وافنان الاسدي

- دور عملية التحسين المستمر في تحقيق الزيادات بمعدلات الانتاجية
دراسة تحليلية لاراء عينه من مدراء القطاع الصناعي العراقي
اسيل علي مرهر

مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية

فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة
المجلد الأول- العدد (4)- السنة الثانية- 2006 م

رئيس التحرير

أ. د. مازن عيسى الشيخ راضي

مدير التحرير

د. عاطف لافي مرزوك

سكرتيرة التحرير : نغم عباس كاظم

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد بريهي العلي — أ.د. عبد الكريم كامل أبو هات

أ.د. إحسان محمد الحسن — أ.د. ماهر موسى العبيدي

أ.د. إسماعيل عبيد حمادي — أ.د. جعفر محمد جواد الفضلي

أ.د فاضل عباس العامري

هيئة التحرير

أ.د. محمود فرج اللامي — أ.د.عدنان داود العذاري

أ.د كامل علاوي كاظم — أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي

أ.م.د.محمد جبار الصائغ — أ. م. حسين هادي عنيزة

أ.م.د. محمد علي كاظم — أ.م .د. يوسف حجيم سلطان

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

محتـــويـــات العدد

البحـــوث الاقتـــصادية

- محاولة لفهم العناصر التي شكلت القرار الأمريكي في الحرب على العراق ٧

الدكتور عاطف لافي مرزوك

- اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على حركة أسواق المال العربية ٢٣

الدكتور إبراهيم رسول هاني

- أزمة المياه العربية بين الحقيقة والافتعال ٤١

الدكتور محمد علي كاظم

- تطوير وسائل التعاون الدولي للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها ٥٧

الدكتور علي يوسف الشكري

- غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطره وإجراءات مكافحته ٧٣

يحيى حمد حسن ومحسن عبود علي

- غسيل الأموال:مفهومه،آثاره،وسبل مكافحته ٩٣

سامرة نعمة

- دراسة تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن خلال المدة (١٩٨٩- ٢٠٠١) ١٠٥

بشير هادي عودة

البحوث الإدارية

- راس المال الفكري وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة وانعكاس ذلك في تحقيق القدرات التنافسية للمنظمات... ١٢٧

الدكتور جليل كاظم مدلول الحارضي

- السمات القيادية وعلاقتها بأبعاد أزمة التعليم العالي دراسة تحليلية لجامعات الفرات الأوسط ١٤٩

الدكتور محمد جبار وأفنان الأسدي

دور عملية التحسين المستمر في تحقيق الزيادة بمعدلات الإنتاجية :

دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء القطاع الصناعي العراقي ١٦٣

أسيل علي مزهر

- دور رجال البيع في تسويق الخدمات التأمينية ((دراسة تحليلية في شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية /مكتب الديوانية)) ١٨٥

رونق كاظم حسين

كتب وقراءات

❖ الفجوة الرقمية ، رؤية عربية لمجتمع المعرفة ١٩٧

الدكتور كامل علاوي كاظم

❖ تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر ١٩٩

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

❖ العولمة ٢٠٣

حيدر نعمة يخيت

❖ الفكر السياسي الغربي ٢٠٨

وجدان كاظم عبد الحميد

مَجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية

فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة

البُحوثُ الاقْتَصادِيَّةُ

الفكر السياســـــي الغربي

تأليف:- الدكتور علي عبد المعطي محمد

عرض: وجدان كاظم التميمي

تناول كتاب الدكتور علي عبد المعطي الفكر السياسي الغربي عبر خمسة فصول، ركز خلالها على الجانب الفلسفي. ومعتداً المدخل التاريخي في استقراء تطور ذلك الفكر بأسلوب جمع بين الدقة والبساطة . فهو ينظر إلى السياسة على أنها واحدة من بين القضايا المهمة التي تناولها الفلاسفة اليونان بالنقد والتحليل. فقد شهدت أثينا أول مظاهر الديمقراطية، حيث طرح الفلاسفة العديد من الآراء السياسية التي اعتبرت البدايات الأولى لصياغة الفكر السياسي الغربي، بدأ بأفلاطون الذي طرح في كتاب (الجمهورية) أول نظام سياسي للمدنية الفاضلة، وأرسطو وآخرون من الفلاسفة اليونانيين الذين أعطوا للعالم أفكارا فلسفية وسياسية مهمة جدا.

وكما هو الحال لدى اليونان، فقد اهتم الرومان بالأفكار السياسية، ويعد شيكرون وسينكيا من ابرز فلاسفة الرومان الذين كتبوا عن أنواع الحكومات وعن الدولة. ومما لا شك فيه إن الحضارة الرومانية التي قامت على ارث فكري زاخرا بجوانب الفلسفة والعلوم قد اتصفت بتجربة غنية وناجحة في كافة المجالات ومن أبرزها مجال القانون والفكر السياسي. لقد أوجد الرومانيين أطرا لحياة سياسية تحاكي تطور الخطوط الزمنية فقد لوحظ كثرة المجالس والهيئات التي تساهم في الحياة السياسية في المجتمع الروماني والتي عده بمثابة منهل تشريعي للحياة السياسية في روما قبل ٢٠٠٠ سنة ق.م وهي دلالة واضحة على مدى الحيوية التي حفلت بها الأنظمة الاجتماعية والسياسية.

لقد تصور الأوربيون في العصور الوسطى الحياة السياسية عن طريق مهمة السلطتين الشريكتين ((الكنيسة والدولة)). ومن ثم فإنهم لم يولو اهتمام في الجانب السياسي على عكس العصور التي سبقتها، وبصورة أدق يمكن القول إن الجانب السياسي في هذه العصور يعد ضمن البحوث الدينية، فكان بحث السياسة يتموضع من خلال علاقتها بالدين. وأكد مؤلف الكتاب على دراسة الفكر السياسي عند القديس اوغسطس باعتباره يمثل العصور المبكرة من العصور الوسطى والقديس توما الاكوني بأعتباره يمثل الفترة المتأخرة من هذه العصور.

ثم ينتقل المؤلف إلى دراسة الفكر الفلسفي السياسي في عصر النهضة، حيث أصبحت أوربا أمام حالة جديدة عندما انهارت سلطة الكنيسة التي لم يكن انهيارها سياسيا فحسب، بل ثقافي أيضا، فانهارت الثقافة التي انتجتها على مدى القرون السابقة، وظهرت محلها الثقافة القائمة على التفسير العلمي لظواهر الطبيعة بعد ذلك وقد واكب ذلك تحولات في الفكر الاقتصادي من حيث النظرية وفجاءت الرأسمالية بدلا من النظام الإقطاعي، وأصبحت المدن لا الأرياف هي مركز القوة الاقتصادية ومن ثم السياسة، ومما

يشار اليه أن عصر النهضة لم ينتج فلاسفة على غرار ما ظهر في اليونان وروما وحتى العصور الوسطى سوى رجل واحد أبرز علما في الفلسفة والسياسة وهو نيقولاي ميكافيلي (١٤٦٧-١٥٢٧) والذي امن بأن ((الأنبياء المسلمين هم الذين كانت لهم الغلبة والسلطة، بينما فشل غيرهم، غير المسلحين)) أي الذين لم يمتلكوا القوة. إذا كانت الغاية تبرر الوسيلة عند ميكافيلي، فلا شك بأن لديه عناصر أخلاقية متشابكة أو بالاحرى لتقل على حساب عناصر غير اخلاقية، وكان هدف ميكافيلي هو بناء الدولة الآمنة، القوية، المستقرة والمستقلة.

الدولة التي يحكمها دستور يحفظ حقوق الأمير والنبلاء وعامة الناس بنسب تتفق مع مراكز قواهم.-وأخيرا يختتم الدكتور علي عبد المعطي محمد كتابه الفكر السياسي الغربي عندما يقوم في دراسة الفكر الفلسفي السياسي في العصر الحديث. الذي اتسم بمحاولة معظم فلاسفة هذا العصر للوصول إلى أصول وكيفية قيامها وغايتها وأركانها وأشكالها. وكذلك تناول الفكر السياسي الحديث مفهوم السيادة، يقول البعض إن السيادة تكون مطلقة وغير مقيدة بالنسبة إلى الحاكم((هوبز- بيرك)) وذهبت الأكثرية إلى إن الشعب هو المصدر الأصيل للسيادة، وان سيادته لا تباع ولا تشترى، وان الحاكم يجب إن يعبر عن روح الأمة وعن أرادتها الكلية العامة(هوبز، لوك، روسو، مونتسكيو) إلا إن المفهوم الرئيسي الذي أعطى صبغ هذه الفترة الحديثة بلون خاص هو مفهوم العقد الاجتماعي. في حين ركز(توماس بين) في أفكاره السياسية الحديثة على ثلاثة محاور رئيسة،هي الحرية والسيادة والعقد الاجتماعي.

وفي هذا الصدد فأن الذين تحدثوا عن مفهوم العقد الاجتماعي بعمق وتوسيع يمكن ان نطلق على فلسفاتهم السياسية أسم فلسفات العقد الاجتماعي وهم((هوبز ولوك وروسو واسبينوزا))ولابد من القول الى ان وجهة نظر هؤلاء الفلاسفة جميعا لنظرية العقد الاجتماعي تختلف من فيلسوف لاخر في تصوير حالة الطبيعة الاولى.

وظهرت في هذه العصور من تاريخ الفكر السياسي أفكار سياسية اخرى مثل فكرة فصل السلطات والادارة العامة والحقوق الطبيعية، والحقوق المدنية وروح القوانين والمؤسسات الدستورية، وتدعيم الاتجاهات الديمقراطية، لذا كان هذا العصر غنيا وخصبا بأفكاره التي تتعلق في النظريات والفلسفات السياسية.

محاولة لفهم العناصر التي شكلت القرار الأمريكي في الحرب على العراق

(من المنظور الاقتصاد المحوكم)

أي عمل يمكنك القيام به أو تخيل
أنك قادر عليه ابدأ به فالي الإقدام
عبقرية وسحر
(الفيلسوف غوته)

الدكتور عاطف لافي مرزوك
أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

مقدمة

تعتبر الحرب على العراق واحدة من الموضوعات التي أثير بشأنها الكثير من وجهات النظر، وبديهي إن أمريكا كانت تبحث عن جملة أخرى من الأهداف المحددة. فقد تخلت أمريكا منذ أمد طويل عن إثارة قضية الدكتاتورية في العراق وطبيعة سياسات وممارسات نظام صدام حسين، وكان جليا للشعب العراقي بان الهدف من الحرب الأمريكية في العراق لم يكن ليتمحور حول تسلط نظام دكتاتوري سافر أبدا. فقد كان النظام السابق موضع دعم أمريكا في ثمانينات القرن الماضي، وما أخفقه الأمريكان من دعم متعدد الجوانب طوال حربه مع إيران ليس خافيا على احد، بل ويعرف العراقيين تماما بان استيلاء البعث على السلطة أيضا لم يخل من دعم سياسي واستخباراتي أمريكي. إلا أن ربط الحرب بالعولمة يدخل في أطار معقد من المتغيرات، مما يستدعي التفكيك وإعادة الربط في أطار ما تعنى به العولمة، وبديهي أن لا يشمل ذلك الشرق الأوسط فحسب، وإنما العالم بأسره، فهناك تغيير جذري في الخريطة النفطية للمنطقة والتقال لمركز الثقل فيها وهناك تغيير في التقسيم الجيو- سياسي والاستراتيجي ضمن مشروع كامل للمنطقة، ربما يستغرق رداحاً من الزمن.

لقد أثرت العولمة عبر ميزان القوة الاقتصادية والسياسية في العالم، لكن لا بوسائل القوة الكلاسيكية التي مكنت بريطانيا من إن تفرض هيمنتها (القوة العسكرية والاقتصادية والمالية)، بل، وفي عالم العولمة، في ضوء القدرة التي تمتلكها الدولة في تمثيل عوامل القوة لا القوة عينها، وبالتالي إيجاد مؤثر سياسي يمكنه جعل المنطقة أزاء وضعان لا ثالث لهما، أما القبول بحتمية التحول إلى العولمة الاقتصادية وما تعد به من مقولات متناغمة لها كالديمقراطية الليبرالية، وأما أعادة صياغة الأصولية وقولبة ما تتضمنه من قيم بحيث تتسق منه النهج الجديد القادم مع التغير السياسي في العراق. ويمكن أن نعرف – من ذلك – أن وجود الأثر الخطر قد

حمل دولاً لم تلتزم الحس الديمقراطي الفطـــي أن تتبنى الديمقراطية التي تصل بالتغيير إلـــى حـــد القمة السياسية المتمثلة بالانتخابات الرئاسية.

أولاً: طواف حول الأطراف

بشكل الجزم بكون الحرب والنزعة العسكرية سلاح سيطرة بيد رأس المال علـــى الـــدوام نقطـــة انطلاق ضرورية. لكـــن ذلـــك لا يوصـــل بعيـــدا إذا استخلصنا من الحرب ضد العراق درسا-ولو أوليـــاً- مؤداه أن لا جديد مهم مـــن أجـــل بلـــوغ الأهـــداف الرأسمالية الأمريكية وان الاقتصاد يســـتمر بمجـــرد انتهاء الحرب.

ثمة ثلاثة عناصر متكاملة تكاملا مطلقا تبدو لي حاسمة لأجل فهم الوضع الراهن. أولهـــا إن الحـــرب ضد العراق لا يمكـــن عـــدها ضـــمن الاســـتمرارية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحسب، بل بوجه خاص في إعادة تنشيطها التي باتت أكثر من جلية على بعد نهاية القرن العشرين، وإعادة التنشيط هذه، وكذا التداخل الأوثق بـــين الاقتصـــاد والنزعـــة العسكرية جرى بوجه عام بخس قدرهما من طـــرف الماركسيين العاملين في مجال نقد اقتصاد الرأسمال. ويتمثل ثاني العناصر في كـــون تجديـــد المنظومـــة العسكرية-الصناعية، التي توطـــدت صـــلاتها مـــع الرأسمال المالي (مستثمرون مؤسســـيون، وأســـواق المال) بشكل جدي في العقد الأخيـــر، عـــزز حتميـــة الحرب.

تعمل الولايات المتحدة لتأكيد تفوق قوتهـــا من الناحيتين السياسية والعسكرية، وعلى ما يبدو لا يوجد منافس لها في هذين المجالين تحديـــدا، إلا أن تفوقها في المجال الاقتصادي- لب الصراع العالمي- لا يزال يسير نحو المجهول، وبخاصة بعـــد تراجـــع معدلات الأداء الاقتصادي، فهي تعـــاني مـــن أزمـــات اقتصادية داخلية تتمثل بـــالركود والبطالـــة وتبـــاطؤ النمو، ومن ثم المنافسة مع قوى أخرى تحد من هذا الطموح الأمريكي، لذلك كان لزماً عليها العمل لاتخاذ إجراءات مناسبة في مجـــالات التفـــوق (السياســـية والعسكرية) لتعزيز مصادر القـــوة الاقتصـــادية فـــي مواجهة الاقتصادات المنافسة لها في أوروبا واليابان وربما الصين بعد حين، ومصدر ذلـــك هـــو الرغبـــة الأمريكية في البقاء قطب أوحد في العالم . وفي هـــذا الصدد كتب توماس فريدمان في صـــحيفة نيويـــورك تايمز في آذار ١٩٩٩ ((إن يد السوق الخفية لن تعمل دون قبضة خفية.. ولا تستطيع ماكدونالـــد للوجبـــات السريعة أن تزدهر دون وجـــود شـــركة ماكـــدونيل دوغلاس التي تصنع الطائرات، واليد الخفيـــة التـــي تبقي العالم آمناً لتقنيات وادي الســـليكون وشـــركاته تدعى جيش الولايات المتحدة وسلاح الجـــو وقـــوات البحرية والأسطول. ومن دون وجود أمريكا القائمـــة بوجباتها لن تكون هناك أمريكا أون لاين))[1].

لقد أعلنت الاستراتيجية الأمريكية الراهنة عـــن أهدافها، إزاء نظرتها لموقع الولايات المتحدة في عالم اليوم، ونظرتها للآخرين، وتقويمها لعلاقاتهـــا مـــع الحلفاء وفي مقدمهم أوروبا واليابـــان، أو تقويمهـــا للخصوم وفي مقدمهم روسيا والصـــين، أو تقـــديرها لسيناريوهات تطـــور ونشـــوء حلفـــاء أو خصـــوم محتملين، بشكل مدهش.

هذه الاســـتراتيجية يلخصـــها مشـــروع القـــرن الأمريكي الجديد الذي صاغته مجموعة صقرية مـــن مفكرين واستراتيجيي أمريكيين برعاية معهد المبادرة الأمريكية ومعهد هدسون. باختصـــار أهـــداف هـــذه الاستراتيجية تقوم على:

* ضرورة ضمان التفوق الأمريكي المتفرد على بقية العالم في القرن الحادي والعشرين، وينص على أنـــه من أجل تحقيق ذلك، فلابد من تبني سياسة هجوميـــة

غير اعتذارية وانفرادية غير مترددة، تعتمد على القوة العسكرية بالدرجة الأولى[٢].

• يقول صاغة المشروع أيضاً بأن هناك حاجة إلى بيرل هاربر جديدة، تسوغ اعتماد الاستراتيجية الهجومية الجديدة، وتشل قدرة النقد والمعارضين عن الوقوف في وجه الولايات المتحدة. جاءت تفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الغيبة لتقدم على طبق من ذهب لصناع ذلك المشروع، الفرصة التي لا يمكن تفويتها للشروع الفوري في تطبيق المشروع[٣].

والمفارقة الكبيرة هنا أن الذين صاغوا ذلك المشروع، بوصفه مبادرة نظرية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، أصبحوا صناع السياسة والقرار في عهد جورج بوش الابن، وعلى رأسهم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وريتشارد بيرل رئيس هيئة علوم الدفاع، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع، وريتشارد ارميتاج نائب وزير الخارجية وعدد آخر من صقور اليمين الجمهوري.

لقد أعادت حرب العراق الاهتمام من جديد بكلفة الحرب ونتائجها الاقتصادية، إذ يعتقد أن شن الحرب على العراق كان بدافع تحريك النمو الاقتصادي الأمريكي، ويؤيد ذلك كل من جان فرانسوا داغوزان الذين اعتقدوا بأن الحرب محرك للتقدم عامة، أو ربما على الأقل محرك للتقدم التكنولوجي. إن أية حرب هي من بعض الجوانب مشروع اقتصادي ،فهي منتجة للثروات بواسطة التجارة (تجارة الأسلحة وغيرها)، كما يمكن استثمارها اقتصادياً بواسطة إعادة البناء، وعن علاقة العولمة بالحرب فيشير صامويل هنتنجتون((أن المعدلات العالية لاعتماد المتبادل أما أن تكون مغرية بالسلام أو مغرية بالحرب، ويتوقف ذلك على معدلات التجارة في المستقبل، الاعتماد المتبادل لا يعزز بالسلام الا عندما توقع الدول إن تستمر المعدلات العالية للتجارة في المستقبل المنظور، وإذا كانت الدول لا تتوقع أن تستمر المعدلات العالية للتجارة، فمن المرجح أن تكون الحرب هي النتيجة))[٤]. أما الحالة التي شهدها انهيار الاتحاد السوفييتي حيث سجلت النفقات العسكرية في العالم الغربي انخفاضاً كبيراً، فهي لم تكن سوى فترة اعتراضية.

ثانياً: الحرب والاقتصاد تزاوج من اجل ما هو أفضل وما هو أسوأ

أن علم الاقتصاد لا يحب الحرب، ذلك إن هذا العلم يبحث عن الثبات والاستمرارية ويناقش سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما يمكن عد الحرب مرحلة عابرة، وبالتالي تفتقر إلى مرجعيات اقتصادية تتسم بالاستقرار المطلوب للدراسة في أي علم. ويمكن القول أنه

ولحد الآن لم تجرى دراسة معمقة للحرب الاقتصادية إلا بصورة نسبية جداً على الرغم من تكرار استخدام السلاح الاقتصادي وخاصة سلاح العقوبات.

تؤكد فاني كولومب أنه على الرغم من أن الهدف المعلن للعولمة هو التقدم الاقتصادي، على مستوى العالم كله، وأن العلاقات القائمة بين القطاع العسكري وقطاع الاقتصاد الوطني لا تستدعي حرباً اقتصادية تقوم أساساً على إرادة إلحاق الأذى بالآخر، لكن يبقى الاقتصاد السياسي هو بالتعريف أداة للسلطة ولضمان الأمن، لكن، وأحياناً بواسطة الحرب الاقتصادية ذات الفعالية. وتورد كولومب مفهومين للحرب الاقتصادية. يشير أولهما إلى وضع منافسة شديدة مع ممارسات غير مستقيمة، على مستوى الدول كما على مستوى المؤسسات والشركات. لكن

قد يكون من المبالغة الحديث بهذا الصدد عن حرب اقتصادية على أساس التحليل الاقتصادي والوقائع الاقتصادية السائدة في العالم الراهن. أما المفهوم الآخر لـ الحرب الاقتصادية، فتحدده كواوسب استخدام استراتيجيات ترمي إلى بالاقتصاد، خصم أو إضافة من أجل تحقيق هدف سياسي أو عسكري ولو أدى ذلك إلى انحسار الاقتصاد العالمي.

في حين يرى المؤرخ جورج عياش[٥] بأن الاقتصاد هو في صلب اتخاذ القرار بالحرب في العديد من حالات كثيرة وحتى لو إن هذه الحقيقة تبقى في إطار (ما لا يقال). هذا مع التأكيد بأن كل حرب هي حالة خاصة، لا يمكن مقارنتها، وبالأصح مقاربتها إلى درجة التماثل، مع أية حرب أخرى. وفي هذا السياق يشرح المؤرخ الأسباب التي أدت إلى عدد من الحروب وخاصة الحربين الكونيتين الأولى والثانية. بكل الحالات تبقى الحروب الاستعمارية هي أكثر الحروب اقتصادية بوضوح وصراحة.

ولما كانت العولمة تعني رفع درجة الاعتماد المتبادل، فأنه لا يوجد ما يؤيد فرضية أن الاعتماد المتبادل والعولمة تقلل الصراع، بل يوجد ما يؤكد العكس تماماً، فالتجارة العالمية اتسعت كثيراً في الستينات والسبعينات والثمانينات، ولذلك انتهت الحرب الباردة، وفي عام ١٩١٣ كانت التجارة في أعلى معدلاتها، في حين شهدت السنوات التالية حرباً في الكثير من المناطق في العالم. وهذه الأدلة لا تدعم الافتراض بأن التجارة تحقق السلام وتحافظ عليه، فقد توصلت أحدى الدراسات إلى أن ((زيادة معدلات التجارة قد تكون قوة مسببة للشقاق بالنسبة لسياسة العالمية، وأن زيادة التجارة في النظام الدولي بحد ذاتها لا يحتمل أن تخفف من التوترات العالمية أو تؤدي إلى استقرار عالمي أكبر))[٥].

لقد أدى واقع تعاظم حدة المنافسة على الزعامة في ظل العولمة الاقتصادية في العالم وغياب أو عدم فاعلية، القانون الدولي، عاملاً مشجعاً في جعل مستقبل الحرب مفتوحاً، إذ يعتقد زبينيغو بريجينسكي بأن الضرورة التكنولوجية تدفع نحو إعادة الصياغة السياسية للعالم ولتغيير كبير في المؤسسات الموروثة من المجتمع الرأسمالي وذلك بعد دخول الصناعة المعلوماتية.

لقد ترجمت الأطروحة التي قدمها جان جاك روسو على أرض الواقع، عندما تم الاعتراف بالمدرسة المثالية الليبرالية خلال الحرب العالمية الأولى، حيث دعى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون إلى تبني أفكار المثاليين لدعم فكرة أن تقرير المصير الذاتي هو مفتاح السلام العالمي، والتي لاقت رواجاً بعد الحرب المذكورة. فقد اعتقد المثاليون الليبراليون إن الدولة هي التي تعزز قضية الدولية الأكثر وسعاً. وصار هذا التيار الفكري ذا نفوذ واسع في تأطير فلسفة الصراع الدولي وجذبها نحو التطبيق عندما قامت منظمة عصبة الأمم بتوقيع ميثاق كيلوغ – بريان عام ١٩٢٨. إلا إن أحداث الثلاثينات أنزلت بالمثاليين طعنة قاسية، وعندما أتضح – بوصفه مقاربة قانونية أخلاقية – إن نظريتهم غير قادرة على مواجهة الحركات النازية والفاشستية[٦].

وهكذا أخذت خيوط الجدل الفكري تتوجه –وبشكل خاص في الأوساط السياسية الأمريكية والأوروبية– لصالح حجج التيار الواقعي السياسي، الذي انطلق من الفكر الهوبزوي والميكافيللي، وتبعهم جورج كينان، وهو الذي وطد مبدأ الاحتواء كمرتكز لقيادة الحرب الباردة. فالحرب لا يمكن تجنبها إلا بالاستعداد للحرب والقدرة على التهديد والرد والفعل[٧]. وهذا الاتجاه الفكري هو الذي يقي يسيطر على فكر الصراع العالمي وعلى فكر المحافظين الجدد وعلى العلاقات الدولية في ظل التحولات في بنية النظام الدولي.

يؤيد التيار السياسي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، والذي قام على أنقاض التيار السياسي المثالي، أن ((القوة أداة قابلة للاستخدام وفعالة من بين أدوات السياسة))[٨]. وينطلق الواقعيون إلى ما هو أبعد بافتراضهم ((أن هناك نوع من التراتب الهرمي بين قضايا السياسة العالمية تتصدره مسألة الأمن العسكري وتكون هذه السياسة مهيمنة على "السياسة الدنيا" للشؤون الاقتصادية والاجتماعية))[٩].

ثالثاً: تبلور الكينزية العسكرية

لقد وجدت الرأسمالية في أفكار اللورد "جون كينز" طوق النجاة لها عقب الحرب العالمية الثانية، فالدولة التي كان الرأسماليون يشنون الهجوم عليها، أصبح لابد من تدخلها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في الاقتصادات الرأسمالية حيث بدا للجميع أن ترك الأمور لبد السوق الخفية لن يحقق شيء وهكذا وجد المطالبين بزيادة حجم الإنفاق العسكري مبررهم النظري في أفكار كينز بعدما وجدوا مبررهم العملي في الصراع بين الكتلتين أثناء الحرب الباردة، وهكذا تم استلهام أفكار "كينز" فكتبت بقوة في هذه الفترة، ليس فقط في القطاعات المدنية بل والقطاعات العسكرية التي هي جبهة نموذجية لتطبيق خطط "كينز" خاصة في مجال زيادة الطلب.

فليس من شك أن شهدت الحرب العالمية الثانية ارتفاع في الإنفاق العسكري مع تدني البطالة. ثم انخفض الإنفاق العسكري بشدة إلى حده الأدنى وخصوصاً في سنة ١٩٤٧م، ولم يلبث أن تحول إلى الصعود مرة أخرى ابتداء من العام التالي. ولم يلبث الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة أن عاود الصعود بعد الحرب الكورية، وارتفعت نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي ٤. ٩% عام ١٩٤٧ إلى ١١% في عام ١٩٥٤.وبعد هبوط آخر عاد الإنفاق العسكري إلى الارتفاع من جديد بفضل الحرب الفيتنامية حتى بلغت نسبته ٨% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، والواقع أن كينز" لم يكن أول من أشار بالإنفاق العسكري لمواجهة احتمالات الأزمة، لكنه كان أكثرهم نفوذاً. وقد نصح الولايات المتحدة بأن تغتنم ميزة منافع الإنتاج العسكري المتنامي، وبالفعل تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية في زمن الحرب ثلاث مرات وفي أغسطس ١٩٤٠م، وهو آخر شهور الحرب العالمية الثانية، حذر الاقتصاديون الأمريكيون الرئيس "ترومان" من أن الإلغاء المفاجئ لقسم كبير من العقود العسكرية قد يحدث انهياراً قوياً في الاقتصاد الأمريكي، كما تضاعفت أرباح الشركات في بريطانيا خلال سنوات الحرب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات الست التي سبقت الحرب.

وفي زمن الحرب الكورية اتخذت الحكومة الأمريكية قراراً بإحداث تطوير في قطاع الإنتاج الحربي، ومن ثم ارتفع الإنفاق العسكري من أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٥٠ إلى ١٣% عام ١٩٥٣.

وكما كان " كينز" أعلى الاقتصاديين صوتاً في المناداة بأهمية الإنفاق العسكري في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فقد كان "جيمس شيلرنجر" من أوائل من طرحوا نظرية الإنفاق العسكري في نهاية الستينيات، وقال: أنه لا ينبغي للدولة أن تضع قيوداً مصطنعة على الإنفاق العسكري، وإنما يتحدد المستوى اللازم من هذا الإنفاق أولاً ثم توجد له مصادر التمويل بدلاً من السماح للإنفاق العسكري بأن يتحدد بقوة مقاومة دافعي الضرائب. أما الفجوة المالية التي قد تنشأ فإنها تسوى بالدين العام.

وقد أدى تطبيق هذه الأفكار في الستينيات إلى لجوء الولايات المتحدة إلى تمويل الإنفاق

العسكري الناتج عن حرب "فيتنام" عن طريق التمويل بالعجز، الذي لم يلبث أن أدى إلى الركود التضخمي.

والواقع أن الإنفاق العسكري المباشر، لا يمثل كافة الإنفاق العسكري بالنسبة لبلد كالولايات المتحدة فهذا الإنفاق العسكري المباشر لا يشكل سوى ٦. ٦% من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٨٦، لكن بإضافة الإنفاق العسكري غير المباشر، فإن الإنفاق العسكري يزيد على ١٠% من الناتج القومي الإجمالي.

لكن بعد ١١ سبتمبر انخرطت إدارة بوش والكونغرس في زيادة هائلة للميزانية العسكرية. سنة ٢٠٠١ بلغت الميزانية العسكرية ٣٠٧ مليار دولار. وارتفعت ميزانية سنة ٢٠٠٢ إلى ٣٣٩ مليار دولار.واقترح الرئيس بوش في رسالته حول دولة الاتحاد (فبراير ٢٠٠٢) رفع ميزانية سنة ٢٠٠٣ إلى ٣٧٩ مليار دولار، أي بالدولار الثابت نفس مستوى حرب فيتنام بأوجها سنة ١٩٦٧. كما اقترح مضاعفة النفقات المخصصة لـ((الأمن الوطن)) لتصل إلى ٣٧,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣. أي زيادة للميزانية العسكرية بنسبة ٢٦% بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ وابتغاء بلوغ مستوى ٤٥١ مليار دولار سنة ٢٠٠٧ وبذلك سيتم بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ إنفاق مبلغ ٢١٤٤ مليار دولار لأغراض عسكرية .

وفي هذه الظروف، فإنه لا نزاع على الإطلاق في حقيقة التأثير الإيجابي للإنفاق العسكري على الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال ربط الفروع المدنية بالطلبات والصناعات العسكرية ليصل الإنفاق العسكري إلى القطاعات المدنية فيحافظ لها على مستويات معقولة من التشغيل في أوقات الركود، ويزيد من درجة النمو في هذه الصناعات في أوقات الرواج وهكذا يتحول القطاع العسكري إلى قطاع دائم وأساسي في الاقتصاد القومي فهذا الاقتصاد بحاجة إلى نمو لا يتوقف، وصناعة السلاح هي المجال الذي يمكن للشركات فيه أن تضمن اعتمادات مالية ضخمة بأقل مجهود، وحيث الإنتاج نفسه لا يتعرض لمخاطر وتقلبات السوق، وهذا يفسر السعي المحموم من الجميع للبحث عن عدو يعطي مبرر لزيادة حجم الإنفاق العسكري.

ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق العسكري أصبح عنصرًا أساسيًا في تشكيل وتطوير الاقتصاد الأمريكي سواء بطلب توريد السلاح أو اعتمادات البحث والتطوير، فالثورة العلمية والتكنولوجيا تجري أولاً في المجال العسكري ثم تنقل منه إلى القطاع المدني حيث ساعد القطاع العسكري في تطوير صناعات مدنية عديدة مثل صناعة الكمبيوتر والإلكترونيات، واستطاعت شركة "روكويل" وحدها أن تخرج إلى الوجود ٣٠ ألف ناتج ثانوي تفرع من اشتغالها لحوالي ثلاثين عامًا في مجال برنامج الفضاء، وإذ يسيطر هذا القطاع على جزء كبير من الدخل القومي وعلى الميزانية، فإنه يتولى في الواقع إعادة توزيع الدخل القومي على الاقتصاد بأسره[١٠].

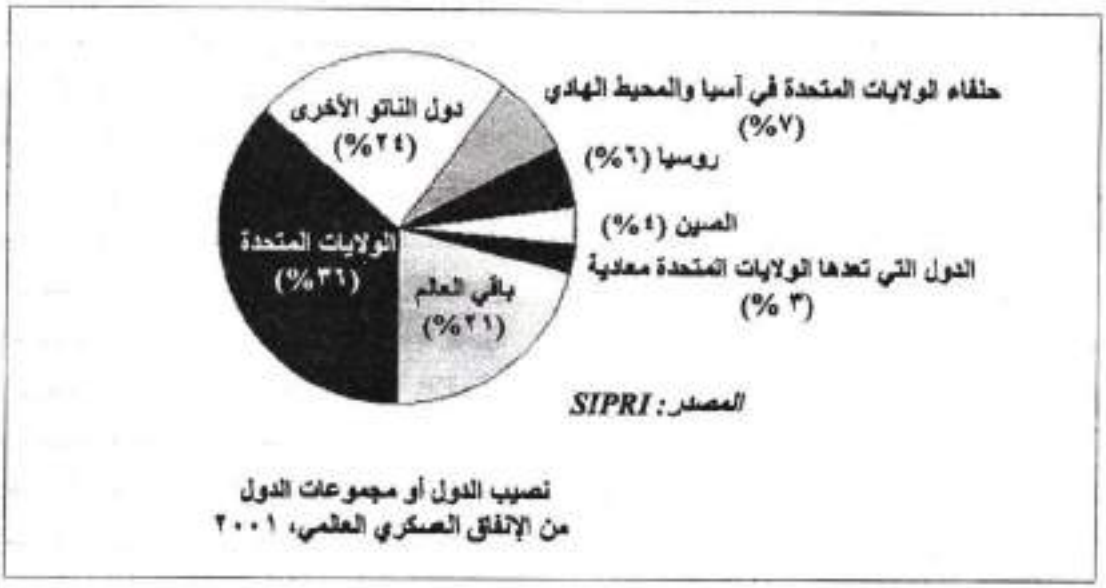

رابعاً : دوافع الحرب على العراق

يسعى الاقتصاديون دائماً إلى بيان الأسباب الاقتصادية المفسرة للأحداث السياسية، وهم في سعيهم هذا لا يغفلون آثار باقي العوامل الأخرى التي تساهم في صنع الحدث، بقدر ما يسعوا إلى عدم إغفال حقيقة أساسية هي أن الصراع البشري منذ القدم كان دوماً أهم دافع له هو التنافس على المنافع الاقتصادية.

وهذه الدوافع لا ترجع فقط إلى رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على النفط العراقي الذي يشكل ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم، وأثر ذلك على الاقتصاد الأمريكي، بل يمتد أيضاً إلى طبيعة الدور الذي يقوم به القطاع الصناعي العسكري في الاقتصاد الأمريكي، وهو الدور الذي يزداد كلما زادت درجة تطور الرأسمالية فهو مركز تطوير واستخدام آخر كلمة في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينتقل بعد ذلك إلى القطاعات المدنية، محافظاً للولايات المتحدة على السبق على منافسيها الآخرين.

وعلى أي حال يمكن تقسيم العوامل التي أدت إلى شن الحرب على العراق إلى عوامل داخلية تخص رأس المنظومة الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة)، وأخرى خارجية.

١. العوامل الخارجية

أ. الاقتصاد السياسي للحرب

تعود الرغبة الأمريكية إلى التواجد في العراق- من الناحية الرسمية – إلى عهد الرئيس الأمريكي روزفلت، عندما بعث بلجنة رئاسية إلى الشرق الأوسط ، وعندما سأل وزير الخارجية جيمس بيرز الرئيس ما هي الحصة التي ينبغي إن نسيطر عليها من نفط الشرق الأوسط أجاب روزفيلت((لا أقل من ١٠٠%)). بالمقابل يرى البعض أن هذه الرغبة توسعت في إيديولوجيتها عن مجرد السيطرة على النفط في بداية عقد الثمانينات، وبخاصة بعد قيام النظام الإسلامي في إيران، الذي لم يؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة اكبر حليف استراتيجي في المنطقة فحسب، وإنما ظهور نظام مناهض لها، واعلى من حيث الايدواوجيا، في طريق التعامل مع القضايا الدولية وتدويل الأزمات لا حلها، وبالتالي صار من البديهي البحث عن البدائل.

وقبل فترة طويلة ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد

السوفييتي لم يضطر الأمريكيون إلى لعب دور المتسابق الذي يناقس آخرين، ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة خطة للفوز، بيد إن أقطاب اقتصادية أخرى كانت تتحين الفرصة، وتنمو خلسة لكي تكتسب مهارات عالية في تحريك عناصر اللعبة الاقتصادية العالمية. وعندما أحست الولايات المتحدة بالخطر تجاه موقعها في المنظومة الرأسمالية العالمية التي أخذت تتعقد تدريجياً رجعت إلى قدرتها ومرونتها في التنظيم اللاتي لا يضاهيهما مماثل في حالة تحديهما المباشر. وعلى هذا الأساس كان التفكير ومن ثم العمل في ضم العراق وأسواق الشرق الأوسط في ورشة عمل مستقبلية تصب في مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية، والذي مثل نقله نوعية في اتجاه الصراع الاقتصادي وتحريك السكون العسكري الذي كان بمثابة المعلم المميز لحقبة تسعينات القرن الفائت.

أن العمل العسكري في العراق مثلما غير موازين اللعبة لصالح الولايات المتحدة، فإنه ضخّم من تقصيد العولمة على حساب تسييسها، فبلغت حجماً أكبر ونمت كثيراً وبات الأمريكيون يجنون ثمار الفوز في الصراع العالمي في تحقيقهم للمكاسب الإقليمية والداخلية.

وهكذا يمكننا أن نقترب من الفعل القصدي للعولمة الاقتصادية وفي كيفية تخصيص كل ما يمكن أن يتمخض من إنجازات كتلك التي تتسارع في ظل التقدم العلمي والتقاني لخدمة طريقة التعامل وكسب الجولات برغد ذلك الفعل القصدي، إلى الدرجة التي أصبح فيها من الصعوبة فصل الجانب السياسي عن الاقتصادي في ظل العولمة.

أن الكثير من الباحثين يرجع أفعال العولمة إلى الأنشطة التي تتولاها الشركات المتعددة الجنسية، والتي تعود في نشأتها إلى أكثر من قرن واحد، ومع ذلك نجدهم يعترضون على مقولة قدم العولمة. إن حل تلك التناقض يتطلب إعادة فحص دور الشركات والتكتلات وما طرا عليها من تغيرات منذ نهاية القرن الفائت، فالمنظومة العالمية قد توسعت وتعقدت برمتها، كما التكتلات الاقتصادية قد أنجبت العديد من التكتلات الفرعية والتي نزعت نحو محاولة تصوير ملامح اقتصادية خاصة بها، بل أخذت لا تقترب في أيديولوجيتها في التعاملات الدولية وتحديد الشركاء عن التكتلات الأم، فالبرازيل على سبيل المثال أنشأت ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة لدول مورسكور، والتي ضمت إلى جانب البرازيل كلٍ من الأرجنتين والبرغواي والاوروغواي[11]، وأضحى موضوع السيطرة الأحادية على الاقتصاد العالمي أمراً بالغ التعقيد لأي اقتصاد، حتى بالنسبة للاقتصاد الأمريكي الذي يصور تمكنه من السيطرة على حركية الاقتصاد العالمي من خلال أدارته للأزمات العالمية القائم على دوره في المنظمات الدولية مثل الصندوق والبنك والأمم المتحدة.

ولكن لا يمكننا إهمال فرضية أن من يكون نظام يجب أن يترأسه، وإذا ما اعترفنا بقصدية العولمة، فلا بد من إن نقر بحتمية التفكير الرغبوي الذي يقود الولايات المتحدة للسيطرة على العولمة وإدارة نظامها، من أجل توجيه نسق النشاط الاقتصادي العالمي في مصالحها. فالفكر يسبق الحدث، وما يجيء بعد الحدث أنما يدخل في أطار تحليله.

بيد إن العولمة بوصفها آليات وخطاب ربما دخلت في إطار فلسفة التغيرات العالمية، مما قد يجعل تراتبية الأقطاب الفاعلة قد تتقلب ويتم تبادل في الأدوار. فالولايات المتحدة تم تطويقها بتواضع الإنجازات الاقتصادية، إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ إلى إن العجز التجاري الأمريكي مع الصين هو الأكبر مع أي دولة أخرى بفارق كبير؛ حيث يبلغ ١٦٢ مليار دولار. وارتفع العجز مع اليابان بنحو ٩,٢ مليارات ليصبح ٧٥,٢ مليار دولار، بينما زاد العجز مع أوربا الغربية بنحو ١٣,٨ مليارا ليصبح ١١٤,١ مليار دولار. فأميركا كما وصفها باتريك سيل في مقالته في مجلة «العالم» عدد سبتمبر ٢٠٠٢ «تواجه أزمة مالية خانقة تأخذ أبعاداً كارثية وقد تكون مقبلة على انهيار اقتصادي كبير مشابه للذي حدث عام ١٩٢٩».

هكذا خلقت الحرب الامريكية على العراق شكوكاً جدة حول نظرية هنتنغتون الخاصة بصراع الحضارات وأعطت دفعاً قوياً لنظرية ثرو حول صراع المصالح

الاقتصادية. وبالفعل فإن هذه الحرب ربما تكون قد حسمت الخلاف بين النظريتين لمصلحة النظرية الثانية – مرحلياً – فصراع المصالح الاقتصادية والذي أكد عليه ثرو في كتابه (المتناطحون) يشير إلى ذلك بوضوح لا لبس فيه.

ويرى لستر ثرو أن اقتصاد الشرق الأوسط يمكن إن يصبح اقتصاداً متكاملاً ويلعب دوراً مهماً في حركة العولمة الاقتصادية ،لكن ذلك يبقى رهناً بالحلول العسكرية والسياسية[١٢].

ولم تعد أزمة الاقتصاد الأمريكي مقتصرة على احتدام المنافسة الأجنبية، وفقدان بعض الأسواق، بل إن تعقد المنظومة الاقتصادية العالمية – التي هي مخلوق العولمة – وصل إلى الحد الذي سيجعل الولايات المتحدة عينها ساحة من سوح المنافسة غير المتكافئة وبالذات لصالح الأوروبيون واليابانيون، فتلك الاقتصادات الفنية تستخدم خطط الولايات المتحدة للتجارة الحرة للدخول إلى أسواقها من الباب الخلفي.

أن اللجوء الاستراتيجية العسكرية لتحقيق أقصى درجات التفوق الاقتصادي ليست بالمسألة الجديدة، إلا إنها نهضت على ركام الماضي مستندة على فكرتين، فكرة جديدة هي العولمة التي تقارب بفعلها القصدي بين الأهداف الاقتصادية والفعل العسكري والسياسي، وفكرة قديمة تتمثل بالرؤية الميكافيلية التي دعت إلى تحرير السياسة من القيود الأخلاقية التي صاغتها فلسفة أرسطو . وعلى ما يبدو فالرهان الأمريكي على التاريخ صاغ من جملة ما صاغه مبدأ الاحتكام إلى القدرة العسكرية المتفوقة لترسيخ الأثر الذي يمكن للعولمة أن تمارسه على ما اعتقد به من مسوغات سقوط الإمبراطوريات (كالصين وروما) بترسيخ الاعتقاد وإشاعته وإثباته على إن ذلك يدخل في عداد موروثات الماضي ولا يمت إلى الحاضر بصلة، بل لا يمكنه الصمود أمام مقولة العولمة وما تعد به من تحولات. وهذه الحتمية إنما جاءت بوصفها نتيجة حتمية وضرورة للتراجع الأمريكي في سوح المنافسة الحرة.

وبهذا المعنى يبرز المبرر الأهم في التواجد الأمريكي في العراق وفي المنطقة، فمن ناحية بدأت الولايات المتحدة بعد دخولها القرن الواحد والعشرون تخشى إزاء موقعها في المنظومة الرأسمالية، وتحاول – وبشكل غير رسمي– في أن تستخدم تفوقها في الجانب السياسي في إنشاء سوق عالمي يفوق السوق الذي يملكه الأوربيون، فمن يملك السوق الأوسع يملك قواعد التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى يحاول الأمريكيون مواجهة "أشباه الكتل التجارية "ونظام "التجارة المسيّرة" الذي يحاول الأوروبيون توضيح معالمه بالخروج – ولو المؤقت – من دائرة المنافسة والسيطرة على أسواق تقليدية تتمكن من إن توظف وتطور قدراتها التنافسية فيها، وتبني مساحة تجارية تزدهر فيها المردودات السياسية أيضاً كلما نادت هي، مع من ينادي، في رفع معدلات التبادل التجاري.

ولذا بعد الوجود الأمريكي في العراق بعد زوال نظامه التسلطي والعمل فيه لإقامة منطقة للتجارة الحرة، داعما لإقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط "ميفتا" التي تتسق مع اتفاقيتي التجارة الثنائي مع إسرائيل والأردن والمغرب والبحرين، والتجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان.

أن انعدام التكتل اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وغياب فاعلية الدولية القطرية والذي عبر عنه منير شفيق بقوله ((الدولة القطرية غير مؤهلة في المدى البعيد لحماية حدود القطر وغير مؤهلة لحماية استقلاله إزاء العولمة والشرق أوسطية وغير مؤهلة لأن يكون لها مكان في عالم الغد الذي لن يحترم إلا القوى الكبرى والكتل الكبرى))[١٣]. تعتبر في مقدمة المبررات التي دفعت الولايات المتحدة لاتخاذ قرار الحرب، وبالتالي فالتحليل الاقتصادي البحت يرتقي عندما يندمج بالدور المتوقع للولايات المتحدة سواء في العراق أو في المنطقة

فالتسلم الكعكة في الاستثمار في أعادة الأعمار يشير بوضوح إلى تنامي الدور الأمريكي.

والأمر كذلك بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية التي تعتمد على الولايات المتحدة في ضمان الأمن والحماية الوطنية من خلال اتفاقات رسمية، في حين تراهن العديد من القوى الاجتماعية والسياسية على التدخلات والضغوط الأمريكية لتحقيق التغيير الذي تطمح إليه ويستجيب لمصالحها المغبونة أو لآمالها. وبالتالي أن قوة واشنطن في الشرق العربي نابعة من عجز هذا الشرق دولا ومنظمات إقليمية عن التوصل إلى تسويات وطنية حية ومستقرة تلبي مصالح الجميع وتحترمها أفرادا وشعوبا وأقليات، وكذلك إلى تسويات إقليمية قادرة على ضمان الأمن والاستقرار للجميع. وفي هذا الصدد يرى برهان غليون ((إن هذا الطلب الكبير على قوة عظمى تدخلية ونشطة وقادرة على لملمة الأوضاع الوطنية والإقليمية والعالمية هو الأساس الحقيقي للهيمنة الأمريكية الإمبراطورية، وهو الذي يكمن وراء الانخراط الواسع الذي تظهره الدبلوماسية الأمريكية في قضايا العالم كله -صغيرها وكبيرها- بحيث لا تكاد تبرز مسألة في هذه المنطقة أو تلك مهما كانت محلية، إلا وتظهر واشنطن موقفها تجاهها وترسل مبعوثيها لمعالجتها))[11].

وتعتبر مقولة الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون "التصدير يخلق الوظائف" فحوى للاعتماد على نظرية اقتصاد الحجم الكبير لتحرير التجارة. وهي النظرية التي ترى أنه كلما اتسع حجم السوق، كلما انخفضت تكلفة الإنتاج، أي اللجوء للإنتاج على نطاق واسع. هذه النظرية تنجح في حالة وجود سوق قادر على استيعاب الكم الكبير من المنتجات، ولهذا السبب يتم توسيع نطاق التجارة لتشمل السوق العالمي. ولكن هل الولايات المتحدة في حاجة لمثل هذه النظرية في الاقتصاد العالمي؟ فهي بالفعل تعد سوقا اقتصاديا كبيراً.

وإذا ما ناقشنا بعض الحجج الداعية لتحرير التجارة وعولمة الاقتصاد. نجد المقولة الأولى، هي المقولة السياسية الشهيرة بأن التصدير يخلق وظائف، تلك المقولة التي أكد عليها بل كلينتون موضحاً أن أكثر من ٣٠% من الوظائف الجديدة ناتجة عن التصدير. صحة تلك المقولة يعني في الوقت نفسه صحة المقولة المعاكسة لها، وهي أن الاستيراد يدمر الوظائف. فإذا كان التصدير بمبلغ بليون دولار أمريكي يخلق فرص عمل لثلاثة عشر ألف عامل، فالاستيراد بنفس القيمة يسبب خسارة ١٣ ألف عامل لوظائفهم. وعند تطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الأمريكي طوال فترة حكم الرئيس كلينتون من ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٨، نجد أن الاقتصاد الأمريكي استورد ما قيمته ١٣١ بليون دولار، وبالتالي تم فقدان حوالي ١.٧ مليون وظيفة. ولتحرير الاقتصاد الأمريكي زيادة نسبة البطالة، وهي واحدة من مؤشرات تراجع الأداء الاقتصادي، والذي يؤثر على الدور الأمريكي في الاقتصاد العالمي، وجدت ضرورة التعجيل بالحرب على العراق، وخاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نقطتين هامتين هما:

-أن السوق العراقية تعد سوقاً استهلاكية واسعة وبالتالي استوعبت ولا تزال الكثير من الصادرات العالمية.

- يعتبر الاقتصاد الأمريكي في مقدمة الاقتصادات العالمية التي لها القدرة على توظيف عسكرة الاقتصاد في خدمة الصناعات المدنية.

أ. الحرب والنفط

إن الحرب على العراق لا تتعلق بالسيطرة على النفط كما لا الأمر يتعلق فقط بتجارة النفط في الأسواق العالمية، بل أن هذه التجارة لها تأثيرها على السلوكيات في العلاقات الدولية. فوجود دولة مناهضة للولايات المتحدة تمتلك خزين من النفط الخام - الجدول (١) - معنية مباشرة باعتبارها منتجة، ففقر العراق إلى جانب احتوائه على الثروة النفطية ترتب عليه أن يكون العراق هدفاً للصراع الاقتصادي العالمي، هكذا وبعد أن كانت أسعار النفط بمثابة سلاح في الحرب تمت السيطرة على مناطق إنتاجه من قبل القوى الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

مناطق إنتاجه من قبل القوى الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (١)

القدرة على توفير النفط في الشرق الأوسط (عام ١٩٩٧)

البلد	الاحتياطي المؤكد (ملايين البراميل)	الحصة من الاحتياطي العالمي (بالمئة)	الإنتاج (ألف برميل يومياً)	الحصة من الإنتاج العالمي (بالمئة)
إيران	٨٨٢٠٠	٨,٧	٣٧٠٥	٥,٦
العراق	١٠٠,٠٠٠	٩,٨	٥٤٥	٠,٨
الكويت	٩٦٥٠٠	٩,٥	٢١٠٥	٣,٢
السعودية	٢٦١٢٠٣	٢٥,٧	٨٨٨٥	١٣,١
الأردن	١	٠,١	١	٠,١
سوريا	٢٥٠٠	٠,٢	٦١٠	٩,٠
لبنان	–	–	–	–
اليمن	٤٠٠٠	٠,٤	٣٣٥	٠,٥
البحرين	٢١٠	٠,١	١٠٥	٠,٢
قطر	٣٧٠٠	٠,٤	٤٦٠	٠,٧
الامارات	٩٨١٠٠	٩,٧	٢٤٨٥	٣,٥
تركيا	٤٨٨	٠,١	٦٨	٠,١
إسرائيل	٤	٠,١	١	٠,١
عمان	٥١٣٨	٠,٥	٨٧٠	١,٣
مصر	٣٨٧٩	٠,٤	٩٢٠	١,٤
المجموع	٩٦٣٩٢٢	٩٥,٣	٢١١٣٣	٣١,٣

المصدر: شركة النفط البريطانية، النشرة الإحصائية للطاقة في العالم ١٩٩٨ .

يدرك العالم جميعه كما تدرك أمريكا أن النفط هو عصب الاقتصاد العالمي وأن من يسيطر عليه يضمن السيطرة على العالم ولا يعني ذلك السيطرة فقط على منابع النفط في العالم وإنما أيضا السيطرة على طرق نقله وتوزيعه فدورة النفط لا تكتمل باستخراجه فقط بل تنقله عبر شرايين الاقتصاد العالمي. ولأن أمريكا عبارة عن جزيرة قارية معزولة جغرافيا عن العالم فإن مسألة نقل النفط تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لها يضاف إلى ذلك موقعها الجغرافي المعزول وهذا لا يسمح لها التحكم في تدفق النفط إلى مناطق العالم المنافسة لها اقتصاديا خاصة أوربا وآسيا التي تمثل الهلال الممتد من آسيا الوسطى شمالاً ومصر جنوباً منطقة اتصال بينهما. ولكن كيف يمكن للولايات المتحدة من أحكام السيطرة على تجارة النفط وبالتالي التحكم في عنصر مهم من عناصر حركة العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما وأن منطقتي الإنتاج النفطي الرئيسي في العالم هنا (الخليج العربي) الذي يمتلك قرابة ٦٥% من الاحتياط العالمي وبحر قزوين والدول الآسيوية المحيطة به إذ أن احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان

من ٢٣٦ ترليون قدم مكعب وان احتياطيات النفط الكلية فيها تصل إلى أكثر من ٦٠ ترليون برميل ومن المتوقع أن يمثل النفط في هذه المنطقة ٥٠% من الإنتاج العالمي و ١٠% من إجمالي الإنتاج خارج الأوبك عام ٢٠١٠ (**).

لقد أدركت الولايات المتحدة أن التحكم ببترول العراق يمكنها من إحكام الهيمنة على مصادر النفط الرئيسية في العالم، وفي التوازنات الدولية؛ فمن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في شرق آسيا بصورة تفوق كل مناطق العالم الأخرى ليس ذلك بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين أو إعادة الحياة لاقتصاديات اليابان والنمو الآسيوي فحسب بل بسبب النمو السكاني الكبير المتوقع أيضا إذ من المتوقع أن يزداد عدد سكان المنطقة بمقدار ٧٠٠ مليون فرد عام ٢٠١٠ مما يضاعف تقريبا الطلب على النفط في تلك المنطقة وإذا لم يتم إشباع حاجات آسيا من الطاقة فإنها ببساطة ستخلق ضغوطا على كل الأسواق العالمية بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في كل مكان وستخسر أمريكا في هذه الحالة مرتين الأولى لأنها لم تسيطر على تدفق النفط (وبالتالي الاقتصاد) إلى آسيا المرشحة لانتزاع الزعامة العالمية منها والثانية لأنها أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي إلى ضغوط تضخمية تحد من قدراته في حلبة الصراع القادم .

كما أن استقطاب النظام السياسي في بالعراق ليدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية له من الأهمية ما تتجاوز إنتاجه النفطي الحالي ولا في احتياطاته النفطية الهائلة فحسب، وإنما تتمحور أساساً في موقعه الجغرافي الذي يمكن إن يتحكم في كل ما تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على شبكة توزيع النفط عالميا، فموقع العراق الجغرافي وشبكة أنابيبه النفطية تتيح له إمكانية تأدية دور عالمي مؤثر في خارطة تدفق النفط العالمية، إذ أن العراق يمكن إن يمثل جسراً للربط بين نفط الخليج العربي وقارة أوربا دون اضطرار هذا النفط للنقل بحراً عبر قناة السويس، كما إن العراق يمكن إن يكون جسرا برياً ليس لنقل النفط فقط بل جميع البضائع والسلع بين أوربا وآسيا يوفر لها بين المنطقتين اللتين تمثلان المنافس الحقيقي للزعامة الاقتصادية الأمريكية خلال السنوات المقبلة مئات الملايين من العملات النقدية، هذه هي الأسباب التي عجلت في الهجوم على العراق والذي انهار يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ ودخل تحت السيطرة الأمريكية المباشرة.

ورغم ذلك ففي تقديرنا فإن دافع السيطرة على النفط ما هو إلا دافع سطحي، وإنما المهم هو أمكانية ضبط أسعار النفط التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد الهامش التنافسي الضيق في كلف الإنتاج في الدول الصناعية وبالتالي في معدلات النمو الاقتصادي. وثانياً لتعزيز مفهوم القوة والتفوق الاستراتيجي الأمريكي تجاه الدول الصناعية الكبرى التي ستجد نفسها تحت رحمة الشركات الأمريكية في أهم مادة من مواد الإنتاج: النفط. إنها إذن حرب استخدام النفط وسيلة من وسائل التنافس والصراع العالمي على تحقيق الأسبقية الاقتصادية والاستراتيجية وبالتالي التحكم بموقع القيادة في ظل العولمة.

ب. العوامل الداخلية: حرب العراق ومحاولة إنعاش الاقتصاد الأمريكي

يشهد الاقتصاد الأمريكي إحدى دورات التدهور إن لم يكن الركود الذي قد يفضي إلى نوع من الكساد، منهيًا بذلك عقدًا كاملاً من الرخاء غير المسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو عقد التسعينيات وقد شكل هذا التدهور أحد أسباب قيام الحرب، حيث إنها وفرت

سببًا قويًا لزيادة حجم الإنفاق العسكري، ومن ثم تنشيط قطاع الصناعات العسكرية الذي تأمل الإدارة الأمريكية في أن ينتقل الرواج منه إلى باقي أجزاء الاقتصاد الأخرى.

ويتضح مدى الضعف الحالي في الاقتصاد الأمريكي من خلال المؤشرات التالية:

*انخفاض مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع حجمه من ٩. ٧ تريليون دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩. ٥ عام ٢٠٠٢ مما ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة والذي بلغ في العشر شهور الأولى من السنة المالية ٢٠٠٢ نحو ١٥٠ مليار دولار، مقابل فائض قدره ١٧٢ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

* توقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل النمو الذي حققه الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٢ هو ٢. ٥% فقط مقارنة بنسبة نمو بلغت ٤% عام ٢٠٠٠ في ظل الإدارة الديمقراطية.

*ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي كي يصل إلى نحو ٦. ٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ٥. ٨ تريليون دولار عام ٢٠٠١ وهو ما يعود إلى عوامل عدة منها التخفيضات الضريبية التي أقرتها الإدارة الجمهورية لمدة عشر سنوات قادمة والتي تقدر بنحو ١. ٣٥ تريليون دولار. ومن الملاحظ أنه لم يحدث انخفاض في عائدات الضرائب منذ نصف قرن حيث هبطت بنحو ١٢٤. ٤ مليار دولار بانخفاض قدره ٦% وهو ما لم يحدث منذ عام ١٩٥٥م، كما أن الدين العام الفيدرالي يتزايد بمتوسط ١. ١١١ مليون دولار يوميًا وذلك منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م.

*تزايد التوقعات بشأن حدوث ما يسمى بالركود المزدوج وهو ما يعني حدوث ركود كما حدث في عام ٢٠٠١م يعقبه فترة انتعاش ضعيفة ثم ركود آخر حيث يشعر الآن نحو ٦٨% من الأمريكيين أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل فعليًا مرحلة الركود. يزيد من مخاوف هذه التوقعات حدوث ما سمي بأزمة الفضائح المالية، والمحاسبية للشركات الأمريكية، والتي تمثلت فصولها الأكثر إثارة في انهيار شركتي "إنرون" و" وورلدكوم" العملاقتين وقد أدت هذه الفضائح إلى حدوث خسائر طالت نحو ٨٥ مليون فرد من المستثمرين الأمريكيين في أسواق المال، وقدر حجم خسارتهم بنحو ٨,٦ تريليون دولار.

*تزايد عدد الوظائف المفقودة داخل الاقتصاد الأمريكي، فعلى سبيل المثال فقد الاقتصاد الأمريكي في شهر أكتوبر ٢٠٠٢م خمسة آلاف وظيفة، كما هبطت الوظائف في المصانع بنحو ١٤٩ ألف وظيفة وهو ما يعبر عن اشتداد الركود في القطاع الصناعي وفق ما أظهره تقرير معهد إدارة المعروض الأمريكي.

*يعاني ميزان المدفوعات الأمريكي عجزًا سنويًا يقدر بما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار ويعد استعراض المؤشرات والمعطيات السابقة، يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة ركود قد تؤدي إذا طالت إلى الوقوع في حالة كساد قد تستمر طويلاً فالاقتصاد الأمريكي انطلق جامحًا في التسعينيات ثم بدأت بوادر المشكلات الاقتصادية تبدو عليه في ظل الإدارة الجمهورية التي اضطرت إلى تغيير طاقمها الاقتصادي بالكامل، في الفترة الأخيرة والتي تواجه اتهامات متتالية بالإخفاق في إدارة الاقتصاد الأمريكي. فالرئيس الجمهوري "جورج بوش" الذي جاء إلى البيت الأبيض عن طريق حملة انتخابية تدعو إلى التركيز على الأمور الداخلية وتعيب على إدارة الديمقراطيين انغماسها في الشئون الخارجية أصبحت في نظر الأمريكيين عاجزة عن تحقيق معدلات النمو ذاتها التي تحققت في العقد

الماضي، وإزاء هذه الأوضاع يبدو أن الإدارة الأمريكية وجدت الحل في القيام بعمل عسكري في العراق تحقق من وراءه جملة من الأهداف، فإلى جانب ما يحققه لها احتلالها للعراق، من تكديس لتواجدها في المنطقة وإحكام سيطرتها على الموارد النفطية لها، والاستفادة من أسعار نفط زهيدة فإن هذه الحرب سوف تعمل على إنعاش الاقتصاد الأمريكي خلال ثلاثة عوامل، هي:

أ.إنعاش قطاع الصناعات العسكرية، وهو قطاع رئيسي ومؤثر في الحياة الاقتصادية الأمريكية، والتي توصف بأنها تتجه إلى عسكرة الاقتصاد، ففي الوقت الذي تقوم الإدارة الجمهورية بخفض النفقات العامة نجد أن معدل الإنفاق العسكري الأمريكي يرتفع بنحو ١٤. ٣% عام ٢٠٠٢م ليصل حجم هذا الإنفاق إلى ٣٧٣ مليار دولار. وقد ظل قطاع الصناعة العسكرية الأمريكية يعاني من كساد منذ عشر سنوات تقريبًا فلم تفلح التدخلات العسكرية في البلقان أو بعض المناطق الأخرى في إخراج هذا القطاع من كساده.

ب.الحصول على نفط رخيص، من خلال زيادة إنتاجها من النفط لمواجهة التكاليف اللازمة لأعمار العراق، وهي الخطوة التي سوف تكون محل ترحيب، بل تشجيع من قبل الإدارة الأمريكية وزيادة إنتاج النفط العراقي إلى ٦ملايين برميل يوميًا، سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار بصورة كبيرة، ولكي تحافظ الدول الأخرى المصدرة للنفط على ثبات عوائدها من النفط في ضوء الأسعار المنخفضة فسوف تقوم هي أيضًا بزيادة إنتاجها بالشكل الذي سوف يدفع بالأسعار إلى مزيد من الانخفاض لتصل إلى ما بين ١٥ إلى ١٠ دولار للبرميل، وإذا ما علمنا أن الولايات المتحدة هي أكبر مستورد للنفط في العالم (تستورد ١٠،٨ مليون برميل يوميًا) وأن أي انخفاض في أسعار النفط بمقدار حجم المنافع الأمريكية التي سوف يجنيها الاقتصاد الأمريكي سوف تزداد وضوحًا.

ج.تنشيط قطاع الأعمال الأمريكي سواء كان في مجال النفط أو في مجال المقاولات أو غيره من المجالات الأخرى، فدخول هذه الحرب وقيام الولايات المتحدة بتدمير البنية التحتية والاقتصادية والصناعية العراقية قبل احتلالها لها، سوف يوفر فرصة ضخمة لتنشيط الاقتصاد الأمريكي من خلال إسناد عقود إعادة الأعمار إلى الشركات الأمريكية.

المراجع والهوامش

[1] سمير صارم ، أنه النفط يا (....) ، الأهداف النفطية في الحرب الأمريكية على العراق ، سلسلة قضايا الساعة (٦) ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٤

[2] مصطفى محمد الطحان ، أهداف السياسة الأمريكية الجديدة ، الموقع في الشبكة الدولية للمعلومات
http://egyptwindow.net/news

[3] Jason Leopold,"The origins of Bush plan: The Ramsfeld & Wolfowits Memo to Clinton,www.countorpunch.org .

[4] صاموبل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صاح قنصوة، ١٩٨٨ ، ص ١١١

[5] خريج المدرسة الفرنسية الوطنية للإدارة الشهيرة ب(إينا) في كتابه (الأصول الاقتصادية للحرب)

[6] صاموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات ؛ إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١١١

[7] المصدر نفسه ، ص ١٤١

[8] المصدر نفسه ، ص ١٤١ ــ ١٤٢

[9] روبرت أو كيوهين وجوزيف داس ناي ، الواقعية والتبادل المعقد للتبعية ، في ندوة (العولمة الطوفان أم الالفاظ :الجوانب الثقافية لا السياسية والاقتصادية) ، تحرير (فرانك جي لتشر) وجون بومي ، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ١٥١

[10] المصدر نفسه

[11] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠

[12] فهد آل ثان ، جولوبولتيكية الاقتصاد العالمي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٧٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ٩٩

[13] ليستر ثرو ، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا ، ترجمة محمد مزيد ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠٢

[14] المصدر نفسه ، ص ٨٧

[15] الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/

[16] إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها دول المنطقة إنها تقع في آسيا الوسطى المعزولة جغرافيا فهي محاطة بالمنطقة القطبية شمالا وبمساحات هائلة من اليابسة شرقا وغربا أما جنوبا فإنها محاطة بسلسلة من العوائق الجغرافية (جبال وبحار) والعوائق السياسية (مناطق صراع سياسي) يضاف إلى ذلك أن البنية التحتية لخطوط الأنابيب النفطية الموجودة في المنطقة صممت أيام الاتحاد السوفيتي لتتجه شمالا لخدمة الاتحاد السوفيتي حصراً

تحت شعار

النهوض بالإنسان العراقي وتوسيع خياراته ضمانة لمستقبل أفضل

يقيم قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة ندوته العلمية الثانية

((التنمية البشرية في العراق: الواقع والمتطلبات))

وذلك يوم الاثنين المصادف ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦

في قاعة الشهيد محمد باقر الصدر/ رئاسة جامعة الكوفة

وتضم الندوة المحاور التالية

١. **المحور الأول: مفهوم ومضمون التنمية البشرية**

٢. **المحور الثاني: الدولة والحكم**

يضم الحكم الصالح، الأمن الإنساني، وحقوق الإنسان والتنمية البشرية في العراق.

٣. **المحور الثالث: تحديات التنمية البشرية**

ويضم الفقر، والقصور المعرفي في العراق.

وتدعو اللجنة التحضيرية للندوة السادة الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية البشرية إلى المشاركة الفاعلة في الندوة دعما للمسيرة العلمية .

للاتصال:

العراق – النجف الاشرف – كلية الإدارة والاقتصاد – بريد النجف ص. ب. (٦٩)

هاتف/ العمادة ٣٥٠٣٢٢ ٠٣٣ **قسم الاقتصاد** ٣٤٨٥٩٣ ٠٣٣

محمول (رئيس قسم الاقتصاد) ٠٧٨٠١١٧٣٣٤٧

البريد الالكتروني((hasan_alzobadee@yahoo.com **))**

اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على حركة أسواق المال العربية

الدكتورإبراهيم رسول هاني الحسناوي
تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية

مقدمة

بدأ العالم يشهد تدويلاً متزايداً للتجارة والمال والإنتاج، وبدأ ما أطلق عليه عالم الإدارة الأمريكي بيتر دراكر (Drueker) مصطلح الاقتصاد الرمزي يلعب دور مؤثر بالتجارة الدولية عبر الحدود، كما بدأت مفاعيل تشغيل الاقتصاد العالمي طبقاً للآليات الجديدة تتضح بأجلى صورها بنشاط الشركات المتعددة الجنسية في حركة التمويل، وبإسناد مباشر وغير مباشر من اذرع النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة بصندوق النقد الدولي(IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وتزامنها مع موجة المد العولمي (Globalization).

إن هذه التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخراً على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، قد ألقت بظلالها على اقتصادات دول العالم الثالث من خلال طروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها، وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وانتهاج آلية السوق.

وهنا تأتي أسواق المال لتمثل الرابطة القوية لهذا النظام باتجاه عولمة تلك الأسواق متمثلة باندماجها دولياً وبكافة أشكالها كونها أصبحت ترجمة عملية للسياسات النقدية والمالية المعتمدة، باعتبار إن عولمة الأسواق باتت مظهراً مميزاً للنظام العالمي الجديد، بآليات عمله التي لايمكن لأي دولة مهما كان حجم مواردها أن تظل بعيدة عن تأثيراته.

لذلك تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن أسواق المال العربية أمام تحديات كبيرة ليس من السهولة اجتيازها مالم تتخذ مجموعة من الإجراءات والتكيفات على المستويين المحلي والإقليمي لتفادي اثر هذه المتغيرات عليها.

من هنا تأتي هدف هذه الدراسة ممثلا بتسليط الضوء على ابرز التحديات والآثار التي تواجه الاقتصادات العربية بشكل عام وبخاصة ما يتعلق بالأسواق المالية العربية بعد استعراض ابرز المتغيرات الاقتصادية الدولية والأوضاع الراهنة لأسواق المال العربية.

ولعل من المناسب تضمين الدراسة المحاور الآتية:-

أولاً:- المتغيرات الاقتصادية الدولية – المفاهيم والآليات.

ثانياً :- الوضع الراهن لأسواق المال العربية.

ثالثاً :- التأثيرات المحتملة للمتغيرات الاقتصادية الدولية على أسواق المال العربية.

رابعا :- الخاتمة

أولاً:-المتغيرات الاقتصادية الدولية:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات وترتيبات وتحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق المالية الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية، وسيتم التطرق وبشكل مركز إلى ابرز هذه المتغيرات على النطاق الدولي.

١- العولمة

رغم تناول موضوعة العولمة من قبل العديد من الكتاب ومن مختلف جوانبها المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا انه لا يزال هنالك عدم اتفاق على تعريف محدد لهذه الظاهرة. فقد ظهرت مجموعة من التعاريف، أريد من خلالها الاحاطة بالظاهرة فمنهم من عرفها بأنها تداعي الحدود بين الدول والمجتمعات في سياق حضاري غربي مهيمن مع مستوى متقدم من العلم والتقنية والمعلوماتية وإيقاع متسارع للتطور والمنافسة الجادة[١] وعرفت أيضا بأنها "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ" [٢].

وتعرف أيضا بأنها " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية[٣].

ولخص هوشيار معروف (١٩٩٨) تعريفات المنظمات الدولية للعولمة بالقول أنها انفتاح الاقتصادات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض في إطار تبادلي غير مقيد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وذلك وفق استراتيجيات بعيدة المدى تدار من قطب معين أو من مراكز رئيسيه يمكن من خلالها تحقيق عمليات التجانس والتقارب والاندماج الدولي للاقتصاديات المعنية [٤].

وفي ضوء هذه المفاهيم يتضح لنا بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية سياسية تعني انفتاح الاقتصادات الإقليمية على بعضها البعض في إطار من التبادل غير المقيد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال. وهذا يعني في جوهره البدء في صياغة نظام عالمي جديد يقوم على تحرير وتكامل أسواق رأس المال والسلع والخدمات في ظل تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية. ويرى البعض إن هناك مراحل تاريخية قد مرت بها العولمة وإنها ليست وليدة نهاية القرن العشرين[٥] فهي نتاج طبيعي لتطور الرأسمالية وإنها مرحلة من مراحل تطور هذا النظام وقد بدأ تبني توجيهاتها الأساسية من قبل الحكومات الرأسمالية، والمعروف إن الرأسمالية كنظام يقوم على التوسع المستمر والاحتكار والاستغلال والمنافسة.

وعلى هذا الأساس فان العولمة هي أصلا وريثاً شرعياً للرأسمالية وعليه فأنها تحمل ذات الخصائص الأساسية للرأسمالية مع خصوصيات ذات علاقة بالتوجهات الجديدة للرأسمالية[٦].

ووفقاً لذلك فان ما أفرزته الرأسمالية وخاصة في عقد الثمانينات من القرن العشرين تطلب عولمة أسواق رأس المال والإنتاج وعمليات التبادل ويأتي في مقدمة ذلك توسع الشركات متعددة الجنسيات Multinational corporations وبذلك أصبح الخروج من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية أمر لابد منه مستفيدين بذلك من التطور الهائل في عملية الاتصال وتبادل المعلومات ومن ابرز سمات أو خصائص العولمة مايلي [٧]:

١. إن هذه الظاهرة استفادت من فرصة تاريخية إلا وهي انهيار الاشتراكية الشيوعية مما هيأ لها ظرفاً للتطور بعيداً عن وجود منافس لها.

٢. توفر إمكانيات تقنية هائلة استخدمت في نشر العولمة وتسهيل تطورها ويأتي في مقدمتها وسائل الاتصال ونقل المعلومات وبخاصة الانترنيت والفضائيات.

٣. توظيف المؤسسات الدولية في خدمة الظاهرة ولعل الهيمنة على المنظمة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية خير دليل على ذلك.

٤. استخدام أساليب غير شرعية وغير أخلاقية كالمقاطعات الاقتصادية والحصارات ضد الدولة التي ترفض الانحدار خلف ركب العولمة وفي الاتجاه الثاني منح القروض وتقديم المساعدات للدول التي تتماشى مع مسار العولمة.

٥. الانتقائية في التعامل،ففي الوقت الذي يطلب من البلدان النامية فتح أسواقها أمام السلع المصنعة التي تنتجها الدول المتقدمة تغلق هذه الدول أسواقها بوجه الصادرات الزراعية والمنسوجات والتي تشكل نسبة عالية من التجارة الخارجية للبلدان النامية.

ولغرض تحقيق ما تهدف إليه العولمة فقد أنشأت لها مؤسسات خاصة بها وأسند لمؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مهمة القيادة المركزية للنظام الاقتصادي المعولم.

فبالنسبة لصندوق النقد الدولي فانه يشترط إجراء مجموعة من الإصلاحات تتمثل في تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب ودفع دعم السلع الضرورية وكذلك تخفيض قيمة العملة المحلية وإلغاء الاتفاقيات الثنائية وتحرير عمليات الصرف والتمويل.

أما البنك الدولي والذي تختلف أهدافه سياسات الدولة وسيطرتها على اقتصادها فيشترط إلغاء السياسات الحمائية للصناعات الوطنية وتحرير التجارة والتخلص من القطاع العام من خلال عمليات الخصخصة وهنا يشير د. جلال أمين (١٩٩٩) إلى إن خفض دور الدولة الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص في العديد من الدول النامية يمكن أن ينظر إليه بأعتبارة جزءا من آثار الاتجاه المعاصر نحو المزيد من العولمة[٨].

أما منظمة التجارة العالمية فتشرط أساسا إلغاء الدعم المقدم من قبل الدولة إلى قطاعاتها الإنتاجية وكذلك الحال بالنسبة إلى السياسات السعرية التشجيعية التي تستخدمها الدول لتشجيع المنتجين المحليين، تدعوا إلى فتح الأسواق المحلية وإلغاء الرسوم الكمركية على وفق ما حددته المنظمة.

ويأتي دور الشركات المتعددة الجنسية باعتبارها احد الأعمدة الأساسية التي ارتكزت عليها العولمة الاقتصادية [٩]. فهي تشكل المؤسسة الاحتكارية العالمية التي أخذت على عاتقها تزويد السوق بالمعلومات خاصة فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي وتنفرد ببرامج البحث والتطوير Research & Development (R&D) وبراءات الاختراع والشهادات وتوجيه الائتمان العالمي وتوسيع الأسواق والناتج.

وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة شكلت مبيعات هذه الشركات ما نسبته (٢٢%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبلغت نسبة النمو السنوية لمساهماتها في الناتج المحلي العالمي (١٠,٦%) خلال السنوات (١٩٩٠-١٩٩٨)[١٠]، أما حجم استثمارات تلك الشركات فقد بلغ (٣,٧) ترليون دولار عام ١٩٩٣

في كتاب (الدولة الصناعية الجديدة) يتحدث الأمريكي جون كينث جالبريث J. K. Galbriath عن الرأسمالية الجديدة مؤكداً على حقيقة إن ازدهارها ومواصلة نموها المطرد إنما يعود لسيطرة عدد محدود من الشركات العملاقة التي تفرض دورها لتحقيق ثلاث ضرورات:-

استراتيجية النمو وتواصله، السيطرة على المواد الخام بأسعار ثابتة، والضرورة الثالثة السيطرة على الأسواق [١١]، وهذه الضرورات تفسر لنا

ديناميكية الرأسمالية الاحتكارية وهي رأسمالية تنزع إضفاء الطابع العالمي على عملياتها.

٢- منظمة التجارة العالمية

إن المبادئ التي تحكم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصاراً بالجات (GATT) تتمحور حول تحرير التجارة والمساواة في المعاملة وبالرغم من إن الجات قد أحرزت منذ إقرارها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ نجاحاً ملحوظاً خصوصاً في تخفيض الحواجز الكمركية بحيث أصبحت الرسوم الكمركية لا تعد قيداً في العلاقات التجارية بين الدول الصناعية إلا إن هذه المبادلات التجارية بين هذه الدول والدول النامية لم تلق عناية خاصة. فقد تم تحويل هذه الاتفاقية (GATT)، من مجرد اتفاقية لتنظيم التجارة الدولية إلى شكل منظمة عالمية لها شخصية اعتبارية مستقلة تقوم على كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة اروغواي وتهتم بتجارة السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية المعنوية، إضافة إلى تسوية المنازعات واتخاذ ما يلزم من قرارات وأهميتها تنبع من كونها جهة لها سلطة تنفيذية على أعضاءها وقراراتها ملزمة.

تأسست منظمة التجارة العالمية في الأول من كانون الثاني من عام ١٩٩٥ بعد اختتام مفاوضات جولة الاورغواي في عام ١٩٩٣، وتم التوقيع على البيان الختامي في اجتماع مراكش بالمملكة المغربية في منتصف نيسان ١٩٩٤ ويعد قيام منظمة التجارة العالمية واحداً من أهم الإحداث الاقتصادية التي شهدها العالم في منتصف التسعينات من القرن العشرين وتحتوي اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على قواعد أساسية تشكل في مجموعها النظام التجاري متعدد الإطراف وتتمثل بالاتي[١٢]:-

١. التجارة دون تمييز.
٢. تشجيع المنافسة العادلة.
٣. تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي.
٤. وصول للأسواق متنام وقابل للنمو.
٥. أساس للتجارة المفتوحة.

إن قيام هذه المنظمة جاء ليستكمل أحكام حلقات تحرير النظام الاقتصادي العالمي، إذ إن نشاطها يتركز حول تحرير التجارة والمعاملات الدولية إلى جانب صندوق النقد الدولي الذي اوكلت إليه مهمة تحرير النظام النقدي الدولي كمدخل لمعالجة عجز موازين المدفوعات وتنظيم أسعار الصرف وتشجيع سياسات الإصلاح والانفتاح والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي اوكل إليه مهمة تحرير النظام المالي ودعم مشروعات الاستثمار وتوجيه عمليات التنمية بما يعزز موقع القطاع الخاص وتبني سياسات السوق والخصخصة.

لقد مثل انهيار (الاتحاد السوفيتي سابقاً) والأنظمة الملحقة به انعطافه تاريخية في مسيرة الاقتصاد الدولي ،ترافق هذا الانهيار مع اتجاه معمق لإضفاء الطابع العالمي على العمليات الاقتصادية وتسارع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد وتنامي دور المؤسسات ما فوق القومية مع تحولات خطيرة في نسبة الاقتصاد العالمي أدت إلى تعميق الإحساس بضرورة الإسراع باتجاه ما خلصت إليه دورات (GATT) من نتائج على امتداد المرحلة السابقة. ونتيجة مثل هذه المشاهد والظروف بدأت المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتلك العاملة في إطار الأمم المتحدة النظر إلى مسائل التجارة من منظور مصالح الدول المتقدمة والبات الصراع فيما بينها أولا ومن منظور التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية فكان الحرص على تأمين مصالح الأولى أقوى من العمل على تأمين مصالح الدول الثانية.

ومن الطبيعي إن أثار النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية لن تكن مقصورة على الدول الأعضاء

في المنظمة، بل ستتعداها لتطول جميع دول العالم سلباً أو إيجابا بدرجات مختلفة لكل منها.هذا وتسمح أنظمة التجارة العالمية بمعاملة تميزيه للدول الأعضاء في تكتل اقتصادي بشرط إن يكون من أهداف ذلك التكتل خفض التعريفة الكمركية بين أعضائه وزيادة حجم التبادل التجاري بينهم [١٣] .

إن إزالة المعاملات التفضيلية في مجال التجارة من قبل الدول المتقدمة بالنسبة للملابس والمنسوجات والمنتج الزراعية سيلحق أضرارا بالعديد من الدول النامية، وستعاني الدول النامية المستوردة للغذاء من ارتفاع أسعار المنتج بسبب إلغاء الدعم التدريجي للزراعة.

وتهدف اتفاقية المنسوجات والملابس إلى إزالة كل الحصص الخاصة باتفاقية الآليات المتعددة والقيود الأخرى غير الواردة فيها وإدماج هذا القطاع في الجات وبذلك تصبح التجارة فيه حرة وخاضعة للمنافسة الحرة وهنا يكون العامل الأساسي هو السعر والنوعية وهذا يفرض على الدول المعنية بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة خلال المرحلة الانتقالية القادمة إن تتخذ التدابير اللازمة لمساعدتها في القدرة على المنافسة والبقاء في السوق العالمي والمحلي.

وهناك تحديات أخرى ستواجه العالم النامي وتتمثل في تحرير تجارة الخدمات، إن تجارة الخدمات والتي تتمثل في المجال المالي النقدي، التأمين والنقل الجوي والبحري سيضع الدول النامية إمام تحديات ضخمة، كما إن تحرير هذه التجارة سيثير مشاكل في كيفية توفير الحماية للشركات الوليدة في الدول النامية كما إن تحرير عوامل الإنتاج أصبح من ضمن القوانين بعد إن تم توقيع الاتفاقية.هذا فان هذه الدول إذا أرادت إن تنخرط في الاقتصاد العالمي فأنه يلزمها مراجعة كل قوانينها التي تحكم نشاطها الاقتصادي والمطالبة بعولمة مسؤولة مع ضبط حركة تدفق رؤوس الأموال من خلال وضع أنظمة إنذار مبكر وذلك بسبب ترابط الأسواق عالمياً في السلع والخدمات وتحركات رؤوس الأموال.

٣- التكتلات الاقتصادية الإقليمية :-

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية من المتغيرات المثيرة والبارزة التي ازداد انتشارها وتوسع دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية الدولية المعاصرة .فقد نشأ العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية كالمجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) والكوميكون ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) والسوق الأفريقية المشتركة والسوق العربية المشتركة، وغيرها وفي عقد التسعينات من القرن العشرين اتسعت هذه الظاهرة وتعاظمت ادوار التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأخذت أدوارا عالمية، وانبثقت تكتلات جديدة مثل منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، ويعود ذلك إلى حاجة الدول الصناعية المتقدمة إلى توفير وسائل كمركية لمنتجاتها الصناعية والزراعية وسعيها إلى امتلاك المزيد من عناصر القوة الاقتصادية التي تجمعها هذه التكتلات، كما إن بعض التكتلات وفي سبيل تقوية مركزها التنافسي تسعى لتكوين علاقات تكاملية مع تكتلات أخرى كما هو الحال في تكتل جنوب شرق آسيا (ASEAN) مع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) فضلاً عن انتماء اغلب دولها إلى منظمة التجارة العالمية والتي لا تتعارض مبادئها وقراراتها مع الاتجاه العالمي نحو التكتل الإقليمي[١٤].

وبالرغم من إن البعض يرى إن العولمة مناقضة للتكتلات أو أنها لم تصل بعد إلى حد الانفتاح الكلي على العالم وانحسار هذا الانفتاح والتحرير داخل هذه التجمعات أو التكتلات الاقتصادية دون غيرها [١٥] بينما يرى البعض الأخر إن هذه التكتلات مكملة للعولمة الاقتصادية كونها ترفع ذات الشعارات

الداعية للحرية الاقتصادية والمتمثلة بانتقال رؤوس الأموال والسلع داخل هذه التكتلات، ويرى آخرون انهما ظاهرتين تعملان باتجاه واحد لتبرير التقدم السريع في تقرير النظام العالمي الجديد.

وتعد منظمة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (NAFTA) في عام ١٩٩٢اكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم دون حواجز أو تعريفه كمركية إذ تغطي مساحتها حوالي(٥) مليون ميل مربع تمتد من ألاسكا شمالاً حتى يوكاتان المكسيكية جنوباً، وتضم حوالي (٣٦٠) مليون نسمة[١٦] ولعل قيام الاتحاد الأوربي بإصدار عملته الموحدة اليورو Euro كتعبير عن الوحدة الاقتصادية والنقدية لهذا التكتل ولتأهيل أوربا لمواكبة تأثيرات العولمة، فاليورو أصبحت عملة دولية بالإضافة إلى الدولار الأمريكي وأنها مصدرة ليس من حكومة معينة مستقلة فقط وإنما من قبل عدة حكومات[١٧] وكذلك عملة رئيسية في احتياطيات دول العالم كونها تعتمد على سوق موحدة تضم أكثر من(٨٥٠) مليون نسمة وتساهم بحدود(١٩,٤%) من إجمالي الإنتاج العالمي وبنسبة (١٨,٦%) من التجارة العالمية وهي بذلك تفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوقع بعض المختصين بان العملة الموحدة (اليورو) سوف تعمل على تغيير كبير في المحيط المالي والنقدي الأوربي خاصة وان بعض التغيرات بدأت تظهر بالفعل حيث تصاعدت ظاهرة عدد الاندماجات (Amalgamations) بين البنوك كما إن عملة اليورو(Euro) سوف تلغي تكاليف الصرف الأجنبي Foreign Exchange ومخاطره في المعاملات المتداولة يومياً بين الأقطار الأوربية الأعضاء إذ سوف تختصر عشرات الملايين من الدولارات الضائعة يومياً بسبب التحويل من عملة إلى عملة أخرى. كما انه سيحقق مكاسب جمة وفي المدى الطويل وذلك عندما تخلق ظروف جديدة للمنافسة على أصعدة مصرفية واسعة وعميقة ومتنوعة، ويساهم في تخفيض العديد من تكاليف التبادلات التجارية الدولية Trade exchange[١٨] .

ثانياً:- الأوضاع الراهنة لأسواق المالية العربية :-

١- واقع أسواق راس المال

يوفر القطاع المالي عدداً من المقومات الرئيسية للنمو الاقتصادي يأتي في مقدمتها الوساطة المالية Financial Intermediaries والية الدفع للمعاملات والسيولة وتنويع المخاطر وأدواتها، وتمثل هذه بدورها وظائف لامناص منها لتطور الأسواق المالية نفسها ودلالة واضحة على ما يمكن إن تقدمه هذه الأسواق للنشاط الاقتصادي برمته باعتبار إنها جزء مكوناً أساسيا من القطاع المالي، والوضع في الاقتصاد العربي لما تؤديه هذه الأسواق بالنسبة للاقتصاد العربي.

إن تجربة بناء أسواق المال في الوطن العربي تؤكد النمط المختلف الذي سارت عبره عملية إقامة الأسواق، وتذهب غالبية الكتابات المتخصصة في مجال المال وأسواق المال على وجه التحديد، إلى إن الحكومات العربية مثلت دوراً أساسيا ليس في توفير مصادر التمويل لعملية التنمية فحسب بل وأيضا الدفع باتجاه تكوين الأسواق [١٩] وأن لم يكن ذلك في بعض الحالات بشكل مباشر في الفصول الأولى من جهود التنمية العربية حيث اضطلعت الحكومات بدور قيادي، ثم ما لبث إن توسع نشاط المؤسسات الخاصة اثر عملية الخصخصة (Privatization) الواسعة النطاق، وارتفعت مساهمة القطاع الخاص وبرزت الحاجة إلى متطلبات تمويلية وذات طبيعة مختلفة فكان لابد من إن يكون بناء الأسواق استجابة تلقائية لتحولات بدأت في الاقتصادات العربية.

لقد قامت الحكومات بتقديم القروض بعضها لبعض وقدمت الإعانات والمنح (Dividends) المالية حيث وفرت بذلك أموال متوسطة وطويلة الآجل لأغراض الاستثمار الإنتاجي بحيث يمكن القول

إن معظم مصادر التمويل الاستثماري بنوعيه كان حكومياً أي انه تحقق خارج الأسواق المالية مما يدل على ضعف الركائز التي قامت عليها أسواق المال.

طريق التقدم. لكان أقامة أسواق المال قد ارتبط بالاحتياجات التنموية العامة أكثر من ارتباطه بحالة مساهمة القطاع الخاص.

نفهم من ذلك جسامة المعضلات التي تواجهها أنشطة أسواق المال العربية بعد إن تم إنشائها، وثمة هنالك اتفاق بشأن تجربة الدول العربية في بناء وتطور أسواق المال يؤكد إنها تواجه مشكلات عديدة كان في مقدمتها:

أ) افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك ،فجميعها قامت عن فلسفة الاقتصاد الحر. دون إن يكون هناك فهماً موضوعياً لمهمات السوق المالية وما إذا كانت سوق للتجميع والمضاربة وجني الإرباح فقط أم إنها سوقاً ذات وظيفة اقتصادية.

ب) رغم المفاهيم العديدة التي احتوتها الأدبيات الخاصة بأسواق المال فان خلطاً ساد نظرة الأوساط المالية العربية للسوق لما يتعلق بالأهداف المحددة التي ترمي إلى تحقيقها، وهذا نلجم في اعتقادنا عن تبني المفهوم الضيق للسوق باعتباره مجال تداول الأسهم والسندات فقط، دون إن تبادر جهة ما إلى تقصي دلالة المفهوم الواسع في السوق باعتباره سوق للنقد وراس المال في إن واحد، أي انه مجال يتماسك فيه نشاط القطاعين الأساسيين في كل اقتصاد (قطاع النقود وقطاع المال).

ج) ظلت أسواق المال العربية تواجه قصور الأطر المؤسسية القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد العمل في الأسواق المالية الأولية والثانوية، أو غياب تام لبعض القواعد الضرورية لتنظيم الأسواق وتطورها لمواكبة التطورات ولو قدر لجهد الحكومات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إن ينجح في انتشال المجتمعات العربية من مهاوي الفقر والحرمان وان تضعها على الحاصلة في أسواق المال الدولية .لذا نرى التردد والغموض في إصدار التشريعات والنظم القابلة والمستوعبة لفكرة التطوير اللاحق مما أدى إلى تباطؤ عملية اندماج أسواق المال العربية بمحيطها الدولي.

د) تدني الطلب على الأسهم والسندات بسبب انخفاض معدل الدخل النقدي والادخار الفردي ومنافسة الدولة ومؤسساتها للمدخرين من الأفراد في الطلب عن أسهم الشركات وحيازتها وحرمان السوق منها [٢٠] هذا من جانب، وتدني العائد الصافي (Net Return) للأوراق المالية إضافة إلى المعاملة الضريبية لعوائد الأوراق المالية التي تعتبر من العوامل المقيدة للاستثمار في الأسهم والسندات وتعتبر معدلات هذه الضرائب عالية في معظم الدول العربية من جانب أخر. وان السبب في ذلك جاء من فكرة إن أسواق المال ارتهنت بوجود الشركات العامة والتي كانت قليلة العدد مقابل عدد قليل من مصارف الاستثمار وأسواق الأوراق securities markets المالية المستعدة للتوسط في التمويل المتوسط والطويل الأجل، لذلك فان الأساس الموضوعي لتطبيق فكرة الأسواق كان هشاً إلى حد ما [٢١].

هـ) سيادة مناطق الاستحواذ على إدارة أسواق المال وتوجيه مسار نشاطها حيث بقي أصحاب الأسهم الكبار عناصر فاعلة وضاغطة وتفضل عدم الاتجار بما لديها من أسهم، يقابل ذلك حمى ميل العاملين للاحتفاظ بالنقود وميول المضاربة لدى غالبية المتعاملين في السوق [٢٢].

و) الحجم المحدود لما تم تداوله في أسواق راس المال العربية من السندات واذونات الخزينة والتركيز الراسي لإصدارها من قبل الدولة

ومؤسساتها العامة وحيازتها التقليدية من قبل البنوك وشركات التأمين والضمان وضآلة المعروض منها في الأسواق الثانوية وقد نجم ذلك عن توجيه السياسات النقدية الحكومية في اغلب الأحوال إلى أسهل الطرق لمعالجة العجز في موازناتها عن طريق الإصدار النقدي. كذلك نلاحظ بدائية توزيع الاكتتابات حيث إن أسلوب التوزيع كان قائماً على الاتصال الشخصي المباشر بسبب الافتقار إلى مؤسسات ضمان التغطية والتوزيع (٢٣)

ز) لم تتجسد بشكل واضح العلاقة النظرية مابين سعر الورقة المالية ومعدلات الفائدة وسبب ذلك باعتقادنا ضعف الدور الذي يضطلع فيه معدل الفائدة في التأثير عن اتجاهات النشاط الاقتصادي. إذ لم يثبت إن معدل الفائدة كمتغير له أهميته الخطيرة المفترضة نظرياً كان ذو تأثير قوي عن سلوك الورقة المالية في جميع الأسواق العربية مما افقدها التحسس للتغيرات التي تطرأ عن الطلب على الأوراق المالية، فالقسم الأكبر من البلدان العربية وباستثناء الدول الخليجية ممن تحتضن أسواق راس المال (البورصات) اتسمت السياسات النقدية فيها بقدر مبالغ فيه من التحكم بتحديد أسعار الفائدة في جانبي الودائع والإقراض مما أدى إلى افتقار الربط اللازم بين أسعار الفائدة والمخاطر واستحقاق وسيولة الأدوات المالية، كذلك لم تتغير مستويات أسعار الفائدة بما فيه الكفاية لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وأسعار الصرف نتيجة لفرض قيود صارمة على الحسابات الجارية والرأسمالية، وينتج عن هذه السياسة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وأسعار مالية لمعدلات الفائدة الحقيقية (٢٤).

٢-الأداء الاقتصادي لأسواق المال

واصلت الدول العربية جهودها لتطوير وتحديث أسواق الأوراق المالية فيها وتحسين أدائها بغية زيادة كفاءة هذه الأسواق في حشد الموارد وتعزيز قدرتها التنافسية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وفي توفير التمويل طويل الأجل Long-Term Financing للقطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية (٢٥).

وتتوزع الدول العربية بين دول تتوفر فيها أسواق أولية منظمة بشكل كامل ودول فيها أسواق ثانوية منظمة بشكل كامل، فيما يوجد تنظيم جزئي للأسواق الثانوية في بعض منها وثمة محاولات تنظيم السوق الثانوية في دول أخرى، وهناك دول عربية لم تتوفر فيها أسواق مالية. وقد واصلت الأسواق المالية في الدول العربية نشاطها وتطورها عبر مراحل مختلفة وتعرضت بعضها لإشكالات سياسية ومالية واقتصادية مما ولد لدى المحللين الانطباع، بأنها لم تؤدي دوراً يتناسب وما وصلت إليه من تطور. وبغض النظر عن التطرف والمغالاة في تقويم أدائها الاقتصادي. فان العودة إلى البيانات المتوفرة عنها تقدم لنا تصوراً محدداً عما آلت إليه مسيرتها والآفاق التي يمكن انتظارها (٢٦).

يميل المتخصصون في شؤون أسواق المال إلى تقليب المؤشرات المالية الفنية عند تقويم أداء الأسواق ويبني عامة المحللون على هذه المؤشرات وجهات نظرهم بصددها رغم إن هناك العديد من الأساليب والمؤشرات التكنولوجية التي تستخدم عادة في تقويم الأداء المالي والاقتصادي لأسواق المال الدولية والتي لا تتطرق إليها دراستنا.

لقد صار معروفاً إن المؤشرات العامة تختلف فيما بينها من جهة الجوانب التي تنصرف إليها، إلا إنها توضح ما يتصل بالسوق المالية وما توصلت إليه من نتائج، ومن هذه المؤشرات: مؤشرات اقتصادية تستقصي التطورات المالية والنقدية كونها تمثل مؤشرات لمستوى التقلبات في أسعار الفائدة المصرفية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة فان المستثمرين يميلون إلى تركيز محافظهم

الاستثمارية في شراء السندات، ويتجه البعض منهم إلى تصفية مركزه الاستثماري بهدف الإيداع بالمصارف بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، إذا حصل وان اتجه العدد الأكبر منهم لبيع أسهمهم فان ذلك ينتج عنه عرض كبير وبالتالي هبوط بالأسعار والعكس صحيح [٢٧].

كما إن عرض النقود يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة حيث انه وضمن الزاوية النظرية تؤدي زيادة عرض النقود إلى خفض أسعار الفائدة ومن ثم إلى ارتفاع سعر الورقة المالية وهو مسألة اعتيادية سواء بالنسبة للسندات أو الأسهم، والأمر يتعلق بمنافذ الإنفاق على الأوراق المالية، فالعلاقة المباشرة بين سعر الورقة المالية وكمية النقود قد تتغير في مسارها إذا توفرت منافذ لإنفاق النقود المتزايدة.

ومن المؤشرات الفنية المستخدمة والتي تعززها البيئة الداخلية لعمل أسواق المال :-

أ- مؤشر القيمة السوقية للأسهم (Shares Market Value)

يمثل عدد الأسهم المكتتب مضروبا بسعر إغلاق أسهم الشركات المدرجة في السوق في نهاية المدة ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم الرسملة Capitalization لكل سوق.

ب- مؤشر عوائد عن الأسهم Shares Returns

وهو مؤشر خاص لبيان الوضع المالي للمستثمرين ويستخرج من صافي الأرباح بعد طرح الضرائب وتنسيبها إلى عدد الأسهم المكتتب بها.

ج- مؤشر حجم التداول في السوق market value traded

وهو مؤشر يفيد المحللين للكشف عن وضع المناخ الاستثماري في عموم الاقتصاد وبالتالي الاستثمار في الأجل الطويل. إذ إن عدد الأسهم المتداولة يعطي إشارات مهمة عن قوة السوق واحتمالات الارتفاع والانخفاض في سيولة السوق المالي في المستقبل، ويقاس المؤشر هذا من خلال قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال المدة المحتسب بها.

د- مؤشر معدل دوران السهم

ويستخدم في العادة لمعرفة حجم السيولة في السوق المالي من خلال تداول الأسهم في السوق الثانوية ويستخرج بتنسيب قيمة الأسهم المتداولة خلال المدة إلى القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية المدة.

هـ- المؤشر المركب لصندوق النقد العربي AMF composite index

ويمثل مؤشرات الأسعار للأسواق المالية العربية ويعتمد في احتسابه على مؤشر الأسعار لكل دولة عربية على حده ،وذلك بمعاملة الأسهم كافة وكأنها لدولة واحدة" ويتم احتسابه بالدولار الأمريكي فقط وليس بالعملات المحلية نتيجة لتباين قيام العملات بين دولة وأخرى [٢٨] .

إن البيانات المتوفرة لا تشمل جميع الدول العربية فقد صنفت إلى دول مدرجة في قاعدة البيانات وأخرى غير مدرجة وهو ما يكون عليه التعامل مع المؤشرات الكمية المستخدمة عادة في تحليل الأداء المالي لأسواق المال

لقد سعت الدول العربية إلى "مسايرة" موجة الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في المجالين النقدي والمالي واعتمدت سياسة تحديث الهياكل والمؤسسات وشملت موجة الإصلاح، وضع الأسواق المالية، لغرض زيادة كفاءتها في تعبئة الموارد وزيادة قدرتها التنافسية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير التمويل الطويل الأجل للقطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره المنشود [٢٩] وقد كشفت البيانات المنشورة إن أسواق المال العربية حققت نشاطاً جيداً انعكس في حجم الأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في هذه الأسواق وإذ يبلغ عدد الشركات المدرجة كما مبين في الجدول (١) أدناه.

جدول رقم (١)
عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٥)**

السنة	عدد الشركات
١٩٩٨	١٤٤٦
١٩٩٩	١٦٣٤
٢٠٠٠	١٦٧٨
٢٠٠١	١٦٨٧
٢٠٠٢	١٨٢٦
٢٠٠٣	١٨٣٤
٢٠٠٤	١٧٢٣
٢٠٠٥	١٦٣٧

المصدر: صندوق النقد العربي AMF، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية / النشرات التفصيلية – إعداد مختلفة

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد إعداد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية خلال العشر السنوات الأخيرة في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين بلغ عدد الشركات المدرجة عام ٢٠٠٠ بحدود ١٦٧٨ بعد إن كان العدد ١٦٣٤ في العام الذي سبقه (١٩٩٩) إن بنسبة نمو سنوي بلغت (٢,٧%). كما بلغ عدد الشركات المدرجة ذروته عام ٢٠٠٣ حيث ارتفع العدد إلى (١٨٣٤) شركة اتجه بعدها للانخفاض حتى بلغ ١٦٣٧ في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، ولا يؤثر ذلك في انخفاض نشاط أسواق المال العربية وإنما يأتي ذلك من خلال حرية الدخول والخروج للشركات إضافة إلى حالات الاندماج Amalgamation التي تحصل بين الشركات بهدف تقوية مراكزها المالية ورفع مستوى رسملتها بعد الاندماج.

أما ما يتعلق بإحجام الأسواق المالية العربية فقد ارتفعت القيمة السوقية (capitalization) فيها خلال المدة (١٩٩٨-٢٠٠٥) بشكل كبير والجدول (٢) يعبر عن ذلك.

ويعزى ارتفاع مستويات رسملة أسواق المال إلى عدة أمور من أهمها القوانين والتشريعات التي اتخذت في الدول العربية والتي استهدف من ورائها تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب من خلال رفع نسب المشاركة للمستثمرين الأجانب في الأسواق وفق الأسس والضوابط الجديدة التي تم العمل بها إضافة إلى انضمام أسواق الأوراق المالية في كل من أبو ظبي والدوحة ودبي إلى قاعدة البيانات خلال عام ٢٠٠٢ [٣٠]. وتجدر الإشارة إلى إن القيمة السوقية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بلغت في نهاية الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٠٥ حوالي ١١٢,١٠ مليار دولار وفي سوق دبي المالي بلغت حوالي ٩١,٥ مليار دولار، أما في سوق الدوحة فقد بلغت القيمة السوقية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٣,٩ مليار دولار.

كما يمكن ملاحظة ارتفاع مستويات القيمة السوقية من خلال ارتفاع معدلات النمو السنوية لرسملة أسواق المال العربية. ويتضح لنا أيضا من الجدول (٣) الأهمية النسبية لكل سوق من الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة حيث رتبت وفقا للأهمية النسبية وحسب بيانات الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ وفق ما يلي:

جدول (٢) رسملة السوق – القيمة السوقية الإجمالية (مليون دولار أمريكي)

Market capitalization (million US $)

السنة / اسم السوق	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي%
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	**	**	**	**	**	٢٠٣٦٢,٥١	٢٠٣٧٥,٦٧	١١٢٠٦٨,٦٣	٥٢,١٤
بورصة عمان	٥٧٨٢,٢٠	٨٨٢٤,٧١	٨٤٤٣,١٦	٩٣١٤,١٦	٧٠٨٠,٠٣	١٠٩٦٢,٩٨	١٨٣٨٣,٤٠	٣٣٧٩٦,٩٩	٢٥,٤٣
سوق البحرين للأوراق المالية	٧٣٨٣,٠١٥	٧٢٦٠,٧٣	٦٦٧٤,٣٥	٦٦٠١,٢٢	٧٣١٦,٣٩	٩٧٠١,٧٧	٣٠٦٢٥٥,٧٠	١٦٦٦٣٤,٨٤	١٠,٦٩
سوق الأسهم السعودي	٤٨٥٧٩,١٢	٦٠٩٨٣,٩٤	٦٧١٦٦,٠٤	٣٣٠١,٣٥	٧٨٨٠١,٣٨	١٨٧٣٠٦,٤٤	٣٠٦٢٥٥,٧٠	٥١٨٢١١,٣٦	٣٨,٤٤
سوق الكويت للأوراق المالية	٢١٣٣١,٩٣	١٩٠٩٨,٦٧	١٩٨٤٧,٩٨	٢٩٩١,٣٠	٣٥٠٩٨,٨٩	٥٩٠٢٨,٠١	٧٣٨٨٠,٨٤	٩٦٦٦٦٤,٣٦	٢٠,١١
بورصة القيم المقاومة بالدار البيضاء	١٥١٤٧١,٩٦	١٣٧٠١,٦٨	١٠٨٧٥,٨٤	٩٠٣٠,٨٠	٨٠٦٤,٣٤	١٣٠٤٠,١٨	٣٠١٧٤,٩٢	٣٣٢٢٧,٨٩	٥,٤٩
بورصة الجزائر	–	–	–	–	–	١٤٢,٦٤	١١٠,٢٧	١٣٨,٤٢	-٣,٦٤
بورصة الأوراق المالية بتونس	٢٢٤٩,٤٠		٢٦٠٩,٦٢	٢٢٢٩,٥٧	٢١٢٥,٦٨	٢٤٣١,٥٥	٢٥٧٤,٤٨	٢٧٢٧,٦٨	٢,٨٦
سوق دبي المالي	–	–	–	–	٩٦٦٩,٥٢	١٤٢٨٤,٢٢	٣٥٠٦٠,٩٠	٩١٥٠٨,٣٤	٢٦,٣١
سوق الخرطوم للأوراق المالية	–	–	–	–	–	٧٤٦,٥٦	٢٠٨٨,٤٢	١٦١١,٥٠	٢٩,٠٤
سوق فلسطين للأوراق المالية	–	–	–	–	–	–	–	١٨١١,٩٧	–
سوق مسقط للأوراق المالية	٥٦٨٨,٧٠	٤٣٠٣,١٤	٢٠١٨,١٣	٢٦٣١,٣٧	٥٢١٨,٠٥	٧٢٤٤,٢٣	٩٣١٧,٩٦	١٣٠١٠,٣٩	١٠,٨٩
سوق الدوحة للأوراق المالية	–	–	–	–	١٠٥٦,٢٢	٢٦٧٠٩,٩١	٥٠١٣٤,٢٩	٨٣٨٧٦,٠٣	٦٧,٨٥
بورصة بيروت	٢٥١٥,٢٨	٧٦٢١,٣٥	١٠٨٢,٢٠	١٣٤٨,٢٧	١٣٩٥,٢٩	١٥٠٣,٠٠	٣٢٣٠,٩٤	٣٣٢٩,٩٥	٣,٥٦
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٢٩٦٤٥,١٤	٤٣٠٢٨,٦٥	٣٠٧٩١,٣٥	٢٥٣٠٨,٣٥	٢٦٢٨٨,٦٩	٢٧٨٤٧,٤٨	٣٨٠٧٦,٨٤	٥٤٢١٥,٣٥	١٣,٨٣
المجموع	١٣١٣١٢,٧٦	١٤٩١٨٠,٣٣	١٤٨١٨٨,٣٧	١٨٢٢٢٠,٠٩	٢٠٨٨٨,١١	٢٦٩٥٢٤,٧٠	٢٢٤٤٢٢,٩٥	١٠٥٨٩٠٨,٩	١٩,٦٤

• تم استخراج معدل النمو السنوي المركب للأسواق المالية العربية وفق الصيغة الرياضية التالية $r = [(\frac{y_1}{y_2})^{\frac{1}{n}} - 1] * 100$

حيث r تمثل معدل النمو السنوي المركب.

** الحقول الفارغة تعني إن سوق الأوراق المالية لم يؤسس بعد.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية – أبو ظبي – إعداد مختلفة.

جدول (٣)

الحجم النسبي للأسواق المالية العربية في نهاية الربع الثاني لعام ٢٠٠٥ *

السوق	النسبة المئوية
سوق الأسهم السعودي	٤٩,٠٨
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	١٠,٦١
سوق الكويت للأوراق المالية	٩,١٦
سوق دبي المالي	٨,٦٧
سوق الدوحة للأوراق المالية	٧,٩٤
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٥,٥١
بورصة عمان	٣,١١
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	٢,٢٠
سوق البحرين للأوراق المالية	١,٥٨
سوق مسقط للأوراق المالية	١,٢٣
بورصة بيروت	٠,٣٢
بورصة الأوراق المالية بتونس	٠,٢٦
سوق فلسطين للأوراق المالية	٠,١٧
سوق الخرطوم للأوراق المالية	٠,١٥
بورصة الجزائر	٠,٠١

إن الأهمية النسبية تعبر عن الوضع الاقتصادي لكل دولة وتعكس طبيعة النشاط في السوق المالي ويلاحظ إن الأهمية النسبية لكل سوق تتفاوت من عام لأخر تبعاً لاتجاهات النشاط الاقتصادي العام وتتراوح بين الصعود والنزول طبقاً لمدى عمق المؤثرات الداخلية والخارجية على حجم النشاط الاقتصادي في السوقين المالية والنقدية.

والجدول (٤) يقدم تصوراً عن مجمل النشاط العام لأسواق المال العربية المدرجة في (القاعدة).

يظهر الجدول أدناه بان القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية قد ارتفعت بنسبة (٦٩,٦٤%) لتبلغ حوالي (١٠٥٥٩٠٥٨,٩) مليار دولار في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٦٢٢٤٢٢,٢) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤ وشمل هذا الارتفاع بالقيمة السوقية جميع أسواق المال العربية المدرجة في قاعدة البيانات باستثناء سوق المال في الجزائر* الذي انخفضت فيه القيمة السوقية بنسبة سنوية بلغت (١,٣٢-%) علما بان الأهمية النسبية للسوق المذكور كانت بنسبتها بحدود ٠,٠١% (انظر الجدول ٣).

ومن جانب أخر بلغت أحجام التداول في أسواق الأوراق المالية العربية أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٤ إذ بلغت بحدود (٥٦٨) مليار دولار بعد إن كانت بحدود ٢٣٠ مليار دولار في العام السابق ٢٠٠٣ وبنسبة ارتفاع سنوية كانت ١٤٦,٦% كذلك ارتفع معدل دوران الأسهم إلى نسبة ٩١,٢٠% عام ٢٠٠٤ بعد إن كانت نسبة بحدود ٦٣,٦٨% عام ٢٠٠٣.

جدول (٤)

النشاط العام لأسواق المال العربية

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
القيمة السوقية capitalisation مليون دولار	١٣٣٢١٢,٣٦	١٤٩٩٤٠٠٤٣	١٤٨١٠,٣٧	١٥٢٢٣٠,٠٩	٢٠٨٨٨,١٦	٣٦١٨٧٤,٧	٦٢٢٤٢٢,٢٥	١٠٥٥٩٠٥٨,٩٩
قيمة الأسهم المتداولة value traded مليون دولار	٣٥٠٢٦,٣٧	٣٥٠٩٤,١٦	٢٦٠٣٨,٩٣	٤٢٦٨٧,٨٥	٦٨٥٠٠,٠٩	٢٣٠٤٦٨١,١	٥٦٨٢٨٨,٥٣	٣٦٢٢٨٣,٠٠
معدل دوران السهم Turnover ratio%	٢٨,٨٦	٢٣,٨٢	٢٤,٦٦	٢٨,٠٤	٣١,٣١	٦٣,٦٨	٩١,٢٠	-
عدد الأسهم المتداولة No. of shares مليون سهم	١٠٨٢٧,٣١	١١٤٦٥,٠٢	٩٠٧٣,٠٧	٢٣٥٢٩,٠٣	٤٦٠٥٩,٢٩	٦٢٢٨٨,١٤	٩٧٠٢٥,٧٢	٤٦٠٧٧,٦٢
المؤشر المركب للمتداول composite index	١٠٠١,٢٢	١١٤,٣٠	١٠٦,٢١	١٠١,٠٨	١٠٠,٧١	١٤٦,٨٧	٢١٩,٩٧	٢٨٧,١٨

* بيانات ٢٠٠٥ إلى نهاية الربع الثاني (نهاية شهر حزيران).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي-قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية / أعداد مختلفة.

ويعبر ذلك المؤشر عن ارتفاع درجة سيولة السوق المالي، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة -١٠,٠٣% ليبلغ بحدود ٥٧,٠٢ مليار سهم بعد إن كان بحدود ٦٣,٠٨ مليار سهم خلال العام السابق ٢٠٠٣ ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة بلغت -٣٢,٣٣% لعام ٢٠٠٤ عن العام الذي سبقه.

وهنا نستطيع القول بان أداء أسواق الأوراق المالية العربية سجل تحسنا كبيرا في نهاية عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع العام الذي سبقه فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي AMF بما نسبته ٥٢,٠% ليبلغ ٢١٥,٧ نقطة مقابل ١٤١,٩ نقطة ويعد هذا المستوى من أعلى المستويات التي بلغها مؤشر الصندوق منذ البدء في احتسابه في عام ١٩٩٤. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية الأمر الذي عزز عنصر السيولة Liquidity ، بالإضافة إلى النتائج الايجابية التي حققتها غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق العربية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على أسهمها وزيادة إقبال المستثمرين عليها. إضافة إلى بقاء أسعار الفائدة منخفضة في السوق[٣١]

أما ما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق، فقد ارتفعت في نهاية عام ٢٠٠٤ جميع مؤشرات الأسعار التي يحتسبها الصندوق لهذه الأسواق، باستثناء مؤشر بورصة الجزائر الذي انخفض بنسبة ٢,٣%. وقد سجل مؤشر سوق دبي المالي أعلى ارتفاع من بين الأسواق المالية العربية، إذ بلغت نسبته في نهاية عام ٢٠٠٤ ما يعادل ١٢٤%، واحتل أداء سوق الأسهم السعودي الترتيب الثاني من حيث الارتفاع وذلك بواقع ١٠٣,٣% ثم مؤشر سوق المال بمصر بنسبة ٧٠,٩%.

والجدول (٥) أدناه يوضح لنا المؤشر المركب للصندوق لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع نسب التغير في ذلك المؤشر وللأسواق المدرجة فيه[٣٢]:

جدول (٥) //مؤشرات صندوق النقد العربيAMF Indices لأسواق المال العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٣)

اسم السوق	مؤشر عام ٢٠٠٣	مؤشر عام ٢٠٠٤	نسبة التغير%
أبو ظبي	١٣٦,٥٣	٢٢٨,٢٦	٦٧,١٨
الأردن	١٨١,٠٣	٢٧٢,٨٨	٥٠,٧٣
البحرين	١٢٤,٦٣	١٤٠,٠٩	١٨,٩١
السعودية	٢٠١,٩٨	٤١٠,٥٣	١٠٣,٢٦
الكويت	٢٥٨,٩٣	٢٨٦,٦٢	١٠,٦٩
المغرب	١٩٧,٥٦	٢٢٠,٦٥	١١,٦٩
الجزائر	١٠٠,٣٦	٩٨,٠١	-٢,٣٤
تونس	٣٠,٢٦	٣١,٦٩	٤,٧٣
دبي	١٥٦,١٦	٣٤٩,٧٠	١٢٤,٠٠
الخرطوم	٩٧,٧٠	١٤٨,٢٣	٥١,٧٢
مسقط	١١٤,٨٠	١٣٨,٧١	٢٠,٨٣
الدوحة	٢٠٩,٢٦	٣٠٧,٢٩	٤٦,٢٨
بيروت	٣٦,٥٧	٥٣,١٢	٤٥,٥٢
مصر	٤٣,٤٢	٧٤,١٨	٧٠,٨٦
المؤشر المركب	١٤١,٨٧	٢١٥,٦٧	٥٢,٠٢

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي- قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - أبو ظبي ٢٠٠٥. ص٧-٨٧

من بيانات الجدول أعلاه يتضح إن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي سجل ارتفاعا ملحوظا في الأداء العام لأسواق المال العربية المدرجة في قاعدة البيانات في نهاية عام ٢٠٠٤ إذ بلغت نسبة التغير ٥٢,٠٢% وتشير هذه النسبة للأداء الجيد للأسواق بصورة عامة. كما يلاحظ ارتفاع مؤشرات أسعار الصندوق للأسواق العربية كافة باستثناء مؤشر الأسعار لبورصة الجزائر الذي انخفض بحدود - ٢,٣٤% للأسباب التي وضحت سابقا.

ثالثاً :- الآثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية الدولية:-

سيتم في هذا المبحث مناقشة الآثار المتحملة للمتغيرات الاقتصادية الدولية على اسواق المال العربية وعلى النحو الآتي:-

١- اثر العولمة الاقتصادية على الأسواق المالية

لقد أسهم انفتاح الاسواق المالية الدولية على بعضها البعض في إعطاء أصحاب رؤوس الأموال في العالم قدرة تأثير كبيرة تساعدهم على تحريك هذه الأموال بين الدول بحثاً عن الفرص الاستثمارية المربحة مما يؤثر على كفاءة أداء اسواق المال.

إن تحرير الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية ورفع القيود عن نشاطات الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى استقطاب المدخرات الوطنية وتزايد تدفق رؤوس الأموال العربية إلى اسواق المال الدولية مما يترك أثرا سلبياً على الاستثمارات الوطنية وعلى استقرار اسواق المال العربية. بسبب عوامل المنافسة الشديدة والقاسية وضعف الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية وعدم وجود بيئة اقتصادية مناسبة ومناخ استثماري يساعد على اجتذاب تدفقات اكبر من الاستثمارات الخارجية للاستفادة منها في هذا المجال، وهذا يتطلب سياسة جديدة للتعامل مع رؤوس الأموال الجديدة، تقوم على تشريعات وقوانين موحدة لكل أنظمة المال العربية تجاه راس المال الأجنبي وزيادة درجة التنسيق الإقليمي العربي لربط الأسواق القائمة ورفع مستوى انفتاح بعضها على البعض الأخر من خلال مبدأ تشجيع الأدراج المتبادل وإتاحة الوساطة المالية عبر الحدود. كذلك ايلاء اهتمام اكبر للتحديث التكنولوجي في المصارف وفي اسواق المال بموجب خطة شاملة للإصلاح تتضمن كل الأوجه المتصلة بها.

وتشير الدراسات إلى إن نسب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصادات العربية كانت ضئيلة جداً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى حيث بلغت النسبة (٠,٣) في المائة من إجمالي الاستثمارات المباشرة الدولية[٣٣] وبواقع ٤,١ مليار دولار عام ١٩٩٧ في حين إن حجم الاستثمار المباشر الصادر من اقتصادات البلدان العربية حوالي (٨,٣) مليار دولار لنفس العام.

٢- الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على الأسواق المالية:-

لقد تضمنت اتفاقية تجارة الخدمات المالية الجات (GATT)على خدمات سوق المال وتشمل الاكتتاب بالأسهم وتجارة الأوراق المالية والكمبيالات وشهادات الإيداع بالصرف الأجنبي وإصدار جميع أنواع الأصول المالية. كذلك إدارة محافظ الأوراق المالية وجميع أشكال إدارة الاستثمار وتوفير ونقل المعلومات المالية ومعالجة البيانات والخدمات المصرفية بكافة أنواعها وخدمات التأمين بجميع فروعه[٣٤].

يرى البعض إن هناك تخوف كبير من الانعكاسات السلبية لتحرير تجارة الخدمات المالية التي وضعت لتأمين متطلبات الدول الصناعية الكبرى دون غيرها، إذ لا يمكن إن تكون بأي حال من الأحوال في صالح البلدان النامية وخاصة البلدان العربية كونها خطت خطوات سريعة ومتقدمة بفضل العامل التكنولوجي الذي يقترن بالدول المتقدمة في

العالم. حيث لم تستطع الأقطار العربية مواجهة المنافسة الشديدة للشركات متعددة الجنسية لما تمتلكه الأخيرة من تقدم تكنولوجي في هذا المجال [٣٥].

إن الأقطار العربية التي انضمت إلى هذه الاتفاقية قد تواجه تحدي كبير من جراء تطبيق أحكام ذلك الاتفاق الذي يسهل لموردي الخدمات الأجانب توفير خدماتهم كافة عبر الحدود الوطنية دون إن تقابلها حواجز أو عراقيل إدارية غير مسموح بها ،ومنح الموردين الأجانب من التواجد لضمان حرية نقل عوامل الإنتاج عبر الحدود الوطنية.

إن إعلان منظمة التجارة الدولية (WTO) في ١٣ ديسمبر/كانون أول/١٩٩٧عن وصولها إلى اتفاق عالمي جديد يقضي بتحرير الخدمات المالية في قطاعي المصارف والتأمين يترك أثرا سلبياً على الاستثمارات الوطنية وعلى استقرار اسواق المال العربية كذلك ارتفاع تكاليف الخدمات كخدمات النقل والتأمين والعمولات.

أما الآثار الايجابية المتوقعة للاتفاق بالنسبة للأقطار العربية يتمثل بإقرار مبدأ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية وعدم التمييز في المعاملة وإفهام أهداف السياسات الوطنية، إضافة إلى حق هذه الأقطار في اتخاذ تدابير مالية ورقابية تهدف إلى صناعة الخدمات المالية في تلك الأقطار والتي مازالت في طور التكوين[٣٦]. وهذا يعني إن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS) تتصف بمرونة أكثر مما هو عليه الوضع في اتفاقية الجات بفضل السماح بتطبيق التشريعات المحلية والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية والتدرج في تحديد الالتزامات بفتح الأسواق والقطاعات المالية أمام تجارة الخدمات وكذلك تؤدي على المدى البعيد إلى تحسن مناخ المنافسة وزيادة الاستثمارات ورفع كفاءة الخدمات المالية وتخفيض تكاليف هذه الخدمات وضمان توظيف أفضل للموارد في هذه القطاعات.

وبالرغم مما ذكر أعلاه يرى البعض إن هناك تحديات يجب الاستعداد لها وخصوصاً من جانب تحرير وتطوير القطاع المالي والمصرفي لكي يكون قادراً على مواكبة التطورات الدولية، لاسيما التكتلات المالية الدولية وفروع المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق العربية والتي تصب أهدافها في خدمة مؤسساتها الأم في اسواق المال الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتدوير الأموال العربية إلى الخارج[٣٧]

إن دخول الشركات الأجنبية العلاقة لأسواق المال العربية وما تمتلكه من ميزات وأساليب إدارية متطورة وأدوات مالية جديدة وسمعة مالية جيدة سيؤثر على أداء هذه الأسواق ويجعلها في موقع غير متكافئ مع ما تقدمه الشركات الأجنبية من خدمات. مما ينتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

إن اعتماد بعض الدول العربية على الدخل المستحصل من الكمارك والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد بما يشكل (٤٠ - ٥٠%) من قيمة الواردات العامة للدولة. سوف يؤثر على أصناف الموازنة وتضييق الخناق على الصناعات المحلية التي تعتمد على الحماية الكمركية المرتفعة لاستمرارها في حالة تخفيضها[٣٨].

عموماً ستواجه اسواق المال العربية منافسة حادة حيث لا يزال أدائها متواضعاً بالمقارنة بالمستويات الدولية. مما يحتم عليها الاستمرار بمواجهة تلك المسؤوليات المتوقعة.

أما ما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الدولية التي تستقطب اكبر نسبة من حجم التدفقات الاستثمارية الدولية وإمكانية حصول هذه التكتلات على أفضل مزايا تنافسية في إطار المعاملات التبادلية، ندرك حجم الآثار المتوقعة على اسواق المال العربية التي لا تشكل مجتمعة نسبة ضئيلة جداً من حجم الأسواق المالية مما

يجعلها أمام تحديات عديدة ممثلة بالقيود التي تفرضها هذه التكتلات وتحد من القدرة التنافسية لها علماً بأنها لا تتواءم مع بيئة تلك التكتلات وطروحاتها الفكرية والاقتصادية والتي تجعل التعاون مشروطاً بجملة من الأطر تتمثل بانفتاح الأسواق المالية على العالم الخارجي والتزامها بأتباع سياسات إصلاحية هادفة ومنح القطاع الخاص الموقع الأول في السياسة الاقتصادية[٣٩]

الخاتمة

تشكل المتغيرات الاقتصادية الدولية تحديات كبيرة لأسواق المال العربية بسبب صغر حجمها وتدني رسملتها وحركة التداول فيها إضافة إلى النقص الكبير في الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال الخاصة، وافتقار الأسواق المالية العربية لمؤسسات ضمان الاكتتاب والوساطة ومحفزات الابتكار وتقييد الجهات الرقابية لحرية المؤسسات المالية والمصرفية في التعامل في اسواق المال بحرية كافية.

لذلك وفي ضوء متطلبات المرحلة القادمة والتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في إطار العولمة المالية واتفاقية تجارة الخدمات (GATTS) والتكتلات الاقتصادية الدولية ينبغي التأكيد على ما يأتي:-

١. تعزيز قدرات النظام المالي العربي على المنافسة وإمكانية صموده في وجه الصدمات الداخلية والخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي عن طريق إعادة صياغة السياستين المالية والنقدية بما يعزز منهج الوحدة النقدية العربية.
٢. إيجاد قدرة اكبر من التنسيق بين الأقطار العربية في اسواق المال وتحسين جو المنافسة وتوفير المعلومات وتبادلها وتطوير التشريعات وتحديثها وإدخال المرونة عليها بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار مع تبني التقنيات الجديدة.
٣. تكثيف الجهود المبذولة للربط مابين الأسواق المالية العربية لتشملها جميعاً والتنسيق بين إجراءات التداول المعمول بها وتبسيطها ووضع أسس موحدة لتسهيل ذلك.
٤. التكثيف والإسراع في جهود التخصيص privatization لما لها من اثر كبير على زيادة حجم وأنشطة اسواق المال كذلك التفاعل مع المعطيات الراهنة بشكل واعي وجدي.
٥. رفع مستوى التنسيق بين اسواق المال والمصارف مع دفع الأخيرة نحو العمل في إطار الأسواق بصفة مدخرة ومستثمرة في إن واحد وتطبيق سياسة مصرفية اقراضية متوسطة وطويلة الآجل بما يخدم عمل اسواق المال.

المصادر والمراجع

١. نادر فرجاني، أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، ع٢١٦، ١٩٩٧، ص٥٥.
٢. صادق جلال العظم، "ما هي العولمة"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.
٣. د. إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، الطريق، ع٤، ١٩٩٧.
٤. د. هوشيار معروف وآخرون، "العولمة ومفهومها، أسبابها، نشوئها ومواجهتها"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة المقصودة في جمعية الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨، بغداد، اتحاد الصناعات العراقي، ١٩٩٨، ص٥.
٥. سيار الجميل، تعقيب على ورقة عمل السيد ياسين، المقدمة إلى الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ونشرت في كتاب، العرب والعولمة، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٨.

٦. د. حاتم هاتف عبد الكاظم، العولمة، الواقع واحتمالات المستقبل، مجلة الزحف الكبير، ع٢، أيلول، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٥

٧. نفس المصدر، ص٢٦

٨. د. جلال أمين، "العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول، ١٩٩٩، ص٣٦-٣٧

٩. د.عبد الكريم كامل، "المنطق الاقتصادي لعالم اقتصاديات بلا حدود"، آفاق اقتصادية، ع٣، آذار، ١٩٩٧

١٠. د.حاتم هاتف، مصدر سابق، ص٢٧-٢٨

١١. د.عبد الكريم كامل أبو هات، "الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة، دراسة في التحولات الأساسية" سلسلة المائدة المستطيلة، المستقبل العربي والعولمة، بيت الحكمة، ١٩٩٩، ص٨٤-٨٥

١٢. للمزيد حول الموضوع انظر:-

- الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية.

- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥

- مهدي صالح حنوش، "منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ١٩٩٩

١٣. د.منصور الراوي، "التكامل الاقتصادي، دراسة تحليلية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص٥٥-٩٤

١٤. د.اسعد السعدون، "دور المتغيرات الاقتصادية الخارجية في سياسات التحول إلى القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ١٩٩٩

١٥. منظمة العمل العربية، "الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي"، القاهرة، مطابع جامعة الدول العربية، ١٩٩٦، ص٣١

١٦. د.احمد سيد مصطفى، مجلة آفاق اقتصادية، ع٥٧، ص٣١

١٧. د.صبحي حسون، "الاتحاد النقدي الأوربي، انبثاق عملة جديدة، وآثارها المحتملة"، بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، ١٩٩٩، ع١، ص٩٩

١٨. د.المنعم رشيد، "وحدة النقد الأوربي، اليورو(Euro) الواقع المنظور المستقبلي"، بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، ع١، ١٩٩٩، ص"

١٩. سعيد النجار(محرر)، "السياسات المالية وأسواق المال العربية"، أبو ظبي صندوق النقد العربي ١٩٩٤، بحث احمد أبي السرور، "الأسواق المالية العربية الناشئة، الأوضاع والآفاق"، ص١٠٤

٢٠. د.سليمان المنذري، "الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥

٢١. د.عبد الكريم كامل أبو هات، وكريم سالم حسين، "في أفق العولمة المالية دراسة في الأوضاع الراهنة لأسواق المال العربية"، مؤتمر المناخ المالي والاستثماري، التحديات والآفاق الجديدة، (٢٩-٣١) تشرين أول، ٢٠٠٢، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص٧-٨

٢٢. د.عبد الكريم أبو هات، كريم سالم، مصدر سابق، ص٨

٢٣. د.سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١ ١٩٩٩، ص١٣٢

٢٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر(أيلول)، ٢٠٠٠

٢٥. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر(أيلول)، ٢٠٠٠

٢٦. د.عبد الكريم كامل أبو هات، د.كريم سالم، مصدر سابق، ص١٢

٢٧. نصير عبد الكريم، رشيد الكمن، مفيد الطاهر، "مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة"، أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، القدس، ص١١

٢٨. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، النشرة الفصلية، ١٩٩٦، ص٦٩

٢٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق.
٣٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول)، ٢٠٠٣
٣١. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية، الربع الرابع، ٢٠٠٤، ص ٧
٣٢. صندوق النقد العربي، نفس المصدر أعلاه،ص٨٧
٣٣. د.إبراهيم موسى الورد، حسين عجلان، اثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٣)، لسنة، ٢٠٠١، ١١٩
٣٤. د.محمد متولي الموجي، "اثر اتفاقية الجات عن البنوك المصرية"، سلسلة إصدارات النهضة الإدارية(٤)، طنطا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٦، ص٧٦-٨١
٣٥. د.مرسي عبد السلام العزاوي، "أثر سوق التأمين المصري لمواجهة الـ(GATT)"، سلسلة إصدارات النهضة الإدارية(٤)، طنطا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٦، ص"
٣٦. د.عدنان هندي، "اتفاق الجات (GATT) الخاص بالخدمات المالية في الميزان"، مجلة المصارف العربية، العدد ١٦٤، المجلد الرابع، ١٩٩٤، ص١٠
٣٧. د.عدنان هندي، مصدر سابق، ص١١
٣٨. اسعد حمود السعدون، مصدر سابق، ص٢٦٧
٣٩. صندوق النقد العربي، (تحرير)، "أسواق رأس المال العربية، الفرص والتحديات"، أبو ظبي، ٥ نوفمبر (تشرين ثاني)، ١٩٩٥

** عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية لعام ٢٠٠٥ لا تمثل نهاية الفترة إنما تمثل نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥(نهاية شهر حزيران).

* احتسبت الأهمية النسبية بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

* باشرت بورصة الجزائر عملها عام ٢٠٠٣ وكان الحجم النسبي لها من إجمالي القيمة السوقية لأوراق المال العربية لا يتعدى نسبة ٠,٠١% وهي نسبة منخفضة جدا، وتعود أسباب انخفاض القيمة السوقية وحجم التداول في هذه السوق إلى انخفاض الأداء فيه إذ انخفض مؤشر أسعار الصندوق في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٦,٤% مقارنة مع نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ ويعزى هذا الانخفاض في مؤشرات بورصة الجزائر إلى تدني= عدد الشركات المدرجة فيها وتدني عدد أيام التداول والذي يقتصر على يوم واحد في الأسبوع.

* يتضمن المؤشر المركب للصندوق الأسهم نشطة التداول والممثلة بصورة كبيرة للقطاعات المختلفة والتي تشكل مجمل قيمتها السوقية حوالي ٧٠٪ على الأقل من إجمالي القيمة السوقية في نهاية كل عام. وتتم مراجعة الأسهم المدرجة في عينة المؤشر بشكل دوري للتأكد من مواءمتها لهذه الشروط.

أزمة المياه العربية ....بين الحقيقة والافتعال

الدكتور محمد علي كاظم
تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

مقدمة

بلغ عدد سكان الوطن العربي ١٩٣ مليون نسمة عام ١٩٨٥ وازداد إلى ٢٤٥,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦[١] وهو في زيادة مستمرة. هذه الزيادة في السكان تتطلب توفير الغذاء باستمرار سواء كان بزيادة الإنتاج الزراعي المحلي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي أو بالاستيراد لسد الحاجة المتنامية وتقليص الفجوة الغذائية. ولهذا السبب يحتل القطاع الزراعي أهمية استثنائية في كل قطر من أقطار الوطن العربي. كونه يمثل احد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي والقطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن دراسة شحة المياه والنحباس الأمطار في السنوات الماضية، مسألة مهمة للتعرف على تأثيراتها على الأمن الغذائي العربي، إذا ما علمنا إن العجز المائي وحسب التوقعات قد يصل إلى ٣٠٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٣٠م[٢].

الدراسة تتضمن المحاور الآتية:-

١. تعريف مصادر المياه في الوطن العربي والموارد المائية المتاحة والمستخدمة.
٢. تعريف شحة المياه وتأثيراتها على الأمن الغذائي العربي.
٣. الإجراءات المتخذة من قبل الأقطار العربية لمواجهة شحة المياه.

وفي نهاية الدراسة هناك بعض الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث

دراسة تأثيرات شحة المياه في زيادة الفجوة الغذائية العربية وهل إن أزمة المياه الحالية.. أزمة حقيقية أم مفتعلة ؟ من اجل وضع الحلول والمعالجات الممكنة.

مشكلة البحث

نظرا لقلة الدراسات والبحوث في مجال شحة المياه التي أصبحت أزمة مائية لها تأثيراتها على تامين الغذاء نتيجة ضغوط الطلب على المياه سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستخدام المحلي وضغوط وتحديات خارجية تتمثل بالأطماع الخارجية للدول الجوار،تركيا إيران وغيرها، إضافة إلى تحديات شحة الأمطار، فان تحليل دراسة واقع الموارد المائية وإيجاد المعالجات اللازمة مهمة أساسية وطنية.

طريقة البحث

تم اعتماد الطريقة الوصفية في تحليل البيانات الإحصائية المتوفرة في موضوعات الأمن المائي العربي والأمن الغذائي العربي وتأثيرات شحة المياه عليها.

المحور الأول

تعريف مصادر المياه والموارد المائية في الوطن العربي

الماء عنصر أساسي للحياة، إذ قال تعالى:[وجعلنا من الماء كل شيء حي]، ولان عملية التنمية والتطور تتطلب توفر مصادر ثابتة للمياه لأغراض متعددة (الشرب، الزراعة، الصناعة) ولهذا فان المياه تكون على نوعين؛ المياه السطحية والمياه الجوفية.المياه السطحية : مياه تتكون منها الأنهار مثل دجلة والفرات والنيل ونهر الأردن والعاصي والليطاني وغيرها.

أما المياه الجوفية، فيتم استخراجها عن طريق الآبار والينابيع.

إن الأمطار هي العامل الأساسي في تحديد المصادر المائية. وكميات الأمطار تختلف من قطر إلى آخر. ففي العراق تتراوح كميات الأمطار ما بين ١٠٠٠ مليمتر في المنطقة الشمالية و٥٠ مليمتر في المنطقة الجنوبية سنويا[٣]،في حين الأمطار الساقطة في جمهورية مصر العربية فقط ١٢٥ ملم في المنطقة الشمالية وتقل الكمية كلما اتجهنا جنوبا وبالتالي الاعتماد على نهر النيل بصورة كلية وتشاركها كل من السودان وأوغندا وإثيوبيا[٤].

تأتي أهمية المياه السطحية في أمكانية سد الحاجة الفعلية من المياه للزراعة أو الصناعة أو الاستهلاك المحلي عبر الأنهار وضمن شبكات الري المنتشرة بقربها، في حين تتمثل أهمية المياه الجوفية في بناء وكفاءة السدود المائية التي تقام في أقطار عديدة من الوطن العربي.

جدول رقم (١)//الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي للمدة ٨٥- ١٩٩٥

الاقطار	إجمالي الموارد المتاحة		جملة الاستخدام لعام ١٩٩٤	نسبة الاستخدام إلى المتاح	جملة الاستخدام لعام ١٩٩٥				نسبة الاستخدام لعام ١٩٩٥		
العربية	١٩٨٥	١٩٩٤			زراعة	صناعة	شرب	إجمالي	زراعة	صناعة	شرب
الأردن	١,٤	٠,٩	٠,٨	٨٩	٠,٧	٠,٠٢	٠,٢١	٠,٩٨	٤٧,٩	٣,٤	٢١,٧
سورية	٢٥	١٨,٣٨	٩,٨	٩٤	١٣,٦	٠,٢٨	٠,٥٣	١٤,٤١	٩٤,٤	١,٩	٣,٧
العراق	٨٠	٦٢	٤٢,٨	٦٩	٢٩,٤	٢,١٤	١,٢٨	٤٢,٨	٩٢	٥	٣
لبنان	٧,٨	٣,٨	٠,٨	٢١	٠,٩	٠,٠٥	٠,٣٧	١,٢٩	٩٧,٧	٣,٩	٢٨,٤
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٣,٣	٢,٢	٢,٣	١,٥	١٥,٢	٠,١٩	١,٥٢	١٧,٠١٨	٩٠,٠	١,١	٨,٩
الإمارات	٠,١	٠,٣	٠,٤	١٣٣	١,٤	٠,٢٠	٠,٥	٢,١٠٨	٦٦,٩	٩,٥	٢٣,٧
البحرين	-	٠,١٨	٠,٢	١١١	٠,١	٠,٢١	٠,٠٩	٠,٣٢٩	٥٩,٥	٤,٢	٣٩,٣
الكويت	-	٠,٧٣	٠,٨	١٠٩	٠,٣	٠,٠١	٠,٢٠	٠,٥٢٨	٦٢,٢٢,٤	٢,٤	٣٧,٤
قطر	-	٠,١٩	٠,١٩	١٠٠	٠,٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	٠,٢٥٤	٣,٩	٢,٨	١٣,٣
عمان	١,٤	٢,٠	٠,٤	٢٠	١,١	٠,٠٢	٠,٠٦	١,٢٢٣	٩٣,٩	١,٥	٤,٦
اليمن	٣,١	٢,٥	٢,٤	١٣٦	٤,٧	٠,٠٢	٠,٢١	٤,٩٢٤	٢,١	١,١	٦,٨
السودان	٦٠,٦	٢٩,٦	٢,٢	٩٣	١٦,٨	٠,٢	٠,٨٠	١٧,٨	٩٤,٤	١,١	٥,٤
الصومال	٨,٢	١١,٤٣	٠,٨	٧	٠,٧	-	٠,٠٢٤	٠,٨٠٨	٩٧,٠	-	٣
جيبوتي	٠,١٩	-	-	-	٠,٠٠٧	-	٠,٠٠١	٠,٠٠٨	٨٧,٥	-	١٢,٥
مصر	٦,٢	٥٨,٣	٥٦,٤	٩٧	٥٤,٥	٥,٩٠	٢,٩١	٩٣,٣	٨٦,١	٦,٣	٤,٩
الجزائر	١٣	١٨,٤	٢,٠	١٦	٢,٧	٠,٨٦	٠,٠٢	٤,٥٠	٦٠	١٥,١	٢٤,٩
المغرب	٢٢	٢٩,٧	١١,٠	٣٧	١٠,٢	٠,٥٤	٠,٢٢	١١,٠٤٥	٩٢,٢	٣,٩	٤,٩
ليبيا	١٧٠	٠,٧	٢,٨	٤٠٠	٤,٠	٠,١٠	٠,٥٠	٤,٦	٨٧,٠	٢,٢	١٠,٨
تونس	٢,٦	٤,٢٤	٢,٣	٥٢	٢,٧	٠,٠٨	٠,٢٩	٣,٠٧٥	٨٨,٧	٢,٨	٨,٥
موريتانيا	٥,٨	٧,٠	٠,٧	١٠	٦,٥	٠,٠٣٠	٠,١٠	١,٦٣	٩٢	١,٨	٦,٢
الإجمالي	٢٩١,٧٣	٢٤٤,٦٥٠	١٥٧,٤٩	٦٤	١٦٩,٠	١٠,٣٠	١١,٢٩	١٩٠,٦	٨٨,٧	٥,٤	٥,٩

المصادر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٩٤/تقارير إحصائية كذلك دراسة حول زيادة وتحسين الاستفادة من نظم الري الحديثة ١٩٩٨ معهد الموارد المائية العالمية، ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢، كذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة، أكساد،ع٢-١٩٨٦،٤٩

إن مقارنة بسيطة للموارد المائية في الوطن العربي لعام ١٩٨٥ والسنوات اللاحقة لها، نجد إن الموارد المائية في تناقص مستمر وإذا ما أضفنا مقدار الهدر والإسراف (التحديات الداخلية) والتهديدات والأطماع الدولية في مياه الوطن العربي(التحديات الخارجية)، فستكون المشكلة أعمق وأكبر لتصل حد الأزمة. فبعد إن كانت كميات الموارد المتاحة المائية ٢٩١,٧ مليار متر مكعب عام ١٩٨٥ تناقصت بمقدار ٤٧,٠٧ مليار م٣ عام ١٩٩٤ وهي في تناقص مستمر قد يصل، حسب التوقعات إلى ٣٠٠ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ بسبب انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وإقامة السدود على منابع الأنهار من قبل الدول المجاورة (لاحظ الجدول (١)) .

من الجدول (١) يتضح تناقص الموارد المائية وبشكل كبير في كل مكان من السودان، ليبيا، العراق، سوريا، لبنان، مصر للفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩٤. ففي ليبيا تناقصت الموارد المائية من ١٧٠ مليار م٣ إلى ٠,٧ مليار وفي السودان تناقصت الكمية من ٦٠,٦ إلى ٢٩,٦ وفي العراق من ٨٠ إلى ٦٢ وفي مصر إلى ٥٨,٣ مليار متر مكعب لنفس الفترة. ومن الجدول يلاحظ أيضا إن هناك انخفاض في نسب استخدامات الموارد المائية إلى الموارد المتاحة لعام ١٩٩٤، ففي الأردن كانت نسبة الاستخدام ٨٩% العراق ٦٩% لبنان ٢١% عمان ٢٠% السودان ٦٣% الجزائر ١٦% المغرب ٣٧% وتونس ٥٣% في حين كانت نسب استخدامات المياه إلى الموارد المتاحة في الصومال فقط ٧% وموريتانيا ١٠%وعند مقارنة كمية استخدامات الموارد المائية لعام ١٩٩٥ مع عام ١٩٩٤ نجد أنها ازدادت من ١٥٧ مليار متر مكعب عام ١٩٩٤ إلى ١٩٠,٦ مليار متر مكعب عام ١٩٩٥ أي بزيادة مقدارها ٢١% بسبب تنظيم وسائل الري وترشيد استهلاك المياه للشرب وتحسين وسائل استخدامات المياه في الصناعة وزيادة استعمال مياه الري في زيادة الإنتاج الزراعي.

ومن الجدول(١) يلاحظ أيضا إن استخدامات الري في الزراعة بلغت ٨٨,٧% من جملة استخدامات الموارد المائية المتاحة لعام١٩٩٥، بينما بلغت٥,٤% لأغراض الصناعة و٥,٩% لإغراض الشرب والاستخدام المحلي، مما يؤكد أهمية الزراعة واعتمادها على الموارد المائية المتاحة لغرض تلبية الحاجة المتزايدة من السلع الزراعية، وبلغت استخدامات المياه لأغراض الزراعة أقصاها في الصومال٩٧%، السودان٩٤,٤%، سوريا٩٤,٤%،عمان٩٣,٣%.المغرب٩٢,٢%،العراق ٩٢% موريتانيا والسعودية٩٠% بينما كانت استخدامات المياه لإغراض الزراعة في تونس ٨٨,٧% جيبوتي ٨٧%، ليبيا ٨٧%، الأردن ٧٤,٩% وقطر ٧٣,٩% وعلى ضوء هذه النسب من استخدامات الموارد المائية المتاحة، فان المساحات المروية وبالاعتماد على المياه السطحية في كل من البحرين وجيبوتي١٠٠% بينما كانت الأقطار العربية تتراوح هذه النسبة بين ٤,٧% و٥٨,١% (لاحظ الجدول رقم ٢).

بصورة عامة فان نسبة إجمالي المساحات المروية في الوطن العربي إلى اصل المساحة المزروعة والتي تعتمد على المياه السطحية بلغت فقط ٢٢,٥% أما بقية المساحات فتعتمد على الأمطار.

وعندما حصلت شحة المياه في السنوات العشر الماضية، فقد أصيب القطاع الزراعي في معظم الأقطار العربية بإضرار جسيمة، مثال: ما يحصل الأردن من موارد مائية ومنذ عام ١٩٩٩ هي كميات بسيطة جعلته يعتمد على الأمطار في نشاطه الزراعي[٥]. ونتيجة لانحسار الأمطار في العراق ومنذ عام ١٩٩٧ كانت مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات قد انخفضت إلى حوالي ٢٠% من معدلاتها وأدى إلى وقوع إضرار فادحة في الزراعة التي تعتمد على الري السطحي. وفي فلسطين المحتلة حيث المتوفر من المياه من نهر الأردن وبحيرة طبرية والمياه الجوفية الجبلية والساحلية بمقدار ١٩٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٩ ويستهلك الكيان الصهيوني أكثر من ١٧٠٠ مليون متر مكعب وتستهلك الضفة الغربية وغزة

٤٠٠ مليون متر مكعب (أي إن هناك عجز مائي مقداره ٢٠٠ مليون متر مكعب) ومع بداية القرن الحالي يؤكد الخبراء في الشؤون المائية إن العجز المائي سيكون ٨٠٠ مليون متر مكعب (أي أربعة أضعاف بالمقارنة مع عام ١٩٨٩).

وسيتحول الصراع من صراع نفطي في المنطقة إلى صراع مائي عام ٢٠٠٠ وما بعدها[٦]. وبالتالي سيكون التهديد الصهيوني من خلال السيطرة على مصادر المياه العربية من جبل الشيخ ونهر الأردن واليرموك والضفة الغربية والليطاني في جنوب لبنان ونهر النيل.

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للزراعة المروية في الوطن العربي لعام ١٩٩٦

الأقطار العربية	المساحة المزروعة	المساحة المروية	%	نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب
الأردن	١٥٢,٩٦	٣٠٨	٢٠	٤,٩
سورية	٢٢٤٨٤	٤٩٨٨	٢٠,٤	١٠٥,٣
العراق	٢٦٨٨٣	١٤٤٠٠	٥٣,٦	٥٤,٥
لبنان	١٨٥١,٨٣	٣٥٠	١٨,٩	١٠,١
فلسطين	٧٤٢,٠٤	٤٨	٦,٥	-
السعودية	١٧١٧٦,٦	٦٤٠٠	٣٧,٣	٧٠,٢
الأمارات	٥٠٠,٤	٢٦٨,٠	٥٣,٥	٠,٠٨
البحرين	٢١,٤٤	٢١,٢	١٠٠	–
الكويت	٣٣,٤٨	١٩,٢	٥٧,٣	٠,٢
قطر	٧١,٨٨	٣٥,٢	٤٩,١	٤
عمان	٤٢٤	٢٤٦,٦	٥٨,١	٥,٣
اليمن	٧٠٢١,٢	١٥٣٢	٢١,٨	٢٤,٤
السودان	٦٧٤٨٧,٢	٧٨٠٠	١١,٥	٩٢,٧
الصومال	٤٢٣٨,٣	١٠٠	٤,٧	٤٥,٦
جيبوتي	٢,٦٩٦	٢,٦٩٦	١٠٠	–
مصر	١٦٥٩٧,٩	١٣١٢٠	٧٩	٦٨,٢
الجزائر	٣٢٣٢٤	٢٠٠٠	٦,٢	٥٤,٩
المغرب	٤٠١١٢	٥٤٥٦	١٠	٧٨,٠
ليبيا	٩٤٦٣,٩	١٥٨٠	١٦,٧	١٤,٦
تونس	٢١١٠٢,٢	١٤٢٠	٦,٦	٦١,٩
موريتانيا	٢١٨٨,٤	١٨٨	٨,٦	٥١,٨
الإجمالي	٢٧٤٧٥٤,٥	٦٠٣٨٢,٩	٢٢,٥	٥٣

المصادر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تعزيز دور تنظيمات مستخدمي المياه في الزراعة العربية ص١٤/١٩٩٩ والمنشورة في العدد دراسة أساليب وسياسة استرداد تكلفة مياه الري في الدول العربية، الخرطوم آب ١٩٩٩ ص٢٥

في جمهورية مصر العربية فان نهر النيل جلب ٦٥ مليار م٣ عام ١٩٨٠ ويؤمن ٨٦% من حاجة مصر من المياه،وانخفضت هذه الكمية إلى٦٢مليارم٣عام١٩٨٥والى٥٨,٣مليارمترمكعب عام ١٩٩٤[٧] وفي سوريا التي تحصل على المياه العذبة من الفرات والخابور والعاصي والنهار صغيرة أخرى، فهي بحاجة إلى المياه، وما تقوم به تركيا من إنشاء سد الأتاتول والمشروعات الصغيرة الأخرى، سيكون لها أثرا سلبيا على احتياجات سوريا والعراق، حيث يصل العجز في سوريا عام ٢٠٠٠م مليار م٣ كما وان طبيعة الجفاف في السنوات التسعة الماضية أرغمت العديد من الأقطار العربية إلى استخدام المخزون في السدود والخزانات، مثال: في مصر يتم استخدام المخزون المائي في السد العالي، ونتيجة لاستخدام الطرق البدائية في الري وما تسببه من تبذير وهدر. جعلت مصر بحاجة متزايدة إلى المياه، خاصة وان هناك زيادة كبيرة في السكان تصل إلى مليون شخص لثمانية اشهر وإذا ما نفذت إثيوبيا بناء السد على النيل الأزرق الذي يعطي ويوصل للنيل ٨٢% من مياهه، وإذا ما فكرت السودان وأوغندا بمشروعات مماثلة فان الحجة ستكون اكبر[٧] .

ملاحظة أخرى وهي إن توزيع المياه غير متكافئ بين المناطق المختلفة رغم توفر المياه في الوطن العربي بكميات مناسبة. وهذا يجعل الموارد المائية تفيض عن الحاجة في بعض الأقطار، بينما تعاني أقطار عديدة من شحة المياه بل تتفاقم المشكلة لتصبح أزمة مائية، بسبب التزايد السكاني وزيادة الطلب على المياه وخاصة في القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى ٨٠-٩٠% من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي وتشير الدراسات الخاصة بالطلب على الموارد المائية علم٢٠٠٠ إلى إن الحاجة هي ٣٦٤,٦ مليار م٣ وفي عام ٢٠١٠ ستصبح الحاجة ٤١٦ مليار م٣ وفي عام ٢٠٢٠ ستكون الحاجة ٤٦٩ مليار م٣ في حين الحاجة إلى الموارد المائية عام ٢٠٣٠ ستكون بحدود ٦١٠ مليار متر مكعب[٨] .

مثال: في الأردن وبحلول عام ٢٠٠٥ ستكون المشكلة المائية ضاغطة إلى حد كبير وسينتهي(حسب رأي الخبراء) احتياطي المياه الجوفية والاعتماد على مياه الأمطار سيكون بصورة كلية ١٠٠% وكلما أوغلت تركيا وإيران في تهديداتها للمياه العربية ،كلما كان القدر فادحا وبليغا على العراق وسوريا، بل ويعرضهما إلى خطر الجفاف والكوارث، إن تركيا تنوي القيام بمشروع بيع المياه للكيان الصهيوني ومشروع مد خط أنابيب المياه(أنابيب السلام) ومشروع سد (أتاتورك) لاستثمار المياه داخل تركيا والذي سيؤدي إلى استبعاد ٤٠% من أراضي حوض الفرات من نطاق الزراعة وكذلك منابع دجلة، في حين إن إيران تحاول تحويل مجرى الروافد التي تصب في نهر ديالى والمجاري الحدودية الأخرى على نهر دجلة في العراق إلى التأثير على تركيا على الكميات المائية في شط العرب وتحكمها بنهر(الكارون) وخلق المشاكل والنزاعات للسيطرة على شط العرب.

المحور الثاني

شحة المياه وتأثيراتها على الأمن الغذائي العربي

إن شحة المياه المتزايدة والتي تكون إما بسبب الهدر وسوء الاستثمار أو بسبب إنشاء المشاريع التي تحاول الدول الجارة أقلمتها وتهديد الأمن المائي العربي للخطر أو بسبب الجفاف الأمطار خاصة وان الوطن العربي يقع في منطقة جافة وشبه جافة، كلها أدت إلى تفاقم مشكلة الغذاء والتي تؤدي إلى زيادة العبء على ميزان المدفوعات للأقطار العربية وخاصة الأقطار غير النفطية من خلال تخليص جزء لا يستهان به من أرصدتها من العملات الأجنبية لاستيراد السلع الغذائية. لهذا فان الأمن الغذائي العربي لم يعد حالة تقتصر على المختصين في التغذية والتنمية بشكل عام، وإنما أصبح شانا أخلاقيا ومصيريا يهتم به المسؤولون والمفكرون والرأي العام، لقد شكل الناتج الإجمالي الزراعي في الوطن العربي بنسبة ١٣,٧% من مجموع الناتج الإجمالي لعام ١٩٩٤ مقارنة بـ ٨,٨% لعام ١٩٨٥

رغم هذه الزيادة، إلا انه لا يوازي النمو السكاني الكبير والنمو المتزايد في الطلب (لاحظ الجدول ٣).

جدول رقم (٣)//الناتج الزراعي في الوطن العربي

الأقطار العربية	١٩٨٥			١٩٩٤		
	الناتج المحلي	الناتج الزراعي	%	الناتج المحلي	الناتج الزراعي	%
الأردن	٤٩٣٣	٢٢٢	٤,٥	٦١٠٥	٤١٢	٦,٧٥
سورية	١٧٠١٩	٣٥٤٠	٢٠,٨	١٥٢٣٦	٤٣٥١	٢٨,٥٦
العراق	٤٩٢٨٤	٧٩٤٩	١٤,١	٧٧٨١٥	٢٧٠٤٧	٣٤,٧٦
لبنان	–	–	–	٨٥٠٠	٦٦٠	٧,٧٦
فلسطين	–	–	–	–	–	–
السعودية	٨٦٥٢٢	٣٨٠٧	٤,٤	١٢٠١٢٦	٨٤٤١	٧,٠٢
الأمارات	٢٨٠٠٠	٣٩٢	١,٤	٣٦٢٣٣	٩٢٧	٢,٦٦
البحرين	٣٦١٥	٤٧	١,٣	٤٨٢٠	٤٩	١,٠٢
الكويت	٢١٨٣٣	١٣١	٠,٦	٢٤٢٣٨	٧٢	٠,٢٩
قطر	٥٩٠٠	٥٩	١	٧١٦٠	٧٩	١,١
عمان	١٠٠٣٧	٢٧١	٢,٧	١١٤٩٨	٣٧٤	٣,٢٥
اليمن	٥٣١٤	١٢١٧	٢٢,٩	٤١٢٢	٧٥٠	١٨,١٩
السودان	٥٥٣٠	١٣٠٥	٢٣,٦	٦٣٠٢	٢٠٦٢	٣٢,٧
الصومال	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	٣٣٣	٧	٢,١	٥٤٨	١٢	٢,١٩
مصر	٢٦٢٢٢	٤٩٥٨	١٨,٩	٥١٦٧٤	٨٣٧٧	١٦,٢
الجزائر	٥٧٢٧٦	٥٣٨٤	٩,٤	٤٢٣٠٢	٤٠٤٥	٩,٥٦
المغرب	١٢٨٦٧	٢١٣٦	١٦,٦	٣١٠٨٠	٦٠٥٥	١٩,٤٨
ليبيا	٣٧٣١٤	٩٠٦	٢,٥	٣٧٧٢٧	٢٧٣٥	٧,٢٥
تونس	٨٢٦٣	١٢٥٦	١٥,٢	١٥٩٤٩	٢١٩٦	١٣,٧٧
موريتانيا	٧١٣	١٨٢	٢٥,٥	١٠١٢	٢٤٠	٢٣,٧١
الإجمالي	٣٧٢٩٤٣	٣٢٨١٩	٨,٨	٥٠٢٤٥٠	٦٨٨٨٥	١٣,٧١

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ ص٢٠٥، تم حساب النسب من قبل الباحث.

من الجدول(٣) يتضح إن الناتج الزراعي في العراق ورغم ظروف الحصار الاقتصادي، يشكل نسبة ٣٤,٧% من مجموع الناتج الإجمالي عام ١٩٩٤ مقارنة بـ ١٤,١%. وفي السودان الذي انشغل في حروب مع القبائل في الجنوب فقد حقق نسبة ٣٢,٧% مقارنة وفي سوريا ٢٨,٥% مقارنة بـ ٣٢,٦% بـ ٢٠,٨% لنفس الفترة.ومن الجدول يتضح أيضا إن هناك تراجعا في الناتج الزراعي في مصر حيث تحقق ١٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي واليمن بنسبة ١٨,١% وتونس ١٣,٧٧% في عام١٩٩٤ بعد إن كانت النسبة ١٨٩%، ٢٢,٩%، ١٥,٢% لعام ١٩٨٥ على التوالي قد يكون السبب هو توجهات الدول إلى الصناعة وضآلة أسعار

المنتجات الزراعية المنتجة محليا بالقياس مع أسعار السلع الأخرى، وبناء على ما ذكر أعلاه فقد ازدادت الفجوة الغذائية العربية رغم الزيادة المتحققة في المساحات المزروعة للفترة ٨٠-١٩٩٤ لاحظ الجدول رقم(٤).

من الجدول(٤) يتضح إن هناك تذبذبا في المساحات المزروعة بين الزيادة والنقصان ومن سنة إلى أخرى. وبصورة عامة فان مجموعة الحبوب ازدادت مساحاتها المزروعة بنسبة ٤٢,٩% في عام ١٩٩٤ مقارنة مع عام ١٩٨٠ منها محصول الحنطة(المحصول الاستراتيجي)ازدادت مساحته المزروعة بمقدار ١٨,٨% والرز ٤٤,٢% والشعير ٣٥,١% والذرة الصفراء ٥٨,٨% والخضروات والفواكه بنسبة ٢٥,٣% للفس الفترة.

ورغم إدخال التكنلوجيا الحديثة ومكننة الزراعة، فان إنتاجية الدونم الواحد لم تكن بالمستوى المطلوب وهي في تذبذب أيضا في زيادة ونقصان ولمختلف المحاصيل الزراعية. وبصورة عامة فان إنتاجية الدونم الواحد ازدادت بنسبة ٦٨,٢% لمحصول الحنطة و٣٠,٩% لمحصول الشلب و٢١,٢% لمحصول الشعير و٥% لمحصول الذرة الصفراء في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ ومن بين الأسباب لتدني مستوى إنتاجية وحدة المساحة مقارنة بالعالم هي شحة المياه وانحباس الأمطار.

ونتيجة لتذبذب المساحة المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد فان هناك تذبذبا واضحا في الإنتاج المتحقق للفس الفترة. فقد ازدادت كميات الإنتاج لمحاصيل الحبوب بنسبة ١٤,٩% منها الحنطة بنسبة ١٨% والرز ٩,٦% والشعير ٤٣% إما الخضروات والفواكه بنسبة زيادة مقدارها ٥٥% في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ .

إن شحة المياه وانحباس الأمطار أثرت بشكل مباشر ليس على الجانب النباتي فقط بل الجانب الحيواني بسبب قلة المراعي الطبيعية ونتيجة لهذا فان نسبة النمو في إعداد الأبقار هي ٤% والجاموس١% والأغنام٢% والماعز١٠% للمدة من ٨١-١٩٨٥ مقارنة مع الفترة ٧٦-١٩٨٠، ومن خلال الجدول(٥) يتضح إن أعداد الحيوانات في الوطن العربي في تزايد واضح مقارنة مع العالم والدول المتقدمة للفترة٨١-١٩٨٥ بالمقارنة مع٧٦-١٩٨٠ ولكنها لا تمثل إلا جزءا بسيطا من إعداد الحيوانات الإنتاجية المختلفة في العالم. فالأبقار تشكل فقط ٢,٩% من مجموع إعداد الأبقار في العالم وتشكل فقط ٨,٧% من مجموع أعداد الأبقار في الدول المتقدمة، والجاموس يشكل نسبة٢,٤% مقارنة بالعالم و٣٧٥% في الدول المتقدمة، والأغنام تشكل نسبة ٩,٧% مقارنة بالعالم و٢٣% مع الدول المتقدمة للفترة٨١-١٩٨٥، كما ويتضح من الجدول إن الدول المتقدمة مهتمة بتربية الأبقار والأغنام أكثر بكثير من اهتمامها بالجاموس والماعز من خلال توفير السلالات ذات الإنتاجية العالية وتوفير العلف المركز لها. فقد شكلت تربية الجاموس في الدول المتقدمة فقط ٢٦,٧% من مجموع إعداد الجاموس في الوطن العربي وكذلك بالنسبة للماعز حيث شكلت فقط ٤٤,٨% للفترة٨١-١٩٨٥، بينما كانت نسبة أعداد الأبقار فيها١١٤٩% والأغنام ٤٨٤% من مجموع إعدادها في الوطن العربي، ومن هذه النتائج يمكن القول إن الوطن العربي فيه من الامكانات الكبيرة في مجال تربية الحيوان(الجاموس والماعز) لملائمة تربية لظروف الوطن العربي الكبير، كما وانه بحاجة إلى دراسة أسباب عدم التوسع بتربية الحيوان(الأبقار والأغنام) لتوفير ما يمكنه توفيره من منتجات زراعية(نباتية وحيوانية) كغذاء للإنسان وللصناعة(كمواد أولية)، وتتسأل هل تم تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي؟ والجواب يمكن ملاحظة في الجدول(٧). حيث لم نجده بالمستوى المطلوب وظلت نتيجة ذلك الكثير من الأقطار العربية تعتمد على الاستيراد في توفيرها للسلع الغذائية(نباتية وحيوانية)، من الجدول(٦) نلاحظ إن نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب للمدة ٧٠-١٩٩٦ هي في تناقص كبير. فبعد إن كانت ٧٨% للمدة٧٠-١٩٧٢ انخفضت إلى ٤٥% للمدة ٨٣-١٩٨٥ ثم ارتفعت بشكل

بسيط إلى ٥١،٩% عام ١٩٩٠ وإلى ٥٨% عام ١٩٩٣
ثم انخفضت إلى ٥٣% عام ١٩٩٦

جدول رقم (٤)
المساحات المزروعة الإنتاجية والإنتاج المتحقق لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤

التفاصيل	١٩٨٠			١٩٩٤			نسبة التغيير ٨٠ ـ ١٩٩٤		
	المساحة ألف دونم	الإنتاجية كغم/ دونم	الإنتاج ألف طن	المساحة ألف دونم	الإنتاجية كغم/دونم	الإنتاج ألف طن	المساحة	القلة	الإنتاج
الحبوب	٩١٩٢٨	٢٩٤	٢٧٠٢٣	١٣١٣٨٤	٣٥٤	٤٦٤٥٦	٤٢,٩	٢٠,٤	
القمح	٣٤٩٨٤	٢٨٣	٩٩٥	٤١٥٧٦	٤٧٦	٢١١٨٧	١٨,٨	٦٨,٢	
الرز	١٩٧٢	١٣٢٨	٢٦١٤	٢٨٤٤	١٧٣٧	٤٩٤٥	٤٤,٢	٣٠,٩	
الشعير	٢٣٨٤٨	٢٤٥	٥٩٣٨	٣٢٢٨٨	٢٩٧	٩٦٢٢	٥,٨	٢١,٢	
الخضروات	١٠٠٩٢	١٥٩٠	٢٩٣١٩	١٢٦٤٨	٤١١٣	٤٥١٧٧		٢٥٠	
الفواكه		٢٤٥١			٣١٥٠			٨,٧	
اللحوم			٣٠٢٩			٣٩٦٥			
البيض			٤٩٨			٩٥٥			

المصادر:- صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٥ ص٢٢١ ص٢٢٤ على التوالي .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تعزيز دور تنظيمات مستخدمي المياه في الزراعة العربية ١٩٩٩
د. حسين فهمي جمعة، القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي ١٩٨٧ ص٢٨ دراسة مقدمة إلى نقابة المهندسين الزراعيين .

ومن الجدول(٦) يمكن ملاحظة كم هي الفجوة الغذائية لمحصول الحنطة والرز واللحوم والبيض، فقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحنطة ٩١% للمدة ١٩٧٢-٧٠ انخفضت إلى ٤٢% للمدة (١٩٨٥-٨١) والى ٤٤% عام ١٩٩٠ و٥٦% عام ١٩٩٣ والى ٤٣% عام ٢٠٠٠ بسبب تفاقم أزمة المياه والتهديدات المباشرة وغير المباشرة. وكذا الحال بالنسبة لمحصول الرز فقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ٩٢,١% انخفضت إلى ٦٥% وبالنسبة للحوم (بنوعيها الحمراء والبيضاء) فكانت ٩٧% انخفضت إلى ٥٦,٣% لنفس الفترة. أما نسبة الاكتفاء الذاتي للبيض فكانت ٨٣% عام (٧٠-١٩٧٢) ارتفعت إلى ٩٢,٩% عام١٩٩٠ والى٩٥,٠% عام١٩٩٣ والى١١٧,٤% عام٢٠٠٠[٦].

وبناءا لما ذكر أعلاه فان مشكلة الأمن الغذائي أصبحت الشغل الشاغل لمخططي وواضعي السياسات الاقتصادية، فالأقطار العربية وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن تعتمد على الاستيراد من الخارج لتلبية الجزء الأكبر من احتياجاتهم من الموارد الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت النباتية والأعلاف من جانب آخر فان نمو الإنتاج لا يساوي نمو الاستهلاك حيث إن نسبة النمو في الإنتاج والإنتاجية والبالغة٢% على سبيل المثال لا يمكن إن تقف بوجه نسبة الاستهلاك والبالغة ٦% لنفس الفترة، كما وان الوطن العربي يواجه سيطرة التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة.

جدول رقم (٥)

أعداد الحيوانات الإنتاجية في الوطن العربي ومقارنتها بالعالم

التفصيل	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٠	معدل النمو
(الوطن العربي)			
أبقار	٣٠	٣٧	٤
جاموس	٢	٣	١
أغنام	٩٨	١١٠	٢
ماعز	٣٧	٥٨	١٠
(العالم)			
أبقار	١٢١١	١٢٤٩	٠,٦
جاموس	١٢٩	١٢٥	- ٠,٦
أغنام	١٠٦٩	١١٣٢	١
ماعز	٤٣٧	٤٦٥	١
(الدول المتقدمة)			
أبقار	٤٣٣	٤٢٥	- ٠,٤
جاموس	٠,٨	٠,٨	٠,٢
أغنام	٥١٥	٥٣٣	٠,٧
ماعز	٢٤	٢٦	٠,٢

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعية كذلك.

د. حسن فهمي جمعة:- القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي دراسة مقدمة إلى نقابة المهندسين الزراعيين ١٩٨٧

المحور الثالث

الإجراءات المتخذة لمواجهة شحة المياه في الوطن العربي

تشير الدراسات والبحوث الميدانية في مجال الري إلى إن الفوائد المائية نتيجة استخدام الري السطحي في الوطن العربي بلغت ٩١ مليار م^3 منها ٣٥ مليار م^3 فوائد نقل وتوزيع و ٥٦ مليار م^3 فوائد الري بالحقل والتي تسمى بفوائد الإضافة[١٠]، لهذا فان الاهتمام بمسالة كفاءة الري يزداد الاهتمام بالأمن الغذائي. كما وان كفاءة الري تتغير وفقا لمكونات المشروع الاروائي ونظام التشغيل علميا وبنسبة ٧٣-٧٥% عند العمل بنظام التشغيل المستمر والمستخدم تقنيات الري الموضعي وبنسبة ٤٩-٦٥% للري بالرش و٤٥-٥٧% للري السطحي و٥٥% للري الموضعي من خلال قنوات النقل والتوزيع. ولقد أثبتت التجارب على إن الري بالتنقيط بأنها أكثر كفاءة من الري السطحي وبمقدار ٤٠-٥٠%[١١].

ووجد من الدراسات لمنظمة الاسكوا (ESCWA) . ١٩٩٤ بان زيادة صيانة وكفاءة استخدام المياه في الأردن كانت نسبة ٥٣% وهي أعلى معدل في الوطن العربي، أما في مصر وسوريا فكانت ٣٠% وفي اليمن ٢٠% وبسبب تبني الأردن للتقنيات المتقدمة (الري بالتنقيط) فقد كانت كفاءة استخدام مياه الري فيها ٧٠% وفي المغرب ٦٠% وفي سوريا ٦٠% وفي اليمن ٤٠%[١٢].

وفي دراسة أخرى لـــ WOLF، ١٩٩٦[١٣] وجد انه يمكن الاعتماد سياسات التقنين (ترشيد استخدام المياه وفقا لنظام المراشنة أو المناوبة)، والتوعية العامة بخصوص الهدر باستخدام التقنيات الحديثة الكفوءة في الزراعة كالري بالرش والري بالتنقيط واستخدام تقنيات الهندسة الوراثية لاستنباط أصناف جديدة من المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة ومحاولة تقليل الطلب على المياه والذي يزداد بمعدل نمو سنوي ٢.٤% منذ عام ١٩٧٠ له أثره البالغ في رفع كفاءة استخدامات الري.

جدول رقم (٦)// نسبة الاكتفاء الذاتي وتطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠

التفاصيل	٧٠- ١٩٧٢		٨٣- ١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٣		٢٠٠٠	
	الفجوة الغذائية	الاكتفاء	الفجوة الغذائية	الاكتفاء	الفجوة الغذائية	الاكتفاء	الفجوة الغذائية	الاكتفاء	الفجوة الغذائية	الاكتفاء	الفجوة الغذائية	الاكتفاء
الحبوب منها	١٨٣١	٧٨	٢٢٧١	٤٥	٣٥٧٤٦	٥١,٩	٣٣٧٠٧	٥٦,٧	٣٠١٠٩	٥٨	-	-
الحنطة	٩٥٣	٩١	٢٥٦٠	٤٢	٢٢٤٦٣	٤٤	١٩٧٩٤	٥١,١	١٤٢٧٠	٦	٢٣٦٩٧	٤٣,٢
الرز	٦١	٩٢,١	٧٧٢	٥٨	١٧٩٠	٦٦,١	١٦٧٢	٦٦,٨	-	-	٣٤٤٣٢	٦٥,١
الشعير	٤٣	٩٤,٦	٩٣٥	٤٨	٦١٣٥	٥٢,٦	٤٣٧٩	٥٥,٧	٤٤٤٤	٥٧	-	-
البقوليات	٧٨	١١٦	١٦٣	٧٩	٩٣١	٨٧,٧	٩٠٥	٨٦,٩	٤٠١	٧٤	٣٤٦	١١١
الخضر والفواكه	٦٠٨	١١٥	٤٩٨	٩٩	١٨٩٦	٩٥,٧	١٥٠٤	٩٦,٨	١٠٤٥	٩٨	-	-
السكر	٥٣١	٤٢	٩٢٢	٣٢	٣٩٩٧	٣٧,٥	٤٣٦١	٣٣,٦	٥٢٩	٣٧	٥٦٧٧	٤٩,١
اللحوم	١٤٤	٩٦	٢٣٥٣	٧٤	٨٣٣	٨١,٥	٧٦١	٨٢,٨	٨٦١	٨٣	١٠٦٥	٦٣
البيض	٥٤	٨٣	١٧٥	٨٤	٧٥	٩٢,٩	٥٤	٩٤,٤	٤٧	٩٥	٦٣٦	٧١,٤

المصادر : منظمة الاغذية والزراعة الدولية FAO / البيانات الحاسبة الآلية آثار ص٢٣٤/ الاستثمارات المستقبلية وآفاق الطلب على المواد الغذائية الرئيسية في الوطن العربي /١٩٨٦ . المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد الأول والثاني والسابع ١٩٨١ , ١٩٨٢ , ١٩٨٦ .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب التحليلي/٤/١٩٧٨ .
صندوق النقد الدولي / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي / التقرير الاقتصادي لوحد ١٩٩٥ ص٢٣٢ .

وفي دراسة أخرى حول سياسات إدارة المياه، وجد إن من بين الإجراءات المتخذة هي[١١] :

أ ــ عرض المياه أي تحلية المياه خاصة وان أقطار الشرق الأوسط تحتوي على ٦٠% من الطاقة العالمية وهو مكلف جدا وخاصة للدول ذات الدخل المحدود ولا تتوافر لديها مصادر طاقة رخيصة كالنفط.

ب ــ معاملة المياه العادمة (مياه الصرف الصحي).

جـ ــ إعادة توزيع المياه لكون إن الزراعة تستحوذ على ٨٠-٩٠%من استخداماتها ويتطلب بذلك توفير جزء كبير منها.

د ــ زيادة الخزانات لحفظ مياه الشتاء على طول الأنهار بدلا من تبخرها.

هـ ــ إيجاد مصادر مياه عن طريق التكنلوجيا وفي هذا المجال تم في الأردن خلط مياه مالحة مع مياه عذبة لغرض استعمالها للزراعة ولأغراض الموازنة المائية (حيث يتم خلط ١٤١ مليون م٣ منها).

و ــ الري التكميلي من خلال إضافة كميات من المياه لسد النقص في مياه الأمطار (كمية وتوزيعا) وبما يكفي حاجة المحصول وحسب مراحل نموه، إن الري التكميلي له أهمية لتقليل المخاطرة التي توافق الزراعة الديمية (التي تعتمد على الأمطار) وتؤدي إلى استقرار الإنتاجية. ولقد وجد في تجربة للري التكميلي في العراق[١٠]على محاصيل الحنطة والطماطة والبنجر السكري والبطاطا، إن أعلى كفاءة لاستخدام المياه (بالري التكميلي) لإنتاج المحاصيل الزراعية المذكورة تحت الزراعة الديمية في قضاء ربيعة/محافظة نينوى للموسم الزراعي ١٩٩٨/٩٧، ووصل إلى٦٨% لمحصول الطماطة والاحتياج للمياه المستخدمة٣٢%وخفض كفاءة الاستخدام المياه في زراعة البنجر السكري ومقداره ٣٢%مؤشرا الهدر في استخدام المياه لارواء المحصول بمقدار ٦٨% كما وجد من التجربة أيضا إن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في قرار المزارع في توزيعه للمياه بين المحاصيل منها المساحة المزروعة بالمحصول وكميات المياه المتاحة وعلى المدى القصير.

وبناءا على الدراسات والبحوث وغيرها فان الأقطار العربية كل من موقعه، اتخذت وتتخذ الإجراءات المتتالية للحد من شحة المياه ومن اجل توفير الأمن الغذائي العربي وكما يأتي:

١ ـ جمهورية العراق

هناك العديد من الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الزراعية، رغم وجود النهرين الخالدين دجلة والفرات، بسبب الحباس الأمطار والتهديدات من الدولة الجارة تركيا بإقامة السدود على منابع النهرين. فبالإضافة إلى الدراسات في مشروع الجزيرة عام ١٩٩٨/٩٧(١٦) لاستخدام المرشاة كتقانية في زيادة ناتج الحنطة إلى ٥٤٦ كغم/دونم و٤ طن/دونم للبطاطا و ٣,٥٤٣ طن بنجر سكري و٣,٢% طن طماطة للدونم الواحد، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تطبيقات للري بالتنقيط في مشروع الزبير الاروائي وعلى مساحة ٥٥٦٠ دونم لزراعة الخيار والطماطة والبطيخ في المنطقة الصحراوية، كما وهناك مشاريع مختلفة في القطر منها:

ــ مشروع الدور الاروائي الذي يمتاز بتربة جبسية، حيث أثبتت التجارب نجاح النتائج لزراعة المحاصيل المختلفة.

ــ مشاريع أروائية عملاقة مثل مشروع النهر الكبير وبمساحة ٦ مليون دونم، نهر في كركوك ٦٠٠ ألف دونم، نهر العز ٥٧٠ ألف دونم، نهر القادسية ١٦٥ ألف دونم، نهر الصارة لمعالجة مخاطر الفيضان، نهر السويب ١٠٠ ألف دونم وتكثيف نهر الفرات في قضاء سوق الشيوخ في محافظة ذي قار.

ــ وفي زمن الحصار كانت هناك مشاريع عديدة منها مشروع المد العظيم وبمساحة ١٥٠٠٠٠ دونم في نينوى ومشروع في البصرة لتوفير مياه الشرب، ومشروع في أسفل الخالص ومشروع هور رجب ومشروع الحويجة بمساحة(١٣) ألف دونم ومشروع في منطقة الجبايش واستصلاح ٤٠ ألف دونم إضافة إلى مشروع ري العظيم بمساحة ١٢٠٠٠ دونم المستصلحة من اصل ٧٥٠٠٠ ألف دونم في ديالى.

— استخدام تقنيات حديثة كالري بالرش والري بالتنقيط وحفر الآبار الارتوازية.

— تحسين مساحات زراعية ضمن مشاريع ري ديالى والرميثة وكربلاء والرمادي بمساحة ١٨٢٨,٠٠٠ دونم.

تحققت هذه المشاريع من خلال جهود أجهزة الزراعة والري وبالتنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات

٢ - الأردن

تم اتخاذ إجراءات عديدة من اجل صيانة وزيادة كفاءة الري. فكان هناك مشروع تحلية المياه وخلط المياه العذبة مع المياه المالحة وتجربة تنظيمات مستخدمي المياه عام ١٩٩٧ كما وتم اختيار مناطق متعددة لاختبار مدى نجاح الإدارة المبنية على إشراك المزارعين فيها. والعمل جاري من اجل زيادة كفاءة الري واستخدامات المياه وترشيد استهلاكها إلى أقصى قدر ممكن ومنها الري بالتنقيط والري بالرش والري التكميلي. وبناء على ذلك ازدادت كفاءة صيانة وكفاءة المياه بمقدار ٥٣% الري لأغراض الزراعة بنسبة ٧٠%[١٧].

٣ - جمهورية مصر العربية

توجد في مصر حتى عام ٢٠٠٠ أكثر من ٢٦٠٢ رابطة كتنظيمات لمستخدمي المياه غرب الدلتا وحتى مصر العليا جنوبا. إنها منظمات مملوكة وتدار بواسطة الأعضاء. الأعضاء يشاركون في تصميم وتنفيذ السواقي وعمل تنسيقي مع الجهات الإرشادية عبر وزارة الري. وبهذا فان كفاءة صيانة المياه ازدادت بمقدار ٣٠% وكفاءة الري لأغراض الزراعة بمقدار ٥٠%[١٨].

٤- سوريا :

كان هناك أول تجمع لمستخدمي المياه في عام ١٩٢٨ للبحث عن المياه الجوفية والاستثمار الزراعي الجماعي وحتى ١٩٦٤ كان عدد الجمعيات التعاونية لمستخدمي المياه٤٧٥جمعية [١٩]. ومن خلال التنسيق مع الجهات الزراعية والري ازدادت كفاءة صيانة المياه بمقدار ٣٠% وكفاءة الري لأغراض الزراعة بمقدار ٥٠% خاصة وان التهديدات الخارجية بإقامة السدود في تركيا تنذر بوجود عجز مائي كبير.

الفلاحية التعاونية(جهود الفلاحين ضمن التعاونيات الزراعية وجهود المزارعين) من خلال التنفيذ المباشر والإشراف على صيانة المعدات والآلات الحديثة التي تم تجهيزيها من خلال شركة التجهيزات الزراعية في اكبر تحدي عراقي لمواجهة شحة المياه.

٥- اليمن

يتم التركز على الجمعيات التعاونية الزراعية في صيانة وإدامة المياه. وفي عام ١٩٩٨ كانت هناك مشاركات فاعلة للمستفيدين في صيانة وتشغيل شبكات الري، ولهذا كانت هناك زيادة في كفاءة صيانة تشغيل شبكات الري، ولهذا هناك زيادة في كفاءة صيانة المياه بمقدار ٢٠% كفاءة الري بمقدار ٤٠% أكثر ما كانت عليه في الري السطحي[٢٠].

٦- المغرب

هناك جمعيات تعاونية ذات مصلحة مشتركة بالمياه(منتفعين في الإدارة والمراقبة وتتحمل تكاليف التصرف والتعهد) وكانت إجراءات الحكومة المغربية عديدة للحد من مشكلة المياه فكان بناء ١١ سد ثم إنجازها في فترة سابقة إضافة إلى إنشاء ٢٠٣ سد إضافي و١٠٠٠ بحيرة جبلية و١٧٦٠ بئر عميقة و٩٨ محطة لتطهير المياه[٢١]وفي عام١٩٩١ كانت هناك ١٠٠٠ جمعية تعاونية لمستخدمي المياه ازدادت إلى ٢٣٦٩ جمعية عام ١٩٩٨ منها ١٥٣٧ جمعية للمياه الصالحة و٦٧٢ جمعية للري لأغراض الزراعة و٦٧ جمعية مشتركة متعددة الأغراض[٢٢].

تقوم الجمعيات التعاونية لمستخدمي المياه بسقي ٤٠٠٠٠ هكتار منها ٩٠% مزودة بآبار عميقة. وفي عام ١٩٩٧ كانت المساحة المروية الإجمالية والتي تدار من قبل الجمعيات التعاونية٣٤٠٠٠٠ هكتار. ومما يجدر به الإشارة إلى إن الجمعيات التعاونية تغطي ٨,٣% من المناطق الاروائية في المناطق الشمالية و٣٤,٦% في الوسط و٩٨,٦% من المناطق الاروائية في الجنوب. وهي بذلك استطاعت إن تزيد من كفاءة صيانة المياه بمقدار ٥٠% ومن كفاءة الري بمقدار ٦٠%[٢٣].

٧- موريتانيا

هناك منظمات مهنية لمستخدمي المياه عام ١٩٩٢ تم تأسيس اتحاد تعاونيات ليقوم بالغرض نفسه يشمل أربع جمعيات مهنية واحدة في مدينة بوكي وبمساحة ٧٠٠ هكتار وثانية في مدينة كليت بمساحة ١٩٥٠ هكتار وثالثة في مدينة اكوير بمساحة ٣٤٠٠ هكتار والرابعة في مدينة كرك وسكام وبمساحة ١٢٠٠٠ هكتار[٢٤].

٨- الجزائر

تم وضع جهاز شامل لتنظيم المهنة الفلاحية عام ١٩٩١ حيث هناك ٤٦ جمعية خاصة لمستخدمي المياه في ٤٨ ولاية للحد من شحة المياه وتوفير الأمن الغذائي[٢٥].

تزداد أهمية المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة يومياً بعد آخر بسبب زيادة السكان وتطورات

الاستنتاجات

تزداد أهمية المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة يومياً بعد آخر بسبب زيادة السكان وتطورات العلوم والتكنولوجيا وشحة المياه في الوطن العربي في الآونة الأخيرة لوقوع الوطن العربي في مناطق جافة صحراوية وشبه جافة بالإضافة إلى الحباس الأمطار والتهديدات الخارجية من الدول الجارة سواء كانت تركية أو إيرانية أو صهيونية.

زيادة النمو السكاني في الوطن العربي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني). وهذا النمو والذي يبلغ ٣% مقارنة بالمتوسط العالمي ١,٨% وبالدول المتقدمة ٠,٦% (لاحظ الجدول٧). يجعل من الحاجة المتزايدة للأمن الغذائي العربي ضرورة أساسية إضافة إلى حجم العجز المائي.

تعتمد أراضي الوطن العربي الصالحة للزراعة على ٨٠-٩٠% من الموارد المتاحة وان أي عجز في الأمن المائي يعني الاعتماد على استيراد وعجز في موزان المدفوعات وخاصة للدول ذات الدخل المحدود.

تفشي ظاهرة الفقد والهدر الكبيرة في المياه العربية بل وسرقة أجنبية للمياه حيث وصل الهدر إلى أكثر من ٧٠ مليار م٣ سنوياً وكفاءة استخدام المياه في النشاط الزراعي لا تتجاوز ٥٠%.

العلوم والتكنولوجيا وشحة المياه في الوطن العربي في الآونة الأخيرة لوقوع الوطن العربي في مناطق جافة صحراوية وشبه جافة بالإضافة إلى الحباس الأمطار والتهديدات الخارجية من الدول الجارة سواء كانت تركية أو إيرانية أو صهيونية.

زيادة النمو السكاني في الوطن العربي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني). وهذا النمو والذي يبلغ ٣% مقارنة بالمتوسط العالمي ١,٨% وبالدول المتقدمة ٠,٦% (لاحظ الجدول٧). يجعل من الحاجة المتزايدة للأمن الغذائي العربي ضرورة أساسية إضافة إلى حجم العجز المائي.

تعتمد أراضي الوطن العربي الصالحة للزراعة على ٨٠-٩٠% من الموارد المتاحة وان أي عجز في الأمن المائي يعني الاعتماد على استيراد وعجز في موزان المدفوعات وخاصة للدول ذات الدخل المحدود.

تفشي ظاهرة الفقد والهدر الكبيرة في المياه العربية بل وسرقة أجنبية للمياه حيث وصل الهدر إلى أكثر من ٧٠ مليار م٣ سنوياً وكفاءة استخدام المياه في النشاط الزراعي لا تتجاوز ٥٠%.

تزداد أهمية المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة يومياً بعد آخر بسبب زيادة السكان وتطورات العلوم والتكنولوجيا وشحة المياه في الوطن العربي في الآونة الأخيرة لوقوع الوطن العربي في مناطق جافة صحراوية وشبه جافة بالإضافة إلى انحباس الأمطار والتهديدات الخارجية من الدول الجارة سواء كانت تركية أو إيرانية أو صهيونية.

تزداد أهمية المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة يومياً بعد آخر بسبب زيادة السكان وتطورات العلوم والتكنولوجيا وشحة المياه في الوطن العربي في الآونة الأخيرة لوقوع الوطن العربي في مناطق جافة صحراوية وشبه جافة بالإضافة إلى انحباس الأمطار والتهديدات الخارجية من الدول الجارة سواء كانت تر
كية أو إيرانية أو صهيونية.

جدول رقم (٧)

عدد السكان والمشتغلين في الزراعة في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٥، ١٩٩٤، ١٩٩٦

الأقطار العربية	١٩٨٥		١٩٩٤			١٩٩٦
	سكان الريف	% العاملين في الزراعة	عدد السكان	% سكان الريف	% العاملين في الزراعة	معدل النمو السكاني	% العاملين في الزراعة
الأردن	٢٠٥	٧,٣	٤٠٩٦	٢٨	٧	٣,٧	٥,١
سورية	٢٨٤١	٢٧,٥	١٣٨١٢	٢٨	٢	٣,١	٢٢,٤
العراق	٣٧٥١	٢٤,٥	١٩٩٠٠	٢٥	١٤	٢,٣	٢٦,٥
لبنان	٣٠١	١١٣	٢٩٢٤	١٣	١٤	٤,١	٦,١
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٥٤١٠	٤٣,٩	١٧٨٣١	٢٠	٤٨	٢,٦	١٤,٧
الإمارات	٤٦	٣,٤	٢٣٨٧	١٦	٥	٧	٧,٨
البحرين	١٠	٢,٣	٥٥٨	–	٣	٣,٦	٢,٣
الكويت	–	–	١٤٦٩	٤	–	٢,٥	٢,٨
قطر	–	–	٥٩٣	–	٣	٧,٧	–
عمان	٥٦٨	٤٥,١	٢٠٩٠	٨٧	٤٩	٣,٦	٢٠
اليمن	٥٧٩٢	٥٨,٦	١٣٥٠٧	٦٦	٦٣	٢,٣	٥٢,٨
السودان	١٤٣٧٨	٦٥,٩	٢٨٩٧٤	٧٥	٧٢	٣,٠	٧٧,٤
الصومال	٥٨٠٦	٧٣	٩٠٤٠	٧٤	٧٦	١,١	٦٧,٠
جيبوتي	–	–	٥٧٠	١٧	–	١,٨	–
مصر	٢٠٠٢٤	٤٣,٣	٥٧٨٠٠	٥٥	٤٢	٢,٣	٣١,٠
الجزائر	٥٨٨٩	٢٧,٦	٢٧٣٢٠	٤٤	١٨	٢,٢	٢٥,٠
المغرب	٩٠٠٧	٤١,١	٦٧٥٩١	٥٢	٤٦	٢,٠	٣٢,٩
ليبيا	٨٩	١٥,٦	٤٨٩٨	١٤	٢٠	٤,٢	٢٠,٥
تونس	٢١١٣٠	٢٩,١	٨٧٣٣	٤١	٢٦	١,٩	٣٠,٤
موريتانيا	١١٨٢	٦٦,٩	٢٢١١	٤٦	٦٩	٢,٦	٦٠,٥
الإجمالي	٧٧٩١٢	٤١,٩	٢٤٥٣٠٤	٣٤,١	٣٥,٨	٢,٥	٣٤,٨

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ ص٢١٢-٢١٣، كذلك برنامج الأمم المتحدة/ التنمية البشرية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

تزداد أهمية المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة يومياً بعد آخر بسبب زيادة السكان وتطورات العلوم والتكنولوجيا وشحة المياه في الوطن العربي في الآونة الأخيرة لوقوع الوطن العربي في مناطق جافة صحراوية وشبه جافة بالإضافة إلى الحباس الأمطار والتهديدات الخارجية من الدول الجارة سواء كانت تركية أو إيرانية أو صهيونية.

١. زيادة النمو السكاني في الوطن العربي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني). وهذا النمو والذي يبلغ ٣% مقارنة بالمتوسط العالمي ١,٨% وبالدول المتقدمة ٠,٦% (لاحظ الجدول ٧). يجعل من الحاجة المتزايدة للأمن الغذائي العربي ضرورة أساسية إضافة إلى حجم العجز المائي.

٢. تعتمد أراضي الوطن العربي الصالحة للزراعة على ٨٠-٩٠% من الموارد المتاحة وان أي عجز في الأمن المائي يعني الاعتماد على استيراد وعجز في ميزان المدفوعات وخاصة للدول ذات الدخل المحدود.

٣. تفشي ظاهرة الفقد والهدر الكبيرة في المياه العربية بل وسرقة أجنبية للمياه حيث وصل الهدر إلى أكثر من ٧٠ مليار م٣ سنوياً وكفاءة استخدام المياه في النشاط الزراعي لا تتجاوز ٥٠%.

٤. انخفاض كفاءة الأجهزة المشرفة والتنسيقية مع أصحاب المصالح الحقيقية (وهم الفلاحون والمزارعون) في الأشراف والمتابعة والصيانة وفي إدارة وتنمية الموارد المائية وضعف استخدام التقنيات الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط أو محدودية انتشارها واستعمالها.

٥. غياب التكامل الاقتصادي العربي للاستغلال الأمثل للمياه بسبب الخلافات العربية لما لها تأثير بارز في العلاقات بين الأقطار العربية ودول الجوار(دول المنبع).

٦. اتساع الفجوة الغذائية وبنسبة كبيرة بسبب زيادة شحة المياه وانحباس الأمطار.

٧. هناك إجراءات عديدة تم اتخاذها في العديد من الأقطار العربية لصيانة وتشغيل المياه وتعزيز دور التعاونيات لمستخدمي المياه من اجل زيادة كفاءة صيانة المياه وكفاءة الري لأغراض الزراعة في الوطن العربي.

التوصيات

١. التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي في مجال ترشيد استهلاك المياه ورفع كفاءة الري واستخدام تقنيات حديثة للحد من شحة المياه ومعالجة المشكلة باعتبارها أزمة مائية في الوقت الحاضر وإيجاد مشاريع مشتركة في مجال الارواء.

٢. البحث عن سبل معالجة للمياه التي تتبع من دول جارة سواء بعقد اتفاقات أو بالمناقشة الجادة ومن خلال جامعة الدول العربية لتقليل حالة الاستخفاف بوجود دول لها كيانها وإمكاناتها وقدراتها التي لا يستهان بها وبما يحقق الأمن الغذائي والأمن المائي العربي.

٣. زيادة دور التعليم والتدريب التعاوني ومن خلال المؤسسات التعليمية التعاونية في مجال الري والصرف الصحي والزراعي وتحلية المياه وزيادة الأبحاث التعاونية والمتخصصة في الري وصيانة مشاريع الري.

٤. ضرورة مساهمة الأسرة الصحفية والإعلامية(المرئية والمسموعة والمقروءة) بأهمية المياه العربية والمحافظة عليها هي محافظة على وجود المواطن واستقلاله.

٥. زيادة الإنتاج الزراعي ومن خلال ترشيد استهلاك المياه واستخدام تقنيات حديثة كالري بالرش والري بالتنقيط والري التكميلي ليكون عاملا مهماً في تكثيف الإنتاج الزراعي وبالتالي التقليل من الفجوة الغذائية وتامين الغذاء.

المصادر والهوامش

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تعزيز دور التنظيمات لمستخدمي المياه في الزراعة العربية، ١٩٩٩ ص٢٣
(٢) كريم سالم حسين، أزمة المياه العربية، التحديات وسبل المعالجة، مجلة القادسية ع٣ ص٤٩
(٣) المجموعة الإحصائية السنوية للفترة ٧٤ ـ ١٩٩٤، الجهاز المركزي للإحصاء
(٤) مجلة المجلة العدد ٤٨٣ للفترة ١٠ ـ ١٦ أيار ١٩٨٩، كذلك هيبة البسيوني ، مجلة السياسة الكويتية آب ١٩٨٩ ص١٣
(٥) وكالة BBC في ٢٠٠٠/٥/١٦ المنشورة في جريدة الثورة العراقية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٨ ص٣
(٦) مركز الدراسات الاقتصادي الستراتيجية بواشنطن، منشورة في البحث الموسوم أزمة المياه العربية، التحديات وسبل المعالجة، مصدر سابق ص٣
(٧) جريدة الاتحاد الحيفاوية المنشورة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ والمنشورة في جريدة الثورة العراقية ذي العدد ٣ لسنة ١٩٩٠ ص٢٥
(٨) إبراهيم احمد الملكي، الموارد المائية وضرورة ترشيد استهلاكها واستخدامها ، مجلة الزراعة التنمية،ع٣ السنة ١٣ حزيران ١٩٩٣ ص١٠
(٩) البيانات الخاصة لسنة ٢٠٠٠ تقدر به .
(١٠) سامي عطرة ، الأمن الغذائي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، كذلك ص٥٦ .
(١١) د. سعد عبد الله مصطفى ، الري بالتنقيط ، مجلة الزراعة العراقية العدد ٢/٢٠٠٠ ص١٨ .
(١٢) سامي عطرة ، الأمن الغذائي العربي في ظل التكتلات لمصدر سابق ص٥٦ المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
(١٣) دراسة أساليب وسياسة استرداد تكلفة المياه في الدول العربية ، الخرطوم آب ١٩٩٩ .
(١٤) سامي عطرة ، الأمن الغذائي العربي في ظل التكتلات ، كذلك ص٥٥
(١٥) كامل حايف شديد / الأهمية الاقتصادية لاستخدام تقنيات الري الحديثة ، مجلة الزراعة العراقية العدد ٤ لسنة ٢٠٠٠ ص٩ مركز إياء للأبحاث الزراعية ضمن مشروع الجزيرة .
(١٦) د. سعد عبد الله مصطفى / الري بالتنقيط / مجلة الزراعة العراقية العدد ٢ لسنة ٢٠٠٠ ص١٨ مصدر سابق .
(١٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الندوة القومية حول تقوية الروابط وبين مستخدمي المياه وتنظيمها تم ومؤسسات البحوث والإرشاد الرباط ١٤-١٧/١١/٢٠٠٠ ص٣-٢٤ .
(١٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تقوية الروابط وبين مستخدمي المياه، مصدر سابق ص٦٠
(١٩) نفس المصدر السابق ص٦
(٢٠) نفس المصدر السابق ص٧
(٢١) نفس المصدر السابق ص٨
(٢٢) نفس المصدر السابق ص٨
(٢٣) نفس المصدر السابق ص٨
(٢٤) نفس المصدر السابق ص٩
(٢٥) نفس المصدر السابق ص٩

تطوير وسائل التعاون الدولي للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها

الدكتور علي يوسف الشكري
تدريسي في كلية القانون /جامعة الكوفة

مقدمة

تعد ظاهرة المخدرات وتعاطيها والاتجار فيها، واحدة من أشد ظواهر السلوك الإنساني خطورة وتعقيدا وما يزيد من خطورة هذه الظاهرة عالميتها واحترافها من قبل عصابات متخصصة.

وإذا كان معالجة الظواهر الهدامة هي من واجبات السلطة العامة ليس في الوقت الحاضر حسب، بل منذ نشأة الدولة في صورتها الأولى فإن ما يزيد من خطورة وتعقيد ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها تورط القائمين على رأس السلطة في العديد من الدول بالاشتراك في عمليات تهريب المخدرات من خلال توفير الحماية والغطاء اللازمين لها، الأمر الذي جعل عصابات المخدرات تعمل في وسط أجواء يسودها في أغلب الأحيان الأمن والحماية.

والملاحظ أن الاتجاه صوب هذه الظاهرة الهدامة آخذ بالتزايد على صعيدي الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. فقد بلغ عدد المدمنين المسجلين رسميا في عام ١٩٩٨ (١٩٠) مليون مدمن الأمر الذي ينذر بكارثة عالمية تهدد مستقبل البشرية، حيث أصبح عدد ضحايا المخدرات يفوق عدد ضحايا الحروب.

وبالرغم من تكاتف الجهود الدولية والإقليمية للحد من هذه الظاهرة إلا أن هذه الظاهرة آخذت بالتزايد، فقد بلغ عدد المدنين في الصين مثلا عام ١٩٩١(١٤٨) ألف مدمن وبلغ هذا العدد عام ١٩٩٥(٥٢٠) ألف مدمن وارتفع هذا العدد إلى(٦٨١) ألف مدمن عام ١٩٩٩ إذا ما علمنا أن الصين أقل نصيبا من هذه الظاهرة قياسا إلى العديد من الدول الأخرى.

أما على صعيد تجارة المخدرات، فقد حققت هذه التجارة أرباحا تعجز عن تحقيقها أي تجارة أخرى بل وحتى تجارة السلاح، فوفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٨ بلغت أرباح تجارة المخدرات (٥٠٠) مليون دولار، الأمر الذي شجع تجار الكسب الحرام وحتى بعض السياسيين للاستثمار في هذا الميدان. وبسبب هذه الأرباح الضخمة أصبحت منظمات تجارة المخدرات ثرية وقوية بدرجة جعلت منها منافسة للحكومات الشرعية في الكثير من الأحيان من حيث القدرة على التأثير والسيطرة حيث تستخدم أموالها وثرواتها الضخمة في إضعاف الحكومات والمؤسسات التجارية.

المبحث التمهيدي

مشكلة المخدرات إقليميا وعالميا

تعود مشكلة تعاطي المخدرات إلى أقدم العصور وربما إلى فجر الحياة الاجتماعية الإنسانية.

وكان مصدر المخدرات آنذاك النباتات الطبيعية أما في الوقت الحاضر فإن مصدرها يعود للتركيبات الكيماوية.

والملاحظ أن مشكلة تعاطي المخدرات أصبحت سمة من سمات العصر الأمر الذي يعني أن أخطر مشكلة اجتماعية أصبحت تجتاح أغلب دول العالم أن لم نقل العالم بأسره ومن بينها مجتمعنا العربي.

وانتشار تعاطي المخدرات هذا اقتضى بالضرورة وجود مصدر تمويل مستمر أو على الأقل غير منقطع، من هنا تحولت هذه القضية من قضية أخلاقية إلى قضية سياسية واقتصادية، فجراس المال الحرام ونجار الموت البطيء كثيرا ما يكونون في مواقع السلطة وأموال المخدرات جزء رئيسي من قضية أوسع اسمها غسيل الأموال، من ذلك مثلا تهني الرئيس البنمي الجنرال (مانويل نورييجا) عصابات زراعة نبات الكوكا وإنتاج الكوكايين.

ليس هذا فحسب بل أن عصابات تهريب المخدرات أصبحت تهدد وتجتاح كل من يقف في مصالحها أو يهدد تجارتها الرائجة، من ذلك مثلا قيام عصابة تهريب المخدرات المسماة(ميدلين كارتل) (Medelin Cartel) في كولومبيا عام ١٩٨٩ باغتيال مرشح الرئاسة(لويس كار لوس جالان) لموقفه المعارض لأنشطتهم.

وفي هذا المبحث سوف نتناول بالدراسة أهم المتغيرات التي أدت إلى امتداد تجارة المخدرات واتساعها ثم نعرج على هذه المشكلة إقليميا وعالميا.

أهم المتغيرات التي أدت إلى اتساع تجارة المخدرات

في عام ١٩٩٨ نشرت وزارة الداخلية البريطانية تقريرا عن إدمان الهروين وهو اخطر أنواع المخدرات أشارت فيه إلى أن ثلث المراهقين البريطانيين دون من السادسة عشرة اعترفوا بأنهم يتعاطون الهيروين. وتبدو خطورة هذا التقرير من عدة جوانب :-

نسبة من يتعاطى المخدرات وهي ٣/١ الفئة العمرية، وهي نسبة تدعو للتشاؤم إذا ما علمنا أن المجتمع البريطاني من الناحية الأمنية أكثر انضباطا من مجتمعات أخرى كمجتمع أمريكا اللاتينية أو أفغانستان مثلا.

سن المتعاطين للهروين، فسن السادسة عشرة ودونها هي بداية سن المراهقة وربما في بعض المجتمعات أن الإنسان في هذه المرحلة لم يدخل في سن المراهقة أصلا لتأخر البلوغ بفعل العوامل المناخية، كما في المجتمعات التي يتميز مناخها بالبرد الشديد مثل السويد مثلا.

خطورة نوع المخدر الذي كانت تتعاطاه العينة في هذا التقرير، فالهروين من أخطر أنواع المخدرات أن لم يكن أخطرها جميعا.

أن تعاطي الهيروين من قبل أفراد هذه العينة وبهذه النسبة المرتفعة يعني أمرين أولهما توافر هذا النوع من المخدر بكميات يمكن أن تغطي حاجة كل من يطلبه وهو ما يعني تطور أساليب الترويج، ثانيهما توفره بأسعار يمكن أن تكون في متناول عدد كبير من المراهقين إذا ما علمنا أن المراهق في هذه المرحلة العمرية غالبا ما يعتمد على أسرته في الحصول على مصروفه اليومي.

وبصفة عامة يمكن القول أن أهم المتغيرات التي أدت إلى اتساع تجارة المخدرات تكمن فيما يلي:-

ضعف الرقابة الوطنية على زراعة وتجارة المخدرات لا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية ككولومبيا وبيرو وبوليفيا والمكسيك ودول الكاريبي والبرازيل، رافق هذا الضعف في الرقابة انتشار ظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات، حيث ترتفع عوائد زراعة وإنتاج المواد المخدرة، فسعر الكيلو غرام الواحد من الهيروين النقي وصل في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ (٤٠٠٠٠٠) ألف دولار.

وفي دراسة عن أربعة مدن هي(نيويورك، نابولي، باريس، لندن) وجدت أن هوامش الربح هي(٣٧٠%) للمستوردين و(١٣٥%) لتجار الجملة و(٩٠%) للموزعين و(٥٤%) للمتعاملين في الشوارع أما الموزعين على المستهلكين فيحققون أرباحا تصل إلى(١٢%)[١] .

التدخل السوفيتي في أفغانستان فمنذ القدم وأفغانستان هي البلد الأم لزراعة نبات الخشاش واللافت للنظر أن الحرب السوفيتية على هذا البلد أدت إلى نشأة حالية مثالية لزراعة الخشاش وتجارة الأفيون، حيث أدى هذا التدخل إلى سقوط لسلطة المركزية في أفغانستان وامتداد شبكات التجارة السرية للمخدرات والأسلحة عبر إيران وباكستان بالإضافة لحاجة الفصائل المتقاتلة للدعم المالي، الأمر الذي جعل من تجارة المخدرات خير مورد مالي لها.

وبحلول عام ١٩٩٠ كان النظام الأفغاني القائم آنذاك غير قادر على اتخاذ أي عمل للقضاء على زراعة الخشاش أو تصنيع الهروين وأضحى لأفغانستان دورا مميزا لتقود إنتاج الأفيون في العالم بعد دولة بورما.

الإجراءات الصارمة التي اتخذت في أمريكا اللاتينية، وبدأت هذه الإجراءات منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم والتي وجهت بصفة خاصة إلى كل من المكسيك وكولومبيا.

وبينما كانت الأجهزة الإقليمية تفكر في القضاء على تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة كانت تسهيلات الإنتاج في كولومبيا والمكسيك تتحرك تجاه جديد هو أمريكا الشمالية عن طريق فنزويلا وباراجواي وهايتي وأدت الإجراءات الجديدة الصارمة والضعف النسبي للطلب الأمريكي إلى بداية الاهتمام بتصدير الكوكايين إلى أوربا عن طريق شبه الجزيرة الإيبيرية[٢] .

انهيار نظام (في ون)(Vewin) في بورما، فقبل انهيار نظام (في ون) فاد حملة عنيفة في مواجهة منتجي المخدرات الأمر الذي انتهى إلى أن انخفاض حجم إنتاج وتصنيع الهروين، ومع انهيار هذا النظام ووقوع الاضطرابات وانتشار الفوضى، تراجعت الحملة الموجهة ضد زراعة وتجارة المخدرات، ومع حلول عام ١٩٩٠ كانت بورما هي دولة إنتاج الهيروين الرئيسية عالميا حيث ينقل الهيروين منها عبر تايلاند إلى الهند والصين ليهرب إلى مناطق العالم الأخرى[٣].

تشبع سوق الولايات المتحدة بالكوكايين، وبدأ هذا التشبع يظهر منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة أول دولة ظهرت فيها مشكلة تعاطي الهروين بصورة خطيرة بين عامين١٩١٣- ١٩١٤ وخاصة في مدينة نيويورك. وهذا ما دفع السلطات الأمريكية إلى محاربة إنتاج واستيراد واستعمال المخدرات[٤]. وانتهت هذه الحرب إلى اتجاه منتجو ومصدرو المخدرات إلى الأسواق الأوربية واليابانية وإلى الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية الغنية[٥]. الأمر الذي يفسر انتشار ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات على نحو واسع في بلداننا العربية منذ العقد الأخير من القرن العشرين وهذا ما يؤكد خطأ النظرية التي كانت تذهب إلى أن انتشار المخدرات في الوطن العربي(باستثناء الخليجية) إلى حرب الخليج الثانية.

مشكلة المخدرات عالميا

الفرع الأول

مشكلة المخدرات في أمريكا الوسطى

تمثل أمريكا الوسطى معبرا لنقل المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية، وتستخدم أراضي الكاريبي كنقاط لإعادة

شحن حمولات القنب والكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية باتجاه أوربا.

وما شجّع اتجاه المخدرات على سلوك هذا الطريق الضعف النسبي الذي كانت تعاني منه أجهزة مكافحة المخدرات في عدد كبير من بلدان أمريكا الوسطى. الأمر الذي يفسر انتشار وزيادة الجرائم المتصلة بالمخدرات واستشراء الفساد وتعاطي المخدرات وغسيل الأموال في هذه البلدان.

الفرع الثاني

مشكلة المخدرات في أمريكا الشمالية

يختلف حجم مشكلة تعاطي وتجارة المخدرات في بلدان أمريكا الشمالية الثلاث، فهي في أدناها في المكسيك وأعلاها في الولايات المتحدة، وتأتي كندا في مرتبة وسط فالمشكلة فيها أكبر من المكسيك وأدنى من الولايات المتحدة.

وتشير تقارير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات خلال عقد الثمانينات والتسعينات إلى انخفاض العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات في عموم أمريكا الشمالية[٦].

وربما وقف وراء هذا الانخفاض العوامل التالية:-

اعتماد البرلمان الكندي لقانون جديد لمكافحة الاتجار بالمخدرات عام ١٩٩٦ ويمنح هذا القانون الحكومة سلطة مراقبة جميع المؤثرات العقلية.

إعداد الولايات المتحدة ستراتيجية جديدة شاملة لضمان تنفيذ القوانين الخاصة بمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار فيها.

اعتماد المكسيك لخطة وطنية لمكافحة المخدرات اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٥ إلى أكتوبر ٢٠٠٠[٧].

الفرع الثالث

مشكلة المخدرات في أمريكا الجنوبية

تعد أمريكا الجنوبية المصدر الوحيد لإنتاج الكوكايين وتوريده إلى العالم ولا سيما للولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية.

هذا إضافة لكونها الرقعة الأخصب لزراعة وإنتاج خشاش الأفيون، كما يزرع فيها القنب لأغراض الاستهلاك الخاص في المقام الأول ويصدر ما يفيض عن الحاجة المحلية إلى أوربا وأمريكا الشمالية.

وما يساعد على رواج هذه التجارة في قارة أمريكا الجنوبية الظروف الجغرافية إضافة لعدم كفاية التعاون عبر الحدود في أجزاء عديدة من القارة، وربما كان العامل الأقوى لرواج هذه التجارة هو عدم جدية وجدوى القوانين المحلية الخاصة بمكافحة إنتاج وتعاطي وتجارة المخدرات بالرغم من أن جميع دول أمريكا الجنوبية منظمة للمعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات (١٩٦١-١٩٧١- ١٩٨٨)[٨].

الفرع الرابع

مشكلة المخدرات في جنوب آسيا

الملاحظ أن مشكلة تعاطي وتجارة المخدرات في آسيا شهدت تغيرات هائلة لا سيما في جنوب آسيا حيث تحول متعاطو المخدرات من تعاطي الأفيون إلى الهروين وفي الآونة الأخيرة إلى البوبرنيورفين.

ولم يقتصر هذا التطور على طبيعة المادة المخدرة التي يتم تعاطيها بل طريقة تعاطيها أيضا فقد بدا التحول من التنشق إلى الحقن.

والملاحظ أيضا أن مشكلة تعاطي وتجارة المخدرات في آسيا تكمن في:-

عدم وجود قوانين ناجعة للمعاقبة على تعاطي وتجارة المخدرات.

ضعف الرقابة على توريد العقاقير المخدرة المشروعة وضعف الرقابة على صرفها، فمن الملاحظ أن صرف هذه الأدوية في غالبية دول هذه القارة دون وصفة طبية الأمر الذي يفسر التحول في طريقة تعاطي المخدرات في هذه القارة من التنشق إلى الحقن. وتجدر الإشارة إلى أن من بين دول منطقة جنوب أسيا وعددها (٦) هناك أربع دول أطراف في اتفاقية عام١٩٦١ وثلاث دول أطراف في اتفاقية عام ١٩٧١ وخمس دول أطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨ علما بان جزر المالديف هي الدولة الوحيدة في جنوب أسيا التي لم تنضم لأي من هذه الاتفاقية[٩] .

الفرع الخامس

مشكلة المخدرات في غرب أسيا

تعد صناعة الهروين في أفغانستان وباكستان وتركيا المصدر الرئيسي للمخدرات في غرب أسيا.

والملاحظ أن الاضطرابات السياسية والحرب الأهلية في أفغانستان كانت دائما ما تعرق جهود الرقابة على تجارة وتصدير المخدرات فيها الأمر جعل منها المصدر الرئيسي في المنطقة للتوريد غير المشروع للمواد الأفيونية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن مكافحة تهريب المخدرات إلى خارج أفغانستان أصبح يعتمد بصورة أساسية على مكافحة الدول المجاورة.

وبالرغم من جدية دولة غرب أسيا في مكافحة المخدرات إلا أنها لم تفلح حتى الآن في الحد من هذه المشكلة، فمن بين الدول الأربع وعشرين هناك اثنان وعشرون دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٦١ وواحد وعشرين دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٧١ وعشرين دولة طرف اتفاقية عام ١٩٨٨ [١٠].

وإقليما تم استحداث آلية جديدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات فقد أقرت القمة الوزارية المنعقدة في طاشقند عام ١٩٩٦ مذكرة تفاهم بين خمس دول أعضاء في كومنولث الدول المستقلة من أجل التعاون في مراقبة تحرك المواد المخدرة بين دول أسيا الوسطى.

كما اعتمدت الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي في عام ١٩٩٥، ١١ النقطة الخاصة بمراقبة المخدرات، وشرعت بتنفيذ هذه الخطة اعتبارا من عام ١٩٩٦

وعربيا طرحت في إطار الجامعة العربية الاستراتيجية العربية الشاملة لمراقبة المخدرات والذي أعدته لجنة الخبراء في الجامعة من أجل رفع مستوى التعاون التقني بين الدول العربية الواقعة بمنطقة غرب آسيا.

الفرع السادس

مشكلة المخدرات في أوربا

الملاحظ أن الاتجاه العام في أوربا ذهب صوب الاكتفاء الذاتي في توفير حاجة المتعاطين للمخدرات، بعد أن كانت هذه القارة تعتمد بصورة أساسية على ما يرد إليها من جنوب غرب أسيا وجنوبي شرقها. إضافة لما يهرب أليها من جنوب أمريكا وشمال أفريقيا. حيث بدأت أوربا بالاعتماد على العقاقير التركيبية المصنوعة في المختبرات إضافة لزراعتها بعض الأصناف داخل المنابت المغلقة، ولم تقف عند هذا الحد بل بدأ بتصدير جزء من منتجاتها وتكنلوجيتها إلى أماكن أخرى من العالم.

على حد سواء مع باقي دول العالم التي سارعت لإيجاد العلاج لمشكلة المخدرات في إطار دولي عام، انضمت غالبية الدول الأوربية[١٢]، للاتفاقيات الثلاث المعقودة للحد من تجارة المخدرات وتعاطيها، فقد انضمت واحد وأربعين دولة لاتفاقية عام ١٩٦١ وانضمت أربعين دولة لاتفاقية عام ١٩٧١ ودخلت خمسة وثلاثين دولة في اتفاقية عام ١٩٨٨.وفي إطار الاتحاد الأوربي

صدرت خلال اعم ١٩٩٥ خطة عمل لمكافحة الإدمان على المخدرات كما أنشأ في نشبونة المركز الأوربي لرصد الخافير والإدمان عليها لرفع مستوى التعاون بين البلدان الأوربية في هذا المجال[١٣].

مشكلة المخدرات في أفريقيا

الملاحظ أن القارة الأفريقية تعاني من داء أسمه المخدرات وهذا الداء وصل حد الاستفحال إن لم نكن مبالغين في ذلك، فوفق أخر الإحصائيات تعد مصر ثاني أكبر مستهلك للهروين بعد الولايات المتحدة[١٤] .

ومشكلة المخدرات في القارة الإفريقية لا تبدو في جانب دون أخر، فهذه القارة تزرع القنب ونتائج القنب وتتعاطى ما تنتجه وتصدر ما يفيض عن حاجتها، ليس هذا حسب فبالرغم من كونها مصدره لبعض أنواع المخدرات إلا أنها مستوردة لأصناف أخرى لا تزرعها أو لا تكون قادرة على إنتاجها.

وإلى جانب هذا وذاك تستخدم القارة مكانا لإعادة شحن كميات كبيرة من الهروين الآسيوي والكوكايين المستجلب من أمريكا الجنوبية فوفقا لترتيب أسوء الدول من حيث الفساد الإداري لعام ١٩٩٦ تأتي نيجريا في المرتبة الأولى حيث أصبحت تمثل قاعدة للمجموعات الأساسية التي تتولى تهريب الهروين المنتج في جنوب شرق وجنوب غرب أسيا إلى الولايات المتحدة وأوربا بالرغم من أن نيجيريا ليست مركز مالي دولي أو إقليمي إلا أن مهربي المخدرات يقومون بغسيل الأموال بسهولة من خلال البنوك النيجيرية حيث يتم ضخ أموال المخدرات في الاقتصاد وغسيلها لإعادة استعمالها في دول أخرى[١٥].

وما يميز مشكلة المخدرات في أفريقيا أن باقي بلدان وقارات العالم محدودية دخل الفرد في غالبية أقطار القارة، الأمر الذي يدفع المتعاطين في الكثير من الأحيان إلى تعاطي الأصناف الرديئة أو المغشوشة منها، ولم تقف المشكلة عند هذا الحد حسب بل أن محدودية دخل الفرد وأقبابه على التعاطي يدفع في الكثير من الأحيان إلى استخدام الحقن غير المعقمة أو المستخدمة سابقا الأمر الذي انتهى إلى تفشي الأمراض المختلفة ومن بينها الإيدز الذي بدأ يغزو هذه القارة كما غزتها المخدرات من قبل.

والملاحظ أن الجهود المبذولة من أجل مكافحة المخدرات في القارة تتلاءم أو تقترب من حجم المشكلة التي تعاني منها القارة .فمن بين(٥٣) دولة أفريقية أصبحت هناك(٤٣) دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٦١ و(١٤) دولة طرف اتفاقية في اتفاقية عام ١٩٧١ و(٣٧) دولة طرف في اتفاقية عام(١٩٨٨).

وقاريا تم في عام ١٩٩١ اعتماد خطة عمل لمكافحة المخدرات في أفريقيا من جانب مؤتمر رؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الأفريقية وفي ذات العام تم التصديق على البروتوكول الخاص بمكافحة المخدرات من طرف الدول الاثنى عشر الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي. وأخيرا اعتمدت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس) إعلانا سياسيا وخطة عمل للمدة من ١٩٩٧- ٢٠٠١.

المبحث الأول

التعاون الدولي لمكافحة المخدرات

ماهية وتطور التعاون الدولي لمكافحة المخدرات:-

الملاحظ أن موضوع التعاون الدولي وفي شتى الميادين أمر لا غنى عنه في الدولة الحديثة، باعتبار أن أي جانب من جوانب الحياة بدأ يتسم بالطابع العالمي وبالتالي فإن أي معالجة

لا تأخذ الطابع الدولي أو العالمي تعتبر معالجة قاصرة هذا على الصعيد العام.

أما على صعيد التعاون الدولي لمكافحة المخدرات فإن هذا الموضوع بعد بطبيعته ذات طابع دولي قبل أن يكون ذات طابع محلي، فالمخدرات تنتج وتصنع في دول معينة، ويتم الترويج لها في دول أخرى وتعاطيها في دول ثالثة ويجري نقلها أو تداولها عبر دول والقارات أحيانا. ناهيك عن أن هذه المشكلة أصبحت مشكلة عالمية وليست إقليمية أو قارية فما من دولة في العالم إلا وتعاني من هذه المشكلة، غنيها وفقيرها من هذا تأتي أهمية موضوع التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

والملاحظ أن موضوع التعاون الدولي مرّ بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، فبدأ هذا التعاون في صورة عقد مؤتمرات دولية كوسيلة للتفاوض المباشر ومواجهة بعضها البعض واتسع نطاق عقد هذه المؤتمرات بعد انتصار القوى العظمى آنذاك(إنجلترا، بروسيا، النمسا، روسيا) على نابليون عام ١٨١٥ حيث اتخذت طابع شبه دوري فيما عرف بالوفاق الأوربي.

وفي مرحلة اكثر تطور اتخذ التعاون الدولي شكل التحكيم وكان هذا الأسلوب أهم وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية ونظرا لنجاح هذا النظام في تسوية المنازعات بالطرق السلمية فقد أقره مؤتمري لاهاي (١٨٩٩-١٩٠٧).

ومن نظام التحكيم انتقل العالم إلى إنشاء اللجان الدولية التي لم تكن إلا وسيلة لتعزيز التعاون بين مختلف الأقطار الأوربية وفي شتى المجالات. ونتيجة لنجاح هذا النظام في أوربا فقد انتقل إلى العديد من الدول الآسيوية والأفريقية من ذلك لجنة الدين المصري لعام ١٨٧٨[١٦].

ومع التطور الذي أصاب العالم وفي شتى الميادين والمجالات لا سيما العلمية منها لم تعد أوجه التعاون سالفة الذكر قادرة على تنسيق جهود الدول من أجل تحقيق التكامل العالمي من هنا ظهرت فكرة المنظمات الدولية والتي نرى إلى جانب بعض الفقه أنها لم تظهر إلا لمواجهة مخاطر الحرب التي بدأت تجتاح العالم ونقصد بالحرب هنا ليست الحرب العسكرية ولكن كل أوجه المخاطر التي تهدد الإنسان ومن ضمنها خطر المخدرات التي أضحت في الكثير من الأحيان أكثر خطرا من الحروب النووية أو الكيماوية فقد ابتليت العديد من الدول وشعوبها بهذه الحرب والتي لم تبقى لها ولم تذر فالحرب التقليدية عادة تتجه للنيل من العنصر البشري والعسكري في اغلب الأحيان أما حرب المخدرات فهي تتجه للعنصر البشري والاقتصادي بل أنها تتجه لضرب القاعدة الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع وبالتالي فهي أكثر خطرا من الحروب التقليدية وعلى حد سواء مع الحروب التقليدية العسكرية فإن حرب المخدرات أكثر تهديدا لبلدان العالم الثالث منها في بلدان العالم الأول[١٧]. باعتبار أن هذه البلدان سوف تجرب هذا السلاح الفتاك بل والرديء منه تحديدا وما يزيد من خطر هذا السلاح عدم امتلاك الأسلحة المعتادة له والمتمثلة في وجود تشريعات محلية أو إقليمية وأجهزة قادرة على مواجهته باعتبار أن هذا الخطر ليس موجه من دولة بالتحديد ولكن هو عدو شرس تكاتفت فيه جهود العديد من القوى الشريرة وبالتالي فإن مواجهته بالمقابل تحتاج لتكثيف الجهود وتجميعها في إطار تحالف دولي أو إقليمي، ومن هنا يبرز دور التعاون الدولي في هذا الميدان.

الاتجاهات الحديثة لمكافحة المخدرات

أشرنا سابقا إلى أن تعاطي المخدرات والاتجار فيها أمر ليس من مستحدثات الحياة العصرية وليس من نتائج تطور وسائل الجريمة وأساليبها لكنه أمر عرف منذ عدة قرون خلت لكن وسائل إنتاج المخدرات وتصنيعها والاتجار فيها أمور طرأت عليها تطورات واسعة بل وتأثرت بما وصل إليه العلم تأثر كبير ومع هذا التطور الطارئ على إنتاج المخدرات وأساليب الاتجار فيها كان لابد من إيجاد وسائل وأساليب جديدة لمواجهتها تتلاءم والتطورات الطارئة عليها ومن هنا ظهر الاهتمام المتزايد في مكافحة الجريمة من خلال إحداث تحول في المنهج المتبع في الميدان الجنائي يرمي إلى وضع سياسة وقائية قائمة على التخطيط والبرمجة المبنيين على معطيات علمية وفرتها العلوم الاجتماعية والإنسانية الاستراتيجية بعد أن كان التصدي للجريمة يعتمد على الوسائل التقليدية المتمثلة في قوانين العقوبات والإصلاح العقابي والعمل الاجتماعي الوقائي وتتمثل الاتجاهات الحديثة لمكافحة المخدرات والاتجار فيها وتعاطيها بما يلي:-

زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي:- مع التطور الذي طرأ على العالم بأسره وفي مختلف القطاعات غدا التخطيط الاستراتيجي أمر لا غنى عنه في أية دولة بل أن تطور الدول أصبح يقاس بمقدار نجاحها في وضع البرامج المستقبلية من هنا أصبحت الدول تفرد أجهزة مستقلة للتخطيط وتحرص على تحديث أجهزتها هذه بصورة مستمرة ويهدف معنى التخطيط الإستراتيجي في مكافحة المخدرات إلى وضع سياسة أمنية مستقبلية أو آنية على المستوى الإقليمي والقومي والعالمي لمحاربة مناطق إنتاج وتصدير المخدرات على أن يعهد بتنفيذ هذه السياسة إلى أجهزة متخصصة قادرة على تنفيذ ما يعهد به إليها وقادرة على وضع الخطط التنفيذية الفرعية اللازمة لذلك (١٨).

رفع مستوى التعاون الأمني إقليميا وعالميا:- إن ما يميز جريمة الاتجار بالمخدرات عن الجرائم الأخرى أنها ذات طبيعة دولية أكثر منها محلية، فالمخدرات غالبا ما تنتج في دول وتصدر عبر أخرى ويجري استهلاكها في دول ومناطق غير التي أنتجتها وصدرت عبرها، الأمر الذي يعني بالضرورة تكاتف الجهود في أكثر من دولة واحدة لإتمام العملية وإيصالها إلى نهايتها وما يزد من أهمية التعاون الأمني الإقليمي والعالمي أن تجارة المخدرات أصبحت تمارس من قبل عصابات متخصصة واتخذت صورة الجريمة المنظمة ونظرا لضخامة المكاسب التي بدأت تحققها هذه التجارة غير المشروعة اتجه لاحترافها في الكثير من الدول كبار رجالات الدولة والأمن فمنظمات تجارة المخدرات بلغت حدا من الثراء أصبحت معها منافسة للحكومات الشرعية في الكثير من الدول من حيث القدرة على التأثير والسيطرة حيث تستخدم أموالها وثروتها الضخمة في إضعاف الحكومات والمؤسسات التجارية وهذه المشكلة لا تقتصر على الدول النامية حسب بل تمتد أيضا إلى الدول المتقدمة ففي الدول النامية عادة ما تكون مرتبات رجال الأمن منخفضة ويصعب على البعض مقاومة أغراء المال أو مقاومة سطوة عصابات المافيا كما قد لا تتوفر للسلطات الأمنية في الدول النامية الخبرة أو الموارد الكافية التي تمكنها من تتبع نشاطات منظمات تجارة المخدرات وهو ما قد يجعل منها هدفا لتلك المنظمات الفنية من ذلك مثلا أن في نوفمبر ١٩٩٥ تم ضبط طائرة شحن كبير في المكسيك تحمل(١٧) طن من الكاكاوين المهرب من كولومبيا وتم تفريغ بمساعدة البوليس الفدرالي والمحلي في لوس سانتوس في المكسيك وكشفت التحقيقات التي

أجريت بشأن الحادث عن تورط(٢٠) من رجال البوليس وفي يونيو من نفس العام تم القبض على(لويس سالزار) أحد كبار رجال المخدرات في المكسيك في حالة تصادم طائرة وأثبتت التحقيقات أن(٣٤) من رجال الأمن كانوا يوفرون الحماية له[١٩]. ووافق خطورة ضخامة الأرباح واحترافها من قبل منظمات متخصصة عمليات غسيل الأموال من اجل إخفاء مصدر الأرباح التي تفوق الخيال في الكثير من الأحيان أو التي لا يمكن أن تدرها تجارة مشروعة على الإطلاق ومن خلال غسيل الأموال هذا لا تخضع هذه الأموال لقوانين المصادرة أو غيرها من القوانين التي تحارب إيرادات الأنشطة الإجرامية، على ذلك أن عمليات غسيل الأموال هي في جوهرها عمليات غش للسلطات المختصة في الدولة حول مصادر الأموال وأمام هذه الأبعاد والنتائج الخطيرة التي انتهت إليها تجارة المخدرات بات من الضروري تنسيق الجهود الدولية لمحاربة هذه الظاهرة من خلال إنشاء أجهزة تشترك في عضويتها دول مختلفة يجمع بينها مشكلة إنتاج وتصدير المخدرات منها أو إليها وتجهيزها بكافة المستلزمات التي من شانها تسهيل أداء المهام المسندة إليها وكذلك الصعوبات التي قد تواجه عملها من خلال إصدار التشريعات والأنظمة اللازمة لوضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ.

العمل على رفع كفاءة العنصر البشري المنوط به مكافحة المخدرات:- من الحقائق المسلم به أن نجاح عمل أي هيئة أو جمعية أو مؤسسة منوط بالدرجة الأولى بكفاءة العنصر البشري القائم عليها من هنا تحرص أي هيئة على اختيار اكفأ العناصر البشرية ولكن من المسلم به أيضا أن كفاءة العنصر البشري لا تكفي لوحدها لأداء العمل على أكمل وجه في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي اجتاح العالم وفي مختلف الميادين بما في ذلك ميدان مكافحة الجريمة عموما من هنا بات من الضروري العمل وبصورة مستمرة على رفع كفاءة العاملين في حقل مكافحة المخدرات أسوة بالعاملين في الميادين الأخرى من خلال إعدادهم أعدادا فنيا وعلميا والعمل وبصورة مستمرة على إمدادهم بأخر ما توصل أليه العلم في هذا الميدان.

العمل على إدخال الأجهزة الفنية الحديثة في ميدان مكافحة المخدرات:- في كل يوم يكشف العلم في ميدان إنتاج المخدرات والاتجار فيها أساليب جديدة للتهرب من ملاحقة السلطات المختصة في الدولة أو في الدول المعنية من هنا كان تجهيز الجهات المختصة بمكافحة المخدرات بأحدث الأجهزة الفنية وأخر ما توصل إليه العلم ضرورة لا غنى عنها لأداء هذه الأجهزة دورها على اكمل وجه وإلا فما الفائدة من إنشاء أجهزة متخصصة ولكن تعمل في ظل تكنلوجيا قديمة أو تكنولوجيا لا تساير أو لا تتماشى مع أخر ما توصلت إليه تكنولوجيا إنتاج المخدرات أو تهريبها

العمل على توفير التمويل المالي اللازم لتنفيذ سياسة مكافحة المخدرات:- من المتفق عليه أن عنصر التمويل المالي واحد من أهم عناصر نجاح أي مشروع إن لم يكن أهمها جميعا فإعداد العنصر البشري وإدخال التكنولوجيا أمر يبقى موقف على مقدار التمويل المالي وإلى وقت قريب لم تكن الدول تولي تخصيص الموارد المالية لمكافحة المخدرات الاهتمام الكافي ولا تخصص لها في موازناتها إلا الجزء اليسير ولا سيما لبلدان العالم الثالث الأمر الذي كان يعجز الأجهزة القائمة عن أداء مهامها على أكمل وجه ومع استفحال ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها وإدراك الدول لحجم المخاطر التي بدأت تهددها في أمنها واستقرارها اتجهت صوب تخصيص التمويل المالي الكافي أو الذي من شأنه تمكين هذه الأجهزة من أداء عملها بل أن هناك من الدول من

اتجهت صوب أفرد أجهزة مكافحة المخدرات بموازنات مالية مستقلة عن الموازنة العامة وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في الدول التي تنتشر فيها داء إنتاج المخدرات وتعاطيها وتهريبها كما في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية.

المبحث الثاني

الجهود العربية والعالمية لمكافحة المخدرات

الجهود العربية لمكافحة المخدرات

لم تكن المنطقة العربية بمعزل عما يعانيه العالم من خطر المخدرات لكن ما يميز المشكلة العربية في هذا الجانب أنها تقتصر على كونها سوق رائجة لتصريف المخدرات لا سيما في مناطق الجذب الغنية مثل دول الخليج العربي، فالمنطقة العربية مكان جذاب لتجار المخدرات لكنها ليست منفذ لتمرير المخدرات للعالم أو لإنتاجها الأمر الذي جعل مهمة مواجهة هذه المشكلة أكثر يسرا عما عليه الأمر في باقي دول العالم(دول الإنتاج- التصدير- المرور) فالجهود العربية المبذولة في هذا الجانب تقتصر على مكافحة تعاطي المخدرات لا سيما أن هذه الظاهرة برزت في البلدان العربية في وقت متأخر قياسا لباقي دول العالم وما يسهل من مهمة مكافحة المخدرات في المنطقة العربية طبيعة الروابط التي تجمع هذه الدول والمصير والتاريخ المشترك إضافة لوجود العديد من التكتلات والتنظيمات العربية التي أنشأت أساسا لتنسيق الجهود العربية في مواجهة المشكلات المختلفة التي تواجهها ومنها مشكلة المخدرات .

وإدراكا من الدول العربية بخطورة المشكلة والتحدي الجديد الناشئ عن وضعها نصب أعين تجار المخدرات باعتبارها سوق رائجة للمخدرات بفعل القوة الاقتصادية التي تتمتع بها غالبيتها اتجهت الجهود العربية المشتركة صوب مكافحتها قبل استفحال هذا الداء في جسمها الأمر الذي يفضي جعل مهمتها في هذا الجانب أكثر صعوبة أو مستحيلة أحيانا إذا وصل الداء إلى مرحلة متقدمة كما هو عليه الحال في الكثير من دول العالم وتوجت الجهود العربية في هذا الجانب في إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان له العديد من الجهود المتميزة للتصدي لمشكلة المخدرات وخاصة في المجالات التالية:-

*إنشاء المكتب المتخصص بشؤون المخدرات يعمل في نطاق الأمانة العامة.

*العمل على وضع الخطة الاستراتيجية والسعي نحو إبرام اتفاقية عربية تنضم إليها كافة الدول العربية وإصدار قانون عربي موحد لمكافحة المخدرات.

*الدعوة لعقد المؤتمرات والملتقيات العربية لمناقشة هذه المشكلة الطارئة على المجتمع العربي.

*إجراء البحوث والدراسات.

*السعي صوب توحيد العمل الإجرائي العربي لمكافحة هذه الآفة.

*تيسر سبل التعاون مع الهيئات والمنظمات المتخصصة والجهات ذات العلاقة.

ويمكن إيجاز أهم ما حققته الجهود العربية في هذا الجانب بما يلي:-

-اعتماد الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال -غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٨٦

-اعتماد قانون عربي نموذجي موحد للمخدرات عام ١٩٨٦

-اعتماد خطة إعلامية عربية موحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات عام ١٩٩٤

-إعداد مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

-إعداد مشروع وثيقة استراتيجية عربية شاملة لمواجهة ظاهرة المخدرات في الوطن العربي.

المطلب الثاني

الجهود الدولية لمكافحة المخدرات

أن ما يميز الجهود الدولية عن العربية في هذا الجانب أنها ظهرت في وقت مبكر قياسا للجهود العربية ربما لان ظهور هذه المشكلة في العالم كان أسبق منها في الوطن العربي فالمنطق يقضي بان الحاجة للعلاج تبرز مع بروز الداء فقد أبرمت أول اتفاقية ثنائية لمنع استيراد الأفيون عام ١٨٨١ بين الصين وبريطانيا وتلتها الاتفاقية المعقود بين نفس البلدين عام ١٨٨٤ لمنع استيراد أو تصدير الأفيون.[٢٠] وفي عام ١٩٠٩ عقد في شنغهاي بناء على دعوة الولايات المتحدة أول مؤتمر دولي لدراسة مشكلة انتشار الأفيون ووقف وراء الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر في شنغهاي معاناة الولايات المتحدة من الأفيون أثناء الحرب الأهلية وتم اختيار هذا المكان تحديدا لعقد المؤتمر باعتبار أن شنغهاي كانت من أشهر المناطق في إنتاج هذه المخدر أن لم تكن اشهرها على الإطلاق وتلا عقد هذا المؤتمر عقد مؤتمر لاهاي الذي تكللت أعماله بإبرام اتفاقية لاهاي للأفيون لعام ١٩١٢ وقضت أحكام هذه الاتفاقية بقصر إنتاج المخدرات واستخدامها على الأغراض الطبية وألزمت الدول الموقعة عليها بقيود معينة للإنتاج والاستيراد والتصدير وفي عام ١٩٢٥ أبرمت اتفاقية جنيف للأفيون لفرض إحكام الرقابة الدولية على إنتاج وتجارة الأفيون واستكمالا لأحكام هذه الاتفاقية أبرمت اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٦ والتي ركزت على إيجاد الحلول الناجعة لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإلزام الدول الأطراف بإدخال النصوص القانونية اللازمة في تشريعاتها الوطنية لتحقيق هذا القمع وتحت مظلة الأمم المتحدة ابرم بروتوكول باريس لعام ١٩٤٨ لإخضاع كافة المواد المخدرة وبغض النظر عن نوعها أو طبيعتها أو منشئها للرقابة الدولية كما أبرم بروتوكول نيويورك لعام ١٩٥٣ لتحديد وتنظيم زراعة الخشاش وإنتاج الأفيون والاتجار فيه واستعماله .[٢١]

ويمكن القول أن التطور الأكبر في ميدان مكافحة المخدرات دوليا هو إبرام اتفاقيتي عام ١٩٦١ - ١٩٧١ ، حيث جمعت الاتفاقية الأولى شتات الاتفاقيات السابقة في هذا المجال إضافة لتحقيقها التكامل بين أنظمة الرقابة الدولية أما اتفاقية عام ١٩٧١ والتي انضمت أليها حتى عام ١٩٩٦ (١٤٦) فقد وضعت أسس التعاون الدولي للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات سواء بين الدول أو بينها وبين المنظمات الدولية المعنية بالمشكلة مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية(الانتروبول) وما يميز المجال الدولي في إطار مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار فيها عن الميادين الدولية الأخرى قابليتها للتغير بصورة متسارعة الأمر الذي يجعلها خاضعة للمعالجة التشريعية المستمرة .

فبالرغم من إبرام اتفاقيتي عام ١٩٦١- ١٩٧١ إلا أن الحل كشف عن عجزهما عن وضع الحلول لمشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية الأمر الذي دعا الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في فينا عام ١٩٨٨ لوضع مشروع اتفاقية دولية جديدة وافق المؤتمرون على أحكامها ودخلت حيز النفاذ اعتبارا من ١١ نوفمبر ١٩٩٠ تحت اسم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .

وكان من أهم المستجدات التي جاء بها هذه الاتفاقية هو:-

تجريم كافة صور التعامل عمدا بالمخدرات.

تجريم أفعال جديدة لم تكن مجرمة في الاتفاقيات السابقة.

تجريم حيازة الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات.

تجريم حيازة الأدوات التي تستخدم في زراعة المخدرات وتصنيع المؤثرات العقلية.

تنظيم التدابير اللازمة لمصادرة الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات.

وضع نظام لتسليم المجرمين.

حث الدول الأطراف على تبادل المساعدات التجارية.

التأكيد على تطوير سبل القضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة.

تنظيم مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر في إطار القانون الدولي للبحار.

المبحث الثالث

الأجهزة الدولية لمكافحة المخدرات

من خصائص الجريمة المنظمة،[٢٢] أنها ذات طبيعة دولية وتسعى أساسا للسيطرة على الهيكل العام للاقتصاد التحتي كما أن نشاطها يتطلب بالضرورة استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بهدف فرض الهيمنة على منطقة النفوذ.

وإذا كانت الجريمة العادية تسعى إلى الاستيلاء على ممتلكات الغير، فإن الجريمة المنظمة تهدف إلى قيام مجموعة من الأنشطة التي يوجد لها طلب مستمر ومما لاشك فيه أن المخدرات تقف على رأس القائمة التي تتعامل بها عصابات الجريمة المنظمة.

وما يميز جريمة المخدرات عن غيرها من الجرائم أنها ذات طبيعة دولية غالبا إذ تنتج في دول معينة ويجري تسويقها في دول أخرى ويقتضي إيصالها إلى المكان المطلوب تظافر جهود أفراد ينتمون لدول مختلفة، من هنا برز دور الأجهزة الدولية في مكافحة المخدرات.

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

تعود الجهود الدولية المبذولة في إنشاء هذا الجهاز إلى عام ١٩٩٢، حيث انعقد في هذا العام المؤتمر الأول للشرطة الجنائية للدولية بدعوة من أمير مونكو(البرت الأول) بهدف وضع أسس التعاون الدولي الأمني إلا أن هذا المؤتمر فشل في تحقيق ما كان يصبو إليه بفعل قيام الحرب العالمية الأولى. [٢٣]

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وما خلفته من كوارث وويلات وتنامي شعور العداء وبروز نفوذ بعض العصابات لا سيما تلك التي تتخذ من المخدرات نشاطا لها، ظهرت فكرة التعاون الدولي الأمني مرة أخرى إلى حيز الوجود، وبدعوة من (جوهناز شوبر) مدير شرطة فينا عقد المؤتمر الثاني للشرطة الجنائية وحضر المؤتمر سبعة عشر دولة من بينها مصر وانتهت أعماله إلى مولد اللجنة الدولية للشرطة الجنائية للعمل على التنسيق بين أجهزة الشرطة في مجال مكافحة الجريمة.

وفي عام ١٩٥٦ اجتمعت الهيئة التي أصبحت تضم خمسة وخمسون دولة في فينا لوضع ميثاق المنظمة ودخل هذا الميثاق حيز النفاذ اعتبارا من يونيو ١٩٥٦ وظهر بذلك اسم المنظمة المختصر (ICOP- interlope) (International Criminal police organization) وبعيدا عن هيكل المنظمة ولجانها وأجهزتها والتي هي ليست موضوع الدراسة فإن المنظمة تختص بما يلي :-

تبادل المعلومات وينصرف معنى المعلومات هنا إلى المعلومات بالمعنى الواسع حيث يدخل فيها البلاغات والمراسلات والاتصالات التي يقوم بها رجال الأمن في الدول الأعضاء بالمنظمة ويشمل ذلك أوصاف المجرمين وبصماتهم وصورهم الفوتوغرافية وأوصاف الأشياء محل الجريمة..... .

تحقيق الشخصية، ويشمل ذلك تحقيق شخصية المشتبه فيهم من خلال البيانات والمعلومات المسجلة لدى دوائر الشرطة الوطنية ومما لاشك فيه أن إثبات وتحقيق الشخصية يعد مظهرا هاما من مظاهر التعاون الدولي الأمني.

الأجهزة التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة

من أهداف الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وهذا ما أشارت إليه صراحة الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة(تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا .....).

ومما شك فيه أن تحقيق التعاون الدولي لمنع الجريمة هو واحد من أولويات الأمم المتحدة، لكن اللافت لنظر أن الأمم المتحدة لم تخطو خطوات فعلية لتحقيق التعاون في هذا المجال إلا في وقت متأخر نسبيا حيث أنشأت عام ١٩٩٢ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (The Commission on crime prevention and criminal justice) ، وهي لجنة تتألف من ممثلي(٤٠) دولة ولها دورة انعقاد سنوية واحدة تلتئم فيها بمكتب الأمم المتحدة بفينا وهي تمثل الهيكل المختص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة.

وتختص هذه اللجنة بتنسيق أنشطة منع الجريمة لجميع مكونات الأمم المتحدة الأخرى مثل شبكة المعاهد التابعة للأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة الخمسية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين.

وبصفة عامة تتولى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية السعي لتحقيق الأهداف التالية:-

العمل على مكافحة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية.

تطوير دور القانون الجنائي في حماية البيئة.

منع الجرائم في المناطق الحضرية ويشمل ذلك الأحداث وجرائم العنف.

تحسين كفاءة وأداء أنظمة إدارة العدالة الجنائية.

مراجعة المبادئ الأولية في مجال مكافحة الجريمة دوريا.

تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

كما تعمل الأمم المتحدة أيضا في هذا المجال من خلال أجهزة فرعية متخصصة في مجال مكافحة الجريمة من خلال لجنة المخدرات (Commission Narcotic drugs) (CND) وهي إحدى اللجان المتخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للوقاية من المخدرات(يوندسيب) (UN. Drug conro program) وهو أحد أجهزة الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث المتواضع مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار فيها إقليميا وعالميا والحلول المطروحة لمعالجة هذه المشكلة الآخذة بالتفاقم وبشكل مضطرد على الصعيدين الإقليمي والعالمي والأجهزة القائمة على ذلك، وتوصلنا من خلال البحث في موضوع تطوير وسائل التعاون الدولي للحد من ظاهر تعاطي المخدرات والاتجار فيها إلى النتائج التالية:-

إن مشكلة المخدرات وتعاطيها ليست من إفرازات الحياة العصرية لكنها تعود لأقدم الأزمنة وما طرأ عليها الآن تطوير وسائل وأساليب إنتاجها واتخاذها طابعا دوليا بعد أن كانت ذات طبيعة محلية أو إقليمية.

أن ما يزيد من خطورة الاتجار بالمخدرات احترافها من قبل عصابات الجريمة المنظمة وتبني

هذه العصابات من قبل بعض رجال السياسة والدولة.

أن مؤشر تعاطي المخدرات والاتجار فيها اخذ بالتزايد بصورة مستمرة بالرغم من الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للحد من هذه الجريمة فوفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام ١٩٩٨ فإن حجم تجارة المخدرات على المستوى العالمي قد زاد على ٥٠٠ مليار دولار سنويا وان عدد المدنين المسجلين رسميا في العالم قد تجاوز ١٩٠ مليون مدمن الأمر الذي ينذر بكارثة عالمية تهدد مستقبل البشرية حيث يفوق عدد ضحايا تعاطي المخدرات في العالم عدد ضحايا الحرب.

أن هناك جملة متغيرات أدت إلى اتساع تجارة المخدرات من بينها ضعف الرقابة الوطنية على إنتاج المواد المخدرة ورقابة حركتها بين الدول إضافة لضخامة الأرباح الناشئة عنها، حيث وصل سعر الكيلو غرام من الهروين في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ ألف دولار.

أن التعاون الدولي لمكافحة المخدرات ظهر في وقت مبكر نسبيا واتخذ في صورته الأولى شكل عقد المؤتمرات الدولية للتباحث بشأن هذه المسألة، وفي مرحلة لاحقة اتخذ هذا التعاون شكل التحكيم ثم اللجان الدولية وأخيرا التعاون في إطار المنظمات الدولية.

مع تفاقم مشكلة المخدرات وتعاطيها والاتجار فيها اتجهت الجهود الدولية لتبني آليات جديدة لمواجهة هذه الآفة الفتاكة تتلاءم وطبيعة وحجم هذا الخطر ومن بين هذه الآليات زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والعمل على رفع مستوى التعاون الأمني الإقليمي والعالمي والعمل على رفع كفاءة العنصر البشري المنوط به مكافحة المخدرات.

أن البلاد العربية لم تكن بعيدة عن مشكلة المخدرات وتعاطيها، فالبلاد العربية ولا سيما الغنية منها تمثل سوقا رائجة للمخدرات وأمام هذه الآفة الوافدة للبلاد العربية اتجهت الجهود صوب مواجهتها وتكللت هذه الجهود بإنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان له العديد من الجهود المتميزة في ميدان التصدي لمشكلة المخدرات من بينها إنشاء المكتب المتخصص بشؤون المخدرات وإجراء البحوث والدراسات المتصلة بمشكلة المخدرات والسعي نحو توحيد العمل الإجرائي العربي لمكافحة هذه الآفة.

وتشريعيا أبرمت العديد من الاتفاقيات للحد من إنتاج المخدرات والاتجار فيها، من بينها اتفاقية لاهاي لعام ١٩١٢ واتفاقية جنيف لعام ١٩٢٣ واتفاقية جنيف لعام ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٩٦١ و١٩٧١ وتوجت هذه الاتفاقيات بإبرام اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ وجاءت هذه الاتفاقية بالعديد من المستجدات من أهمها تجريم حيازة الأموال المتحصلة من المخدرات وتجريم حيازة الأدوات المستخدمة في زراعة المخدرات وتصنيع المؤثرات العقلية ووضع الآليات والتدابير اللازمة لمصادرة الأموال المتحصلة من المخدرات.

وفي إطار التكتلات الدولية أنشئت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والتي أخذت على عاتقها مهمة تبادل المعلومات بشأن المجرمين وعصابات الجريمة المنظمة والعصابات التي تحترف الاتجار بالمخدرات وتهريبها.

وفي إطار الأمم المتحدة أنشئت العديد من الأجهزة الفرعية المتخصصة في مجال مكافحة الجريمة ومن بينها لجنة المخدرات وهي إحدى اللجان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة للرقابة على المخدرات (يونديسيب).

وفي نهاية بحثنا المتواضع هذا نتقدم بالمقترحات التالية أملين أن نسهم في تطوير

وسائل التعاون الدولي من أجل الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها:-

التأكيد على اختيار أكفأ العناصر من المتخصصين والمشهود لهم بالنزاهة والحيد للعمل على رأس الأجهزة المسؤولة عن مكافحة المخدرات.

العمل على تحديد جميع أوجه الوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية بمفهومها الصحيح من خلال الانفتاح على العالم للإطلاع على آخر ما توصل أليه العلم والعلماء في هذا الميدان لتحقيق التكامل والانتفاع من خبرة الدول الأخرى في هذا الميدان باعتبار أن المعالجة أو النتائج التي تتوصل إليها إحدى الدول تعني بالضرورة أن باقي الدول.

توعية كافة الدول بضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات لا سيما وان هذه الاتفاقيات(١٩٦١- ١٩٧١- ١٩٨٨) عقدت كلها تحت مظلة الأمم المتحدة.

العمل على استحداث جهاز أو منظومة تتبع الأمم المتحدة وتكون العضوية فيها آلية بمجرد الانضمام للأمم المتحدة تعمل على توحيد الجهود وتبادل المعلومات بشأن المخدرات وعصاباتها وتجارتها كسبيل لتوحيد جهود مكافحتها.

عقد اللقاء الدورية بين أجهزة مكافحة المخدرات العربية والعالمية لإقامة حوار يستهدف توثيق الروابط بينهم وتدعيم سبل التعاون المشترك للبحث عن أفضل السبل والوسائل للحد من تهريب المخدرات وتعاطيها والاتجار فيها.

التأكيد على ضرورة تكثيف التواجد العربي في اللقاء الدولية المتخصصة والمشاركة في مداولاتها وأنشطتها للحد من هذه الظاهرة في البلدان العربية والتي تبدو فيها المشكلة أقل خطرا منها في باقي الدول باعتبار أن هذه الظاهرة ما زالت في بداياتها الأولى قياسا إلى ما وصلت أليه في العالم.

المصادر

[1]- Kehoe M. - The Treat of Money Laundering - The University of Dublin - Dublin - Ireland - p.٥ .

[2]- Scott B. Mac Donald and Bruce Zagariz - international Handbook on drug control - Green wood press - London - ١٩٩٢- p.٩.

[3] - انظر د . محمد إبراهيم السقا، غسيل الأموال واقتصاديات الجريمة المنظمة، بحث منشور على شبكة الانترنيت، ٢٠٠٣، ص ٦

[4] - انظر د . ناجي محمد هلال، إدمان المخدرات، رؤية علمية واجتماعية، دار المعارف، ص ٧٤

[5] - يمكن القول أن من نتائج حرب الخليج الثانية أن أصبحت البلدان العربية وتحديدا الخليجية منها سوقا رائجة لبيع الأسلحة ولا سيما القديمة منها، وقاعد تأوي القوات الأمريكية والبريطانية، ولكن ليس من نتائجها إنتشار المخدرات في الوطن العربي.

[6] - تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، ١٩٩٧، ص ٤٧

[7] - انظر تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، ١٩٩٧، ص٥٧ـ ٥٨

[8] - تقرير الهيئة الدولية للقرابة على المخدرات، ١٩٧٧، ص ٥٧ـ٥٨

[9] - انظر تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، ١٩٩٧، ص ٦٠

[10] - انظر تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، ص ٦٨

[11] - الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي هي (أذربيجان، أوزبكستان، أفغانستان، إيران، باكستان، تركمانستان، تركيا، طاجيكستان، قيرغستان، كازاخستان)

[12] - الجدير بالذكر أن عدد الدول الأوربية هي(٤٤) دولة.

[13] - انظر تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، ١٩٩٧، ص ٧٧

[14] - د.ناجي محمد هلال، المرجع السبق، ص ٧٧

[15] - السقا، المرجع السابق، ص٢٠

[16] - انظر مؤلفنا، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دار أثراك للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٣، ص ٨

[17] - أشرنا إلى بلدان العالم الثالث والأول دون الثاني باعتبار أن العالم الثاني هو معسكر أوربا الشرقية الذي انتهى مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١

[18] - انظر مصطفى العوجي، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، دار النشر، المركز العربي للدراسات العلمية، الرياض، ١٤٠٢ هـ، ص ٢٨-٢٩

[19] - انظر Kehoe . M - op- cit- p. ٥-٦.

[20] - د. محمد بازي حمالة، مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين مع التركيز على التعاون الدولي في إطار المنظمات والاتفاقيات والمواثيق والصكوك والإعلانات الدولية، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١

[21] - انظر د.محمد بازي حمالة، المرجع السابق، ص ٤١١

[22] - د. علي احمد راقب، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات، دراسة مقارنة، القاهرة ،١٩٩٢، ص ٣٢٤ وما بعدها.

[23] - د. ماجد إبراهيم علي، التنظيم الدولي الأمني، دراسة مقارنة في إطار النظرية العامة للتنظيم الدولي والمنظمات الدولية الأمنية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لخبراء وعلماء الشرطة، ١٩ – ٢٠ يناير ١٩٩١، القاهرة، ص ٣٨

غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطره وإجراءات مكافحته

المدرس المساعد يحيى حمد حسن
المدرس المساعد محسن عبود علي
تدريسيان في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

مقدمة

انتشرت في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة ظاهرة غسيل الأموال أكثر من ذي قبل الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من أرباك الاقتصادات الدولية خاصة وان الفساد لم يعد قاصرا على المستوى المحلي فقط وانما امتد إلى العلاقات بين الدول بحيث يمكن القول إن هنالك تدويلا للفساد.

ولما كانت عمليات غسيل الأموال هي أحدى مظاهر الفساد ووسائله وترتبط ارتباطا وثيقا بالجرائم المنظمة، فقد شهدت قضية الفساد في السنوات الأخيرة اهتماما متنامياً من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة في هذا الشأن، ويمكن القول بان غسيل الأموال ظاهرة قديمة، إلا إن الجديد فيها هو تطور وسائلها وزيادة حجم الأموال المحرمة المتعاملة معها وهذه العمليات تمثل امتدادا للنشاط رئيسي سابق غير مشروع أو مكملة له إلى حد يصعب الفصل بينهما. كما دفعت إحداث ١١ايلول (سبتمبر) إلى زيادة الاهتمام العالمي بقضية تمويل الإرهاب وارتفاع الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وإلزام المصارف بإتباع معايير وقواعد لمكافحة هذه الظاهرة، لذا فقد اتخذت إجراءات عديدة لإحباط المكاسب غير المشروعة التي يحققها مرتكبو هذه العملية بعدما جرت الكثير من عمليات غسيل الأموال وصفقات تجارة الأسلحة والمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة بحيث أصبحت هذه القضية تهدد الاقتصاد العالمي، وواحدة من اكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي العالمي خاصة في ظل التطورات التكنولوجية في عالم الخدمات والمنتجات المصرفية نظرا للمضاربة غير المشروعة في هذه المجالات.

ولما كانت دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تطورا مصرفيا كبيرا، وانفتاحا اقتصاديا عالميا، ووجودا لجاليات أجنبية كثيرة، وضخامة لتحولات راس مال منها واليها، فان اقتصادياتها مهددة بالتعرض لجرائم غسيل الأموال

أهمية البحث

تتزايد خطورة جرائم غسيل الأموال في العالم وخصوصا في عصر العولمة وانفتاح الأسواق وتعاظم دور القطاع الخاص، وتزايد محاولات تجارة المخدرات وتجارة السلاح والأنشطة غير المشروعة الأخرى. حيث يعمد المتعاملون بهذه الأنشطة إلى تبييض أموالهم من خلال المؤسسات المالية. ويعمق من خطورة الظاهرة ضلوع بعض الدول والحكومات فيها. لذا لابد من معرفة مخاطر ظاهرة غسيل الأموال

على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي واهم الوسائل التي تتبع لمكافحتها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على:

١. مفهوم غسيل الأموال، ومراحل واليات هذه الظاهرة.

٢. الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال على المستوى العالمي ومستوى دول المجلس.

٣ . الإجراءات التي اتبعتها دول مجلس التعاون في مكافحة غسيل الأموال مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة هذه الظاهرة.

خطة البحث

يتطرق البحث إلى ماهية غسيل الأموال ومراحله والياته ثم يتناول البحث الآثار السلبية لغسيل الأموال واهم العوامل التي شجعت على ظهورها على المستوى العالمي. أما من حيث تطرق الأمر بدول مجلس التعاون الخليجي فقد وضح البحث الآثار السلبية للظاهرة على هذه الدول، ومن ثم وسائل المكافحة لها. كما تطرق البحث إلى مكافحة غسيل الأموال على المستوى الدولي وأهم المنظمات والاتفاقيات في هذا المجال مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وهي(سويسرا وروسيا)، أما على الصعيد العربي فقد تناول البحث تجربتي كل من (مصر ولبنان). ثم أختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

ماهية غسيل الأموال

يعرف مصطلح غسيل الأموال MONEY LAUNDERING ((بأنه مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصادر غير المشروعة للأموال، أي إخفاء مصدر الأموال القذرة وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصادر شرعية، وتجري عملية ضخ هذه الأموال القذرة (بعد غسلها وتبييضها) مع عوائدها إلى الاقتصاد العالمي))[١]، ولذلك يعرف إجرائيا ((بأنه إدخال أو تحويل أو التعامل مع أية أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية))[٢]. كما يعني هذا المصطلح تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأية وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو القيام بعمليات مالية.

أما التعريف الأكثر شمولا وتحديدا لعناصر غسيل الأموال هو تعريف اللجنة الأوربية لغسيل الأموال الصادر عام ١٩٩٠ والذي ينص على إن غسيل الأموال ((عملية تحويل الأموال المتحصله من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أومساعدة أي شخص ارتكب جرماً لتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم))[٣].وعملية الإخفاء أو الإنكار تمتد لحقيقة أو مصدر أو موقع أو حركة أو ترتيبات أو طبيعة الحقوق المتحصلة من هذه الأموال أو ملكيتها مع توفر العلم إن هذه الأموال متحصلة من جريمة جنائية، وعلى وفق هذا التعريف فان غسيل الأموال بالمعنى البسيط هو إظهار المال الناتج عن جرائم جنائية كترويج المخدرات أو الإرهاب أو الفساد أو غيرها بصورة أموال شرعية.

لقد ظهر مصطلح غسيل الأموال على المسرح الاقتصادي أول ما ظهر في الولايات المتحدة في عقد السبعينات عندما لاحظ رجال مكافحة المخدرات إن تجار ترويج المخدرات تتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية، وعادة ما يتجهون إلى المغاسل الموجودة بالقرب من كل تجمع سكني لغسل النقود الصغيرة، وإبدالها بنقود من فئات كبيرة ليقوموا بعد ذلك بإيداعها بمصارف قريبة من أماكن سكنهم. ولان النقود غالبا ما تكون ملوثة بآثار غبار المخدرات العالق في أيدي تجار التجزئة بالأساس فكانت

المباحث الفدرالية تنتظر إيداع هؤلاء التجار للنقود الملوثة لتقوم بوضع اليد عليها قبل خلطها بأموال البنوك، الأمر الذي يساعد في إدانتهم. ولذلك فقد حرصت العصابات (مافيا المخدرات) على إنشاء مغاسل متطورة لغسل النقود الملوثة بالبخار والمواد الكيماوية قبل إيداعها في المصارف. ومن هنا جاء الربط بين غسيل الأموال وتجارة المخدرات[1].

وغسيل الأموال يعد جريمة مكملة لجرائم سابقة أهمها تجارة المخدرات وتمويل الإرهاب والسرقة إضافة إلى جرائم الاختلاس والدعارة والتهرب الضريبي وصفقات السلاح وتزييف العملة وغيرها.

وتعد عملية غسيل الأموال اليوم جريمة عالمية تتخطى حدود الدولة بحيث يعمد غاسلو الأموال، عادة، إلى نقل أنشطتهم إلى دول أو مناطق أو أقاليم تخلو تشريعاتها وأنظمتها من تدابير مضادة لغسيل الأموال أو إن إجراءاتها ذات الصلة ضعيفة ومتهاونة.

وتتوفر هذه العملية اليوم على آليات يمكن استخدامها في الحركة السريعة للنقود الالكترونية عبر شبكة الانترنت مقارنة مع الاستخدام التقليدي في النقد الورقي.

هذا وتفاقمت عمليات غسيل الأموال بشكل كبير ومتسارع وذلك بسبب عدم كفاية التدابير الاقتصادية والمالية في مواجهتها حيث استخدمت شبكات إجرام محترفة تتعدى حدود الدولة وتستخدم تقنيات حديثة بسرعة الكترونية فائقة يقابلها بطء ملحوظ في إجراءات الملاحقة الإدارية والقضائية والأمنية.

وتذكر الإحصائيات الدولية إن حجم تجارة غسيل الأموال يتراوح وفق صندوق النقد الدولي ما بين ٩٥٠مليار دولار و٥,١تريليون دولار عام ٢٠٠٣[2] أي يغسل سنوياً ما نسبته ٥-٧%من الناتج الإجمالي العالمي ويقدر حجم الأموال القذرة بـ(٨%) من التجارة العالمية[3]. وتجدر الإشارة إلى إن جرائم غسيل الأموال ترتبط بجرائم المخدرات والتي تقدر قيمة التجارة الدولية فيها سنويا بما يفوق قيمة التجارة الدولية في الغذاء. وفي المملكة المتحدة وحدها وضعت السلطات الجمركية في المطارات الملكية الثلاثة يدها خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٤على مخدرات تقدر قيمتها السوقية ب(٧٥) مليون جنيه إسترليني وهي تفوق بمبلغ (٥) مليون جنيه إسترليني مانع إلقاء القبض عليه في العام الماضي، أما مجموع ما تم القبض عليه في المملكة ككل خلال المدة ذاتها فهو (٥١٩) مليون جنيه إسترليني[4]. إن اكبر عمليات غسيل الأموال تتم في الولايات المتحدة وروسيا إذ قدرت الحكومة الأمريكية الأموال التي تغسل عبر القطاع المالي والمصرفي في بلادها بما يتراوح بين (٣٠٠-٥٠٠) مليار دولار سنويا[5].

إن جريمة غسيل الأموال أصبحت اليوم مشكلة حقيقية وواسعة النطاق في الوقت نفسه، تتطلب وسائل عديدة لمكافحتها، وتعاون دولي وإقليمي حتى لا تتعاظم لتصبح بحجم الأموال غير الشرعية أو بحجم الطلب المتنامي على المخدرات ذاتها.

مراحل واليات غسيل الأموال

تهدف عملية غسيل الأموال إلى إخفاء المصدر الحقيقي لتلك الأموال ذات المصادر غير الشرعية وفي سبيل ذلك يحاول غاسلو الأموال امرار هذه الأموال في قنوات بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق هذا الغرض، وللوصول إلى ذلك فان غاسلي الأموال يستخدمون مجموعة من الأشخاص بعمليات معقدة وغامضة، بيد أن هذا الغموض والتعقيد لا يمنع من تصنيف الخطوات والمراحل التي تمر بها هذه العملية:

١. مرحلة الإحلال placement .
٢. مرحلة التغطية layering.
٣. مرحلة الدمج integration.

المرحلة الأولى(مرحلة الإحلال): يتم التركيز في هذه المرحلة على تحصيل وجمع الأموال الناتجة عن النشاطات غير المشروعة، وقد تسمى هذه المرحلة بمرحلة الإيداع أو التوظيف أو إبدال النقود.

ويشكل إيداع النقود في المصارف الخطوة الأولى في غسلها، ويعدها البعض أصعب الخطوات التي يواجهها غاسلو الأموال كون المصارف الطرف الأساس فيها فتصبح احتمالات الكشف عن العملية أقوى في هذه المرحلة حيث إن النقود بمضاها الواسع هي القناة الوحيدة لمتابعة الفعل غير القانوني المترتب على استخدامها في هذه العملية[٩].

وتتمثل هذه المرحلة في سعي هؤلاء الغاسلون إلى التخلص من كميات نقدية كبيرة فيعمدون إلى أبدالها مثلا بالشيكات والسندات والسيارات والطائرات وتذاكر السفر والتي يتم تسجيل ملكيتها باسم صديق لأبعاد الشبهات عن ممتلك أموال مصدرها جريمة.

وغالبا يعمد غاسلو الأموال ومنظماتهم المختصة إلى إبعاد الأموال القذرة من أماكن اكتسابها إلى أماكن بعيدة يصعب الانتباه إلى مصدر هذه الأموال فيها من خلال إخفاء أو محو طبيعتها الإجرامية وفي هذا السبيل سخّرت هذه المنظمات المؤسسات المالية التقليدية كالمصارف التجارية والتي تعد أفضل القنوات في هذه العملية. والمؤسسات المالية غير التقليدية_ كمكاتب القطع والكازينوهات" والصناديق البريدية ودوائر تحصيل وقبض الشيكات والوسطاء الماليين وعبر طلب القروض بضمانات الأموال القذرة في البنوك بحسابات سرية وعبر شراء اللوحات الفنية والتحف الأثرية والمجوهرات الثمينة وغيرها[١٠].

وقد يتم استغلال المصارف بعدة أساليب، كأن يتم الإيداع في حسابات مصرفية لمبالغ صغيرة نسبياً كتجزئة لمبالغ كبير دون إن يثير ذلك شبهة، وهناك أيضا التواطؤ الداخلي من قبل موظف المصرف لتسهيل عملية الغسيل وأيضا يتم عن طريق التحولات بواسطة المصارف، وشراء الأدوات النقدية كالشيكات المصرفية والسياحية واستغلال الوسائل الالكترونية في التحويلات والإبداعات، أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع المصارف من خلالها[١١] . وبعد إيداع هذه الأموال في النظام المصرفي والمؤسسات المالية دون الانتباه اليها ومن ثم نقلها إلى بنك آخر أو نقلها إلى خارج الدولة التي يعملون بها وذلك عن طريق التحويلات المصرفية. وعلى الرغم من إن الأساليب المستخدمة في العملية كثيرة يعد أسلوب التحويلات المالية هو الأكثر شيوعاً.

أما مكاتب القطع فيمكن إن تستخدم كواجهة للصفقات غير المشروعة نظراً لما توفره من مزايا عند تحويل الأموال إلى الخارج على اعتبار إن هذه المكاتب تؤدي دور المؤسسات التي تجري بواسطتها المبادلات اليدوية، فعلى سبيل المثال يتم تحصيل نقود أمريكية بواسطة التهريب ثم يجري استبدالها بعملة أخرى في بلد أجنبي ثم يجري استعادة هذه النقود الأمريكية المستبدلة في الولايات المتحدة، الأمر الذي يبدو معه في الظاهر، وعند البحث والتدقيق وكأن صاحب هذه الأموال هو مؤسسة قطع أجنبي.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى سوق الذهب الذي يوفر امكانات جيدة لإجراء عملية غسيل الأموال، لأنه أداة قطع مقبولة دولياً يمكن أن تتخذ إشكالا قابلة للتغيير بسهولة، خاصة وان التجار يستطيعون ترتيب صفقات ذهبية بطريقة تساعد فعلاً على الزيادة في التسوية والإخفاء[١٢].

المرحلة الثانية(مرحلة التغطية): بعد إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المصرفي وبالطرق التي سبق ذكرها في المرحلة الأولى. تأتي المرحلة الثانية من عملية غسيل الأموال والتي تسمى مرحلة التمويه أو مرحلة التغطية والتي يتم فيها إخفاء علاقة هذه الأموال بمصادرها الأصلية غير المشروعة وذلك

بطريقة التغطية حيث تجري العديد من العمليات المتتالية والمعقدة وكبيرة الحجم، ضمن أجراء عمليات مالية قانونية، وتتركز جهود غاسلي الأموال هنا على قطع وتمويه أية صلة للأموال غير المشروعة بمصادر الجريمة المستحصلة منها[١٣].

تجري عمليات التمويه هذه في الغالب في بلدان ذات نظام مصرفي متساهل، ومن أمثلة ذلك فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه فيهم أو بأسماء شركات وهمية تستغل هذه الأوضاع وتستفيد منها. أو بالتواطؤ مع شركات مالية تستهدف محو أي اثر أجرامي لهذه الأموال.

وتعد عمليات التحويل الالكتروني من أكثر الوسائل أهمية لدى غاسلي الأموال عندما يريدون تجميع رأس مالهم حيث تتوفر لديهم جملة من المزايا تساعدهم على محو الآثار الإجرامية لعملياتهم كالسرعة في الإنجاز، وبعد المسافة التي توفر قسطاً كبيراً من الطمأنينة إلى جانب الآثار المحاسبية شبه المنعدمة وكذلك القدرة الكبيرة على إخفاء الاسم وسط كم هائل من التحويلات الالكترونية الجارية على مدار السنة تقريباً.

وعلى أية حال، يلجأ غاسلو الأموال - غالباً - إثناء الفترة الفاصلة بين تمكنهم من جمع مبالغ نقدية ضخمة وبين نجاحهم في إيداعها مصارف تؤمن لهم التغطية المطلوبة لإخفاء وتمويه الأموال إلى التعامل مع دوائر مالية معينة بغية توظيف أموالهم آخذين بعين الاعتبار المخاطر التي تهدد مشاريعهم وتجعلها معرضة للاكتشاف ومن ثم الملاحقة، وفي حال تم إيداع أموالهم وتوظيفها في دوائر مالية مشروعة داخل البلاد فأن كشفها يصبح أكثر صعوبة بالنسبة للجهات المختصة بمكافحة غسيل الأموال[١٤].

المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج): تدمج الأموال التي تم إخفاؤها أو تمويهها في مختلف العمليات المالية والاقتصادية، وجعلها تبدو وكأنها أموال قانونية سليمة ومشروعة مثلها مثل الأرباح المتحققة من أعمال تجارية. وتعد هذه المرحلة الأصعب على الجهات المختصة بمكافحة غسيل الأموال حيث يصبح التفريق بين الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد[١٥]. وبالخصوص بعد قضاء الفترة الزمنية التي تقتضيها عمليات الغسيل والتي قد تمتد سنة أو بضع سنوات حيث تختلط الأموال التي جرى غسلها بالأموال النظيفة أصلا وتندمج من ثم في دورة الاقتصاد المشروع. وكذلك تعود هذه الأموال لتستخدم مرة أخرى في عمليات إجرامية كتجارة المخدرات أو تمويل الإرهاب[١٦]. وفي جميع الأحوال نجد إن هؤلاء المجرمين يعيشون حياة مترفة ومرفهة.

وعلى ما تقدم يمكن أن تتم عملية دمج الأموال غير المشروعة إلى بنية الاقتصاد المشروع بالطرق الآتية[١٧] :

١. بيع الأملاك العقارية: تعد تقلبات الأسعار أمرا مألوفاً في قطاع العقارات مما لا يثير الشكوك عند شرائه بسعر معين ثم بيعه، فقد يقوم غاسلو الأموال بشراء عقار بثمن معين (بأموال غير مشروعة) من قبل شركة وهمية ثم بيع هذا العقار فينظر إلى الأموال المستحصلة من هذه العملية على إنها أموال مشروعة.
٢. الشركات الوهمية والقروض الصناعية: يتم في هذه الطريقة استخدام شركات وهمية للحصول على قرض لإقامة مشروع ما من أموال جرى غسلها فينظر إلى هذا القرض على انه أموال مشروعة.
٣. تواطؤ المصارف الأجنبية: من خلال اتفاق بين غاسلي الأموال وموظفي المصرف يتم إمداد الغاسلين بقروض بصفة شرعية من أموال ذات مصادر غير مشروعة. وتعد هذه الطريقة من أكثر الطرق صعوبة على الجهات المختصة بمكافحة غسيل الأموال في الكشف عن العملية

بسبب المهارة العالية والإبداع الذي تملكه المصارف في تغطية العملية وإظهارها بمظهر شرعي.

الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال

تتجه الأموال غير الشرعية - غالباً- إلى البحث عن الإرباح السريعة والتوظيفات قصيرة الأجل على الرغم مما يحمله ذلك من مخاطر كبيرة في النظام المصرفي بصورة خاصة والوضع الاقتصادي بصورة عامة، لأنها تقود إلى اهتزاز ثقة المستثمرين وتشويه التنافس بين المصارف والى الإبقاء على مصارف متعثرة تحت رحمة أموال العصابات الإجرامية التي اعتادت تحصيل نسبة عمولة جراء قيامها بعمليات الغسيل قد تصل إلى ٢٠% من اصل الأموال المغسولة[١٨].

قد يرى بعض الاقتصاديين إن لعملية غسيل الأموال أثرا ايجابياً في الاقتصاد، ويتم ذلك عندما تستخدم هذه الأموال في مشروعات إنتاجية متوسطة وطويلة الأجل والتي تسهم بدورها في خفض حجم البطالة ومعدلات التضخم[١٩]. فقد بلغت عائدات المخدرات في بعض بلدان العالم الثالث احجاماً كبيرة جعلت منها مرتكزاً من مرتكزات الاستقرار الاقتصادي وعاملاً حاسماً في التوظيفات الداخلية بحيث مثلت هذه العائدات ما نسبته (٣٥%- ٦٦%) من الناتج الداخلي الصافي أي ما يساوي (٣أو٤) إضعاف حجم عائدات التجارة المشروعة في بلد مثل بوليفيا[٢٠]. بيدَ أن اهتمام غاسلي الأموال ينصب على إيجاد قناة شرعية تستخدم كغطاء مناسب لحركة رؤوس أموالهم، وهم غير معنيين بالجدوى الاقتصادية لاستثمار رؤوس الأموال هذه[٢١].

إن اللامبالاة وعدم الاكتراث هذا يخلق مجموعة من الآثار السلبية على الاقتصاد والمجال النقدي والمصرفي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

١. حصول منافسة غير متكافئة بين صاحب الأموال غير الشرعية وبين المستثمر الباحث عن فرص جيدة للاستثمار المشروع سواء أكان هذا المستثمر مستثمراً محلياً أم أجنبيا. فضلاً عن التأثير المحتمل للأموال المغسولة على سعر الصرف وسعر الفائدة[٢٢].

٢. تغلغل الجريمة المنظمة بشكل واسع وسريع في الأعمال التجارية المشروعة وسيطرة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية على السوق المحلية[٢٣].

٣. نقل رؤوس الأموال من بلدان تطبق سياسات اقتصادية جيدة ومدروسة وذات معدلات عائد مرتفعة إلى بلدان تطبق سياسات اقتصادية قصيرة النظر وذات معدلات عائد منخفضة.

٤. اضطراب الأسواق المالية الدولية والتسبب أحياناً بانهيار بعضها مما يقوّض أساس البناء الاقتصادي في العديد من بلدان العالم.

٥. خفض قيمة العملة الوطنية جراء استخدام الأموال غير المشروعة في شراء ذهب ومجوهرات ومن ثم بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية.

٦. اختلال في بنية المجتمع الواحد خصوصاً في اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء ويعكس تفاوتاً حاداً في المداخيل بين الأفراد والجماعات على سواء.

٧. جعل مهمة الدولة أكثر صعوبة في وضع الخطط والبرامج الرائدة إلى دفع التنمية المستدامة إلى الأمام، إضافة إلى شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسة، مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الأجرام المنظمة.

٨. ازدياد حجم السيولة النقدية محلياً بحيث تفوق الزيادة في إنتاج السلع والخدمات

الأمر الذي من شأنه أحداث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني وبالتالي أضعاف القوة الشرائية للنقود وزعزعة استقرار الأسواق المالية[٢١] .

وانعكاساً لهذه الآثار السيئة حشدت جهوداً دولية كبيرة ضد هذه الظاهرة، برزت في إطار اتفاقيات ومعايير دولية تحكم الأنشطة المالية والمصرفية، وقد استحوذت هذه الاتفاقيات على معظم المؤسسات الدولية ذات الشأن المالي والاقتصادي، فقد أنشئت مجموعة الدول السبع مجموعة فاتف" عام ١٩٨٩ لتحصل على توعية الدول بمخاطر عمليات غسيل الأموال وإصدار التوصيات الخاصة بإجراءات المكافحة[٢٥]. بالإضافة إلى مبادرات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة غسيل الأموال، وكذلك فأن لجنة بازل للرقابة المصرفية قامت بإصدار أوراق مبادىء استرشادية تضمنت في بعضها بيان الممارسات المصرفية السليمة للتعامل مع هذه الظاهرة ومكافحتها. وسعت كل من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والجمعية الدولية لمراقبي التأمين، إلى إصدار إرشادات تمنع من استخدام الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في عمليات غير مشروعة.

وفي الإطار نفسه أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين إرشادات تتعلق بدور المدققين في الكشف عن عمليات غسيل الأموال والعمليات المرتبطة بها. أما صندوق النقد والبنك الدوليين فقد كثفا جهودهما في مكافحة غسيل الأموال من خلال خطة شملت القضايا القانونية والمؤسسية و تقديم الدعم الفني للدول.

العوامل المشجعة على ظهور ونجاح غسيل الأموال

تزداد يوماً بعد يوم تحديات مكافحة عمليات غسيل الأموال بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والتعاملات الالكترونية التي تتم خلال ثواني، ولذا نرى إن أصحاب هذه الأموال يستخدمون هذه التكنولوجيا الحديثة في نقل الأموال إلى أسواق ناشئة تشهد نمواً في حجم استثمارات قطاعي الأعمال والعقارات حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم[٢٦] .

ويمكن تلخيص أهم الأسباب المساعدة التي شجعت على ظهور وتنامي غسيل الأموال بما يأتي:

١. ظهور العولمة وبالأخص العولمة المالية التي خلقت وسطاً مناسباً لعملية غسيل الأموال تمثل بالثورة التكنولوجية، وتفشي استخدامها مصرفياً وبالتالي تعد جريمة غسيل الأموال من جرائم العولمة المالية.

٢. اتساع نطاق الدول التي يتم فيها غسيل الأموال وكذلك المرشحة لتكون سوقاً لذلك، وكذلك اتخاذ بعض الدول سياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع الاستثمار والحصول على الضرائب، وتوجد بعض الدول تشجع عمليات غسيل الأموال، بل إنها لا تفرض عليها ضرائب. ومن هذه الدول جزر البهاما التي تعد عاصمتها (ناسو) من أهم مراكز غسيل الأموال وتمويل تجارة السلاح في العالم[٢٧].

٣. اتساع في الاقتصاد الخفي أو الموازي (الدخول غير المثبتة في الحسابات القومية) في البلدان التي تتم فيها عمليات غسيل الأموال، فقد وجد في بيرو إن الاقتصاد الخفي وما يرتبط به من عمليات غسيل أموال تتمثل في خدمات القطاع النقل العام بقيمة لأتقل عن (٩٥%) من إجمالي الخدمات الاقتصادية عام ١٩٩٦ [٢٨].

٤. السرية المصرفية وغياب الشفافية في معظم المعاملات التجارية الدولية والتي لا تسمح بافشاءات العميل، وبالتالي تحد من قابلية الرقابة على التعامل بغسيل الأموال.

٥. التوسع في التعامل بالعملات الأجنبية سواء في المعاملات المالية أو البيع والشراء.
٦. عدم وجود قيود على التحويل الخارجي للعملات كافة.
٧. تكرر عملية تجيير الصكوك، وبالتالي يصبح من الصعب معرفة المصدر الرئيسي مما يؤدي إلى أخفاء الأشخاص المشتركين في التظهير وهذه أحدى الأدوات الشائعة الاستعمال لغسيل الأموال[٢٩]
٨. ظهور أساليب جديدة في عمليات غسيل الأموال عبر شبكة وفرت آلية يمكن استخدامها في الحركة السريعة للنقود الالكترونية مقارنة مع الاستخدام التقليدي في النقد الورقي[٣٠].

غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً/ الآثار السلبية لغسيل الأموال في دول المجلس

نظراً للدور الاقتصادي والمصرفي المتزايد الذي أدته وما زالت تؤديه دول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة، لاسيما مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة الأمارات العربية التي أصبحت مركزاً تجارياً ومالياً مرموقاً تقاطرت اليه معظم المصارف والمؤسسات المالية العالمية الكبرى وافتتحت فروعاً لها هناك في ظل التطور المالي والمصرفي المتسارع سواء لجهة الربط الالكتروني بين مناطق العالم ومصارفه أو لجهة الوسائط المصرفية تتولد بوتيرة متصاعدة مما قد يسهل حركة الأجرام الدولي المنظم والعابر للحدود وخاصة جريمة غسيل الأموال غير المشروعة[٣١].

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي تعاني من ظاهرة غسيل الأموال أو المرشحة لذلك للأسباب أعلاه، إضافة إلى:

١. الانفتاح المصرفي.
٢. ضخامة المبالغ المتعامل فيها في المصارف الخليجية، فضلاً عن ضخامة الائتمان الذي تمنحه هذه المصارف.
٣. الكثرة العددية للمصارف الخليجية وتوزعها بين عامة وخاصة وفروع عالمية. إذ يضم قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي نحو ١٧٣ مصرفاً عام ٢٠٠٠ منها ١٠٨ مصرفاً وطنياً و٦٥ أجنبية، مقابل ١١٧ مصرفاً عام ١٩٩٣.[٣٢]
٤. اخذ المصارف الخليجية بمظاهر العولمة من تحرر مالي وتطور تكنولوجي وغيرها.
٥. استضافة دول مجلس التعاون لجاليات كبيرة مما يزيد من صعوبة السيطرة على حركة تنقل الأموال

ولكن ما هي الآثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الخليجي، والمصارف الخليجية؟ إن عملية غسيل الأموال سوف تحدو بهذه المصارف إلى رفع السرية المصرفية، وإتباع المعايير والقواعد اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة الأمر الذي يحد من التوسع في قاعدة الزبائن وبالتالي يحدد نمو الودائع. وكذلك إخضاع هذه المصارف إلى الرقابة المشددة والتقصي عن أسماء المتعاملين وتجميد بعض الأرصدة المشكوك بمالكيها بسبب شبهة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال يضاف إلى ذلك ما يأتي:

١- أن عملية غسيل الأموال تؤدي إلى حجب الرؤية الصحيحة لواضعي السياسة الاقتصادية وذلك أن وضع سياسة الاقتصادية سليمة يعتمد على خطوة سياسية هي دراسة للواقع الاقتصادي يعتمد على البيانات والإحصاءات الواقعية وتؤثر عملية غسيل الأموال هنا على هذه البيانات فتؤدي إلى انحرافها عن الواقع[٣٣]

٢- انعكاس التأثير السلبي على المصارف على الاقتصاد ككل من جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والعلاقة التجارية وغيرها.

٣- الاختلالات التي تحدثها عملية غسل الأموال في الأسواق المالية تؤدي إلى فقدان الثقة في السوق الأسواق المالية ويمتد هذا التأثير على خط الانخفاض المتمثل في الاستثمار في الأدوات المالية والنقدية.

٤- أما على صعيد الإستثمار،فان عدم اهتمام غاسلي الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار سوف يشكل خطرا كبيرا على مناخ الاستثمار بسبب المنافسة غير المتكافئة مع المستثمر الجاد وبالخصوص أن عملية غسل الأموال ممكن أن تؤثر على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وبالتالي على حركة رؤوس الأول في الدول المتعاملة بغسل الأموال.

٥- تؤدي عملية غسل الأموال في كثير من الاحيان إلى خفض العملية الوطنية.

٦- تعد دول الخليج من الدول التي تعطي معدل فائدة مرتفع وبالتالي ومن الممكن أن تنتقل رؤوس الأموال منها إلى بلدان ذات معدلات فائدة منخفضة.

٧- تؤدي هذه العملية إلى ازدياد حجم السيولة والتغذية المحلية بنسبة تفوق كثيرا الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي من شانه أحدث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطن وبالتالي أضعاف القدرة الشرائية.

٨- أثقال كاهل المصارف والدولة بسبب التكاليف التي تحتاجها عملية مكافحة الظاهرة حيث تتطلب تدريب الموظفين والرقابة عليهم وعلى المتعاملين وغيرها.

٩- أن السوء في التوزيع الدخل الذي تسبب به عملية غسيل الأموال يؤدي إلى اختلاف في البنية الاجتماعية في البلدان التي تتم فيها هذه العملية.

١٠- أدت هذه التدابير الدولية أمام المصارف الخليجية ضغوطا وقيودا ساهمت بشكل مباشر في خسارة بعض الزبائن وأحداث توتر في العلاقات مع الأفراد والمؤسسات التي طلبت من المصارف تجميد أموالهم وحدت من التوسع الطبيعي في قاعدة الزبائن من أفراد ومؤسسات على حد سواء[٣١]

ثانيا/ مكافحة غسل الاموال في دول المجلس

نظرا للآثار الضارة لظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني والعالمي والنسبة لما تحدثه هذه الظاهرة من زعزعةالثقة في المؤسسات المالية فقد أصبحت مواجهتها من أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم كما أن التطورات المتسارعة التي شهدتها المصارف والمؤسسات المالية في نواحي الربط الإلكتروني في الوسائل المصرفية الأخرى يجعل تلك المؤسسات أكثر عرضه للاستغلال في عملية غسل الأموال.

أن المكافحة الحقيقية لظاهرة غسل الأموال تحتاج إلى ثلاث خطوات

الخطوة الأولى/ تقوم بها الدولة حيث تقوم بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تجرم هذه العملية وتقدم مرتكبيها كخارجين عن القانون للمحاكمة ومن ثم تقوم أجهزة الشرطة والأمن بتدريب رجالها على كيفية ضبط المتعاملين بها، ثانيا يقوم النظام المصرفي بأحكام الإجراءات والأنظمة المصرفية التي تحول دون قيام غسل الأموال ويجب أن تسير هذه الخطوات مجموعة من الاجراءات الأخرى في سبيل تحقيق مكافحة امثل هذه الظاهرة السلبية وهي:

١- الجدية في تنفيذ القوانين والأنظمة الموضوعة.
٢- تثقيف الجمهور ونشر الوعي المصرفي والاستثماري.
٣- تدريب الموظفين والعاملين في المصارف على الإجراءات التي تكشف المتعاملين بالظاهرة.
٤- الإسراع بسن تشريعات تنظم التجارة الإلكترونية.

٥- السعي لإيجاد تعاون دولي في المجال القضائي وتبادل المعلومات التي تخص الظاهرة.

لقد عكف مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠١ على دراسة مشروع قانون موحد لمكافحة غسل الأموال على أن ينسحب هذا التنسيق في التعاون على الخدمات والمؤسسات الإقليمية الدولية[٣٥]

ويمكن استعراض ما تنجزه دول المجلس التعاوني الخليجي في هذا السبيل:

البحرين

أولا/ أصدرت البحرين قانونا لغسل الأموال بالرقم أربعة لسنة ٢٠٠١ واشتمل على النقاط التالية[٣٦]:

١- بيان هوية المتعاملين العابرين والدائمين مع المصارف وحفظ السجلات والمستندات المصرفية والمالية والتجارية والمتعلقة بهم وإرسال تقارير بالعمليات المشبوهة.

٢- منع فتح حسابات سرية والتعريف بجريمة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها أو المتفرعة منها.

٣- بيان مقدار العقوبات المترتبة على مرتكبي غسيل الأموال.

٤- التشديد على أهمية التعاون الدولي في تبادل المعومات في هذا المضمار.

ثانيا / أنشئت لجنة سياسات وحظر مكافحة غسيل الأموال ضمت ممثلين عن وزارات المال والعدل والاقتصاد والداخلية والتجارة والصناعة والشؤون الإسلامية وكذلك عن مؤسسة نقد البحرين وسوق البحرين للأوراق المالية واضطلعت هذه اللجنة بمهمة وضع الخطط العامة لمكافحة غسيل الأموال بما فيها التوجيهات للإبلاغ عن العمليات المشبوهة بالتنسيق مع الجهات المختصة،كذلك متابعة دراسة المستجدات عالمياً وإقليميا في مجال المكافحة والتعاون مع الجهات المختصة لوضع اتفاقية الأمم المتحدة (١٩٨٨) والاتفاقية العربية (١٩٩٤) لمكافحة التجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية موضع التنفيذ.

ثالثا / أنشئت وحدة في وزارة الداخلية متخصصة في مكافحة غسيل الأموال واستلام التقارير عن العمليات المشكوك فيها وكذلك إجراء التحقيقات اللازمة في تسهيل تبادل المعلومات.

رابعا/ أصدرت مؤسسة نقد البحرين في ٢٠٠١/١٠/١٤ تعميماً تضمن الأنظمة واللوائح الواجب إتباعها من قبل المصارف والمؤسسات المالية ومرخص لها بشان مكافحة غسل الأموال وذلك تماشيا مع المعايير والمتطلبات الدولية بهذا الخصوص وكذلك تمت الموافقة على إنشاء وحدة متابعة عائدة الإدارة التفتيش في مؤسسة نقد البحرين وذلك لتلقي تقارير عن عملية غسيل الأموال ومسار العمليات المشتبه فيها والمجراة من خلال المؤسسات المصرفية والمالية وكذلك متابعة تطبيق اللوائح والأنظمة ذات صلة بالمكافحة كما قامت مؤسسة نقد البحرين بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ١٣٧٣ لناحية مكافحة تمويل الإرهاب.

سلطنة عمان

أولا /أصدر المصرف المركزي العماني تصميم على المؤسسات لتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة فاتف فضلا عن:

١- التصميم الأول ذي الرقم ٦١٠ الصادر في ٥ حزيران ١٩٩١ طلب من المصارف عدم الآحتفاظ بحساب عملاء وهميين والتحقق من الهوية الحقيقية للمتعاملين من خلال وثائقهم الرسمية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم ذوو شخصيات معنوية ،كما نبه البنك المركزي العماني المؤسسات المصرفية إلى توخي الحيطة والحذر في العمليات المشبوهة التي تتم في ظروف

معقدة ليس لها ما يبررها اقتصاديا، وكذلك طالبها بالحصول على معلومات عن مصدر الأموال المتأتية من هذه العمليات والإبلاغ عن العمليات المشكوك فيها إلى السلطات المتخصصة وأيضاً لقد استرعى انتباهها للعمليات المصرفية التي تتم مع الدول التي لا تطبق التوصيات الأربعين.

٢- التعميم الثاني صدر بتاريخ ٢٩/كانون الأول ١٩٩٩ وطلب المؤسسات المصرفية بإنشاء وحدات خاصة لديها تهتم بمتابعة قضايا غسيل الأموال وتشكل حلقة اتصال مع البنك المركزي والجهات الحكومية المعنية وكذلك أهاب بتلك المؤسسات بتثقيف موظفيها المختصين بمكافحة غسيل الأموال وأعدادهم وتدريبهم إلى جانب تقديم تقارير فصلية عن جميع العمليات المصرفية المشبوهة.

ثانيا/ إنشاء وحدة خاصة لمكافحة غسل الأموال داخل كيان البنك المركزي تهتم باستلام التقارير الفصلية عن العمليات المصرفية المشبوهة وملاحقتها ولفت انتباه المؤسسات المصرفية حيالها إلى جانب قيام البنك المركزي من خلال هذه الوحدة بزيارات ميدانية للمؤسسات المصرفية لمتابعة الإجراءات المتبعة حول مكافحة غسل الأموال.

ثالثا / تم الإنتهاء من أعداد مشروع قانون في السلطة خاص يحرم ويكافح غسيل الأموال يتوقع إصداره قريبا استوحى التوصيات والمعايير الدولية وكذلك مشروع القانون الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن مكافحة غسيل الأموال والإرهاب من اجل حماية النظام المالي الدولي ومنع استغلاله في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[٣٦]

دولة قطر[٣٧]

أولا / أصدرت الحكومة القطرية قانونا لمكافحة غسيل الأموال بعد أعداد دام سنتين وسيشمل القانون على النصوص الواردة في التوصيات الأربعين الصادرة عن لجنة بازل والمتعلقة بمكافحة غسيل الأموال حيث أن قطر تعد عضوا في لجنة بازل منذ عام ١٩٩٩ وقد منح القانون صلاحية واسعة للجهات المعنية بملاحقة غسيل الأموال.

ثانيا / أن المصرف المركزي القطري يقوم بجهود خاصة لمكافحة هذا الظاهرة المتمثلة بالرقابة المشددة والمتابعة الحصينة التي يقوم بها المصرف المركزي لملاحقة أي أفراد مشتبه بهم بقيام بعمليات غسيل الأموال.

ثالثا / يصدر مصرف قطر المركزي باستمرار تعليمات إلى البنوك المحلية تدعو إلى تحقق من هوية العملاء أو من ينوبون عنهم استنادا إلى وثائق رسمية أو من الوضع القانوني للعميل إذا كان شخصا اعتباديا أو كالمؤسسات والشركات وكذلك عن الدخول في علاقات صفقات أو تقديم خدمات تعامل مصرفي يزيد عن ٣٠ آلف ريال وهو ما يساوي تقريبا (٨,٢) آلف دولار.

رابعا/ يشدد قانون العقوبات على كل من يشترك في عمليات تبيض الأموال سواء كان بشكل فرديا اوضمن منظمة أو جماعة العقوبات في كلتي الحالتين ستكون بالسجن لمدة تتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات إضافة إلى غرامة مالية كبيرة .[٣٨]

المملكة العربية السعودية [٣٩]

أولا/ أصدرت المملكة العربية السعودية بعد تصويت مجلس الشورى قانونا لمكافحة غسيل الأموال تضمن مجموعة من المواد وقد حددت المادة الثانية الأفعال التي يعد من قام بها مرتكبا جريمة غسيل الأموال.

أما المادة الثانية / فهي تجرم كل من فعل أياً من الأفعال في المادة الثانية من رؤساء مجلس الإدارات والمؤسسات المالية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها وغيرهم مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات إذ ارتكبت باسمها أو لحسابها وأوجبت المادة الرابعة على المؤسسات أن لا تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو

وهي وفرضت المادة الخامسة على المؤسسات الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات عن مدة لا تقل عن عشرة سنوات وكذلك المادة السادسة فقد اوجبت على المؤسسات أن تضع إجراءات احترازية ورقابة داخلية لكشف أية من الجرائم المبينة المنصوص عليها في هذا القانون، أما المادة السابعة فقد فرضت على المؤسسات أنه في حالة توافر مؤشرات ودلائل كافية على إجراء عملية معقدة أو غير طبيعية أو تثير الشكوك إن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات الأزمة منها إبلاغ وحدة التحريات المالية وأعداد تقرير يتضمن البيانات والمعلومات المتوفرة و أشارت المادة الثامنة إلى الاستثناء من الإحكام المتعلقة بالسرية المتصرفة فيها يخص تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات اللازمة للسلطة القضائية عند طلبها وأكدت المادة التاسعة على المؤسسات والعاملين بها ألا يحذروا العملاء وغيرهم من وجود شبهات حول نشاطهم، وفرضت المادة العاشرة على المؤسسات برامج لمكافحة غسيل الأموال ويحتوي القانون على ٢٠ مادة أخرى تهتم بإنشاء وحدات تحريات مالية وتبادل المعلومات أجراءات الافصاح عن المبالغ النقدية التي يسمح بدخولها وخروجها من والى المملكة والعقوبات التي تجري بحق من يرتكبها أية جرمة من جرائم غسيل الأموال.

دولة الكويت

سعى مصرف الكويت المركزي في العام ١٩٩١ إلى إصدار تعليماته إلى الوحدات المالية الخاضعة لرقابته لمصارف وشركات الاستثمار الصيرفة ثم أجرى على تلك التعليمات تعديلات وتحديثات في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨[٤٠] كما أصدر قانون مكافحة بيض الأموال رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ وقد تضمن في هذا القانون مستجدات وتوصيات على الصعيدين المحلي والدولي الخاصة بمكافحة غسيل الأموال [٤١]هذا وتركز التعليمات المذكورة على التالي:

١- إنشاء مصرف الكويت المركزي مكتبا لمكافحة غسيل الأموال للتنسيق مع النيابة العام و إحالة أي شبهة غسيل الأموال عبر هذا المكتب والنيابة.

٢- أصدرت الكويت قانونا لغسيل الأموال وانضمت إلى هليات دولية رقابية لتؤكد جديتها في محاربة هذه الظاهرة [٤٢]

٣- منع الوحدات الخاضعة للرقابة من فتح حسابات أو حفظ حسابات بأسماء مجهولة أو وهمية لعملائها وإلزامها باعتماد وثائق رسمية لها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتبادية.

٤-وجوب احتفاظ تلك الوحدات بالسجلات المتعلقة بجميع التعاملات والصفقات التي أجرتها بما فيها صور الهويات الرسمية للعملاء لمدة خمس سنوات بعد انتهاء العمليات وعلى إن تكون تلك السجلات متاحة للسلطات المختصة عند الضرورة.

٥- ضرورة التنبة إلى العمليات والصفقات المعقدة الكبيرة وخاصة الصفقات غير الاعتيادية التي لا تبررها مقاصد اجتماعية أو قانونية ولا سيما التحويلات النقدية الكبيرة التي تتم لمصلحة عملاء لا تتناسب وطبيعة نشاطهم.

٦- برامج التطوير ودورات التدريب للعاملين في الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والتنسيق ما بينها.

٧- أصدار دليل ارشادات لأنواع المعاملات المشبوهة الممكن حدوثها في القطاعين المصرفي والمالي يتم استخدامه في زيادة وعي العاملين في تلك الوحدات .[٤٣]

٨- معاقبة مرتكبي غسيل الأموال بالسجن لمدة تتراوح ما بين ٥-٧ سنوات وغرامة لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة ولا تزيد عن كامل القيمة هذه الأموال ومصادرة الأموال

والممتلكات العائدات والوسائط المستخدمة في ارتكاب الجريمة[١٤].

دولة الإمارات العربية المتحدة

أكدت دولة الأمارات العربية التزامها بتعليمات مكافحة غسل الأموال وكذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بما يتواءم مع القوانين الدولية التزاماً منها بالقوانين التي تم اعتمادها من قبل مجموعة العمل المالية الدولية المكافحة غسيل الأموال والمعروفة باسم الفاتف وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد نفذت الأمارات الاقتراحات الأربعين التي وضعتها الفاتف بخصوص عمليات غسيل الأموال وكذلك المقترحات الثمانية المتعلقة بتمويل الإرهاب وقد أكد ذلك محافظ المصرف المركزي الدولة الأمارات (السيد سلطان السويدي) انه من المهم ضمان عدم تسريب الأموال التي يتم الحصول عليها من طريق النشاطات غير القانونية إلى النظام المالي في الدولة يستفيد منها المجرمون بغض النظر عن مكان وقوع جرائم.[١٥]

ولتحقق هذا الهدف فقد قرر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الأمارات الانضمام إلى الجهود الدولية في مناهضة عمليات غسيل الأموال في بلاده عن طريق استغلال بنيتها التحتية المصرفية والمالية النشطية وذلك بمقتضى أحكام التعميم المرقم ٢٤/٢٠٠٠ والمؤرخ في ١٤/١١/٢٠٠٠ تحت عنوان (نظام إجراءات مواجهة غسل الأموال) وعليه فقد عرفت المادة الأولى منه غسيل الأموال بأنه كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية بغية إظهارها بأنها ناشئة عن مصادر شرعية خلافا لحقيقة مصدرها الجرمي في حين ذكرت المادة الثانية منه بان الاجراءات تطبق على المصارف والصرافات (أجهزة الصرف الآلي) وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى العاملة في دولة الأمارات بمن فيهم أعضاء مجلس إدارتها وموظفي هذه المؤسسات المالية[١٦].

مكافحة غسيل الأموال على المستوى الدولية

أما على الصعيد الدولي فان هناك العديد من المنظمات التي بادرت لبناء قوانين وأسس واتفاقيات فعلى مستوى المنظمات العالمية هناك عدة منظمات عملت وسعت على سن قوانين وتشريعات واتفاقيات طالبت دول العالم بالمصادقة والتوقيع على هذه الاتفاقيات ومن أهم هذه التشريعات:

١- الأمم المتحدة أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية عام ١٩٩٨ وخاصة بمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي لحقتها اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة غير المحدودة وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة غسيل الأموال التابع لمكتب محاربة الجريمة بقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧٣١ في سنة ٢٠٠٢).

٢- الجمعية الدولية لمراقبة التامين والتي أصدرت المبادئ الأساسية للتامين سنة ٢٠٠٠ واظهر فيها دور السلطات الرقابية في محاربة جريمة غسيل الأموال والتي حثت على أهمية تبادل المعلومات مع السلطات النظيرة.

٣- مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسيل الأموال (الفاتف) فقد أصدرت المجموعة التوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال وفي ضوء تلك التوصيات واستنادا اليها تم وضع (٥٢) معيارا لقياس مدى الالتزام الدولي وتعاونها بتنفيذ التوصيات وتتمحور هذه المعايير حول التغيرات في التشريعات والممارسات التي أصدرتها المجموعة[١٧] وقد قامت هذه المجموعة بإصدار ثمان توصيات جديدة وذلك عقب الهجمات ١١ سبتمبر وتتمحور

هذه التوصيات حول أهمية المصادقة على القوانين والقرارات الدولية وتحريم عمليات تمويل الإرهاب كما هو الحال في عمليات غسيل الأموال وحجز وتجميد الأموال ومراقبة التحويلات التي تزيد عن(٥) ألف دولار ونواحي التبليغ عن الحالات المشبوهة بالاضافة إلى مراجعة الأحكام والتشريعات المتعلقة بتمويل المنظمات الخيرية وانشطتها وعلى صعيد آخر فان مجموعة الفاتف تقوم بمتابعة الدول ومدى التزامها وإذا لاحظت المجموعة بان الدولة لا تقوم بالتزاماتها حيال ذلك فإنها تصف الدولة من ضمن الدولة غير المتعاونة مما يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية على هذه الدولة كما جرى في لبنان.

٤- لجنة بازل أصدرت هذه اللجنة عام ١٩٨٨ بياناً حول منع استخدام القطاع المصرفي لأغراض غسيل الأموال وقد أصدرت أيضا إرشادات غسيل الأموال سنة ١٩٩٠ أهمها إزالة القيود الخاصة بالسرية المصرفية وإصدار قاعدة (اعرف عميلك) وذلك سنة ١٩٩٧ وإصدار ورقة حول المبادئ الأساسية للتعرف على العملاء سنة ٢٠٠١

٥- إجراءات المجموعة الأوربية (EG) في هذا الإطار أصدرت المجموعة لأوربية (EG) التوجيه المسمى(منع استخدام النظام المالي لأغراض تنظيف النقود) في حزيران ١٩٩١ وقد تم تطبيق هذا التوجيه في المملكة المتحدة من خلال العمل (بأنظمة تنظيف النقود لسنة ١٩٩٣ التي أصبحت نافذة المفعول اعتبارا من نيسان ١٩٩٤ بموجب ذلك أصبح إلزاميا تقديم الشهادة إلى المؤسسة المالية أو وكيلها تثبت عائديه الأموال واصلها المشروع وذلك في الحالات التالية:-

أ -إيداع نقدي بمبالغ كبيرة أو تقديم الأموال غير واضحة الأصل.

ب -كون الشخص ذي العلاقة من غير العملاء الاعتياديين بالإضافة لذلك فان على المصرف/ المؤسسة المالية القيام بالمتابعة المستمرة للمعاملات المالية المرتبطة بمثل هذه الحسابات حيث تكون مستعدة لمراجعتها وكشفها أمام التحقيق الذي يحتمل أن تجريه السلطات المتخصصة معها [٤٨].

تجارب بعض الدول في مكافحة غسيل الأموال

من الضروري التعرف على بعض التجارب الدولية و العربية في مجال مكافحة غسيل الأموال التي لها قوانين مشابهة لدول الخليج العربي بهدف التعرف على طبيعة المشاكل والقضايا التي واجهتها هذه الدول لغرض الاستفادة منها و من هذه التجارب ما يلي:

١-تجربة سويسرا في مكافحة غسيل الأموال

يقول خبراء اقتصاديون أن البنوك السويسرية بها ما يتراوح بين تريليون وتريليوني دولار من الأموال التي جاءت من مصادر محرمة وذكر تقرير الأمم المتحدة أن سويسرا تمثل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة والتي تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار سنويا[٤٩]، لأنها تعتمد على درجة من السرية في تعاملها المصرفي وطبيعي أن تتركز الحملة الدولية المكافحة غسيل الأموال في النظام السري المصرفي المعمول في سويسرا منذ عام ١٩٣٤ ومن ثم المطالبة بدرجة عالية من الشفافية تنئ به عن أيه عمليات التهرب الضريبي وسواها من الجرائم المالية والاقتصادية الهامة الأمر الذي حمل مصارف سويسرا بدافع حرصها على سمعتها داخليا وخارجيا إلى التوصل بإشراف المصارف المركزي السويسرية إلى ابرام اتفاقية بينها وبين جمعية المصارف السويسرية في

نهايـة العـام ١٩٧٧ سـميت (باتفاقيـة الحيطـة والحذر)وبناء على ذلك ارتضت المصارف السويسرية بمقتضـاها هـذه الاتفاقيـة أن تلتـزم الإجـراءات التالية[٥٠]:

١-التحقق من هوية المتعاقدين معها وفي حال الشك الحصول من المتعاقد على تصريح متطـق بصاحب الحق الاقتصادي للقـيم التـي تـم إيداعها المصرف.

٢-الامتناع كلياً عن المساهمة الفعلية فـي هـروب رأس المال.

٣-الامتناع كلياً عن تسهيل التهرب من الضرائب أو الأعمال المماثلة عن طريق إصـدار إفـادة ناقصة أو خادعة.

٢-تجربة روسيا في مكافحة غسيل الأموال

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن بلادها أصبحت في أعداد الـدول الأعضـاء فـي المعاهـدة الأوربية لمكافحة غسيل الأموال التابعة لهـا بعـدما أودعت أنيه المصادقة عليها لدى المجلـس الأوربـي حيث يذكر أن روسيا مدرجة على اللائحـة السـوداء التي أصدرتها مجموعة العمل المالية حـول تبـيض الأموال وتتضمن أسماء دول لا تبذل ما يكفـي مـن جهود مكافحة بـيض الأمـوال، وصـوت البرلمـان الروسي في ٢ تموز علم ٢٠٠١ في يوم افتتاح قمة مجموعة الثماني (مجموعة السبع مع روسـيا) فـي جنوه على مشروع قانون مكافحة تبيـيض الأمـوال ينص على إخضاع أي صفقة تفوق قيمتها أو تساوي ٦٠٠ ألف روبل (٦٢٠٠دولار) إلى الرقابة وتقـديم معلومات من هوية منفذي الصـفقة ورقـم حسـابه ومكان أقامته إلى وكالة مكلفة بهذه الرقابـة سـيتم تأسيسها في وقت لاحق وكان وزراء مال مجموعـة الدول السبع حذروا مطلع تمـوز ٢٠٠١ مـن إنهـم مستعدون لتبني إجراءات مضادة حيال روسـيا فـي أيلول ٢٠٠١ في حال لم تكافح تبيض الأموال بجدية على أن توضح كل صفقات روسـيا تحـت الرقابـة، وقدرت السلطات الروسية قيمت الأنشطة المالية غير المشروعة علم ٢٠٠٠ بنحـو ١٠٠ بليـون دولار ،وقدرت قيمت رؤوس الأموال المهربة أكثر مـن ٢٥ بليون دولار في السنة نفسها نصفها تقريبا مصـدر أنشطة غير مشروعة [٥١]

٣- تجربة لبنان في مكافحة غسيل الأموال

تتدرج لبنان في لائحة العمل الدولية (غافي) التي يتم أعدادها سنويا وتتضمن أسماء الدول غيـر متعاونة في مجال مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠٠٠ وذلك بسبب موقع لبنان الجغرافي ونظامه اقتصـادي وحرية التجارة والتمويل والسرية المصـرفية وقلـة الرقابة على القطع وسواها وشكلت جميعها عوامـل جذب للأيداعات بصرف النظر عن مشروعية مصدرها أو عدمه. لذلك أدرك لبنان مدى أهمية دور مصـارفه ومؤسساته المالية في التمويل دون استغلاله من قبل شبكات الجريمة المنظمة التي تتولى القيام بتبيـيض الأموال الأمر الذي دفع القطاع المصـرفي اللبنـاني بدوره الأمر إلى أجراء نوع من الرقابة الذاتية في هذا الميدان حرصاً منه علـى سـمعته المالية داخليـا وخارجيا[٥٢] فلقد أصـدر لبنـان فـي العـام ٢٠٠١ القوانين والأنظمة المطلوبة لمكافحة غسيل الأمـوال لكن مراقبة تطبيق هذه الأحكام يتطلب وقتا خاصة وان FATF وافقت للمرة الأولى علـى قـانون خـاص بمكافحة تبيض الأموال مع الابقاء على نظام سـرية مصرفية مشددة قائم في لبنان عـام ١٩٥٦ وهـذا يعود لقناعة FATF بجدية لبنان وتصميمة علـى الانخراط في مكافحة تبيض الأموال، علماً بان هـذه الحالة الاستثنائية لا تنطبق إلا على سويسرا ذلك بان فرادة التجربة اللبنانية تجلت هنا في المواءمة بـين اختصاصات التحقيق الموزعة بين سـلطة القضـاء ومصرف لبنان المركزي والقطاع المصرفي خلافا لما هي حال معظم الدول حيـث يتـولى قضـاء مهمـة التحقيق في الحسابات المشتبه في صـلتها بجريمـة تبيض الأموال. فالقانون اللبناني يقضي بتسليم هيئة

التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان طلبات التحقيق الواردة أليها من داخل لبنان أو من خارجه من صحة الحسابات المشبوهة ومن ثم أحالتها عند الاقتضاء بعد رفع السرية المصرفية عنها إلى القضاء لاستكمال الإجراءات وأصدر الاحكام المناسبة في ضوء التحقيق من وجود تبيض الأموال أو انتفائه[٣٣].

وعليه يكون لبنان بإصداره قانوناً خاصاً بمكافحة تبيض الأموال قد راعى كل المعايير الدولية المطلوبة عدا التهريب الضريبي لكن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة اعتبارا من أول شباط ٢٠٠٢ يضيق إلى أقصى حد من مساحة التهرب الضريبي الأمر الذي حمل FATF على التغاضي عن اقتراح أي عقوبات بحق لبنان بل أنها رحبت بهذا القانون وثمنت تجاوب لبنان مع المعايير الدولية وقدرت جهودها مجال في مكافحة غسيل الأموال مما دفع مجموعة العمل المالي(FATF) (GAF١) في مكافحة غسيل الأموال على شطب اسم لبنان في منتصف حزيران من العام ٢٠٠٢ على لائحة الدول والمناطق غير متعاونة مع مجموعة فاتف [٣٤]

٤- تجربة مصر لمكافحة غسيل الأموال

وقعت مصر على اتفاقيتين دوليتين لمكافحة غسيل الأموال وهي اتفاقية الأمم المتحدة (اتفاقية فينا) للعام ١٩٨٨ والاتفاقية العربية في تونس عام ١٩٩٤، كما أن مصر أصدرت قانونا خاص بعمليات غسيل الأموال وجهت مجموعه السبعة الصناعية الكبرى في اجتماعها الذي انعقد على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في دبي ٢٠٠٤ الدعوة لحضور هذا الاجتماع حين عرض الدكتور محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي المصري لأجراء التي اتخذها مصر لمكافحة غسيل الأموال وأبدى استعداد مصر لاستقبال ممثلي لجنة فاتف الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال للتأكد من تطبيق كافة الجهات للقانون الجديد الذي تم إصداره مؤخرا ولائحته التنفيذية التي غطت كافة الجوانب الخاصة بهذا الموضوع إذ تسعى مصر إلى رفع أسمها من الدول غير المتعاونة مع لجنة فاتف حيث تعد مصر من الدول المتهمة بغسيل الأموال وذلك بسبب كثرة استخدام نظامها المصرفي الحوالة من الخارج والذي من الممكن أن يستغل في عمليات غسيل الأموال وأكثر المؤسسات الخيرية والتي يتم التركيز عليها بشكل أساسي من قبل أعضاء الدول المختلفة وخاصة مجموعة السبع. فقد أكدت مصر إن تلك الأموال تحت رقابة ذاتية في مصر وإن متلقي التبرعات من خلال هذه المؤسسات هم من مستحقي التبرع فعلياً[٣٥].

وعليه يمكن لدول المجلس إن تستفيد من هذه التجارب الدولية في مسعيها لمكافحة غاسلي الأموال وان تضع الإجراءات الرقابية الضرورية التي تمنع وصول الأموال غير المشروعة إلى اقتصادها.

الاستنتاجات :

١-أن غسيل الأموال يعد من أكثر الموضوعات التي تحتاج إلى تعاون دولي وتزداد هذه المشكلة حدة مع انفتاح الأسواق والأنظمة المصرفية في العديد من دول مناطق العالم.

٢-تعد ظاهرة غسيل الأموال مجموعة من العمليات المتتالية لإخفاء مصدر الأموال الأصلية غير الشرعي ومن ثم دمجها في الاقتصاد على انه أموال شرعية. وزادت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة بحيث أصبحت تشكل ما بنسبة ٥% من الناتج الإجمالي للاقتصاد العالمي سنويا، بسبب ظهور العولمة المالية واتساع استخدام التطور التكنولوجي والسرية المصرفية وعدم وجود قيود على التمويل الخارجي للعملاء وصعوبة معرفة المصدر الرئيسي.

٣-يمر تبيض الأموال بثلاث مراحل هي مرحلة إحلال والتي تعد من أصعب المراحل على غاسلي الأموال ثم مرحلة التغطية ويتم فيها إخفاء علاقة هذه الأموال بمصادرها الأصلية غير

المشروع أما المرحلة الثالثة فهي الدمج والتي يتم فيها دمج الأموال غير الشرعية في الاقتصاد كأموال مشروعة.

٤-تؤثر هذه الظاهرة بشكل كبير على القطاع المصرفي والاقتصادي لأي بلد وذلك لارتباطها بالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والرشوة كما أنها تؤدي إلى زيادة السيولة في البلد مما يؤدي إلى انهيار قيمة العملة وحصول ضغوط تضخمية ،كما أن غاسلي الأموال لا يهتمون بالجدوى الاقتصادية لاستثمار رؤوس أموالهم.

٥-أدى التطور المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي المتمثل بزيادة المؤسسات المالية والمصرفية والربط الإلكتروني بين مناطق العالم والانفتاح المصرفي وضخامة المبالغ المتعامل بها في دول الخليج وأتباع المصارف الخليجية مظاهر العولمة إلى استقطاب جاليات أجنبية كبيرة في دول المجلس مما يزيد من حركة تنقل رؤوس الأموال إلى زيادة مخاطر غسيل الأموال مما دفع بدول المجلس إلى اتخاذ إجراءات ووسائل عديدة لمكافحة غسيل الأموال تماشياً مع الاهتمام العالمي والدولية دون وصول سلبيات هذه الظاهر إلى الاقتصاد الخليجي.

التوصيات

١-تنظيف الأموال هي مجموعة من المعاملات المعقدة التي لا تعالج بمجرد التحري من الهوية العميل فهناك الحاجة إلى التدريب المتواصل للعاملين للجيولة دون تنظيف النقود بهدف إكسابهم المهارات الجديدة التي تواكب الأساليب المبتدعة للتنظيف واكتشاف الحالات المثيرة للريبة والشكوك.

٢-أن إيه استثناءات أو اعفاءات من إجراءات المراقبة بسبب صغر حجم المعاملة الواحدة سوف تشجع منظفي النقود على تجزئة أموالهم إلى مبالغ صغيرة والتعامل مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية بهدف الابتعاد عن احتمالات التحري أو ايه إجراءات أخرى مماثلة هذا ما يزيد في الطين بلة لان المبالغ الكبيرة هو أسهل رقابة من المبالغ الصغيرة المتناثرة بين المصارف والمؤسسات.

٣-لا بد من وضع الضوابط اللازمة لعملية الإفصاح عن المعاملة لغرض المساعدة في اكتشاف حالات تنظيف النقود.

٤-مراقبة أعمال المصارف والمؤسسات المالية لان البنوك تعد القناة الرئيسة التي يصب غاسلو الأموال أموالهم فيها في ظل قوانين سرية الحسابات.

٥-ضرورة توحيد قوانين مكافحة غسيل الأموال في دول الخليج العربي وإنشاء جهاز متخصص في الغرف التجارية يتولى مهمة التعريف بالظاهرة والتحذير منها.

الهوامش والمصادر:

١--احمد عبد الجليل، عمليات غسيل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي، مجلة الحكمة، العدد ١٩، السنة الرابعة،٢٠٠١.

-٢DR.TAHER MUSA, FIGHT MONEY LAUNDERING UNION OF ARAB BANK .SEPTMBER ١٥٥٤٢٦-٢٠٠٢-P-٨٠

٣-د. عماد عبد اللطيف سالم، غسيل العملة بين الاستخدام السياسي للمفهوم ووظيفة الاقتصاد، الحكمة العدد ١٩، بغداد،٢٠٠١

٤-مبارك الشعلان، برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تنظمه البنك الكويتي المركزي، جريدة الوطن العدد ٩٨٠، السنة ٤١، ٢٥، مايو ٢٠٠٣، ص ٢٦

٥- لهيب عبد الخالق، المخدرات وغسيل الأموال آفتان أجتاحان الدول، جريدة البيان، العدد ٦٣٨، ٨أغسطس ٢٠٠٣ ص٤

٦-د. غازي صالح محمد احمد إبراهيم منصوري، منظمة التجارة العالميةوآثارها الاقتصادية على الدول النامي ة،آفاق اقتصادية العدد ٩٧ مجلد ٢٥، ٢٠٠٤ ص٥٨

٧- تنظيف النقود مشكلة تحديد المسؤولية، المستشار المالي المستقبل مقابل المؤسسة المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، الأردن، عمان ١٩٩٦ ص٢٦

٨- جاسم محمد الذهبي، ظاهرة غسيل الأموال بين الفساد الإداري والجريمة المنظمة، المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية، جامعة بغداد ٢٠٠٢ ص ٤٢٥

٩- المصدر نفسه، ص ٤٢٣

*تفيد بعض التقارير إن عمليات غسيل الأموال أخذت تنتشر عن طريق الكازينوهات المعدة للقمار حيث تدخل الأموال القذرة كازينوهات الفيشات بعد اللعب بغض النظر عن الربح أو الخسارة ويأخذ الشخص المعني مقابل هذه الفيشات صكاً مسحوبا على احد البنوك والمبلغ المستلم مقابل هذا الصك يسمى (أرباح القمار)وبدون أدنى شك فأنفقه من غير الممكن لأي منفق حسابات إن يتأكد من مصادر هذه الأموال عبر هذه العملية وبعد استلام مبلغ الصك أي بعد إن يتم غسيل الأموال القذرة يجري إعادة ضخها إلى الاقتصاد .للمزيد من المعلومات ارجع إلى حميد الجميلي، عمليات غسيل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، العدد١٩،٢٠٠١

١٠- فائق مجيد العبيدي، د.فالح عبد الكريم الشيخلي، غسيل الأموال ماهيتها وأبعادها، مجلة الرشيد، العدد الخامس، ٢٠٠٢

١١ -حميد الجميلي، عمليات غسيل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي، الحكمة العدد ١٩ سنة ٢٠٠١ ص ٧٣

١٢- انظر ا.د. جاسم محمد مصدر سابق ص٤٢٤

١٣- المصدر نفسه.

١٤- د. باكر الشيخ،غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال،عمان الأردن،٢٠٠٣، ص٧٨

١٥-التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسيل الأموال ،صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠٠٢ ،ص٥

١٦-دور السلطات النقدية في مكافحة غسيل الأموال ،صندوق النقد العربي ،٢٠٠٣ ،ص٣

١٧- من الانترنت www.business.com

١٨- التوجيهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسيل الأموال، مصدر سابق ص١٢

١٩-فائق مجيد العبيدي، د.فالح عبد الكريم مصدر سابق ص١٧

٢٠-لهيب عبد الخالق، مصدر سابق، ص٢

٢١-فائق مجيدلعبيدي، مصدر سابق، ص٧

٢٢- مجلة المصرفي العدد ١٦، المركز العماني، ١٩٩٩، ص ٥٧

٢٣-حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر العالم، القاهرة ١٩٩٧ ص١٧٧

٢٤- جاسم محمد، مصدر سابق ص٢٢٤

٢٥ - احمد سفر، المجتمع العربي ومكافحة تبيض الأموال٢/١الاتحاد المصارف العربية العدد ٢٦١ لبنان ٢٠٠٢ ص٣٧

٢٦-التوجيهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسيل الأموال، صندوق النقد العربي،أبو ظبي ٢٠٠٢، ص٧

٢٧-حميد الجميلي، مصدرسابق ص٧٠

٢٨-احمد عبد الخالق، آثار الاقتصادية والاجتماعية وغسيل الأموال، جامعة المنصور، ١٩٩٧ ص١١

٢٩- غسيل الأموال في مصروالعالم، مصدر سابق ص١٧٩

٣٠- جاسم محمد الذهبي، مصدر سابق ٤٢٢
٣١- احمد سفر ١/٢ مصدر سابق.
٣٢- فائق مجيد العبيدي، د.فالح عبد الكريم صدر سابق ص٩
٣٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣
٣٤- من الانترنيت www.Arabiaw.org.
٣٥- الاقتصاديات والقطاعات المصرفية العربية عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠١، اتحاد المصرفي العربي العدد٢٦١، ٢٠٠٢، ص ٢١
٣٦- احمد سفر، المجتمع الدولي ومكافحة تبيض الأموال، اتحاد المصارف العربية١/٢ مصدر سابق
٣٧- د.احمد سفر، المجتمع الدولي لمكافحة تبيض الأموال(٢/٢)اتحاد مصارف العربية تشرين الثاني/أكتوبر٢٠٠٢،٢٠٣،ص ٥٤
٣٨- احمد سفر، مصدر سابق ص ٥٩
٣٩ - مبارك الشعلان، مصدر سابق
٤٠- الرياض الإلكتروني، الثلاثاء ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٤ العدد ٢٧٧٩ السنة ٣٩ www.alriyadh.com.
٤١-من الانترنت www.arablaw.org
٤٢- من الانترنيت www.business.com
٤٣- فايق مجيد العبيدي د.فالح عبد الكريم الشيخلي، مصدر سابق
٤٤- احمد سفر المجتمع العربي ومكافحة تبيض الأموال، مصدر سابق ص٣٨
٤٥- د.خديجة الهضمي، الإرهاب وصلة بعمليات غسيل الأموال والتعاون الدولي في مكافحته جريدة صحيفة ٢٦ ديسمبر العدد ١١١٥ ص١١
٤٦- مركز البحوث المالية والمصرفية تنظيف النقود، مجلة دراسات المالية المصرفية الثاني، الأردن عمان ٤٩٩٦ ص٢٦
٤٧- لهيب عبد الخلق، مصدر سابق ص٥
٤٨- فائق مجيد فالح عبد الكريم، مصدر سابق ص٩
٤٩- المصدر نفسه
٥٠- لهيب عبد الخلق، مصدر سابق ص٥
٥١-فائق مجيد فالح عبد الكريم، مصدر سابق ص١٠
٥٢-د. احمد سفر المجتمع الدولي لمكافحة تبيض الأموال (٢/٢) مصدر سابق ص ٥٤
٥٣-المصدر نفسه ص٥٥
٥٤-فائق مجيد فالح عبد الكريم مصدر سابق ص١٠
٥٥-من الانترنيتwww.arablaw.org

غسيل الأموال: مفهومه، آثاره، وسبل مكافحته

المدرس المساعد سامرة نعمة
تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بابل

مقدمة

تعتبر عملية غسيل الأموال (Money Laundering) أو الجريمة البيضاء من التعابير التي كثر تداولها مؤخرا في كافة المحافل المحلية الإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي باعتبار إن تلك عمليات ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عاده ما تكون هاربة خارج سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل القوانين التي كانت تجرمها داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.

لذلك تعتبر عملية غسيل الأموال من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، حيث تمثل تحديا كبيرا لمؤسسات المال والأعمال، وهي أيضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الإجرامية ومكافحة أنماطها المستجدة.

وتعتبر مكافحة غسيل الأموال في العالم من المسائل المهمة والمعقدة، وتأتي أهميتها من الحجم الهائل للأموال الموصوفة بالقذرة حيث إن عملية غسيل الأموال عملية لاحقة لأنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة تهدف إلى إسباغ المشروعية على هذه العائدات أو ما يعرف بالأموال القذرة والمرتبطة بالجريمة المنظمة، المخدرات، تهريب الاسلحة، تجارة الرقيق، أنشطة الفساد المالي، متحصلات الاختلاس ... وغيرها .

أما جهة التعقيد فهي تأتي من درجة الاحتراف التي تتصف بها الجهات المنظمة لعمليات الغسيل، والتي باتت تتمتع ببنى وآليات متينة تعمل بانتظام وذكاء وتلجأ بشكل متزايد إلى تقنيات مختلفة وقنوات حديثة، لهذا تطلبت مثل هذه الأعمال دراية ومعرفة لمرتكبيها وأيضا عملا تعاونيا يتجاوز الحدود الجغرافية مما يجعلها جريمة منظمة تقترفها منظمات متخصصة وجريمة عابره للحدود ذات سمات عالمية.

من هنا فانه ليس من السهل مكافحتها دون جهد دولي وتعاون شامل يحقق فعالية لأنشطة المكافحة، لذلك ونظرا لأهمية هذا الموضوع وآثاره الضارة على الاقتصاد المحلي والعالمي ونسبة ما تحدثه هذه الظاهرة من زعزعة للثقة في المؤسسات المالية، فقد تناولت هذه الدراسة بيان مفهوم غسيل الأموال ومراحل هذه العملية، ثم تطرقت الدراسة إلى بيان الآثار المختلفة لعمليات غسيل الأموال والجهود الدولية والعربية لمكافحتها.

مفهوم ونطاق عمليات غسيل الأموال :-

أن اصطلاح غسيل الأموال يرجع من حيث مصدرة إلى عصابات المافيا، حيث كان يتوفر بيد هذه العصابات أموال نقدية طائلة ناجمة عن الأنشطة غير المشروعة وفي مقدمتها تجارة المخدرات، وقد احتاجت هذه العصابات أن تضفي المشروعية على مصادر أموالها وكذلك الحاجة إلى حل مشكلة توفر النقد في يديها ومشكلة عدم القدرة على أيداعها في داخل البنوك. وكان أحد أبرز الطرق لتحقيق هذا

الهدف شراء الموجودات وإنشاء المشاريع، ومن هنا ظهر مصطلح غسيل الأموال عام ١٩٣١ في الولايات المتحدة الأمريكية، وعاد هذا المصطلح إلى الظهور مجددا على صفحات الجرائد أبان فضيحة (ووترجيت) عام ١٩٧٣، ولكن ظهورة تحقق في أول دعوة أمام القضاء الأمريكي عام ١٩٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت شاع الاصطلاح للدلالة على أنشطة إسباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عمليه تتخذ مراحل متعددة وأشكال عديدة تؤدي بالنتيجة إلى أظهار المال وكأن له مصدرا مشروعا[١]

هناك عدة تعاريف لمفهوم غسيل الأموال منها:

يعرف غسيل الأموال على أنها عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل المتحقق، ويشير الاصطلاح إلى إن الأموال المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالمقبولية إذا بقيت في حيازة جامعيها إذ أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف نشاطها وبالتالي فأن غسيل الأموال يمثل محاولة لإخفاء الأصل غير الشرعي لهذه الأموال.

وهناك أيضا من يعرف عمليات غسيل الأموال أنها مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع. أو هي العملية التي تتم بمقتضاها إدخال الإرباح المتولدة عن التجارة غير المشروعة المنطوية على جرائم في النظام المالي العالمي، وبعد تلك العملية يصبح من الصعب التعرف على مصادر هذه الأموال، أو إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الاتجار المحظور، فهي محاولة لتغير هوية الأموال غير المشروعة لتكون أموالا مشروعة ويمكن ذلك عن طريق استبدال الأوراق النقدية الصغيرة بأوراق نقدية كبيرة، أو استبدال العملة بشيكات مصرفية وشراء الأصول الملموسة كالعقارات، الأراضي الزراعية، الذهب، اللوحات الزيتية الشهيرة، الشركات الخاسرة... الخ[٢] .

وبعد تعريف اللجنة الأوربية لغسيل الأموال الصادر في عام ١٩٩٠ الأكثر شمولا وتحديدا لعناصر غسيل الأموال من بين التعريفات الأخرى التي تضمنتها عدد من الوثائق الدولية والتشريعات الوطنية ووفقا للمرجع المذكور فأن غسيل الأموال (عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف أخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص أرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم)، ووفقا لهذا التعريف فأن غسيل الأموال بالمعنى البسيط هي أظهار المال الناتج من مصادر غير مشروعة كترويج المخدرات أو الفساد أو غيرها بصورة أموال لها مصدر مشروع [٣] .

وتنتشر البنوك العالمية التي تقبل إيداع الملايين من الدولارات يوميا تحت حساب سري وعن طريق وسيط دون أن تحاول معرفة مصدر تلك الأموال، فهي تكتفي فقط بمعرفة شخصية المودع، وهذه البنوك تتمركز في ثلاث مناطق جغرافية رئيسة هي :-

١. أوربا وتشمل: سويسرا- لوكسمبورغ - موناكو- جبل طارق.
٢. أمريكا وتشمل: مدن البحر الكاريبي وخصوصا البهاما- برمودا- جامايكا- بنما .
٣. آسيا وتشمل: هونغ كونغ- تايوان- سنغافورة.

ومن الصعب دخول أي دولة أخرى ضمن هذه الدول المختارة إلا إذا توفرت فيها عدد من الصفات تتمثل بسريه الأعمال المصرفية، أطلاق التجارة، الاستقرار السياسي، وسائل الاتصال المتقدمة. الأأنه

من الملاحظ انه في الحقبة الأخيرة وخصوصا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي إزدادت المناطق الجغرافية التي يتم فيها غسيل الأموال الناتجة من الأنشطة غير المشروعة، خاصة تجارة المخدرات وتجارة الاسلحه (جزر كايمان وفاتواتور (في جنوب المحيط الهادي) وجزر القنال الإنكليزي وبلدان الكتلة الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)، أما أهم المناطق التي تمثل محور قلق المصارف لتطبيقها السرية المصرفية هي اليونان، حيث يتعين صدور حكم من هيئه قضائية ثلاثية للإطلاع على الحسابات بمسجلات البنوك [٤].

مراحل عملية غسيل الأموال :-

لمعرفة الكيفية التي تحقق غسيل الأموال أو مراحل تلك العملية، لابد لنا إنها ليست فعلا واحدا وإنما هي عملية تنطوي على عدة مراحل وسلسة من الإجراءات. وبشكل عام فان غسيل الأموال يمر بثلاث مراحل أساسية يمكن إن تحصل جميعها دفعة واحده، ويمكن إن تحصل كل مرحله فيها بصورة مستقلة عن الأخرى والواحدة تلو الأخرى وهذه المراحل هي:-

١. **مرحلة الإحلال Placement**

وهذه المرحلة هي الأصعب من بين المراحل كونها تتطلب إن تكون البنوك هي الطرف الأساسي فيها، ويركز غاسلو الأموال في هذه المرحلة على تحصيل وجمع الأموال الناتجة عن أنشطتهم غير المشروعة والتي تكون على شكل نقود سائلة من أجل إدخالها في النظام المصرفي والمؤسسات المالية ، دون لفت الانتباه مما يدفعهم إلى نقل هذه الأموال من مصرف إلى آخر أو نقلها إلى خارج الدولة التي يعملون فيها عن طريق التحويلات المصرفية وعمليات الاستيراد والتصدير واقتناء الأصول المالية وغيرها[٥].

٢. **مرحلة التغطية Covering**

في هذه المرحلة يتم أخفاء علاقة الأموال غير النظيفة بمصادرها الأصلية وطمس هويتها وذلك عبر شبكة معقدة من الصفقات المالية الشرعية والتحويلات الغامضة والمعقدة داخليا وخارجيا، وذلك من خلال فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه بهم وبأسماء شركات وهمية أو عن طريق شراء الأصول المالية والعقارية أو شراء المجوهرات والأشياء الثمينة...الخ، هذا وتبقى الوسائل المصرفية هي الوسائل الأكثر أهمية كالتحويل الالكتروني وذلك بسبب ما توفره هذه الوسائل من مزايا تساعد غاسلي الأموال على محو للآثار الجرمية لعملياتهم [٦] .

٣. **مرحلة الدمج Integration**

في هذه المرحلة تتم أعادة الأموال غير المشروعة إلى الأسواق الدولية عبر قنوات اقتصادية شرعية بواسطة تحويلات تسوغها استثمارات ومشاريع مالية مختلفة تكسبها مظهرا مقبولا ونظيفا وتنأى بها عن أي شك أو شبهه مما يجعل حركة هذه الأموال وأرباحها تتشابه مع حركة وأرباح أية عملية تجارية عادية مما يجعل من الصعب اكتشافها خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها الغسيل والتي قد تصل إلى عدة سنوات .

الطرق المتبعة في غسيل الأموال :-

بالرغم من إن أشكال وأنماط ووسائل غسيل الأموال متغيرة وعديدة، إلا إن ثمة أتجاه عريضا لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول مالية (مواد ثمينة) وموجودات عقارية ونحو ذلك، إلا إن البيئة المصرفية تظل الموضوع الأكثر استهدافا لإنجاز أنشطة غسيل الأموال من خلالها، لذلك فان الجزء الأكبر من وسائل غسيل الأموال يحصل في المراكز المالية الدولية الكبرى التي تتوزع بين نيويورك - زيورخ- جنيف- باريس- هونغ كونغ وغيرها، لكن محاولات هذه المراكز لمكافحة غسيل الأموال أدت إلى هجرة هذه الأموال وتحويلها نحو مراكز أقل تشددا، وهناك عدة طرق أو وسائل لغسيل الأموال يتمثل أبرزها في الآتي [٧] :-

أ - من خلال تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية التي تتم نقدا وتأخذ أي من الإشكال الآتية :

١ إيداعات نقدية كبيرة، لا تبدو معقولة ومنطقية يقوم بها فرد أو شركة ممن يقومون في العادة بتنفيذ عملياتهم المصرفية الطبيعية من خلال الصكوك أو أدوات الدفع الأخرى.

٢ ازدياد ضخم في الودائع النقدية لأي شخص دون سبب واضح، خاصة إذا تم تحويل الودائع من الحساب إلى جهة لا يبدو أن لها ارتباطا واضحا مع ذلك الشخص، وضمن مده زمنية قصيرة.

٣ إيداع مبالغ نقدية على مراحل متعددة بغض النظر عن قيمة المبالغ المودع في كل مره، وتشكل تلك الإيداعات في مجموعها مبلغا كبيرا.

٤ التركيز على السحوبات والإيداعات النقدية بدلا من استخدام الحوالات المصرفية أو الأدوات الأخرى القابلة للتداول دون مبرر واضح.

٥ تغير وتبديل كميات كبيرة من الأوراق النقدية من فئات صغيرة بأوراق نقدية من فئات نقدية كبيرة دون أسباب واضحة.

٦ تحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد أو استلام حوالات واردة من الخارج مصحوبة بتعليمات بالدفع نقدا .

ب - من خلال حسابات الأفراد، ويأخذ أي شكل من الأشكال الآتية:-

١ الاحتفاظ بحسابات متعددة للشخص نفسه وإيداع مبالغ نقدية في كل من تلك الحسابات بحيث تشكل في مجموعها مبلغا كبيرا، بما لا يتناسب مع طبيعة العمل لذلك الشخص.

٢ وجود حسابات لا تبدو طبيعة الحركات المنفذة من خلالها منسجمة مع طبيعة نشاط الزبون، وإنما يتم استخدامها لتلقي أو توزيع مبالغ كبيرة لغرض غير واضح أو ليس له علاقة بصاحب الحساب أو نشاطه.

٣ فتح حسابات لدى عدة مصارف ضمن منطقة جغرافية واحده، ثم تحويل أرصدة تلك الحسابات إلى حساب واحد ومن ثم تحويل المبلغ المتجمع إلى جهة خارجية.

٤ إيداع صكوك أطراف ثالثة تكون مبالغ كبيرة ومظهره لصالح صاحب الحساب، ولكنها لا تبدو منسجمة مع العلاقة بصاحب الحساب أو بطبيعة عمله.

٥ تنفيذ سحوبات نقدية كبيرة من حساب تتصف السحوبات الاعتيادية المنفذة من خلاله بأنها صغيرة نسبيا أو من حساب تستلم أموالا كثيرة غير متوقعة من الخارج.

٦ قيام عدد كبير من الأشخاص بإيداع مبالغ في حساب معين دون تفسير مقبول.

ج - من خلال الحوالات وتأخذ أيا من الأشكال الآتية:-

١ تحويل الإيداعات في الحساب إلى الخارج مباشرة، سواء على دفعه واحدة أو على دفعات.

٢ التحويلات بمبالغ متماثلة (يوميا/ أسبوعيا/ شهريا) تكون مبالغ كبيرة.

د - من خلال تعاملات ذات صله بالاستثمار، وتأخذ أيا من الأشكال الآتية :-

١ شراء أوراق مالية للاحتفاظ بها في صناديق الأمانات (الخزائن الحديدية) لدى المصارف، حيث لا يبدو ذلك متلائما مع المكانة الظاهرة للشخص.

٢ إجراء صفقات اقتراض مقابل حجز ودائع شركات أو شركه تابعة في الخارج خصوصا في بلدان معروفة بأنها منتجة أو مسوقة للمخدرات.

٣ إدخال مبالغ مالية كبيرة من الخارج للاستثمار في العملات الاجنبيه أو الأوراق المالية حينما يكون حجم الاستثمار لا يتناسب مع طبيعة الوضع المالي للزبون.

ه - من خلال المعاملات المصرفية والمالية الدولية، وهي تأخذ أيا من الأشكال الآتية:-

١ الإقرار بالتعرف إلى هوية شخص من قبل جهات خارجية موجودة في البلدان المعروفة بأنها منتجة أو مسوقة للمخدرات.

٢ تكوين أرصدة كبيرة لا تتناسب مع حجم النشاط الطبيعي للزبون والتحويل المتتالي إلى حساب أو حسابات مفتوحة في الخارج.

٣ الإيداع المتكرر لصكوك بعملات أجنبية أو صكوك سياحية في حساب الشخص بما لا يتناسب مع طبيعة حركة ذلك الحساب.

٤ الزبائن الذين يطلبون بإصرار فتح أعتماداتهم المستندية مع مصرف معين في الخارج.

و - الخدمات الالكترونية، وهي تأخذ أيا من الأشكال الآتية [٨] :-

١ عندما يتلقى أحد الحسابات عدة تحويلات مالية صغيرة بالطريقة الالكترونية وبعد ذلك يقوم صاحب الحساب بعمل تحويلات كبيرة بنفس الطريق إلى بلد آخر.

٢ العملاء الذين يودعون دفعات كبيرة وبشكل منتظم، بما فيها الإيداعات الالكترونية لايمكن تصنيفها على أنها إيداعات بحسن نية أو الذين يتلقون دفعات كبيرة وبشكل منتظم من دول معروفة على أنها بلدان تعتبر أسواقا كبيرة للمخدرات والأنشطة غير القانونية الأخرى.

٣ التحويلات من الخارج التي تصل باسم عميل البنك أو أي مؤسسة مالية الكترونيا من دون أن تمر بالحساب (أي لا تودع ثم تسحب من الحساب)غير مسموح بها، أي يجب إن تسجل في الحساب وتظهر في كشف الحساب.

بالاضافه إلى ما سبق توجد وسائل عديدة لغسل الأموال بعيدة عن البيئة المصرفية يمكن أجمالها بالاتي:-

الصفقات المالية :

في الأسلوب يقوم غاسلو الأموال بتحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة لديهم من الأعمال غير المشروعة إلى ذهب أو مجوهرات أو غير ذلك من الأصول التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الاجنبيه القوية، وإيداعها في البنك الأجنبي للبلد نفسه، أو يمكن عقد الصفقات الخاصة بشراء السيارات القديمة بأهضة الثمن أو القطع الفنية النادرة،نقدا بدون معرفة المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

عمليات الاستيراد والتصدير :

يقوم غاسلو الأموال في هذا الأسلوب بإنشاء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال، ويقوم بنفس الشيء في البلد الذي تودع الأموال فيه، وتكون العملية في هذه الحالة من خلال شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صوريه، حيث يشتري الغاسل للأموال سلعا من الشركة التي يراد تحويل الأموال إليها وذلك بإحدى الصور والتي تتمثل في رفع قيمة السلع أو الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون فرق السعر هو المال المغسول.

البطاقات الائتمانية :

وهي الأموال التي صرفها من خلال ماكينات الصرف الآلية الخاصة بالبنوك والمنتشرة في العالم، وهي الوسائل النقدية الحديثة في العمل المصرفي، وفي هذا الأسلوب يقوم غاسلو الأموال بصرف المال من أية ماكنة صرف آلية في بلد الأجنبي، ثم يقوم الفرع الذي صرف من ماكنته بطلب تحويل المال من فرعه مصدر البطاقة، فيقوم ذلك الأخير بالتحويل تلقائيا ويخصم القيمة على حساب عميله الذي يكون قد تهرب بدوره من القيود التي قد تكون مفروضة على التحويلات.

شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) :

في السنوات الأخيرة قامت شبكة المعلومات العالمية بتسهيل عمليات غسيل الأموال، حيث يعتبر أحدث وأسهل طريقة للتعامل مع البنوك وذلك لأنه يفتح الطريق للدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية مع أي جهة أو مؤسسة [٩].

بالاضافه إلى ما سبق هناك العديد من الأنشطة التي تستخدم في غسيل الأموال غير المشروعة، منها استخدام محلات المجوهرات كواجهة لهذه العمليات، كما تلعب صالات القمار والكازينوهات وشركات الصرافة دورا رئيسيا في عمليات غسيل الأموال، وكذلك مزادات القطع الفنية النادرة وكذلك شراء المحلات التجارية والشركات الخاسرة، حيث تصبح هذه المشروعات بعد مده مشروعات ناجحة وما أرباح هذه الشركات ماهي إلا الأموال المغسولة.

حجم عمليات غسيل الأموال :-

من الصعب تحديد الحجم الحقيقي للمبالغ التي يجري غسلها عبر أنشطة غسيل الأموال ولكن ثمة أتفاق عالمي على أنها مبالغ ضخمه بالمليارات، حيث يتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها عبر المراكز المالية العالمية بين ٧٥٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار. ومن جهة أخرى تقدر المصادر العالمية المتخصصة ومنها صندوق النقد الدولي إن الحجم الحالي لعمليات غسيل الأموال يتراوح مابين ٦٢٠ مليار دولار إلى ١٠٦ تريليون دولار، أي بما نسبته ٢% إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشير المعلومات المتوافرة إن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح مابين ٢٥% إلى ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وحوالي ١٠% لجمهورية التشيك، و٧% إلى ١٣% لبريطانيا ، كما تعتبر كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ملاذا كبيرا للأموال القذرة. هذا وتبين المعلومات أنه ومنذ عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ أحيلت في بلجيكا ١٤١٦ قضية غسيل أموال بقيمة٣,٩ مليون دولار إلى القضاء للحكم فيها، أما في الدنمارك فقد قدرت الأموال التي تم غسلها بحوالي ٥,٦٨ مليون دولار، وفي لوكسمبورغ تم غسل حوالي ٤٤٧ مليون دولار، وقد تم ضبط هذه القضايا جميعها بالملاحقة القانونية [١٠] .

الآثار الناجمة عن غسيل الأموال :-

تترتب على عملية غسيل الأموال آثار ونتائج سلبية في مختلف الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي كالآتي:-

الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال :

تؤثر عملية غسيل الأموال على أداء مجمل مكونات الاقتصاد الكلي خاصة إذا واكبها وجود اقتصاد خفي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة، ويمكن تلخيص ذلك بما يلي:

- عدم سعي القائمين على عمليات غسيل الأموال للحصول على عائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها ولكنهم يسعون فقط إلى مجرد استثمارات تمكنهم من إضفاء الشرعية عليها ليتمكنوا من المجاهرة بمصدرها علنا، أي أن الذين يقومون بعمليات الغسيل لايهتمون بالجدوى الاقتصادية للاستثمار وإنما يكون الهدف هو توظيف الأموال وإعادة تدويرها بما يعارض القواعد والقوانين الاقتصادية.
- يهدد غسيل الأموال المناخ الاستثماري على الصعيد الدولي والمحلي عندما لا تكون هناك مراعاة لاعتبار الربحية، حيث تكون هناك منافسة غير متكافئة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي وبالتالي تؤثر هذه العمليات في أسعار الفائدة وفي أسعار الصرف وفي حركة رؤوس الأموال، ويترتب على ذلك تأثير سلبي على مصداقية السياسات الاقتصادية وعلى استقرار أسواق المال الدولية [١١].
- قيام أصحاب غسيل الأموال بتبييض أموالهم في البلدان النامية التي مازالت وسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة، لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال إلى تلك

البلدان التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار صرف غير مستقرة مما يؤدي إلى وجود مؤشرات اقتصادية مظللة خاصة ما يتعلق بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف والمالية العامة، كما إن انتقال هذه الأموال في ظل العولمة من اقتصاد لآخر يمكن إن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي.

- يقلل غسيل الأموال من درجة الشفافية الدولية والقطرية في أسواق المال، كما يهدد السمعة الحسنة في أسواق المال ، ويعلم موظفيها الفساد مما يخلق مناخا لوجود أسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية.
- يمكن لغسيل الأموال إن يؤدي إلى أعادة توزيع الدخل، إذ يؤدي إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار والجرأة على ولوج مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر، مما ينعكس سلبا على كبار رجال الأعمال والمستثمرين من جهة، وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى[١٢].
- كما يؤدي غسيل الأموال إلى تعطيل تنفيذ السياسات المالية العامة عن طريق التهرب من دفع الضرائب، مما ينعكس سلبا على ميزان المالية العامة، وبالتالي على موارد الحكومة المتأتية لمقابلة التزاماتها وعلى أداءها الاقتصادي والاجتماعي.
- تساهم عمليات غسيل الأموال في زيادة السيولة المحلية في البلد الذي تدخل فيه هذه الأموال المغسولة بشكل لا يتناسب مع الزيادة في أنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد البلد، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لاختلاف العلاقة بين السوقين السلعية والنقدية، مما يساهم في حدوث ضغوط تضخمية وبالتالي تدهور القوة الشرائية للعملية المحلية، ومن جهة أخرى تقوم عمليات غسيل الأموال بتحويل العملة الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب ومجوهرات يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية.

وعلى أية حال يمكن القول إن الحركة المالية الناتجة عن غسيل الأموال تؤدي من الناحية الاقتصادية إلى الآثار الآتية:-

١- تغير الطلب على النقود بحيث لا يستجيب للمؤشرات الاقتصادية الكلية.
٢- تغيرات غير محسوبة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
٣- عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطر بنسبه لنوعية الأصول التي تديرها المؤسسات المالية، بما يؤثر على المتغيرات النقدية.
٤- التأثير على حركة المبادلات المشروعة والزج بأصحابها إلى التورط في العمليات الإجرامية.
٥- أثار توزيعية سيئة خاصة على أسعار الأصول.
٦- تقوم عمليات غسيل الأموال بزيادة معدلات البطالة التي تنشأ من عدم وجود الفرص الاستثمارية المنتجة.
٧- تساهم عمليات غسيل الأموال في زيادة التكاليف الحدية للاقتراض بسبب تردد مؤسسات الإقراض في تقديم المزيد من الائتمان، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج المحلي بسبب انتقال رأس المال إلى الخارج وانخفاض الدخل الخاضع للضريبة.

الآثار الاجتماعية والسياسية لغسيل الأموال

أثبت الدراسات إن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى حدوث أضطرابات اجتماعية وسياسة خطيرة، حيث إن هناك علاقة وثيقة بين عمليات

غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلا عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية، وكذلك تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الاضطرابات العسكرية والسياسية على مستوى العالم. بالاضافة إلى وجود علاقة وثيقة بين الجاسوسية السياسية والاقتصادية وبين غسيل الأموال، إذ تحتاج أجهزة المخابرات إلى التمويل اللازم لعملياتها حول العالم ومن ثم تتجه إلى استخدام البنوك التجارية وفروعها ومراسيلها في العديد من الدول لتوجيه الأموال من دولة لجميع الأموال إلى دولة مزاولة العمليات التجسسيه في مختلف أنحاء العالم، وقد تلجأ بعض هذه الأجهزة إلى استخدام الأموال الهاربة في تأسيس شركات وهميه لمزاولة الأعمال غير المشروعة وتنفيذ بعض العمليات التخريبية أو التدميرية الموجهة إلى أنظمة أو حكومات معينه في مختلف الدول، وفي بعض الأحيان تستخدم بعض الأحزاب والفرق السياسية حصيلة أموال تجارة المخدرات وتزيف النقد المحلي والأجنبي في تمويل عملياتها العسكرية ضد نظام حكم معين في أطار الصراع على السلطة السياسية كما هو الحال في عدد من الدول التي اشتهرت بزراعة وتجارة المخدرات [١٣].

سبل مكافحة غسيل الأموال :-

الرقابة على الصرف: حيث أنه يجب تطوير نظم الرقابة المصرفية على نحو يجعل من الممكن رصد حركة الأموال غير المشروعة واكتشافها مبكرا دون الإخلال بمبدأ سرية الحسابات التي تقرها بعض الدول، وذلك من خلال استحداث أجهزة مصرفية تضمن شفافية مصادر رؤوس الأموال وفي الوقت ذاته تحرص على سرية المعاملات والتوفيق بينها وبين مقتضيات ضمان شفافيتها، وإذا طبقت هذه المعاملات فقد تؤدي فيما بعد إلى إجهاض عمليات غسيل الأموال، وكذلك توسيع نطاق هيكل الرقابة والإبلاغ عن حالات غسيل الأموال للهيئات التي لا تتمتع بنفس القدر من الصفة الرسمية مثل مكاتب الصرافة، بالإضافة إلى أهمية ضمان توافر وتدريب المتعاملين في الصرف الأجنبي على الإشراف على مكافحة غسيل الأموال.

التشريع : قيام عدد كبير من الدول في السنوات الأخيرة بإعادة صياغة القوانين التي تحكم أعمال البنوك المركزية والمصارف التجارية والصرف الأجنبي بمساعدة فنيه من جانب صندوق النقد الدولي.

تحصيل الضرائب : تعتبر معالجة عجز الميزانية العامة من أولويات سياسات المؤسسات الدولية التي تهتم بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وكذلك الدول التي تعاني من شح الموارد المالية، لذلك فان محاربة التهرب من دفع الضرائب يجب إن تكون من بين أولويات السياسات المالية للدول النامية خاصة تلك التي مازالت تمر بمراحل الإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، كما إن الجهات المختصة في مجال الضرائب تقوم بمحاولات متعددة من خلال إجراءات وترتيبات فنيه لجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بمصادر الضرائب وذلك بهدف تحديد الأموال التي يتهرب أصحابها من دفع الضرائب.

تقديم التقارير الإحصائية : وذلك في أطار محاولة بنك التسويات الدولي لتقدير تدفقات الأموال المغسولة بشكل مباشر بالتعاون مع المصارف الدولية، إلا أنه لا يمكن اعتمادها لوحدها لتقدير حجم الأموال غير المشروعة مما يستوجب جمع كافة الإحصاءات والمعلومات الأخرى للوصول إلى تقدير مقبول.

الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال :-

تعمل جميع دول العالم على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية إليها وتشجيع تدفق

الاستثمار إلى أراضيها وفي الوقت ذاته تعطيها المزايا والضمانات مثل قوانين سرية الحسابات كي تستقر في البلد المضيف، ولكنها في المقابل تخشى على سمعتها المالية من تهمة غسيل الأموال وبالتالي فهي تشدد الرقابة على المؤسسات المالية وتلزمها بأتباع قواعد معينة لوقاية النظام المالي وعدم تعرضه لعمليات غسيل الأموال، وتواجه معظم دول العالم اليوم مشكلة التوفيق بين مقتضيات الصالح العام والنزاهة ومقتضيات الرغبة في جذب الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل أراضيها [١٤].

وحرصت معظم دول العالم على إصدار تشريعات لمحاربة غسيل الأموال وبالذات الدول المتقدمة خاصة بعد إن تبنت مبادئ لجنة بازل (Principles Of Basle Statement) المشرفة على متابعة غسيل الأموال عام ١٩٨٨ ، كما صدرت في نفس العام اتفاقية الأمم المتحدة المكافحة أنشطة ترويج المخدرات (اتفاقية فينا ١٩٨٨) والتي تعد من أهم الاتفاقيات الدولية باعتبارها قد وجهت الأنظار إلى مخاطر أنشطة غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات وأثرها المدمر على النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول، وفي عام ١٩٨٩ أنشأت لجنة مالية لمكافحة غسيل الأموال أسمها Financial Action Task Force On Manoney Fatf-Laundering) هذه اللجنة انبثقت من خلال قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في باريس، وقد عملت على تحديد أنشطة غسيل الأموال وفتحت عضويتها للدول الراغبة بالانضمام إليها، وعبر خبرائها ولجان الرقابة أخذت تكشف عن أوضاع غسيل الأموال في دول العالم عبر التقارير السنوية التي تصدرها وتحظى باهتمام الجهات الحكومية والتشريعية في مختلف دول العالم [١٥].

وقد وضعت هذه اللجنة التوصيات الأربعين عام ١٩٩٠ التي عدلت عام ١٩٩٦ لتنسيق وتنفيذ قوانين غسيل الأموال في المراكز المالية العالمية، فضلا عن العمل بما جاء في ميثاق فيينا، وقد أنظم إلى هذه اللجنة[٢١] دولة وهيئتان هما الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي.

وتوضح هذه التوصيات أسس العمل في مجال محاربة غسيل الأموال بشكل مرن دون إن يهدد التنمية الاقتصادية أو حرية القرار، وتتولى كل دولة الرقابة ومتابعة تطبيق هذه التوصيات وتقوم بأعداد تقويم سنوي ذاتي وآخر مشترك مع الدول الأخرى، وتهتم هذه التوصيات بإبراز أهمية ضرورة عدم إساءة استخدام قوانين السرية المصرفية للحد من نفاذ هذه التوصيات، وقد حددت هذه التوصيات الإطار العام لمحاربة غسيل الأموال وكذلك دور الإطار القانوني القطري ودور النظام المالي وكيفية الرصد والمتابعة والانضباط في المؤسسات المالية والإجراءات التي يلجأ إليها في حالة عدم وجود إطار قانوني لمحاربة غسيل الأموال، وكذلك وضع الإجراءات التي تحد من غسيل الأموال وتعزز أوجه التعاون الدولي، وقد أقرت اللجنة المالية لمحاربة غسيل الأموال[٢٥] معيارا لتصنيف الدول غير المتعاونة في محاربة غسيل الأموال وتقوم بنشر ذلك من خلال قائمة تصدرها سنويا [١٦].

وتستهدف هذه التشريعات ملاحقة الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات وتجارة الرقيق والجريمة المنظمة وجميع الأعمال الإجرامية بصفة عامة، ويشمل القانون القطاع العام والخاص والمؤسسات المالية والقطاعات الأخرى المرتبطة بها، ويرتكز القانون على تبادل المعلومات عن غسيل الأموال بين وحدات المخابرات المالية والمؤسسات المالية والشركات ووزارات العدل في الدول الأعضاء وكذلك التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي انشأ قسما خاصا لمحاربة غسيل الأموال.

وفي المرحلة الحالية ثمة جهود واسعة ضمن الإطار المالي والتقني لمكافحة غسيل الأموال تبذل من قبل الهيئات غير الربحية أو التجارية مثل هيئة سوفت التي عكفت على أجراء دراسات وإصدار

تعليمات وتوجيهات إرشادية في مجال الدفع النقدي الالكتروني والأموال الالكترونية ووسائل وآليات غسيل الأموال باستخدام شبكات المعلومات وفي مقدمتها الانترنيت واستخدام التقنيات الحديثة لتبادل البيانات المالية، ويتقاطع هذا الجهد مع الجهود المبذولة في حقل البنوك الالكترونية وبنوك الانترنيت المتخذة من قبل الهيئات المتخصصة والخبراء في البنك الدولي وبنك التسويات ومختلف منظمات النظام الاقتصادي والتجاري الدولي وكذلك منظمات وهيئات وشبكات النشاط المصرفي سواء غير الربحية أو التجارية [١٧] .

الجهود العربية لمكافحة غسيل الأموال :-

على الرغم من إن جميع الدول العربية قد سنت قوانين مختلفة لجذب الاستثمارات الخارجية وتأمين حرية التجارة، إلا أنها وضعت معظمها في الاعتبار أهمية شفافية المعلومات المتعلقة بمصدر الأموال الأجنبية، كما انضمت معظم الدول العربية إلى اتفاقية فيينا لمحاربة التحركات غير الشرعية في تجارة المخدرات والعقاقير المخدرة، وتتبنى الحكومات العربية سن التشريعات لمحاربة دخول الأموال المشبوهة بطرق غير شرعية إلى بلادها.

وقد اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس عام ١٩٩٤ صدور الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع، وقد تبنت الاتفاقية تجريم أنتاج أو زراعة أو إدارة أو تمويل أي مخدرات أو مؤثرات عقليه أو حيازتها او تبادلها بأية صورة، وتعمل جميع دول التعاون الخليجي بشكل جاد لوضع أنظمة وقوانين صارمة تمنع حدوث عمليات غسيل الأموال منها :-

١- أنشأت الأمارات العربية المتحدة إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك أصدر المصرف المركزي فيها نظام إجراءات لمواجهة غسيل الأموال.

٢- أصدر بنك الكويت المركزي عام ١٩٩٨ تعميما يقضي بعد السماح للوحدات الخاضعة لرقابته بفتح أو حفظ حسابات بأسماء مجهولة أو وهمية لعملائها.

٣- تبنت دولة قطر منذ عام ١٩٩٩ تدابير لمكافحة غسيل الأموال.

٤- قامت سلطنة عمان بصياغة مشروع قانون مكافحة الجرائم غسيل الأموال.

٥- أصدر في البحرين مطلع عام ٢٠٠١ أمرا أميريا لحظر ومكافحة غسيل الأموال.

٦- أقرت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٨ تشريعا يقضي بتجريم القائمين على عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات، كما أحالت مشروعا يتعلق بمكافحة الفساد وأموال المخدرات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة إلى مجلس النواب، هذا بالاضافه إلى ما تقوم به لبنان من تحرك دولي لكي يتم استبعادها من قائمة الدول التي تشكل ملاذا للتهرب من دفع الضرائب.

٧- أقرت مصر عدة تشريعات لمحاربة تهريب المخدرات، كما أنشأت وحده لمحاربة غسيل الأموال تابعة لإدارة محاربة تجارة المخدرات، ولكن مع ذلك فأن أقرار قانون خاص بمحاربة غسيل الأموال في مصر لا يزال قيد البحث والنقاش.

الخاتمة :-

تعتبر عمليات غسيل الأموال من المشكلات الكبيرة والتي تزداد خطورتها يوما بعد يوم وذلك للآثار السلبية التي تتركها في كل من الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، وذلك لان المال المغسول لا يسهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان لان طرق أدارته تكون بعيدة كل البعد عن الاستثمار في القطاعات المنتجة، وإنما تؤدي إلى تشويه العديد من القطاعات بفعل التقلبات المتسارعه وغير المتوقعه في الطلب على النقود، وكذلك لتحولها المفاجئ من بلد إلى آخر مما يشكل اضطرابا في أسعار صرف العملات وانخفاضا في حجم الإيداعات، وكذلك يحدث زعزعة للثقة في المؤسسات المالية والمصرفية.

بالاضافه إلى ذلك الانعكاسات السياسة والاجتماعية حيث تؤدي هذه العملية إلى ازدياد وانتشار الجريمة المنظمة ومنظمات المافيا أو انتشار الممارسات غير المشروعة، ويمكن القول إن النتيجة النهائية للعمليات غسيل الأموال هي الحدار وتأخر المجتمعات المدنية.

وقد أصبحت مشكلة غسيل الأموال ظاهرة تؤرق العديد من صانعي القرار في دول العالم لمالها من الآثار آنفة الذكر، لذلك أخذت حكومات الدول تتسابق في وضع القوانين والإجراءات الحازمة لمنع انتشار هذه الظاهرة والتي تفشت في الآونة الأخيرة حتى لا يؤدي إلى ألحاق الضرر باقتصادياتها، إلا أنه حتى ألا آن لم تصل هذه الحكومات إلى القضاء نهائيا على عمليات غسيل الأموال فقد ازدادت وذلك بسبب التطور الكبير والمستمر الذي يشهده القطاع المصرفي والمالي، من حيث الأساليب والأنظمة الحديثة من برامجيات وشبكات ربط دولية، وما وفره نظام العولمة من سهولة انتقال البضائع والسلع والخدمات والمسافرين عبر مختلف الدول وما نجم عن ذلك من زيادة حجم أنسياب الأموال عبر الحدود بما في ذلك الأموال الملوثة والأموال غير المشروعة، وبما إن غاسلي الأموال على معرفة كبيرة في كيفية الاستفادة من هذه المستجدات، وكذلك الاستعانة بمحاسبين متخصصين في ارتكاب الجرائم المالية بما في ذلك الجرائم الالكترونية، فأنهم قادرون على استحداث وسائل جديدة لعمليات غسيل الأموال.

أما بالنسبة للدول العربية فقد بدأت تصب اهتمامها لمحاربة عمليات غسيل الأموال برغم من لا تعتبر حتى ألان من المراكز الخطيرة لغسيل الأموال، فقد أنتهى البعض منها من صياغة تشريعات خاصة لمحاربة هذه الظاهرة والبعض الآخر يقوم بدراسة ومناقشة مشاريع وقوانين تتعلق بالموضوع، وبذلك تكون الدول العربية قد تنبهت إلى خطورة هذه الظاهرة من خلال أخذ التدابير والإجراءات اللازمة والكفيلة بمكافحتها.

الهوامش والمصادر

١- يونس عرب، جرائم غسيل الأموال، مجلة البنوك، الأردن، العدد ٢٤٣ ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص[٩٥]

٢- عصام الدين الأحمدي، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها، مجلة اتحاد المصارف العربية، البحرين، عدد ٢٤٧، أيلول ٢٠٠٠، ص[٤٠]

٣- يونس عرب، مصدر سبق ذكره ، ص[٩١]

٤- توفيق شمبور، السرية المصرفية وغسيل الأموال الملوثة، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية عام ١٩٩٣، ص[٦٦]

٥- د. محمد شعيب، تبييض الأموال، مجلة اتحاد المصارف العربية، البحرين، عدد ٢٣٧، تموز ٢٠٠٠ ، ص[١٠٠]

٦- المصدر السابق نفسه، ص[١٠١]

٧- جمال الطيب عبد الملك، مكافحة غسيل الأموال، نشرة التجارة والتنمية، العدد ٣٥، ٢٠٠٣، ص[٢]

٨- توفيق شمبور، مصدر سبق ذكره، ص[٦٢]

٩- حسام العيد: الاحتيال التايجيري: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مصر، مجلد ١٢، عدد ٣، أيلول ٢٠٠٣ ، ص[٢٠]

١٠-الهادي صالح محمد ومحمد صديق الحسن، مكافحة غسيل الأموال، منشورات الرقابة المصرفية، بنك السودان ، ٢٠ مايو ، ٢٠٠٢

١١-د. فؤاد شاكر، تبييض الأموال بعيد عن السوق المصرفية العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، البحرين، عدد ٢٤٥ ، أيار ٢٠٠١ ، ص[٢٠]

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، غسيل الأموال آثاره وضوابطه، دبي ٢٠٠٣ ، ص[٢]

١٢-عصام الدين الأحمدي، مصدر سبق ذكره، ص[١١١]

١٣-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سبق ذكره ، ص[١١]

١٤-يونس عرب، جرائم غسيل الأموال، مصدر سبق ذكره، ص[٩٨]

١٥-وليم بلا وكارول بيوما، غسيل الأموال هو التهديد الأكبر، ترجمه محمد عدوي، مجلة

١٦-الدراسات المالية والمصرفية، مصر، مجلد ١٠ ، عدد ٣ ، ٢٠٠٢ ، ص[٢٠]

١٧-المصدر السابق، ص[٢١]

١٨-علي بن حمدان، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، مجلة المركزي، عمان، عدد ٢٨، أبريل ، ٢٠٠٣ ، ص[١١]

دراسة تقييمية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن
خلال المدة (١٩٨٩- ٢٠٠١)

المدرس بشير هادي عودة
تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

مقدمة

ظل التراكم الرأسمالي الشغل الشاغل لمعظم البلدان النامية التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال من أجل النهوض باقتصاداتها وتخطي عتبة التخلف والسير في ركب النمو والتطور. هذه الحقيقة احتلت أهمية بالغة من قبل حكومات الدول النامية ودعتها لأن تتوجه نحو البلدان المتقدمة من أجل الاقتراض الخارجي متناسية التبعات التي تخلفها عملية الاستدانة الخارجية فيما إذا لم تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها، ناهيك عما تعانيه من انكشاف خارجي وارتباط مصيري بتلك الدول سواء ما تعلق منها باستيراد السلع الصناعية الضرورية لتنفيذ المشاريع الصناعية، أو ما يتعلق منها بأستيرادات الغذاء، إذ أن معظم البلدان النامية تعاني من عجز غذائي كبير.

خلف ذلك الارتباط والتبعية الخارجية لغالبية البلدان النامية جاءت مشكلة المديونية الخارجية في بداية عقد الثمانينات لتكرس حالة التخلف وتعمق التبعية للخارج، إذ تمثل هذه المشكلة حصيلة تراكمية للأموال التي استدانتها البلدان النامية والتي لم تكن قادرة على توظيفها توظيفاً اقتصادياً كفوءً، إذ أن المصادر المستوحاة من معظم الدول النامية تؤكد على أن أغلب أن لم تكن جميع الديون الخارجية في البلدان النامية قد تم توظيفها في مشروعات غير مجدية اقتصادياً وذات طابع اجتماعي تنتفي فيها العوائد كمشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية. وفوق هذه المشكلة الخطيرة جاءت مشاكل التضخم، البطالة، العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الميزانية العمومية لتمثل بمجملها السمات الأصيلة للاقتصادات النامية.

ويعد الاقتصاد الأردني من أفضل الأمثلة على ذلك حيث جرته تلك المشاكل نحو اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين لاعتماد وصفتهما في عملية الإصلاح الاقتصادي. لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي الأردنية خلال السنوات(١٩٨٩-٢٠٠١) والتي تضمنت ثلاثة برامج إصلاحية هي(١٩٨٩-١٩٩٢) (١٩٩٣-١٩٩٨) (١٩٩٩-٢٠٠١) من أجل الوقوف على حقيقة عملية الإصلاح الاقتصادي التي تنادي بها تلك المؤسسات الدولية وتحث البلدان النامية بل وترغمها في كثيراً من الأحيان على إجراء ذلك وبشتى الأساليب، لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا التساؤل:- هل كانت المنافع التي اكتسبها الاقتصاد الأردني من برامجه الإصلاحية الثلاثة أكبر من التكاليف التي تحملها وبخاصة المواطن الأردني في تلك السنوات.

أولاً: مضمون الإصلاح الاقتصادي

أضحى تداول مفهوم الإصلاح الاقتصادي في الأقطار النامية عموماً والبلدان العربية بشكل خاص خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين من جهيبات معالجة الأختلالات الاقتصادية والتقليل من حدة

المشاكل والأزمات التي تعصف بالنشاط الاقتصادي وخاصة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العمومية وتفاقم الديون الخارجية وغيرها، لذلك حري بنا قبل ان نبدأ بإيضاح مفهوم الإصلاح الاقتصادي أن نعلم بأن الأخير يستند على إجراءات يجب أن تتخذها الحكومات التي تزمع القيام بذلك البرنامج وتتمثل هذه الإجراءات بشكل خاص بأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية الكفيلة بإنجاح البرنامج الإصلاحي.

وان الإصلاح الاقتصادي هو رديف لما أصطلح على تسميته بالتصحيح الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، ويعبر عنه بذلك الجهد القومي الذي يهدف الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي المرغوب فيه، عن طريق تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها لتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع، وخلق فرص عمل تستوعب الأشخاص في سوق العمل، بالإضافة الى تحقيق التوازن ما بين مصروفات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم وكبح جماحه[١].

والإصلاح الاقتصادي كمفهوم عام يعني(مجموعة الخيارات التي تتبناها الدولة والتي تتلائم مع طبيعة مواردها الاقتصادية من اجل إزالة التشوهات الحاصلة في هيكلها الاقتصادي وتعجيل معدلات النمو الاقتصادي فيها[٢]، كما يعني الإصلاح الاقتصادي تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، وتغيير طبيعة السياسات الاقتصادية واسلوب اتخاذ القرارات باتجاه اصلاح الوضع الاقتصادي المختل[٣] .

ويرى بعض الاقتصاديين بأن الإصلاح الاقتصادي يأتي من حزمة من السياسات والاجراءات المتكاملة التي تستهدف تعديل شامل لبنية الاقتصاد من خلال وضع حلول جذرية لكافة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها، لا يولد ذلك قدرة ذاتية على النمو من خلال عمل آلية السوق داخلياً وخارجياً وتنمية القوى البشرية لتتحمل مسؤولياتها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٤] .

ويعتبر مصطلح الإصلاح الاقتصادي مصطلحاً مرناً يحمل في طياته جملة من الاتجاهات والسياسات الاقتصادية لا يتخذ صيغة ثابتة ولا يتحدد بمكان أو زمان معينين، بل يكون متوائم مع طبيعة الاقتصاد الذي تطبق عليه الوصفة الإصلاحية في تلك اللحظة، وهو ليس وليد مؤسسات بريتون وودز(صندوق النقد والبنك الدوليين) بل أن كثيراً من الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين في أواخر القرن التاسع عشر قد نادوا به من أجل التخلص من المشاكل والأزمات التي كانت تلحق بتلك الأنظمة، بيد أن طبيعة السياسات الإصلاحية السابقة كانت تختلف في منهجها ومضمونها عما هو جاري الآن في ظل رعاية تلك المؤسستين.

أن البرنامج الإصلاحي الذي قدمته المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعني قضيتين محوريتين تمثلان وصفة اصلاحية جاهزة ومشروطة، الاولى/ تتمثل ببرنامج التثبيت الاقتصادي والذي وقع على عاتق صندوق النقد الدولي ويعني تصحيح الأختلالات المالية وخاصة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات بالاستناد على ادوات السياسة النقدية مع التركيز على مشكلة الاختلال في ميزان المدفوعات اكثر من التركيز على مشكلة التضخم [٥] . حيث يعد برنامج التثبيت الاقتصادي(Stabilization Program) الخطوة الأولى نحو عملية الإصلاح الاقتصادي

وذلك من خلال التركيز على تقليل العجز الحكومي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك باعتماد سياسات جانب الطلب، وبالتالي فأن برنامج التثبيت الاقتصادي يعرف على أنه" مجموعة السياسات والإجراءات التي تعمل على تصحيح الأختلالات المالية الناجمة عن العجز التجاري أو التضخم"[٦] .

ومن أهم ما تتضمنه إجراءات التثبيت الاقتصادي ما يأتي [٧]:-

١-تنشيط الجهاز الضريبي لزيادة موارد الخزينة.

٢-الحد من تدخل الحكومة وتقليص استثماراتها في النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

٣-امتصاص السيولة النقدية وذلك بطرح الأدوات المالية بأسعار فائدة مجزية لأصحاب المدخرات.

٤-التركيز على إدارة الطلب من خلال:-

- التحكم في عملية الإصدار النقدي الجديد
- تخفيض الأنفاق الحكومي
- إلغاء مختلف أشكال الدعم الحكومي
- تحديد سعر الصرف وعدم تعويمه
- تنمية السوق المالية وتطوير التعامل بأدواتها

أما القضية الثانية:- التي يتضمنها البرنامج الإصلاحي فهي برنامج التكييف الهيكلي والذي يقع على عاتق البنك الدولي، اذ يستند خبراء البنك الدولي في هذا البرنامج على المفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية معتمدين في تحقيق اهداف عملية التكييف الهيكلي على آليات السوق وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة الاجل، إذ تعتبر البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بأرتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية [٨] .

ويعد برنامج التكييف الهيكلي(Structure Adjustment Program) الذي تبناه البنك الدولي أكثر أهمية وأوسع نطاقاً من برنامج صندوق النقد الدولي، إذ أن هذا البرنامج مصمم لتحفيز النمو على المدى الطويل من خلال إعادة تنظيم هياكل الإنتاج وتحفيز مكونات الطلب الكلي الفعال بشكل متوافق مع الموارد الاقتصادية المتاحة ، فسياسات التكييف الهيكلي تمتد بأهدافها المعلنة إلى آجال متوسطة وبعيدة ، بينما يتركز اهتمام أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي على الأمد القصير[٩] .

وهكذا فأن البرنامج الإصلاحي يشتمل على حزمة من العمليات الإجرائية تمثل الإطار الذي يرعى نجاح تلك العملية متمثلة بتحرير الأسعار وتحرير التجارة واصلاح نظام الصرف وتعديل النظام الضريبي وتأهيل المؤسسات العامة وخصخصتها مع ضرورة اصلاح القطاع المالي والمصرفي وإيجاد أسواق مالية عالية الكفاءة.

أن البرنامج الإصلاحي الذي نحن بصدد دراسته يرتبط بطروحات صندوق النقد والبنك الدوليين حتى بات هذا البرنامج كوصفة اصلاحية مشروطة على الدول التي تعاني من الازمات الاقتصادية وخاصة المالية والتي تلجأ الى المؤسستين الدوليتين المذكورتين لطلب العون منها في اخراجها من ازماتها المالية، اذ يبدأ البرنامج الاصلاحي بخطاب النوايا الذي توجهه الدولة المعنية الى صندوق النقد والبنك الدوليين حيث يتضمن مفاوضات ومناقشات عميقة عن اهداف وسياسة البلد الذي سيستخدم موارد

المؤسستين الدوليتين وخاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وحجم الديون التي سيتم جدولتها والفوائد المترتبة عليها، كما يعرض صندوق النقد والبنك الدوليين شروطهما في هذا الخطاب والذي يمثل إلتزام قانوني على تلك الدولة ان تأخذ به، وعادة ما تأخذ هذه الشروط الشكلين الآتيين:-

أ -شروط مسبقة تتضمن اجراءات يجب على الدولة اتباعها قبل التقدم بطلب الحصول على تمويل البرنامج الاصلاحي، وغالباً ما تتمثل هذه الاجراءات بتعديل الانظمة الضريبية ونظام الصرف وتحرير الاسعار والتجارة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وافساح المجال للقطاع الخاص المحلي والاجنبي.

ب- شروط لاحقة تتمثل بمعايير الاداء الاقتصادي والتي تخص السياسات التي سيتم اتباعها في عملية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، حيث تنقسم هذه المعايير الى معايير اداء كمية لمتغيرات اقتصادية بنسب معينة وخلال مدى زمني محدد، ومعايير اداء نوعية تتعلق بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية.

وتعد الجرعات التمويلية للبرنامج الاصلاحي المقدمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين شرطاً ضرورياً للقيام بتنفيذ عملية الاصلاح الاقتصادي، اذ ان التمويل يمثل القيد الاشد على النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية، هذا من جانب، ومن جانب أخر ان التزام الحكومات او الهيئات المشرفة على تنفيذ البرنامج الاصلاحي يمثل شرطاً كافياً لنجاح عملية الاصلاح وتخليص الاقتصاد القومي من أختلالاته وتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة.

ثانياً : أداء الاقتصاد الأردني قبل الإصلاح الاقتصادي (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

تعد المملكة الأردنية الهاشمية من البلدان الصغيرة الحجم مساحة إذ تتميز بصغر مساحتها التي بلغت (٨٩٣٤٢) كيلومتر مربع وتأتي في المرتبة السابعة عربياً من حيث حجم المساحة، كما تتميز المملكة بقلة مواردها البشرية والمادية، حيث وصل عدد سكان الأردن في عام ٢٠٠٠ إلى نحو خمسة ملايين نسمة، ويتميز هيكلهم العمري بارتفاع نسبة صغار السن(دون سن١٥سنة) الذين شكلوا حوالي(٤٧%) من أجمالي عدد السكان، أما كبار السن فقد بلغت نسبتهم ما يقارب(٢٢%) وبالتالي فأن معدل الإعالة للقوى العاملة الأردنية حتى نهاية عقد التسعينات أتصف بالارتفاع ليشير في ذلك إلى خطورة وتدهور الوضع المعيشي للمواطن الأردني. أما من ناحية الموارد الزراعية فأن الأراضي الصحراوية تشكل ما نسبته(٨٢%) من أجمالي المساحة الكلية للمملكة هذا من جانب، ومن جانب آخر تقتصر مصادر المياه بصورة رئيسية على مياه الأمطار، وبالتالي فأن القطاع الزراعي الأردني لم يشغل حيزاً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي. أما بخصوص الموارد المعدنية فتتمتع المملكة الأردنية ببعض المعادن المهمة وخاصة الفوسفات التي تتوفر بكميات كبيرة في الجنوب، بالإضافة إلى أملاح البوتاسيوم القريبة من البحر الميت، فضلاً عن أحجار الكلس، وتحتل هذه المعادن أهمية كبيرة في الصناعات الأستخراجية وفي الصادرات السلعية الأردنية.

وتبلغ مساهمة المؤسسات التي تملكها الدولة في الناتج المحلي الإجمالي

حوالي(١٤%)، حيث تأتي معظم القيمة المضافة من مساهمة المؤسسات الكبيرة للدولة التي تتصف بالطابع الاحتكاري كالصناعات الأستخراجية والمياه والكهرباء والنقل والمواصلات. ففي مجال الصناعات الأستخراجية نجد أن نصيب الحكومة الأردنية في الفوسفات (٤١,٥%)، البوتاس (٥٥,٤%) والنحاس(٥١,٣%). أما في مجال الطاقة فأن الحكومة الأردنية تملك بالكامل سلطة الكهرباء وتدير جميع محطات توزيع الطاقة باستثناء محافظات عمان والزرقاء وأربد التي تبلغ مساهمة الحكومة فيها حوالي(٣٣%). وفي مجال المياه فالحكومة الأردنية هي المورد الوحيد للمياه. وبخصوص النقل تملك الحكومة شركة الطيران الملكية الأردنية ومؤسسة موانئ العقبة ومؤسسة السكك الحديدية، بالإضافة إلى مؤسسة النقل العام، ألا أن هناك شبه إجماع بأن المؤسسات العامة في الأردن تعمل بمستوى كفاءة متدنية وأن أداءها يعاني من الإجراءات البيروقراطية وعدم التنافسية وضعف هيكل الحوافز والبطالة المقنعة، يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الشركات العامة الأردنية قد فشلت وخسرت جزءاً كبيراً من رأسمالها كشركة الأخشاب الأردنية وشركة الزجاج العامة وشركة الإسمنت الأبيض وشركة الإنتاج التلفزيوني ومؤسسة النشر الأردنية، ويقدر رأسمال هذه الشركات بنحو (٣٥) مليون دينار أردني، وأنها لا زالت تعاني من مشاكل مالية وإدارية وسوء في تخصيص الموارد [١٠].

وبرغم ذلك فقد حقق الاقتصاد الأردني تطورات مهمة على المستوى الكلي، إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات(١٩٧٥-١٩٨٥) بمعدل(٦,٤%) ونمت الصادرات الأردنية بمعدل(٤,٩%) وحقق القطاع الصناعي الأردني تطوراً ملحوظاً في تلك السنوات، فازدادت مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة بنحو (٢٨%)، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحسن مستوى الخدمات المقدمة للشعب وخاصة التعليم والصحة والإسكان، وقلت مساهمة الحكومة بتوفير هذه الخدمات بنحو(٩٥%).

ويحتل القطاع العام مكانة كبيرة في الاقتصاد الاردني حتى باتت هذه الصفة احدى السمات الرئيسية له، حيث شهدت المملكة خلال المدة(١٩٧٥-١٩٨٥) توسعاً في المساهمة الاقتصادية للقطاع العام والمشاركة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من اجل الاسراع بخطى التنمية، فقد هدفت خطة التنمية الخمسية(١٩٧٦-١٩٨٠) إلى تحقيق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(١٢%) والذي تحقق فاق ما مخطط له حيث بلغ(١٢,٣%)، كما هدفت الخطة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٢٠%) والمتحقق هو انخفاض النسبة بمعدل(١٨,٨%). أما الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٦) فحققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٨,٤%) وهو مقارب لما خطط له، كما تم تخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري بمعدل(٤,٦%) [١١].

ويعود الفضل في تطور اداء الاقتصاد الاردني خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٥) الى المكاسب التي جناها من الخارج والمتمثلة بتحويلات العاملين الاردنيين في الخارج وبخاصة في بلدان الخليج العربي على اثر الانتعاش النفطي إبان النصف الثاني من عقد

السبعينات واوائل عقد الثمانينات، فضلاً عن القروض الميسرة التي كانت تقدم للاقتصاد الاردني من قبل الدول العربية والمؤسسات الدولية التي جعلت من مستويات الاستثمار في الاقتصاد الاردني ترتفع بمعدلات عالية جداً تجاوزت الضعفين خلال تلك السنوات، كما انعكس ذلك على تحسن وضع ميزان المدفوعات والميزانية العامة. وقد أكدت بعض الدراسات بأن موجودات البنك المركزي الاردني من العملات الاجنبية حتى منتصف عقد الثمانينات بلغت ذروتها بحوالي (١٠٦١) مليون دولار[١٢].

بيد أن مسيرة الانتعاش في الاقتصاد الاردني لم تدم طويلاً اذ سالبث ان ظهرت بوادر الازمة الاقتصادية التي ادت الى ركود الاقتصاد الاردني منذ عام ١٩٨٤، فبعد ان بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاردني خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٠) حوالي(١٢,٥%) انخفض خلال المدة(١٩٨٠ -١٩٨٥) الى نحو(٥,٣%). وتفاقمت الازمة حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٨٨، وقد كانت هناك مجموعة من الاسباب تقف وراء تلك المشكلة اهمها وابرزها التدهور الكبير في اسعار النفط الذي بدأ في عام ١٩٨٣ وما تمخض عنه من تعثر في اداء الاقتصادات الخليجية باعتبارها اقتصادات ريعية منكشفة اقتصادياً. الا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف انعكس الانخفاض الكبير في اسعار النفط في تلك الفترة على تدهور الاقتصاد الاردني؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتوضح من خلال طبيعة الروابط المشتركة بين الاقتصاد الاردني والاقتصادات الخليجية اذ ان هناك ثلاث قنوات رئيسية تشرح ذلك هي:- [١٣]

١- حوالات الأردنيين العاملين في البلدان الخليجية، حيث يعمل في اقطار الخليج العربي ما يربو على

ثلث القوى العاملة الاردنية، وقد بلغت تحويلاتهم في عام ١٩٨٤ حوالي (١٥٧) مليون دينار أردني.

٢- القروض والمنح والمساعدات المقدمة للاقتصاد الاردني من قبل دول الخليج العربي والتي تشكل حوالي(٩١%) من إجمالي المساعدات التي تحصل عليها المملكة الاردنية خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٥).

٣- إيرادات الصادرات الأردنية من السلع والخدمات، حيث احتلت الاقطار الخليجية المرتبة الاولى في سلة الصادرات الاردنية، فضلاً عن اجور الترانزيت التي تدخل للاقتصاد الاردني جراء التجارة الخارجية للبلدان الخليجية العابرة للاراضي الاردنية خلال فترة الانتعاش النفطي والتي اضمحلت كثيراً إبان فترة الانخفاض في اسعار النفط العالمية.

هذه المشاكل ادت الى جملة من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الاردني حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الثلاث سنوات الاخيرة(١٩٨٣-١٩٨٥) الى (٢,٣%) وارتفعت البطالة بمعدل (١٢%) وبلغت معدلات عالية في عام ١٩٨٨ لتصل الى(٢٩%) بسبب توقف الاقطار الخليجية عن استقبال أعداداً متزايدة من الايدي العاملة الاردنية اضافة الى الانكماش الاقتصادي الذي ظهرت بوادره منذ عام ١٩٨٤ حيث انخفضت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي الى(١٨%) في عام ١٩٨٥ بعد ان كانت خلال السنوات(١٩٧٥-١٩٨٢) تتراوح مابين (٢٩%-٣٦%) كما انخفض الطلب على الانتاج القومي بمعدل (٥%) للمدة (١٩٧٥-١٩٨٥) ووصلت نسبة العجز المالي من الناتج المحلي الاجمالي الى(١٥%) في عام ١٩٨٤[١٤]

وكان من الطبيعي بعد انخفاض الموارد المالية المتاحة للاقتصاد الاردني إبان تلك السنوات، وانخفاض الاحتياطي لدى البنك المركزي الاردني ان تزداد الضغوط على الدينار الاردني، الامر الذي ادى الى انخفاض سعره امام العملات الاجنبية الرئيسية بنحو (٥٠%) مما تولد عن ذلك ضغوطاً تضخمية اثقلت كاهل المواطن الاردني الذي كان يعاني من انخفاض واضح في مستواه المعيشي.

لقد أدت تلك المشاكل الى زعزعة الثقة بقدرة الاقتصاد الاردني في التغلب على مشكلاته المالية مما ادى الى هروب معظم رؤوس الاموال الاردنية نحو الخارج وبشكل مثير للانتباه. ونتيجة لتصاعد حدة الازمة التي عاناها الاقتصاد الاردني في النصف الثاني من عقد الثمانينات، قامت الحكومة الاردنية باتخاذ جملة من الاجراءات الاقتصادية لتدارك مخاطرها وخاصة السياسية على البلاد، اذ ان تردي الوضع الاقتصادي لابد وان ينعكس على اضطرابات في الوضع السياسي للبلاد، فقامت الحكومة الأردنية برفع معدل ضريبة الدخل، وزيادة عدد السلع الخاضعة للضريبة، وتخفيض الانفاق العام من اجل كبح جماح التضخم وتقليل العبء على الميزانية الحكومية كتمهيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. إذ أن عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد القومي كما يرى مؤيدوه يمكن أن يحقق النتائج التالية[١٥] :-

١- محاولة التخفيف عن كاهل الحكومة في إدارة بعض مرافقها العامة.
٢- تقليص حجم الإنفاق العام وتخفيف العبء عن الميزانية العمومية.
٣- تحرير المؤسسات الإنتاجية من الضغوط الحكومية وتدخلات السلطة السياسية.
٤- رفع إنتاجية وكفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومحاولة تحجيم البطالة في الأمد المتوسط على اقل تقدير.
٥- التخلص من البيروقراطية في إدارة دفة المؤسسات الاقتصادية الحكومية الكبيرة.
٦- تنويع مصادر الدخل القومي دون الاعتماد على مصدر واحد.
٧- خلق روح المنافسة بين مؤسسات الدولة العامة والمؤسسات التي تم تخصيصها من أجل تحقيق مبدأ البقاء للاصلح فيما بينها وإقصاء الخاسر منها.
٨- تفعيل دور القطاع الخاص وإعطاء الفرصة الجيدة له وتوفير المستلزمات الضرورية للقيام بمهامه حتى يكون له دور مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية.

ألا أن الالتزامات المالية الخارجية، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها كانت في صدارة المسائل الملحة التي أجبرت الحكومة الأردنية على اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين لحل الأزمة المالية المتفاقمة، وقد تمخض عن ذلك الشروع بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) وهو أول برنامج إصلاحي تعتمده المملكة الأردنية الهاشمية لمعالجة المشاكل التي يعاني منها اقتصادها القومي.

ثالثاً:- أداء الاقتصاد الأردني بعد التحول (بعد عام ١٩٨٥)

مع تفاقم المشاكل والأزمات الاقتصادية التي لحقت بالمنطقة العربية عامة وبالاقتصاد الأردني خاصة منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين والمتمثلة بالتضخم والبطالة والعجوزات المالية والمديونية الخارجية فقد تركزت أهداف الخطة الخمسية الثالثة(١٩٨٦-١٩٩٠) على الحد من تلك المشاكل وتقليل آثارها الضارة من

أجل تحقيق نمواً مستمراً في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن(١٠%)، ودعم السلع الغذائية الأساسية للمواطن الأردني والنهوض بمستواه المعيشي. بيد أن ذلك قد صق من تلك المشاكل في ظل الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي وزاد من حدتها، وأصبح لزاماً على متخذي القرار الاقتصادي في الأردن الإسراع بانتشال الاقتصاد القومي من قعر التدهور الذي هو فيه، وترجم ذلك بالاتجاه نحو المصادر الخارجية من أجل الاقتراض، ألا أن الذي حصل هو عكس ذلك بسبب عدم تفعيل القروض الخارجية التي تم استدانتها نحو المجالات التي من شأنها أن تحرك مكونات الطلب الكلي الفعال وخاصة الاستثمارات الإنتاجية، فأزداد العجز في الميزانية الحكومية على أثر توجيه القروض نحو مجالات استهلاكية وخدمية أكثر منها إنتاجية، كما تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهبطت احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الصعبة إلى أدنى مستوياتها. حتى جاء عام ١٩٨٨ ووجد الاقتصاد الأردني نفسه في قعر الركود الاقتصادي وغير قادر على الإيفاء بالديون الخارجية وخدماتها المستحقة عليه الأمر الذي ألزمه اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل الشروع بعملية الإصلاح الاقتصادي.

لقد اكتسب الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الأردني أهمية متعاظمة منذ عام ١٩٨٥، وكانت اولى المؤسسات المعدة للتحويل الى القطاع الخاص هي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الاردنية، ومؤسسة الخطوط الجوية الملكية، إذ أعلنت الحكومة الأردنية رسمياً في عام ١٩٨٦ عزمها على الاخذ بالاصلاح الاقتصادي والتحول نحو القطاع الخاص وذلك بانشاء لجنة على المستوى الوزاري تعنى بمهمات الخصخصة والاصلاح الاقتصادي[١٦]. كما أن مديرية الدراسات والابحاث في وزارة التخطيط الاردنية اكدت على نية الحكومة المضي بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي مبتدأة بالمؤسسات الكبرى العاملة في قطاع البنية التحتية والتصنيع والمالية وخاصة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وسلطتي الكهرباء والمياه ومؤسسة السكك الحديدية في العقبة ومؤسسة النقل العام وميناء العقبة ومطار الملكة علياء ومصانع الاسمنت الاردنية[١٧] .

١-البرنامج الإصلاحي الأول(١٩٨٩-١٩٩٢)

لقد تجسدت جهود الاصلاح الاقتصادي الاردني بأعتماد وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبدأ اول برنامج للأصلاح الاقتصادي في الاردن خلال المدة(١٩٨٩-١٩٩٢) بعد أزمة الركود الاقتصادي التي حدثت في عام ١٩٨٨، إذ جاءت هذه المشكلة كمحصلة لعوامل عديدة اهمها الصدمات الخارجية المتمثلة بتراجع حجم المساعدات العربية وخاصة الخليجية للأردن وانحسار اسواق الصادرات الاردنية وانخفاض حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وتراجع الطلب على القوى العاملة الاردنية بسبب ركود الانتاج المحلي وما رافقه من عجوزات في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة ناهيك عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وارتفاع خدماتها مما انعكس على تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادية وارتفاع ملحوظ في مستوى البطالة وانخفاض حاد في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي مما اثر على انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطن الأردني.

وفي بداية عام ١٩٨٩ قام خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين بدراسة الأوضاع والظروف المحيطة بالاقتصاد الأردني وقد تم رفع توصية حول المنهج الذي سوف يتبع في عملية

الإصلاح الاقتصادي، وفي سبيل ذلك تم تقديم دفعة أولية كقرض ابتدائي بقيمة(٦٠)مليون من حقوق السحب الخاص والبالغة حوالي(١٢٥) مليون دولار أمريكي، وقد حددت الخطوط العريضة لهذا البرنامج بالأهداف الرئيسية التالية [١٨] :-

١-تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات البرنامج ليبلغ (٤%) في عام ١٩٩٢ مقابل الانخفاض الذي حصل في عام ١٩٨٨ بحوالي (٣,٥%).

٢-تخفيض معدل التضخم من(١٤%) عام ١٩٨٩ الى (٦,٥%) في عام ١٩٩٢

٣-تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي الاجمالي الى(٩٢%) لعام ١٩٩٢ بعد أن وصلت إلى (١٠٤%) في عام ١٩٨٩

٤-زيادة الاستثمارات الكلية من الناتج المحلي الاجمالي من(٢٦%) عام ١٩٨٩ الى (٣٧%) عام ١٩٩٢

٥-تخفيض عجز الموازنة العامة بدون المساعدات الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ بمعدل(٢٣,٧%)، وبمعدل(١٦,٤%) في عام ١٩٩٢

٦-تخفيض عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من(٦,٢%) الى(١%) خلال سنوات البرنامج الإصلاحي.

٧-رفع الاحتياطات من العملة الأجنبية الصعبة لدى البنك المركزي بمعدل (١%) خلال سنوات البرنامج الإصلاحي.

بيد أن معظم هذه الأهداف لم يتحقق بسبب أن البرنامج الإصلاحي الأردني خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) لم يكتب له النجاح نتيجة للآثار السيئة التي تعرض لها الاقتصاد الاردني اثر حرب الخليج الثانية بحيث حالت الحرب دون تنفيذ البرنامج الاصلاحي بالشكل المطلوب مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في الاشهر الخمسة الاخيرة من عام ١٩٩٠، وقد مني الاقتصاد الاردني بخسائر فادحة قدرتها هيئة الامم المتحدة بالتعاون مع البنك المركزي الاردني بحوالي(١,٣) مليار دولار عام ١٩٩٠ بافتراض أن الأردن باقي على استيراد احتياجاته النفطية من الحقول العراقية، أما في حالة لجوء الاردن الى مصادر اخرى لاستيراداته النفطية فأن الخسائر سوف ترتفع إلى(١,٥) مليار دولار هي خسائر مباشرة ناتجة عن حرب الخليج الثانية والحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وتعتبر هذه الخسائر كبيرة جداً قياساً لاقتصاد صغير كالاقتصاد الأردني [١٩].

ولتحديد ملامح الاقتصاد الأردني خلال سنوات البرنامج الإصلاحي الأول لابد من قراءة بيانات الجدول التالي وتحليلها لمعرفة مستوى الإنجازات الاقتصادية التي تحققت في تلك السنوات.

يتضح من بيانات الجدول أدناه أن الناتج المحلي الإجمالي بعد التدهور الذي أصابه في عام ١٩٨٨ لم يستهدف البرنامج الإصلاحي الأول أي نمو في مستواه عام ١٩٨٩، ألا أنه أنخفض في هذا العام بمعدل(١٣,٩%) وهو انخفاض خطير جداً يجسد توابع الركود الاقتصادي الحاد في العام الذي سبقه، وفي عام ١٩٩٠ لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي النمو الذي خطط له، إذ نمى بمعدل(١,٧%) بينما توقع أن ينمو بمعدل(٣,٤%) في ذلك العام، ونفس الشيء في عامي(١٩٩٢،١٩٩١) حيث نمى على التوالي بمعدل(١,٨%، ٢,٠٤%) في حين أستهدف البرنامج الإصلاحي النمو بمعدل(٤%). أما التضخم فقد شهدت معدلاته ارتفاعاً كبيراً بلغ(٢٢%) عام ١٩٨٩ بينما خطط أن يكون بمعدل(١٤%)، ألا أنه في الأعوام

اللاحقة(١٩٩٠-١٩٩١) أنخفض قليلاً الى(١٠,٢%، ١١,٣%) على الترتيب، وفي عام ١٩٩٢ أرتفع إلى(١٣,٧%) بينما كان مستهدفاً أن يصل(٦,٥%). وبخصوص العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت عام ١٩٨٩ بحوالي(١٨,٣%) في حين كان مستهدفاً أن تنخفض بمعدل(٢٣,٧%)،وفي عام ١٩٩٠ انخفضت بنسبة(١١%) وهو أدنى مما خطط له(١٧%).

جدول رقم(١)//أداء الاقتصاد الأردني في ظل البرنامج الإصلاحي الأول

البنود	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	صفر	-١٣,٩	٣,٤	١,٧	٣,٩	١,٨	٤,١	٢,٠٤
معدل التضخم(%)	١٤	٢١,٥	١١,٨	١٠,٢	٩,٥	١١,٣	٦,٥	١٣,٧
نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	-٢٣,٧	-١٨,٣	-١٧	-١١	-١٤	-٩,٨	-١٦,٤	-٩,٣
نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	١٠٤	٩٣,٢	٩٧	١٠٢,٧	٩٥	٩٩,٩	٩٢,١	٩٨,٣
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	٢٩	٢٥,٨	٢٦	٢٨,٨	٢٦	٢٤	٣٧	٢٧,٨
نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	-٤٨,٦	-٢٢,٩	-٣٧,٨	-٣٨,٦	-٣٥,٧	-٣٤,٨	-٣٩,٥	-٣٧,٨
أجمالي المديونية الخارجية الأردنية والفوائد(مليون دولار) (*)	—	٦٧٤٣	—	٧٦٠٤	—	٨٠٧٥	—	٨٠٩٧

المصدر: احمد حسين الرفاعي (أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح الاقتصادية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ١٩٩٧، ص١٢١

(*)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦، جمعت من بيانات الجدول رقم(٨/٩) ، ص ٣٤٢

والحال كذلك في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ إذ تراجعت النسبة بمعدل(٩,٨% ، ٩,٣%) ألا أن ما خطط له هو الانخفاض بمعدل(١٤%، ١٦,٤%) على الترتيب. وفيما يتعلق بالاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ مستويات عالية جداً فاقت(١٠٠%)، بيد أنها انخفضت قليلاً عن ذلك في عام ١٩٨٩ إذ سجلت(٩٣,٢%) بينما خطط لها أن تبلغ(١٠٤%) الأمر الذي شجع على استهداف(٩٧%) لعام ١٩٩٠ ألا أنها ازدادت إلى نحو(١٠٢%)، ثم انخفضت في عام ١٩٩١ إلى حوالي(١٠٠%) بينما أستهدف أن تصل إلى نحو(٩٥%)، ثم تراجعت قليلاً في عام ١٩٩٢ إلى(٩٨,٣%) وهو أعلى مما أستهدف(٩٢,١%). أما نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فأن المتحقق من هذه النسب كان قريب جداً مما خطط له خلال سنوات البرنامج الإصلاحي باستثناء عام ١٩٩٢ الذي شهد فجوة بين ما خطط(٣٧%) وما تحقق(٢٧,٨%). وفيما يخص العجز في الميزان

نمو للأقتصاد القومي، ويمكن ان نلمس تلك الآثار من خلال الجدول رقم (٢):

يتضح من الجدول رقم (٢) التحسن المضطرد في الناتج المحلي الاجمالي الاردني مقوماً بالاسعار الجارية فبعد ان كان في بداية اعوام البرنامج بحوالي (٣٨٥٨,٧) مليون دينار اردني ازداد الى(٥١٨٠,١) مليون دينار اردني في عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو مركب لتلك السنوات بلغ حوالي(٥,٠٣%)، كما ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي شهد هو الاخر تحسناً ملحوظاً برغم انه في السنوات الاخيرة من البرنامج انخفض عن مستواه في بداية سنوات البرنامج، ويعود سبب ذلك الى الانخفاضات السنوية التي عاناها الناتج المحلي الاجمالي الاردني في الاعوام(١٩٩٠-١٩٩٢) بسبب حرب الخليج الثانية، لذلك جاءت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي كبيرة في بداية البرنامج الاصلاحي الثاني الذي شرعت به الحكومة الاردنية في عام ١٩٩٣ حيث تراوح معدل النمو السنوي ما بين (١٠,٦% - ١٠,٨%) من جانب آخر بينت إحدى الدراسات [٢١] أن انتعاش النمو الاقتصادي بعد عام ١٩٩٣ يعود بالدرجة الأساس إلى نمو وانتعاش قطاع الإنشاءات الذي يعد واحداً من أهم قطاعات الاقتصاد الأردني بسبب عودة آلاف المغتربين الأردنيين أثر أزمة حرب الخليج الثانية حيث أزداد الطلب على الأراضي والعقارات والمباني السكنية وغير السكنية مما حفز النمو في عموم الاقتصاد الأردني، إذ يرتبط قطاع الإنشاءات الأردني بروابط أمامية وخلفية على درجة عالية من الوثوق والتلاحم مع معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي شهد نمواً متواضعاً في تلك السنوات وبمعدل(١,٦٢%) وهذا لا يتناسب مع الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة، مما يدلل على انخفاض سافر في المستوى المعيشي للمواطن الاردني وتراجع مستوى رفاهيته.

كما شهد الاستهلاك الكلي خلال السنوات(١٩٩٣-١٩٩٨) تطوراً مهماً وبمعدل نمو مركب بلغ (٥,٧%) وهو يفوق بكثير معدل نمو الاستثمار القومي في الاقتصاد الاردني لنفس السنوات والذي سجل انخفاضاً بمعدل (٢,٦%).

والشيء البارز للعيان ان فجوة الموارد(الصادرات-الاستيرادات) اتخذت اتجاهاً تنازلياً خلال سنوات البرنامج وبمعدل انخفاض بلغ حوالي(٢,١٣%)، الا ان المكسب المهم من البرنامج الاصلاحي هو انخفاض معدلات التضخم من(٦,٣%) عام ١٩٩٣ الى نحو النصف تقريباً(٣,١%) عام ١٩٩٨ وبمعدل انخفاض بلغ(١١,٢%) خلال سنوات البرنامج الاصلاحي، وفي هذا اشارة واضحة إلى أن الاردن قد حقق نتائج ايجابية مهمة باعتماده وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين لأصلاح اقتصاده القومي خلال السنوات(١٩٩٣-١٩٩٨).

إما فيما يتعلق بعجز الميزانية العامة فبداية نقول ان الاقتصاد الاردني عانى منذ عقد السبعينات من عجز مستمر في الميزانية العامة وذلك نتيجة للتوسع في الانفاق العام وعدم كفاية الايرادات العامة وعدم كفاءة أجهزتها على القيام بمهامها من اجل تغطية نفقات الدولة. وتتسم الميزانية العامة للمملكة الاردنية باعتمادها الاساس على المساعدات الخارجية والقروض التي شكلت اكثر من(٥٠%) من مصادر ايراداتها، مما اضفى على الميزانية العامة الاردنية طابعاً سياسياً مميزاً جعل الحكومة ملزمة بتغيير معظم سياساتها اذا ارادت ان تغطي نفقاتها، مما جعل الاقتصاد الاردني عرضة لمشاكل مالية خطيرة تهدد بازمات سياسية واقتصادية لا تحمد عقباها.

لذلك كان تعديل الخلل في الميزانية العامة وتخفيض حدة العجز الحاصل فيها يحتل مكانة مهمة في السياسة الاصلاحية المعتمدة للأقتصاد الاردني من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، إذ ان للعجز المالي

آثاراً ضارة على الاقتصاد القومي يمكن ان تكون مباشرة او غير مباشرة وذات مديات قريبة وبعيدة وبأبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية واشدها ما يرتبط بقضايا التشغيل والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المادية والمالية والبشرية. يتبين لنا من الجدول رقم (٣) بأن الإيرادات العامة في الاقتصاد الاردني خلال سنوات البرنامج الاصلاحي(١٩٩٣-١٩٩٨) قد حققت نمواً متواضعاً وبمعدل(٣,٥%) فيما تراجعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من(٣٥,٦%) عام ١٩٩٣ الى(٣٠,١%) عام ١٩٩٨ وبمعدل انخفاض بلغ حوالي(٢,٧%)، من جانب آخر حققت النفقات العامة الاردنية نمواً اعلى مما هو في الايرادات العامة اذ ازدادت النفقات العامة من (٢٠٤٠) مليون دولار عام ١٩٩٣ الى (٢٨٩٩) مليون دولار عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو بلغ(٦%) كما ان نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي حققت انخفاضاً حقيقياً خلال سنوات البرنامج بمعدل (٠,٤%) وهو اقل من معدل انخفاض نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي الاردني، كل ذلك ترجم إلى تزايد حاد في مقدار العجز في الميزانية العامة خلال سنوات البرنامج الاصلاحي، حيث ازداد العجز من(٩٠) مليون دولار عام ١٩٩٣ الى(٥٠٢) مليون دولار عام ١٩٩٨ وبمعدل ارتفاع بلغ حوالي(٣٣%) وهو مستوى لا يستهان بخطورته خاصة وان البرنامج الاصلاحي الثاني ارتكز عمله على ضرورة تخفيض العجز الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى(٥%) في عام ١٩٩٨.

الجدول (٢)

//أداء الاقتصاد الأردني طيلة سنوات البرنامج الاصلاحي الثاني

التفاصيل	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل النمو
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	٣٨٥٨,٧	٤٢٤٦,٩	٤٥٦٤,٨	٤٧١٦,٧	٤٩٤٥,٨	٥١٨٠,١	٥,٠٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٦	١٠,٨	٧,٩	٣,٨	٥,١	٥,٧	-
متوسط دخل الفرد (دولار)	١٣٩٥	١٤٦٩	١٥١٧	١٤٩٥	١٥١٦	١٥٣٦	١,٦٢
إجمالي الاستهلاك(مليون دينار أردني)	٣٦٢٦	٣٨١٠	٤٠٠٣	٤٤٥٦	٤٧٦٨	٥٠٥٥	٥,٦٩
اجمالي الاستثمار (مليون دينار أردني)	١٤٢٣	١٤٥١	١٥٥٤	١٤٩٧	١٣٢٢	١٢١٩	٢,٥٥-
فجوة الموارد (صافي الصادرات) (مليون دولار)	١١٩٠-	١٠١٤-	٩٩٧-	١٢٤٣-	١١٤٤-	١٠٤٦	٢,١٣-
معدل التضخم (%) (*)	٦,٣	٤,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,١	١١,٢-

المصدر: صندوق النقد العربي- الحسابات القومية في الدول العربية للسنوات (١٩٨٩ -١٩٩٩)، العدد (٢٠)، ابو ظبي ٢٠٠٠، جدول رقم (١٥)، ص١٦

(*) من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سنوات متفرقة)

اقل من معدل انخفاض نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي الاردني، كل ذلك ترجم إلى تزايد حاد في مقدار العجز في الموازنة العامة خلال سنوات البرنامج الاصلاحي، حيث ازداد العجز من(٩٠) مليون دولار عام ١٩٩٣ الى(٥٠٢) مليون دولار عام ١٩٩٨ وبمعدل ارتفاع بلغ حوالي(٣٣%) وهو مستوى لا يستهان بخطورته خاصة وان البرنامج الاصلاحي الثاني ارتكز عمله على ضرورة تخفيض العجز الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى(٥%) في عام ١٩٩٨.

الجدول (٢)

أداء الاقتصاد الأردني طيلة سنوات البرنامج الاصلاحي الثاني

التفاصيل	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل النمو
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	٣٨٥٨,٧	٤٢٤٦,٩	٤٥٦٤,٨	٤٧١٦,٧	٤٩٤٥,٨	٥١٨٠,١	٥,٠٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٦	١٠,٨	٧,٩	٣,٨	٥,١	٥,٧	-
متوسط دخل الفرد (دولار)	١٣٩٥	١٤٦٩	١٥١٧	١٤٩٥	١٥١٦	١٥٣٦	١,٦٢
إجمالي الاستهلاك(مليون دينار أردني)	٣٦٢٦	٣٨١٠	٤٠٠٣	٤٤٥٦	٤٧١٨	٥٠٥٥	٥,٦١
إجمالي الاستثمار (مليون دينار أردني)	١٤٢٣	١٤٥١	١٥٥٤	١٤٩٧	١٣٢٢	١٢١٩	٢,٥٥-
فجوة الموارد (صافي الصادرات) (مليون دولار)	١١٩٠-	١٠١٤-	٩٩٧-	١٢٤٣-	١١٤٤-	١٠٤٦	٢,١٣-
معدل التضخم (%) (*)	٦,٣	٤,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,١	١١,٢-

المصدر: صندوق النقد العربي- الحسابات القومية في الدول العربية للسنوات (١٩٨٩ -١٩٩٩)، العدد (٢٠)، ابو ظبي ٢٠٠٠، جدول رقم (١٥)، ص١٦

(*) من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سنوات متفرقة)

الجدول (٣)

العجز في الميزانية العامة الأردنية خلال السنوات (١٩٩٣-١٩٩٨) (مليون دولار)

البنود	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل النمو
الايرادات العامة	١٩٥١	٢٠٣٥	٢٢١٧	٢٣٦٥	٢٢٢١	٢٣٩٧	٣,٤٩
نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي	٣٥,٦	٣٣,٥	٣٢,٩	٣٣,٧	٣٠,٣	٣٠,١٢	٢,٧٢-
النفقات العامة	٢٠٤٠	٢١٥٢	٢٣٢١	٢٤٢٣	٢٦٨٨	٢٨٩٩	٦,٠٣
نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي	٣٧,٢	٣٥,٤	٣٢,٥	٣٤,٥	٣٦,٧	٣٦,٤	٠,٣٥-
العجز	٩٠-	١١٨-	١٠٤-	٥٨-	٤٦٧-	٥٠٢-	٣٣,٢
نسبته من الناتج المحلي الاجمالي	١,٦٤	١,٩٤	١,٥٥	٠,٨٢	٦,٣٨	٦,٣١	٢٥,٢

المصدر: السنوات (١٩٩٣-١٩٩٤)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، جداول متفرقة.
السنوات (١٩٩٥-١٩٩٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، جداول متفرقة.

كما ان نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه صعودي خلال سنوات البرنامج الاصلاحي وبمعدل زيادة بلغ (٢٥%)، وفي هذا اشارة واضحة الى تعثر خطوات البرنامج الاصلاحي الاردني في بلوغ اهم اهدافه الاقتصادية.

ومما هو جدير بالاهتمام ان البرنامج الاصلاحي الثاني قد ركز ايضاً على تخفيض العجز في الميزان التجاري وذلك من خلال زيادة الصادرات ورفع قدرتها التنافسية وتقييد الاستيرادات. والجدول التالي يوضح وضع الميزان التجاري الاردني خلال سنوات البرنامج الإصلاحي الثاني.

خلال عقد الثمانينات كانت في صدارة الهموم التي اجبرت الحكومة على اللجوء الى المؤسسات الدولية المذكورة واعتماد وصفتها الإصلاحية للتخفيف من وطأة الديون الخارجية في ظل اشتراطات محددة أبرزها تقليل هيمنة القطاع العام على مفاصل الاقتصاد الاردني واعطاء دور اوسع للقطاع الخاص المحلي مع السماح للمستثمرين الاجانب بالمشاركة في الفعاليات الاقتصادية.

ولتقييم إثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على المديونية الخارجية الاردنية خلال السنوات(١٩٩٣-١٩٩٨) لا بد من ملاحظة التطورات الحاصلة في احجام الديون الخارجية وخدمتها ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنوات والمبينة في الجدول التالي:

الجدول (٥)

المديونية الخارجية الأردنية خلال السنوات (١٩٩٣-١٩٩٨) (مليون دولار)

البنود	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل النمو
اجمالي المديونية الخارجية	٦٠٠٨	٦١٨٩	٦٢٩٩	٦٦٦١	٦٤٦١	٧٠٦٦	٢,٧٤
نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي	١٠٠,٣	١٠١,٨	٩٦,٨	١٠٠,٣	٩٥,٦	٩٦,٧	-٠,٦١
اجمالي خدمة الديون	٧٠٤	٤٩٩	٤٧٦	٥٥٥	٥٢٩	٥١٠	-٥,٢٣
نسبة خدمة الديون الى اجمالي الصادرات	٢٢,٦	١٦,٨	١٣,٧	١٥,٢	١٤,٨	١٤,٤	-٧,٢١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، جداول متفرقة.

يتضح من الجدول رقم(٥) وبما لا يدع مجالاً للشك ان المديونية الخارجية الاردنية قد بلغت مستويات خطيرة خلال سنوات البرنامج الاصلاحي الثاني، بحيث ازدادت الديون الاردنية الخارجية من(٦٠٠٨) مليون دولار عام ١٩٩٣ الى(٧٠٦٦) مليون دولار عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو بلغ حوالي(٢,٧%)، وما يؤكد خطورة ذلك هو ان نسبة المديونية الخارجية في بعض سنوات البرنامج الاصلاحي وبالتحديد في الاعوام (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٦) قد فاقت قيمة الناتج المحلي الاجمالي، كما انها لم تقل عن (٩٦%) طيلة تلك السنوات، مما يبرز بجلاء حجم العبء المالي الخارجي الذي اثقل كاهل الاقتصاد الاردني عموماً والمواطن الاردني بشكل خاص، الا ان الشيء الوحيد المرضي في ذلك هو التناقص الحاصل في تلك النسب خلال السنوات المعروضة في الجدول بمعدل(٠,٦١%).

ومما جدير بالاشارة ان خدمة الديون تراجعت هي الاخرى خلال تلك السنوات بمعدل جيد قدر بنحو (٥,٢%)، كما انخفضت نسبة خدمة الديون الخارجية الى الصادرات من السلع والخدمات بمعدل اعلى بلغ(٧,٢٤%) وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان مسيرة البرنامج الاصلاحي للاقتصاد الاردني خلال السنوات(١٩٩٣-١٩٩٨) قد حقق نتائج مثمرة، الا انها تبقى دون مستوى الطموح.

٣- البرنامج الإصلاحي الثالث(١٩٩٩-٢٠٠١):-

بسبب المشاكل التي تأصلت في مفاصل الاقتصاد الأردني وخاصة المديونية الخارجية التي أستفحل تأثيرها السيء على الاقتصاد وتفاقم أحجامها بالشكل الذي تجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن مشاكل التضخم والعجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لكل ذلك اتجهت أنظار الحكومة الأردنية نحو تطبيق البرنامج الإصلاحي الثالث الذي يغطي السنوات(١٩٩٩-٢٠٠١) حيث تم التفاوض على هذا البرنامج مع بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد تم إقرار الصيغة النهائية له في آذار من عام ١٩٩٩. ومما هو جدير بالذكر أن قيمة

القرض الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي حول هذا البرنامج بلغت(١٦٩) مليون دولار، منح الأردن القسط الأول منه في بداية العام والبالغ(٢٠) مليون دولار، ومنح القسط الثاني(٢٠) مليون دولار في تموز من العام ١٩٩٩، ثم حصل الأردن على مساعدة مالية إضافية من الصندوق قدرها(٢٦) مليون دولار في نفس السنة [٢٣].

ويمثل البرنامج الإصلاحي الثالث خطوة تكميلية لابد منها على طريق التخلص من المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الأردني وعلى أقل تقدير التخفيف من حدتها ورفع المستوى المعيشي للمواطن الأردني، لذلك تركزت أهداف هذا البرنامج على تحقيق الآتي[٢٥]:-

١- تحقيق نمواً مستمراً في الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على مستوياته على أن لا تقل عن(٤%)، وزيادة متوسط دخل الفرد الأردني بمعدل (٣%).
٢- الإبقاء على مستويات منخفضة لمعدلات التضخم بحيث لا تتجاوز(٣%).
٣- العمل على تخفيض أحجام المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٢٥%).
٤- تخفيض العجز في الميزان التجاري بمعدل(١٠%).

ولتقييم فاعلية البرنامج الإصلاحي الثالث لابد من ملاحظة بيانات الجدول التالي:-

الجدول (٦)

أداء الاقتصاد الأردني في ظل البرنامج الإصلاحي الثالث

البنود	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(%)	٣,١	٤	٤,٢
معدل التضخم(%)	٠,٦	٠,٧	١,٨
المديونية الخارجية (مليون دولار)	٧٣٢١	٦٧٥٤	٦٦٨٠
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	٩٠	٨٠	٧٥,٧
العجز في الميزان التجاري (مليون دولار)	١٤٦٠,١	٢١٧٤,٤	٢٠٠٦,٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، جداول متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أهداف البرنامج الإصلاحي الثالث قد تم تحقيقها، إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات مقاربة لما تم استهدافه، وفي عام ٢٠٠١ تفوق المتحقق على المخطط فبلغ(٤,٢%)، كما أن التضخم قد شهد انخفاضاً ملحوظاً في معدلاته وهو أفضل بكثير مما خطط له حيث لم يتجاوز(١,٨%) وهو أعلى مستوى له في عام ٢٠٠١ بينما كان مستهدفاً أن لا يتعدى(٣%).

أما المديونية الخارجية فاتخذت اتجاهاً تنازلياً في أحجامها، فبعد أن كانت في عام ١٩٩٩ (٧٣٢١) مليون دولار تناقصت إلى(٦٧٥٤) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى (٦٦٨٠) مليون دولار عام ٢٠٠١ وبمعدل انخفاض بلغ(٣,١%). وكذلك حققت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ما تم التخطيط له، حيث تراجعت بشكل واضح خلال سنوات البرنامج حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠١ وبمعدل(٧٥,٧%) وهو مستوى مقارب لما استهدف

وهو أن يكون التخفيض بمعدل(٢٥%) عما كان سابقاً(١٠٠%).

بيد أن العجز في الميزان التجاري شهد تذبذباً واضحاً في أحجامه خلال سنوات البرنامج الإصلاحي الثالث، فبعد أن بلغ حوالي(١٤٦٠) مليون دولار أزداد في عام ٢٠٠٠ إلى(٢١٧٤,٤) مليون دولار ، ثم عاد وأنخفض في عام ٢٠٠١ إلى(٢٠٠٧) مليون دولار.

وهكذا فأن البرنامج الإصلاحي الثالث قد حقق خطوات مهمة في أهدافه الاقتصادية وباتجاه معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الأردني، إلى جانب المساعدات المالية التي أسهمت بها بعض الدول المتقدمة في ذلك حيث قررت بريطانيا في عام ٢٠٠٠ جدولة ثلث الديون الأردنية المستحقة لها والمقدرة بنحو(٣١٢) مليون دولار، وقررت أيضاً خفض معدلات الفوائد على تلك الديون لغاية عام ٢٠٠٨، وقررت الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء الأردن منحة أولى قيمتها(٥٠) مليون دولار لدعم الموازنة العامة لعام ٢٠٠١ وإعطاءه منحة ثانية بقيمة(١٥٠) مليون دولار لتمويل مشاريع إدارة مصادر المياه وبرنامج الصحة الأسرية وبرنامج التوظيف العام الأمر الذي أفضى إلى تحسن في الوضع الاقتصادي العام للأردن(٢٥). بيد أن المصادر تشير إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي كانت ذات إثر سلبي على الأوضاع الاجتماعية للسكان، إذ أكدت إحدى الدراسات[٢٦] بأن تكاليف برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الأردني تمثلت بتدني المستوى المعيشي للمواطن الأردني وانخفاض رفاهيته من خلال كون منهج الإصلاح الاقتصادي يقوم على مجموعة من المرتكزات أهمها نظام السوق وخصخصة المؤسسات العامة وتقليل الدعم الحكومي وتقليص حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة، الأمر الذي أنعكس على تراجع حاد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الأردني.

الخاتمة

لم يتمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق نتائج مثمرة من برنامجه الإصلاحي الأول(١٩٨٩-١٩٩٢) وذلك بسبب حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠، إذ أن التضخم والمديونية الخارجية والعجوزات المالية والتجارية كانت من أهم المشاكل التي أوجبت على الحكومة الأردنية الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، وإن هذه المشاكل لم تقل حدتها أو تحقق ما تم أستهدافه في البرنامج الإصلاحي الأول، إذ ظلت معدلات التضخم تفوق ما خطط له في هذا البرنامج، أما المديونية فكانت باتجاه متصاعد، لذلك فقد تأجلت عملية الإصلاح إلى فترة لاحقة، فكان عام ١٩٩٣ العام الأول للبرنامج الإصلاحي الثاني الذي غطى ستة أعوام(لغاية عام ١٩٩٨). وقد حقق الاقتصاد الأردني أبان برنامجه الإصلاحي الثاني نتائج مهمة إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٥,٠٣%) وتراجعت فجوة الموارد (الصادرات - الأستيرادات) بمعدل(٢,١٣%) وانخفض معدل التضخم بنسبة (١١,٢%) كما ازدادت الإيرادات العامة خلال السنوات (١٩٩٣-١٩٩٨) بمعدل(٣,٥%) بحيث أنها لم تتفوق على معدل الزيادة في النفقات العامة الذي بلغ (٦,٠٣%) للنفس المدة، كما انخفض العجز في الميزان التجاري خلال سنوات البرنامج الإصلاحي الثاني بمعدل (٢,٨%) وانخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٦,٧%)، وانخفض العجز في الحساب الجاري بحوالي (١٦,٤%). وانخفضت نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات بمعدل(٠,٦١%) كما انخفضت خدمة الديون الخارجية بمعدل(٥,٢٣%) وانخفضت نسبة الديون الخارجية من الصادرات بنحو(٧,٢٤%).

بيد أن هناك بعض المشاكل التي لم يتمكن البرنامج الإصلاحي الثاني من معالجتها وأهمها ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العمومية خلال المدة(١٩٩٣ -١٩٩٨) بمعدل عالي بلغ(٣٣,٢%) وارتفاع هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني بمعدل (٢٥,٢%) وانخفاض نسبة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٣٥,٠%) مما اثر على تدني مستوى الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، كما ارتفعت المديونية الخارجية خلال سنوات البرنامج الإصلاحي الثاني بمعدل (٢,٧%) وهذه المشاكل تمثل بمجملها التكلفة التي تحملها الاقتصاد الأردني عموماً والمواطن بشكل خاص حيث انعكس ذلك على تدني المستوى المعيشي للمواطن الأردني خلال السنوات (١٩٩٣-١٩٩٨) لأن متوسط دخل الفرد قد نمى خلال تلك السنوات بمعدل متواضع جداً بلغ (١,٦٢%) لا يتوافق مع النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة. وهذا أن دل على شيء فانما يعني أن تراجع رفاهية المواطن الأردني كانت الثمن لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية لعملية الإصلاح الاقتصادي.

أما البرنامج الإصلاحي الثالث والذي شمل ثلاث سنوات(١٩٩٩-٢٠٠١) فقد حقق الاقتصاد الأردني نتائج إيجابية مهمة على طريق التخلص من المشاكل المتأصلة في أروقته وخاصة المديونية الخارجية التي انخفضت بمعدل(٣,١%) وكذلك نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت بمعدل(٢٥%) وكذلك انخفاض معدلات التضخم إلى مستويات متدنية جداً، كما نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(٤%)، ويمكن رد أسباب النجاح الاقتصادي الذي حققه البرنامج الإصلاحي الأخير إلى كون الاقتصاد الأردني وبعد سنوات من التجارب الإصلاحية المريرة قد أستوعب عملية التغيير الاقتصادي وتم هضم الوصفة الإصلاحية التي طرحها صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل جيد، فضلاً عن ما قدمته بعض الدول المتقدمة من مساعدات مالية وجدولة للديون كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن هذا النجاح الاقتصادي الذي سجله البرنامج الإصلاحي الثالث قوبل بإخفاق في الجانب الاجتماعي كحال البرنامج الإصلاحي الذي سبقه وخاصة فيما يتعلق بتدني مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني وهي مسألة ترتبط بحيثيات المنهج الإصلاحي واتجاهات التكييف الهيكلي أكثر من ارتباطها بعملية التطبيق للبرامج الإصلاحية.

الهوامش

١- مفلح محمد عقل(سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية) مجلة البنوك، المجلد(١٧)، العدد(١٠)، كانون الأول ١٩٩٨، ص ١٦

٢- Steigeler and Thomas (A dictionary of Economics and Commerce) , Mac Donaland – Evans, London , ١٩٦٥ , p. ٣٣٢.

٣-جودة عبد الخالق (الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ١٩٩٧، ص١٣٥

٤-د.حسن علي خضر(الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي)، بحث منشور ضمن كتاب، اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي، مسقط، ١٩٩٤، ص٦

٥-مركز دراسات الوحدة العربية،(الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية)بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩ص٣٢

Mohsin S. Khan and D. Knight (Stabilization Program in Developing Countries) IMF Staff Papers, Vol. ٢٨ , No.١ , Mar. ١٩٨١ , P. ٢

٧- مفلح محمد عقل، مصدر سابق، ص ١٦

٨-كونستانتين ميكالوبولوس(اقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي)، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، ١٩٨٧، ص٧

٩- Escwa, Explorations in Policy Approaches to the Social Impact of Structural Adjustment Policies) Escwa ,UN , New York , ١٩٩٧, P. ٣

١٠-د. طاهر كنعان، د. خالد الوزني(دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربية: حالة الأردن) ضمن وقائع مؤتمر " الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي " أشراف وتقديم: هاني الحوراني، تحرير: د.خالد الوزني، حسين أبو رمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان-الأردن ١٩٩٦، ص(٣٢٨-٣٢٩).

١١- هاني محمود الحوراني(الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية) مركز الدراسات الستراتيجية، عمان، ١٩٩٤، ص(١٠٤-١٠٦).

١٢-احمد حسين الرفاعي(أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح الاقتصادية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ١٩٩٧، ص١٠٥

١٣- أنظر في ذلك :-

• جواد العناني، ريما خلف(التخصيصية في المملكة الأردنية الهاشمية) بحث ضمن " التخصيصية والإصلاحات الهيكلية في البلاد العربية " تحرير: سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٨، ص ١٧٢

• نبيل عماري(الأردن والخليج – الآفاق المستقبلية)، بحث ضمن ندوة "الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق"، تحرير مصطفى الحمارنه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص٦٤٨

١٤- نبيل عماري، المصدر نفسه، ص (٦٥١ -٦٥٥)

١٥- د.يعقوب السيد يوسف الرفاعي، سعد عواد الظفيري(الإدارة الحكومية والتنمية) الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٩، ص(٢٧١-٢٧٢)

١٦- د.عبد العزيز سالم ابن حيتور(إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي- دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، شركة مطابع الأرز، الأردن، ١٩٩٧، ص٤٨

١٧ -احمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص١٠٧

١٩ – البنك المركزي الأردني(التقرير السنوي السابع والعشرون)، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٩٠، ص ١٩٨٣

٢٠- د.سالم توفيق النجفي(سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص(١١١-١١٢)

٢١- مجلة المصارف العربية(الأردن يستعد لمواكبة العولمة والتحرر والانفتاح) مجلة المصارف العربية، المجلد(١٨)، العدد(٢١٢)، ١٩٩٨، ص ٦٩

٢٢ – الأمانة العامة وآخرون(التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠)، جدول رقم(١/١٠)، ص ٣٤٦

٢٣- صندوق النقد العربي – قاعدة بيانات أسواق المال العربية (النشرة الفصلية – الربع الثالث لعام ٢٠٠٠)، العدد(٢٣)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ١٣

٢٤-يسام كساسبة (التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، عمان- الأردن، ٢٠٠٠، ص ٦٤

٢٥- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية(النشرة الفصلية، الربع الأول لعامي ٢٠٠١، ٢٠٠٣) الأعداد(٢٥، ٣٣) صندوق النقد العربي، أبو ظبي،٢٠٠١، ٢٠٠٣

٢٦- حسين يحيى، وآخرون(قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن) مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة العاشرة، العدد(٢٤)، ٢٠٠١، ص(٥-٣٤)

البُحوثُ الإداريَّةُ

الدكتور جليل كاظم مدلول الحارضي
تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً – مفهوم رأس المال الفكري: Concept of Intellectual Capital

يمثل رأس المال الفكري والذي يرمز له (IC) اختصاراً، من الموضوعات الحديثة على مستوى منظمات الأعمال، إذ يركز على الطاقات الابتكارية والإبداعية الموجودة لدى العاملين في المنظمة وكيفية اكتشافها واستثمارها والمحافظة عليها باعتبار أن المنظمات المعاصرة تنظر إلى مواردها البشرية على إنها أثمن الموارد وأكثر الموجودات قيمة.

وقد اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل الإمكانات المادية والمالية والمعنوية والثقافية والذهنية كلها المتاحة للمنظمة، ولا يشكل كل العاملين في المنظمة رأس مال فكري، وإنما يطلق هذا المصطلح على قيمة معرفة ومهارات الأفراد العاملين بالنسبة لتكوين ثروات المنظمة. وأن مهارات العاملين ومعلوماتهم ومعرفتهم تعد رأس مال فكري فقط إذا ما انطبق عليها المقياسين الآتيين: (Stewart,١٩٩٧:٥٥)

١- إنها متميزة: أي أنه لا يوجد من يملك المهارات أو المعلومات نفسها في المنظمات المنافسة.

٢- إنها إستراتيجية: أي أن هذه المهارات والمعلومات لها قيمة يمكن أن يدفع الزبون ثمناً للحصول عليها عبر شرائهم السلعة أو الخدمة المميزة.

ولكي تحقق منظمات الأعمال نجاحاً في أدائها ينبغي أن تكون المعرفة المستثمرة ذات قيمة ومغزى للزبائن والمتعاملين معها وتحظى برضاهم، وبدون ذلك تفقد المعرفة أهميتها وقيمتها، فأهميتها تتوقف على مدى ما تسهم في تحقيقه من الأهداف النهائية المحددة للمنظمة وللأفراد (نعمه،٢٠٠٢: ٢). إذ أن مجرد القيام بما يمكن للآخرين أن يقوموا به لا يؤهل لاحتلال أي موقع قيادي ولكن التميز على الآخرين هو وحده الذي يعطي التفوق في تحقيق النتائج ومضاعفة العوائد الاقتصادية، وتميز منظمات الأعمال هو الذي يسهم في بقائها ونمائها وليس هناك أبرز من التميز في المعرفة التي يمتلكها البشر فهي بحق محور الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات(٨٠-٧٤ Drucker, ١٩٩٩). وأن الأداء الذي تؤديه منظمة ما يظل عملاً اعتيادياً مهما كانت جودته طالما إن آلاف الشركات يمكنها أن تفعل ما فعلته، لكن الأداء المتفوق حقاً هو الذي تنفرد به منظمة من دون سواها.

وطُرحت عدة مسميات لرأس المال الفكري منها: المقدرة العقلية (Brain Power)، ورأس المال المعرفي (Knowledge Capital) والموجودات المعرفية (Knowledge Assets)، والموجودات غير الملموسة (Intangible Assets) ويتسع مفهوم رأس المال الفكري لديهم ليشتمل على الخاصية الفكرية مثل

براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر والتأليف، وهذه المسميات كلها ترتكز على أساس واحد هو قيمة المعرفة التي تكمن في عقول البشر، وأن رأس المال الفكري قوة ذهنية مجتمعة، وتشكيلة من المعرفة والمعلومات والخواص الفكرية والخبرة التي تمثل المواد الأولية الرئيسة لاقتصاد اليوم.

ورأى (Youndt,١٩٩٦:٣٨٦) أن رأس المال الفكري هو (قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين في المنظمة تمكنهم من تقديم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة). أما (Hansen,et al,١٩٩٩:١٠٦, Castles,١٩٩٩:١-٢) فقد وصفوا رأس المال الفكري بأنه الموجودات التنافسية (Competitive Assets) التي تقوم بعملية التطوير الخلاق والإستراتيجي المعتمدة على الابتكار والتجديد اللذان يعدان المفتاح المؤدي إلى البقاء في بيئة العمل المتغيرة بسرعة من خلال القيام بالأشياء الصحيحة وخلق موارد تولد الثروة، أو منح الموارد الحالية إمكانية تعزز خلق الثروة (Adler,١٩٩٩:٨٨). في حين رأى (Hamel,١٩٩٤:١٩) أنه (قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها تتحقق من تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة المقدمة للمشترين وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية). كما ترى (عبيد،٢٠٠٠: ١٧) أنه (المقدرة العقلية القادرة على توليد أفكار جديدة ومناسبة وعملية (قابلة للتنفيذ) وتتمتع بمستوى عالٍ من الجودة وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل والتناغم بين مكونات مختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة للمعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة).

في حين يرى الباحث بأنه عبارة عن (مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة والذين يتمتعون بخبرات ومهارات ومعارف عالية تسهم في إيجاد قيمة مضافة للمنتجات التي يقدمونها، مما يعني زيادة الإنتاجية وتحقيق الجودة والربحية العالية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تتمتع بها المنظمة).

وتأسيساً على ما تقدم من مفاهيم يمكن القول أن رأس المال الفكري (المفرجي وصالح،٢٠٠٣: ١٧-١٨):

أ- يتميز بقدرات متفردة قادرة على إنتاج الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات.

ب- يصعب إلى حد كبير إيجاد بديل عنهم لأنهم نجوم المنظمة والعقول المدبرة لها.

ج- يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.

د- يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمنظمة.

هـ- يرمي إلى تطوير الأفكار القديمة.

ثانياً - خصائص رأس المال الفكري:

من خلال تعريف رأس المال الفكري في الفقرة السابقة ظهر أنه يمثل مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية وتنظيمية تميزهم عن غيرهم من الأفراد العاملين ويتوزعون على مختلف مستويات الهيكل التنظيمي ولا يشترط توافر شهادة أكاديمية بمن يتصف به، ولتأكيد ذلك بشكل أكثر وضوحاً سوف يتم التطرق إلى خصائص الأفراد الذين يمثلون رأس مال فكري، وحيث إن رأس المال الفكري (ينطبق على كل معرفة أو إبداع أو ابتكار أو تجديد أو مهارات متفردة أو قدرات متميزة) (الطزي، ٢٠٠١: ١١٨). ومن بين أهم الخصائص التي يتمتع بها رأس المال الفكري(المفرجي وصالح،٢٠٠٣ : ٢٧-٢٩)، (Main,١٩٩٠:١٢٠-١٢٥)، (Hocevar,١٩٥٦:٥٧٣):

١- يبادر رأس المال الفكري بتقديم الأفكار والمقترحات البناءة.

٢- يحسم رأس المال الفكري القرارات بدون تردد إلى حد كبير.

٣- يتسم رأس المال الفكري بمستوى ذكاء متوسط فما فوق.
٤- يحبذ رأس المال الفكري التعامل مع الموضوعات التي تتسم بالتأكد.
٥- يتميز رأس المال الفكري بمهارات عالية ومتنوعة.
٦- يتصف رأس المال الفكري بخبرات متقدمة.
٧- يميل رأس المال الفكري إلى تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة.
٨- يتميز رأس المال الفكري بمثابرة عالية في العمل.

ثالثاً - أهمية رأس المال الفكري :

تواجه المنظمات المعاصرة في كل يوم تغيرات سريعة تتطلب معارف إدراكية عالية المستوى وزيادة في المهارات المتقدمة للأفراد وفهم للأنظمة كي يحقق التوافق مع التغير وهذا سوف لا يتحقق مالم تعمل هذه المنظمات وفق قاعدة (رعاية الأفراد- لماذا) أي بالاهتمام برأس المال الفكري(العزي، ٢٠٠١: ١١٨).

وأصبحت مسألة الاهتمام برأس المال الفكري ضرورة ملحة قبل الاهتمام بالأبنية والمعدات، لأن القوى العاملة (Workers Forces) اليوم تحولت إلى قوى عالمة (Scientific Forces) واستطاعت أن تدخل تعديلات جوهرية على الآلات وتبتكر آلات جديدة. وبالمقابل أفرزت الآلات قوة عمالة جديدة تتميز بالمعرفة، وهكذا يكون كلما تعقدت الآلات زادت الحاجة لهذه القوى العالمة التي تستطيع تشغيلها، وسوف تظهر الحاجة إلى تحديد مردود الاستثمار ليس على الموجودات المالية بل على الموجودات الفكرية (Finnigan,١٩٩٦:٢١٣-٢١٤).

كما تأتي أهمية رأس المال الفكري من كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين في ظل اقتصاد يطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) لأنه يمثل قوى علمية (Scientific Forces) قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم فضلاً عن ابتكاراتهم المتلاحقة (Drucker, ١٩٩٦:٧٥).

كما يمكن توضيح أهمية رأس المال الفكري بالنقاط الآتية:(الخطاوي،٢٠٠٢: ٢٢)

١- يعد رأس المال الفكري السلاح الأساسي للمنظمة في عالم اليوم وذلك بسبب أن الموجودات الفكرية تمثل القوة الحصينة التي تضمن البقاء للمنظمة.
٢- يعد وجوده في المنظمة بمثابة ميزة تنافسية، نتيجة ما تقدمه هذه الرؤوس من معرفة مفيدة، وقدرة المنظمة تلك على استثمار تلك المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية.
٣- أن المعرفة المتقدمة في رأس المال الفكري فريدة وغير متاحة وتقدم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجها بالمقارنة مع مثيلاتها.
٤- يُعد رأس المال الفكري مصدراً جوهرياً للميزة التنافسية فالمنظمات تتنافس على أساس المعرفة والميزة للمعلومات وبذلك غدا رأس المال الفكري مسؤولاً عن عملية تحول مورد ومعرفة متميزة إلى مساهمة ذات قيمة اقتصادية في السوق.
٥- أن مسألة الاهتمام برأس المال الفكري أصبح مسألة مهمة جداً من قبل الاهتمام بالأبنية والمعدات والآلات وذلك بسبب أن القوى العاملة اليوم تحولت إلى قوى علمية.

وتتضح أهمية رأس المال الفكري فضلاً عما تقدم، من أهمية نظم قياسه والتي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس التطور الفكري الإداري، وهذا ما أكدته (Harvard Business Review) في عددها (سبتمبر- أكتوبر ١٩٩٧)، والذي يأتي بمناسبة مرور (٧٥) عاماً على صدورها وأشارت من خلاله أن نظم قياس رأس المال المعرفي Knowledge-Based Measures تعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية Managerial Accounting في ظل العولمة والمعلوماتية والاتصالات. (الشربيني،١٩٩٨: ٣)

رابعاً – إدارة رأس المال الفكري :

هناك العديد من النماذج التي تم طرحها في أدبيات الأعمال لإدارة رأس المال الفكري والضرورية بهدف الوقوف على معرفة الفجوة بين المعرفة فقد قدم كلاً من (Leanard&Straus,١٩٩٩:٣٤,Quihn,١٩٩٩:٧٣) أنموذجاً متطور لإدارة رأس المال الفكري، يعمل على الارتقاء بالطاقات الفكرية لمستويات أعلى من خلال تبني المبادئ الآتية:

١- تحديد قابليات حل المشاكل عن طريق كسب المعرفة في النظم وبرامجيات الحاسوب.

٢- التغلب على مقاومة المحترفين للمشاركة بالمعلومات.

٣- تحويل التنظيم نحو الموجودات الفكرية.

٤- تبني المنظمات المطلوبة بدلاً من الهياكل الهرمية التقليدية والشكل (١) يوضح ذلك.

٥- تكوين شبكات فكرية والتي تنظم ذاتياً.

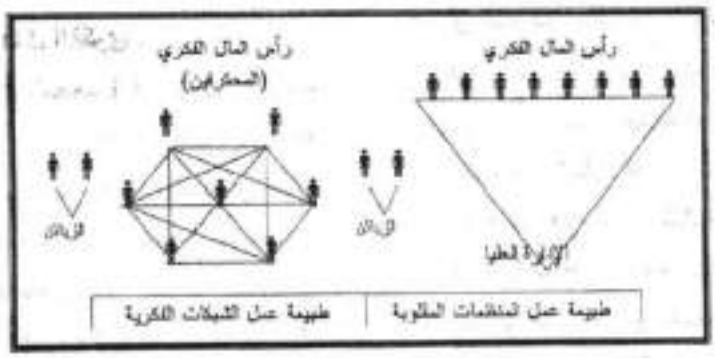

الشكل (١) طبيعة عمل المنظمات المطلوبة والشبكات الفكرية

Source: Quinn, J,el..al "Managing Professional Intellect: Marking The Most of the Best" Harvard Business Review Vol. ٧٤,No ٢, ٧١-٨٠.

أما (Daniel,١٩٩٩:٤٥-٥٠) فقدم أنموذجاً يتألف من خمس خطوات لإدارة الموجودات الفكرية وكالآتي:

١) البدء بالإستراتيجية: تحديد دور المعرفة في العمل، وبيان أهمية الاستثمارات الفكرية في تطوير المنتجات الجديدة.

٢) تقييم إستراتيجيات المتنافسين، والموجودات الفكرية التي يحوزتهم، أي فهم البيئة التنافسية التي يعيش فيها رأس المال الفكري.

٣) فتح ملف خاص بالموجودات الفكرية: ماذا تمتلك؟ وماذا تستخدم؟ وإلى أين تعود؟

٤) تقييم موجوداتك الفكرية وكلفتها وماذا تحتاج لتعظيم قيمتها: إن هذه الخطوة موجهة لتعزيز الموجودات الفكرية القائمة وتحديد الموجودات الفكرية المطلوبة لملء الثغرات الإستراتيجية ومواجهة التهديدات من أجل إدامة الميزة التنافسية.

٥) تجميع ملف المعرفة وتكرار العملية، والقيام بعملية تصنيف للموجودات الفكرية حسب قيمتها وأهميتها.

واعتماداً على ما تقدم يمكن القول إن الإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري هي التي تتخلى عن الهياكل التنظيمية التقليدية والتي لم تعد تصلح

لمجابهة تحديات ومتطلبات منظمات المعرفة، بل أنها تمثل خطراً على عملية استثمار رأس المال الفكري. ويمكن تصوير الهياكل التنظيمية الفعالة التي تصلح لمنظمات عصر المعلومات والمعرفة كشبكة من الخلايا المرنة المتصلة ببعضها. وهذا يعني أنها لم تعد هياكلاً، بل اتخذت أشكالاً جديدة تتناسب مع حركة المعرفة الدائرة والمتداخلة والمتقاطعة والتي لا تعرف الثبات على حال.

لذا فالمنظمة المعاصرة، سوف تدير أنشطتها بطرائق مختلفة تماماً عما كانت تقوم به في السابق وستدرك بشكل أكبر أن رأسمالها الفكري هو من يحمل سر مصادر الميزة التنافسية ليوم غد، وإن مصادر الميزة التنافسية تأتي من خلال قدرة المنظمة على إدارة رأسمالها الفكري بالشكل الذي يمكنهم من التقدم والنمو.

خامساً – مكونات رأس المال الفكري:

يمكن تحديد مكونات رأس المال الفكري وفقاً إلى رأس المال البشري، حيث عُرِّف رأس المال البشري للمنظمة بأنه (قدرات العاملين، المتعاقدين، المجهزين، الأفراد الآخرين لحل المشاكل الخاصة بالزبائن) وأن رأس المال البشري للمنظمة هو مدخلات المنظمة من المعرفة والمعلومات حول المواضيع المهمة المتعلقة بالمنظمة، وطبقاً لذلك يتضمن رأس المال البشري:

١- الخبرة الجماعية.
٢- المعرفة العامة لجميع الأفراد العاملين في المنظمة.
٣- المهارات.
٤- الفاعلية.

ومما تجدر الإشارة إليه، بأن رأس المال البشري يخلق قيمة للمنظمة. وفي الوقت ذاته ينتج المكونين لرأس المال الفكري وهما (الموجودات الفكرية والملكية الفكرية) وهذه هي المواصفات المادية والملموسية والرمزية التي تصف المعرفة التي تدعي المنظمة حقوق ملكيتها مثل براءة الاختراع، حقوق الطبع، العلامات التجارية(Heisig,٢٠٠٣:٦).

أما رأس المال الهيكلي فيقصد به التركيب الداخلي إذ يتضمن العناصر المادية مثل الحاسبات – المناضد – الهواتف – المباني – الكهرباء وغيرها، علاوة على احتوائه على عناصر غير ملموسة مثل أنظمة المعلومات وبرامجيات الحاسوب وخطط التسويق. والشكل الآتي يوضح هذه المكونات :-

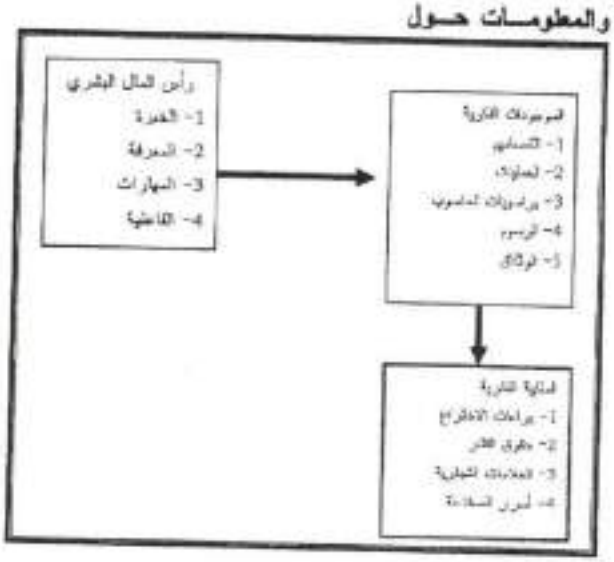

الشكل (٢)//رأس المال الفكري طبقاً إلى Davenport & Prusak

Source: Davenport & Prusak.C, Applying ISO ٩٠٠٠ Quality Management system, International trade center uncted/ Wto Geneva. ١٩٩٧.

وقدم(Stewart,١٩٩٩:٧٥-٨٠) نموذجاً مفصلاً لرأس المال الفكري ويتألف من ثلاث مكونات رئيسية هي:

١- رأس المال البشري: الذي يمتلك المقدرة العقلية والمهارات والخبرات اللازمة لتوفير الحلول العملية المناسبة للزبائن وهو مصدر الابتكار والتجديد في المنظمة.

٢- رأس المال الهيكلي: وهو قدرات المنظمة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق التي تجعل بالإمكان المشاركة في المعرفة ونقلها وتعزيزها من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية المتمثلة في نظم المعلومات وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف ومدى حماية العلامة التجارية.

٣- رأس المال الزبائني: وهو قيمة علاقة المنظمة مع الزبائن الذين تتعامل معهم والمتمثل في رضا الزبون وولائه ومدى الاحتفاظ بالزبون من خلال الاهتمام بمقترحاته ومعالجة الشكاوى المقدمة منه وتلبية رغباته واحتياجاته بالسرعة الممكنة.

يتضح مما تقدم، بأن رأس المال الفكري يتألف من الترابط فيما بين هذه المكونات ويكون غير ذا جدوى مالم تتفاعل هذه المكونات الثلاث سوياً. وبذلك يصبح رأس المال الفكري مساوياً إلى:-

رأس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس مال هيكلي + رأس مال زبائني.

أن التبادل بين هذه العناصر الثلاثة أعلاه يكون قيمة للمعرفة، لأن هذه المعرفة ستصبح هي الأساس في تسريع التعليم والتطوير النظامي لجوهر الإمكانيات المطلوبة في المنظمة (Smith,٢٠٠٢:٢٠٣) وعلى ضوء ذلك قدم (Stewart) النموذج التالي:

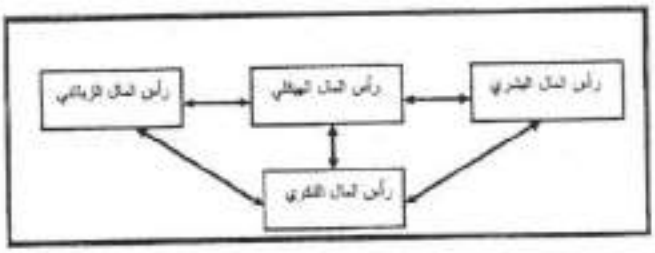

الشكل (٣)
مكونات رأس المال الفكري

Source: Stewart. T " Intellectual Capital: The New Wealth of Organization" ١٩٩٧,P:٧٨.

سادساً: إدارة الجودة الشاملة

Total Quality Management

يعد مصطلح إدارة الجودة الشاملة والذي يرمز له اختصاراً بـ (TQM) مصطلحاً حديثاً وله مفاهيم عديدة من قبل مختلف الباحثين كل يعبر عن وجهة نظر محددة بسبب حداثة الموضوع وعدم اكتمال البناء النظري لإدارة الجودة الشاملة وتعدد المداخل إليها.

ويتفق جميع الباحثين على أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة وأدوات إدارية تركز على التحسين المستمر في مختلف أوجه النشاطات والعلاقات داخل

عاشراً: منهجية البحث

أ) مشكلة البحث

لكي تحقق منظمات الأعمال نجاحا في أدائها ينبغي أن تكون المعرفة المستثمرة ذات قيمة ومغزى للزبائن والمتعاملين معها وتحضى برضاهم، وبعكس ذلك تفقد المعرفة أهميتها وقيمتها اللذان يتوقفان على مدى اسهامها في تحقيق الأهداف النهائية للمنظمة والأفراد، إذ إن مجرد تنفيذ الأعمال دون تميز لا يؤهل لاحتلال أي موقع قيادي، تحقيق النتائج ومضاعفة العوائد الاقتصادية، وليس هناك أبرز من التميز في المعرفة التي يمتلكها البشر والتي تعد محور الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات، وهذا ما تغافلت عنه أغلب المنظمات، هذا بالإضافة إلى محدودية البحث في هذا المجال.

وتزداد المشكلة تعقيداً عند تجاهل الإدارة لدور (TQM) في مواجهة تحدي المنافسة وتحقيق القدرات التنافسية في بيئة الأعمال، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة بعض المشاكل المتعلقة بجودة الخدمات المصرفية وجوانب القصور في استثمار رأس المال الفكري لما يمثله ذلك من عبء وخسارة على المصرف وتؤثر سلباً في سمعة خدماته في وقت أصبح فيه اتباع حاجات الزبائن بما يفوق توقعاتهم المدخل الأساس وهذا يتطلب معرفة وتحليل العوامل المؤثرة في الجودة الشاملة ورأس المال الفكري بالشكل الذي يزيد من القدرات التنافسية للمصارف.

ب) أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من طبيعة المتغيرات التي ينصب على دراستها وفي المجال التطبيقي له،حيث إن استثمار رأس المال الفكري يعد من الموضوعات الحيوية كونه يعكس قدرته على تحقيق اهدافه الاقتصادية وعلى البقاء والنمو في الامد الابعد وان دراسة تأثير أي من العوامل المختلفة عليه سواء المتعلقة بـ(TQM) والوصول الى جودة الخدمات المصرفية بما يرضي الزبائن وأتباع حاجاتهم وكسب ولاءهم الدائم للمصرف ام من خلال اثر القدرات التنافسية للمصارف منها يعد أمرا بالغ الأهمية في بيئة تسودها منافسة تتنوع أساليبها وتتطلب التطوير المستمر لأداء المصرف بالشكل الذي يجعله قادرا على الوقوف أمام تحديات المنافسة وتحقيق القدرات التنافسية للمصارف.

ج) هدف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق ما يلي :

١. تحليل متغيرات رأس المال الفكري في المصارف عينة البحث والمقارنة بينها.
٢. التعرف على العوامل المؤثرة في إدارة الجودة الشاملة في المصارف عينة البحث وتحديد سبل المقارنة بينها.
٣. تحليل عوامل التفوق التنافسي لتحديد أي من المصارف يتمتع بموقع تنافسي قوي أو موقع تنافسي ضعيف.
٤. دراسة العلاقة بين (TQM) ورأس المال الفكري وبينها وبين تحقيق القدرات التنافسية للمصارف.

د) الشكل الافتراضي للبحث وفرضيته:

من الشكل الافتراضي للبحث شكل (٤) يتبين إن هناك علاقات ذات تأثير تبادلي بين مدخل رأس المال الفكري وبين مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM)، وينعكس تأثير كلا المتغيرين في التفوق التنافسي والأداء المالي المصرفي واللذان بدوريهما يتسمان بعلاقات تبادلية أيضا، وهذا الأثر التبادلي لكل متغيرات البحث يكون ناجماً عن اعتماد مدخل الجودة الشاملة (TQM) ذات الأثر الشمولي التكاملي لجميع نواحي المصرف ونشاطاته المختلفة والتي

تهتم بتقديم خدمات بأعلى جودة وبأعلى أداء وتعمل على زيادة الإنتاجية وترشيد تكاليفها المنفقة والذي ينعكس على الأداء المالي والتفوق التنافسي.

شكل (٤) //الشكل الافتراضي للبحث

الفرضية الرئيسة للبحث :

يسهم تحليل رأس المال الفكري وبمدخل (TQM) في ايجاد القدرات التنافسية للمصارف.

المبحث الثاني

عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

أولا: عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المصارف العراقية والمبينة في الجدول (٤) والمتداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية

جدول (٤)//تاريخ التأسيس، رأس المال، حجم الموجودات، عدد الفروع للمصارف عينة البحث كما هو عليه عام ٢٠٠٤ // المصدر بمتغيرات الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع	حجم الموجودات	عدد الفروع
١	التجاري العراقي	١٩٩٢/٢/١١	١٠	٧٣	١٠
٢	بغداد	١٩٩٢/٢/١٨	٥	٦٤	٢١
٣	المتحد للاستثمار	١٩٩٤/٨/٢٠	١٠	٢٩	٨

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن المصرف التجاري العراقي جاء في مقدمة عينة البحث من حيث تاريخ التأسيس وقيمة رأس المال البالغ (١٠) مليار دينار، وحجم الموجودات البالغة (٧٣) مليار دينار، يليه بغداد بحجم موجودات (٦٤) مليار دينار، ورأس مال (٥) مليار دينار والمصرف المتحد للاستثمار بحجم موجودات (٢٩) مليار دينار ورأس مال (١٠) مليار دينار. عليه يمكن القول بأن المصرف التجاري العراقي هو اكبر المتنافسين ضمن عينة البحث .

ثانياً: تحليل متغيرات رأس المال الفكري:

لغرض الوقوف على متغيرات رأس المال الفكري وتحليل مكوناتها، يتوجب الاحاطة بثلاثة أبعاد رئيسة هي (رأس المال البشري، الموجودات الفكرية، الملكية الفكرية)، وقد ظهرت نتائج تحليلها في بيئة المصارف قيد الدراسة كالآتي:

أ) رأس المال البشري: يتضمن هذا العامل (٥) فقرات رئيسة وبعد إجراء التقييم لهذا العامل وعن مجموع (١٥) نقطة كلية لاعتماد (٣) نقاط كحد أعلى، حصل المصرف التجاري على (١٣) نقطة وبنسبة

(٨٧%) وفي مصرف بغداد على (١١) نقطة وبنسبة (٧٣%)، وحصل مصرف المتحد على (٩) نقاط وبنسبة (٦٠%) كما في الجدول (٥).

ب) الموجودات الفكرية: يشتمل هذا العامل على (٥) فقرات رئيسة وبعد إجراء التقييم حصل المصرف التجاري على (١٢) نقطة وبنسبة (٨٠%) والأمر نفسه ينطبق على مصرف بغداد، وأخيراً جاء المصرف المتحد محققاً (١٠) نقاط من أصل (١٥) نقطة معيارية.

ج) الملكية الفكرية: وبالمقارنة مع العوامل الرئيسة (رأس المال البشري، الموجودات الفكرية) التي تشتمل على (٥) فقرات ، فإن عامل الملكية الفكرية جاء بـ(٤) فقرات وبنقاط معيارية بلغت (١٢) نقطة، وقد حقق المصرف التجاري (٩) نقاط وبنسبة (٧٥%) يليه مصرف بغداد والمصرف المتحد بـ (٨) نقاط وبنسبة (٦٧%) لكل منهما.

عليه نستخلص من تحليل متغيرات رأس المال الفكري وعلى مستوى المصارف المبحوثة بأن عدد الفقرات قد بلغ (١٤) فقرة بـ (٤٢) نقطة معيارية، حيث حصل المصرف التجاري فيها على(٣٤) نقطة وبنسبة (٨١%) ليكون في المستوى الثاني، وأخيراً المصرف المتحد (٢٧) نقطة وبنسبة (٦٥%) ليكون في المستوى الثالث.

جدول (٥)//عرض نتائج تحليل متغيرات رأس المال الفكري في المصارف عينة البحث

ت	العوامل الرئيسة	عدد الفقرات	النقاط المعيارية	عدد النقاط التي حصل عليها			النسبة المئوية		
				التجاري	بغداد	المتحد	التجاري	بغداد	المتحد
١	رأس المال البشري	٥	١٥	١٣	١١	٩	%٨٧	%٧٣	%٦٠
٢	الموجودات الفكرية	٥	١٥	١٢	١٢	١٠	%٨٠	%٨٠	%٦٧
٣	الملكية الفكرية	٤	١٢	٩	٨	٨	%٧٥	%٦٧	%٦٧
	المجموع	١٤	٤٢	٣٤	٣١	٢٧	%٨١	%٧٤	%٦٥

ثالثاً: تحليل المتغيرات المؤثرة في (TQM) الرئيسية والفرعية

لغرض التعرف على مدى تأثير العوامل الرئيسية الخمسة (التي تم اختيارها لاتفاق اغلب الكتاب عليها) في (TQM) ضمن النشاط المصرفي، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أ. إدارة الجودة :

يتضمن هذا العامل (١٣) فقرة مقسمة على ثلاث محاور هي(استراتيجية الجودة، دراسات السوق، برامج الجودة)، وبعد أجراء التقييم لهذا العامل ومن مجموع (٣٩) نقطة كلية لاعتماد (٣)نقاط كحد أعلى حصل المصرف التجاري على (٢٥) نقطة (٦٨ %)، وفي بغداد على (٢٤) نقطة وبنسبة (٦٧%)، وفي المصرف المتحد على (٢٠) نقطة وبنسبة (٥٥%) ، كما في الجدول(٦).

ب. العاملون:

يشتمل هذا العامل على ثلاث محاور هي (برامج التدريب، الحوافز، الدافعية) ويتضمن (١٥) فقرة، وبعد إجراء التقييم حصل المصرف التجاري على (٢١) وبنسبة (٧٣)، في حين حصل بغداد على (٢٢) وبنسبة (٧٤) وحصل المصرف المتحد على (٢٠) وبنسبة (٦٩).

ج. مواصفات الخدمة المصرفية:

ويحتـــوي هـــذا العامـــل علـــى محـــورين هما(المواصفات الفنيـــة، طرائـــق الإنتـــاج وكفـــاءة العاملين) وكانت محصلة هذا العامل فـــي المصـــرف التجاري (١٢) وبنســـبة (٥٠) وفـــي بغـــداد (١٢) ونسبته (٥٠) من مجموعـــة كلـــي (٢٤) وفـــي المصرف المتحد على (١٠) وبنسبة (٤٢) .

د. تصميم العمليات المصرفية

يظهر الجدول (٦) بان المجموع الكلي لهذا العامل بلغ (٢١) نقطة معيارية موزعة على محورين أساســين هما (مدى توافق الأدوات مع مواصفات التصـــميم، موارد الإنتاج المناسبة) وقد حصل المصرف التجاري على (١١) وبنسبة (٥٤) و بغداد على(٩) وبنسبة(٤٣) والمصرف المتحد على (٨) وبنسبة (٣٩).

هـ . أساليب ضبط الإنتاج :

يشتمل هذا العامل على محـــورين رئيســـين هما(طرائق الفحص، السجلات) وبواقع(٢٤) نقطـــة معيارية، وقد حقق المصرف التجاري العراقـــي(١٣) نقطة وبنسبة(٥٩) و بغـــداد (١٣) وبنســـبة (٥٩) والمصرف المتحد(١١) نقطة وبنسبة (٥٠) .

وعند مقارنة النسب الكلية للمتغيرات الرئيسية المؤثرة في (TQM) نجـــد ان المصـــرف التجـــاري العراقي قد حقـــق (٣٠٤%) يليـــه بغـــداد بنســـبة (٢٩٣%) وأخيرا المصرف المتحد بنسبة(٢٥٥ %) كما في الجدول رقم(٧).

كما يلاحظ الباحث أيضا إن اهتمام المصـــارف عينة البحث كان مركزا على العاملين وذلـــك بســـبب طبيعة عمل المصارف العراقية التي تفتقـــر للأتمتـــة المصرفية في العمل المصرفي والاعتماد كليـــا علـــى العنصر البشري الذي يعد الدعامة الأساسية فيها وليه عامل إدارة الجودة من خلال توجيه إدارات المصارف نحو محاولة تحسين خدماتها وتحقيق ما يمكن مـــن الجودة وكذلك وجود بعض اللجان أو الفرق لمتابعـــة إنجاز الأعمال والمهام داخل المصرف هذا بالإضـــافة إلى التخطيط المسبق ووضوح الأهـــداف فـــي هـــذه المصارف.

أما أساليب ضبط الإنتـــاج فقـــد جـــاء فـــي المستوى الثالث في كل عينة البحث وبمستوى متدن وبنسبة مقبولة، مما يعكس حالة ضعف الاهتمام بهذا العامل الذي يحتاج لمتابعة أكثر، وهذا الحال ينطبـــق أيضا على العـــاملين الآخـــرين (تصـــميم العمليـــات ومواصفات الخدمات) التي يمكن القول عنها بأنهـــا لا ترتقي إلى مستوى العصر حيث التقدم الهائـــل الـــذي يشهده العالم، الأمر الذي يتطلب دراسة جـــادة مـــن إدارات المصارف للعوامل الثلاث الأخيرة ضمن

الجدول(٦)

جدول (٦)//عرض النتائج المتحققة لكل متغير رئيسي ومتغيراته الفرعية المؤثرة في (TQM) في المصارف عينة البحث

ت	العوامل الرئيسية	العوامل الفرعية	عدد الفقرات	النقاط المعيارية	عدد النقاط التي حصل عليها			النسبة المئوية		
					التجاري	بغداد	المتحد	التجاري	بغداد	المتحد
		استراتيجية الجودة	٥	١٥	٩	٧	٦	%٢٠	%١٦	%١٣
١	إدارة الجودة	دراسات السوق	٥	١٥	٨	٨	٧	%١٨	%١٨	%١٦
		برامج الجودة	٣	٩	٨	٩	٧	%٣٠	%٣٣	%٢٦
	المجموع		١٣	٣٩	٢٥	٢٤	٢٠	%٦٨	%٦٧	%٥٥
٢	العاملون	برامج التدريب	٣	٩	٧	٦	٧	%٢٦	%٢٢	%٢٦
		الحوافز	٤	١٢	٥	٨	٦	%١٤	%٢٢	%١٧

	الدافعية	٣	٩	٨	٧	%٣٣	%٣٠	%٢٦
	المجموع	١٠	٣٠	٢٢	٢٠	%٧٣	%٧٤	%٦٩
٣ مواصفات الخدمة المصرفية	المواصفات الفنية	٤	١٢	٦	٥	%٢١	%٢٥	%٢١
	طرائق الإنتاج وكفاءة العاملين	٤	١٢	٦	٥	%٢٩	%٢٥	%٢١
	المجموع	٨	٢٤	١٢	١٠	%٥٠	%٥٠	%٤٢
٤ تصميم العمليات المصرفية	مدى توافق الأدوات مع مواصفات التصميم	٣	٩	٦	٤	%٣٣	%٢٢	%٢٢
	موارد الإنتاج المناسبة	٤	١٢	٥	٤	%٢١	%٢١	%١٧
	المجموع	٧	٢١	١١	٨	%٥٤	%٤٣	%٣٩
٥ أساليب ضبط الإنتاج	طرائق الفحص	٥	١٥	٦	٥	%٢٠	%٢٠	%١٧
	السجلات	٣	٩	٧	٦	%٣٩	%٣٩	%٣٣
	المجموع	٨	٢٤	١٣	١١	%٥٩	%٥٩	%٥٠

رابعاً: تحليل عوامل التفوق التنافسي:

نلاحظ من الجدول (٧) نتائج تحليل عوامل التفوق التنافسي ومنه يتضح بان المصرف التجاري قد حقق موقفا تنافسيا جاء في مقدمة المصارف عينة البحث محققا معدلا موزونا بلغ (٣,٣) مما يعكس وضعا قويا جدا كونه يفوق المعدل الأدنى (٢,٥) بمقدار (٠,٨)، وهذا ناجما عن اغتنام هذا المصرف لأغلب الفرص البيئية معززا للنقاط الايجابية، كما انه تميز عن بقية المصارف عينة البحث من خلال الموقف المالي الذي بلغ معدله (٤) بشكل يفوق كل منافسيه، وكذلك تفوقه بولاء المستهلك الذي بلغ أيضا (٤).

إن تفوق المصرف التجاري عن طريق الموقف المالي من خلال راس المال الذي بلغ (١٠) مليار دينار وكذلك موجوداته البالغة (٧٣) مليار دينار بشكل يفوق عينة البحث، يلي هذا المصرف، مصرف بغداد الذي حقق موقعا تنافسيا رصيناً يفوق الحد الأدنى البالغ (٢,٥) بمقدار (٠,٣)، وقد تساوت بعض معدلاته مع المصرف التجاري مثل معدل [الحصة السوقية، السعر، نوعية الإنتاج] ، في حين تفوق في كل عوامل المنافسة على المصرف المتحد الذي جاء بالمركز التنافسي الأخير بمعدل موزون بلغ (١,٨) وهو يقل عن الحد الأدنى للمنافسة بمقدار(- ٠,٧) والسبب في ذلك يعزى إلى حداثة هذا المصرف في سوق المنافسة حيث تم تأسيسه بوقت مبكر(١٩٩٤) نسبة للمصرف التجاري وبغداد اللذين سبقاه بفترة زمنية أطول.

الجدول (٧)//نتائج تحليل عوامل التفوق التنافسي للمصارف عينة البحث

عوامل التفوق التنافسي	الوزن النسبي	المصرف التجاري		مصرف بغداد		المصرف المتحد	
		المعدل	الأهمية النسبية	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل	الأهمية النسبية
الحصة السوقية	٠,٢٠	٣	٠,٦	٣	٠,٦٥	٢	٠,٤
السعر	٠,٢٠	٢	٠,٤	٢	٠,٤	١	٠,٢
الموقف المالي	٠,٤٠	٤	١,٦	٣	١,٢	٢	٠,٨
نوعية الإنتاج	٠,١٠	٣	٠,٣	٣	٠,٣	٢	٠,٢

ولاء المستهلك	٠,١٠	٤	٠,٤	٣	٠,٣	٢	٠,٢
المجموع	١		٣,٣		٢,٨		١,٨

❖ المصدر : الزيارات الميدانية والكشوفات المحاسبية

خامساً: مقابلة متغيرات البحث :

يهدف هذا البند إلى مقابلة كل متغيرات البحث وهي [متغيرات رأس المال الفكري، TQM، عوامل القدرات التنافسية] لغرض التعرف على طبيعة العلاقة والترابط بين هذه المتغيرات وكيفية تحديد التأثيرات المتبادلة بينها، وهذا يمثل المحور الأساس للبحث، ويحاول الباحث هنا مقابلة النتائج النهائية لهذه المتغيرات بعيدا عن التفاصيل بهدف مساعدة القارئ لتفهم خط البحث العام وكذلك إعطاء إيجاز لما توصل إليه البحث – وكالاتي :-

جدول (٨) //مقابلة متغيرات البحث

ت	متغيرات البحث	المصرف التجاري	بغداد	المتحد	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
١	رأس المال الفكري	%٨١	%٧٤	%٦٥	التجاري	بغداد	المتحد
٢	TQM	% ٦١	%٥٩	%٥١	التجاري	بغداد	المتحد
٣	القدرات التنافسية	٣,٣	٢,٨	١,٨	التجاري	بغداد	المتحد
	المصرف التجاري			عدد مرات التكرار	ثلاثة	–	–
	مصرف بغداد			عدد مرات التكرار	–	ثلاثة	–
	المصرف المتحد			عدد مرات التكرار	–	–	ثلاثة
	الترتيب النهائي لمصارف عينة البحث				التجاري	بغداد	المتحد

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات في المجال النظري:

أ) يشتمل رأس المال الفكري على الامكانات المادية والمالية والمعنوية والثقافية والذهنية، ويجب أن تتصف مهارات العاملين ومعلوماتهم ومعرفتهم بالتميز والاستراتيجية كي تكون ضمن اطار رأس المال الفكري.

ب) تأتي أهمية رأس المال الفكري من كونه أكثر الموجودات قيمة في ظل الاقتصاد المعرفي لأنه يمثل قوى علمية (Scientific Forces) قادرة على ادخال تعديلات جوهرية في كل أعمال المنظمات.

ج) يكون رأس المال الفكري وفقاً لنموذج Stewart من رأس المال البشري والهيكلي والزبائني.

د) كان تركيز (TQM) على المستهلك وكيفية الاحتفاظ به من خلال نظام متكامل موجه نحو التحسين المستمر لعمليات إنتاج السلع والخدمات بكلف تنافسية.

ه) لغرض تطبيق(TQM) في المصارف يتوجب التركيز على الزبون وكيفية إيصال الخدمات المصرفية اليه بالدقة والسرعة والمعاملة الحسنة والنوعية العالية.

و) تتأثر(TQM) بمجموعة المتغيرات الرئيسية والتي تعد محل اتفاق معظم الكتاب في هذا المجال، وهي (ادارة الجودة، العاملون، المواد الأولية، المكائن والمعدات، تصميم المنتوج، تصميم العملية، أساليب ضبط الإنتاج) .

ثانياً: الاستنتاجات في المجال التطبيقي

أ) اختلاف رؤيا المصارف المبحوثة فيما ينطق برأس المال الفكري وكيفية استثماره حيث تعامل المصرف التجاري وفقاً لمنظور متقدم من خلال امكانية اغتنام القدرات والمهارات المعرفية التي تتسم بالتميّز والاستراتيجية لصالحه وبالتالي تشكيل قاعدة علمية ومعرفية لأفراده العاملين، يليه مصرف بغداد ثم المصرف المتحد.

ب) إن اهتمام المصارف ببعض المتغيرات المؤثرة في(TQM) وإهمال المتغيرات الأخرى لايمكن معه الوصول إلى مدخل(TQM) شامل ومتكامل وبالتالي قد يفقد بعضا من أهميته في كسب الزبائن والاحتفاظ بهم فترة أطول.

ج) يتمكن المصرف من الحصول على عوامل التفوق التنافسي كلما امكن الوصول الى نقاط قوة وفرصا في البيئة، وبنفس الوقت كلما تخطى عوامل التهديد وعالج نقاط الضعف في بيئته، بشكل يفوق منافسيه.

د) يمكن للمصارف من تحقيق اداء مالي وعملياتي متميز وتنافسي يمكنها من البقاء والنمو والتوسع عند اخذ المتغيرات (رأس المال الفكري TQM، عوامل التفوق التنافسية) مجتمعة ودراستها والاهتمام بها وبشكل دوري ومتواصل.

ه) أمكن إثبات صحة فرضية البحث الرئيسية القائلة(يسهم تحليل رأس المال الفكري ومدخل (TQM) في ايجاد القدرات التنافسية للمصارف).

التوصيات:

١- ضرورة الاهتمام بمتغيرات رأس المال الفكري الرئيسة(رأس المال البشري، الموجودات الفكرية، الملكية الفكرية) وكذلك متغيراتها الفرعية لأهميتها في بناء قوى علمية قادرة على ادخال تغييرات تتواكب مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم الأمر الذي معه تتمكن المصارف من البقاء والنمو أو التوسّع.

٢- ضرورة الاهتمام بكل المتغيرات الرئيسية والفرعية للـ(TQM) بهدف التوصل لنظام شامل ومتكامل يقود إلى جذب الزبائن والاحتفاظ بهم.

٣- توجيه المصارف عينة البحث نحو تحليل العوامل البيئية والتعرف على جميع متغيراتها بالشكل الذي يمكنها من اغتنام الفرص البيئية ومواجهة التهديدات فيها، كذلك معرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها وبالتالي إيصالها إلى عوامل التفوق التنافسي وتحقيق جدارة متميزة.

٤- الاستفادة من المفاهيم والنماذج المستعملة في الدراسة الحالية ونتائجها لغرض تطبيقها في قطاعات صناعية أو خدمية أخرى، ومحاولة تكرار المساهمة بشكل دوري للاستفادة من تطوير أنشطة وأداء المؤسسات الإنتاجية.

المصـــــادر

١- - اللوزي موسى، دور نظم المعلومات وإدارة رأس المال الفكري في اتخاذ القرارات، (عمان دار وائل للطباعة والنشر، ١٩٩٩

٢- باقر، عبد الكريم، عبد الوهاب، نادية لطفي، تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في الجودة من مفاهيم إدارة الجودة الشاملة – دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الفكري الأول للعلوم الإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة الاقتصاد، ٢٠٠١

٣- الخطاوي، زمان، تأثير رأس المال الاجتماعي في دعم العمل للمنظمة لتحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ ٢٠٠٢

٤- السلمي علي ، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للايزو ٩٠٠٠، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٥

٥- الشربيني، عبد العزيز، حول قدرة المنشأة على البقاء، أخبار الإدارة، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد (٢٣)، حزيران ١٩٩٨

٦- الطويل وسلطان، إدارة رأس المال الفكري وعلاقتها بالميزة التنافسية ونظم المعلومات الإدارية، ورقة بحثية مقدمة إلى الدكتور صلاح الدين عواد الكبيسي، كجزء من متطلبات مادة نظم المعلومات الإدارية وأصول البحث العلمي، ألقيت على طلبة الماجستير / جامعة بغداد ، ٢٠٠١

٧- عبيد، نغم حسين نعمة، أثر استثمار رأس المال الفكري في الأداء المنظمي- دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع المختلط- رسالة ماجستير في إدارة الأعمال مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠٠٠

٨- العنزي، سعد علي حمود، رأس المال الفكري: الثروة الحقيقة لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد ٢٥، ٢٠٠١

٩- قدار، طاهر رجب، المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠،(دمشق:دار الحصاد للطباعة والنشر،١٩٩٨).

١٠- محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح، إدارة الانتاج والعمليات، مكتبة الذاكرة، ٢٠٠٤

١١-المغربي وصالح، عادل حرحوش، أحمد علي، رأس المال الفكري، ط١، ٢٠٠٣

١٢-نعمة العنزي، قياس رأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٩)، العدد (٣١)، لسنة ٢٠٠٢

١٣- **Adler G. ISO ١٠٠٠ A manual for Total Quality management new delhi, ١٩٩٩**

١٤- **Leanard, Straus, The Essence of Total Quality Management (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., ١٩٩٩).**

١٥- **Castles. W. M. Lindsay, "The Management Control of Quality, ٣rd, ed, West Pub. ١٩٩٩.**

١٦- **Daniel, H. ISO ٩٠٠٠ Quality management system Guidelines for Enterprises in**

Analysis, Adison-wesley publishing Co. Inc, ١٩٩٦

٢٧- Morgan & Murystrog d., measures of Quality and High perform are. ANA COM, ١٩٩٥.

٢٨- Quinn, J,el.al "Managing Professional Intellect: Marking The Most of the Best" Harvard Business Review Vol. ٧٤,No ٢, ٧١-٨٠

٢٩- Lee & Pour A. Total Quality Management: A Cross-Functional John Wiley and Sons, Inc., New York, ١٩٨٥

٣٠- Schroeder,M. Production and Operation Management Total Quality and responsiveness, McGraw – Hill, New York, ١٩٩٣

٣١- Smith, Peter., " Systemic Knowledge Management", Managing Organizational Asset for Competitive, Vantage WWW. Article. Com, ٢٠٠٢

٣٢- Stewart, D.C. How to be a Star at Work Through Strategies You Need to Success, Times Business, New York, ١٩٩٧

٣٣- Stewart. T " Intellectual Capital: The New Wealth of Organization" ١٩٩٧

٣٤- Youndt, M.A., Snell S.A., Dean J. W., Lepak, D.P., Human Resource Management Manufacturing Strategy & Firm Performance, Academy Of Management Journal, Vol. ٣, August ١٩٩٦

Developing countries, ٢nd Ed, Itc and ISO, ١٩٩٩

١٧- Davenport & Prusak.C, Applying ISO ٩٠٠٠ Quality Management system, International trade center uncted/ Wto Geneva, ١٩٩٧

١٨- David, Robert and Lie" Strategic Management Building and Sustaining Competitive Advantage " , west pub company, ١٩٨٩

١٩- Drucker, P.F., Knowledge- Worker Productivity: the Biggest Challenge, California Management Review, Vol ٤١, No٢, ١٩٩٩

٢٠- Flanigan, J.P., the Manager. S Guide to Benchmarking ٢ed ., Jossey-Bass, California ١٩٩٦

٢١- Hamel, G.; & Prahalad. C., Competing for the Future, Harvard Business Review, November- December, ١٩٩٤

٢٢- Harvasent D. C. How to be a Star at Work Through Strategies You Need to Success, Times Business, New York, ١٩٩٩

٢٣- Harvard Business Review – sep. Oct, ١٩٩٧

٢٤- Heisig, Peter. and etal. Intellectual Capital ٢٠٠٣

٢٥- Hifflet & Nabber, "Quality Function Deployment QFD: Integrating Customer Requirements into Product Design", Cambridge, Mass Productivity Press, ١٩٩٤.

٢٦- Karjewski, Lee & Ritzman Larry, operation management, strategy and

تقييم نتائج متغيرات رأس المال الفكري الرئيسة و الفرعية -٣٥

ت	أ) رأس المال البشري	نعم	جزئيا	كلا
١	يمتلك الأفراد في المستويات الإدارية العليا الخبرة اللازمة لإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة للعمليات الانتاجية.			
٢	تتوافر المقدرة العقلية لدى الأفراد مما أدى إلى نمو القدرة المعرفية لديهم.			
٣	يتمتع الأفراد العاملين في المنظمة للمعرفة العامة لإدارة الجودة الشاملة.			
٤	هنالك تكامل للمهارات المختلفة في المنظمة والقدرة على انتاج منتجات ذات جودة عالية			
٥	تحقق منظماتنا اهدافها بفاعلية لامتلاكها مورد بشري كفوء.			
	ب) الموجودات الفكرية			
١	تمتلك المنظمة القدرة على تغيير تصاميم منتجاتها من وقت لأخر.			
٢	تتميز المنظمة بالمرونة في العمليات الانتاجية والاعتماد على منظومة الشبكات الفكرية			
٣	امتلاك منظماتنا مجموعة من الحواسيب المتطورة واستعمال التقنية المتطورة في العملية الانتاجية لتحقيق الجودة.			
٤	توثق المنظمة جميع اجراءات العمل والعمل على تحسينها باستمرار.			
٥	القدرة لدى متخذي القرار على تحديد الموجودات الفكرية المطلوبة لمواجهة التحديات.			
	ج) الملكية الفكرية			
١	حققت منظماتنا مجموعة من براءات الاختراع في مجال تحسين الانتاج			
٢	استطاعت منظماتنا من تحقيق مبيعات عالية بسبب استعمال علامة تجارية مبتكرة.			
٣	لبعض افراد منظماتنا بحوث منشورة بخصوص الجودة والانتاجية.			
٤	تمتلك منظماتنا أسراراً صناعية مهمة تقود إلى تحقيق التفوق التنافسي في مجال الجودة.			

تقييم نتائج متغيرات إدارة الجودة الشاملة الرئيسة و الفرعية

ت	أ) إدارة الجودة	نعم	جزئيا	كلا
(*)	استراتيجية الجودة			
١	تتولى الإدارة العليا في المصرف تخطيط وتحديد الأهداف الاستراتيجية			
٢	تضع الإدارة العليا اهدافها الاستراتيجية اعتمادا على حاجات ورغبات الزبون			
٣	توفر الإدارة العليا جميع الامكانات المتاحة لتحقيق استراتيجية الجودة			
٤	توجد في المصرف لجنة للجودة يرأسها احد أعضاء الإدارة العليا			
٥	تعرف الإدارة العليا بأهمية الجودة عن طريق دورات متخصصة للعاملين			
(*)	برامج الجودة			
٦	يعتمد المصرف برامج خاصة لتحسين جودة الأداء وبما يتناسب مع الاتجاهات الحديثة			
٧	تراقب الإدارة العليا في المصرف مسار برامج الجودة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية			
٨	يتوافر في المصرف ملاكات فنية مدربة ومتخصصة لتنفيذ برامج الجودة بنجاح			
(*)	دراسات السوق			
٩	تراقب الشركة الخدمات المصرفية للمصارف المنافسة بالسوق لتحديد مستوى الجودة الموجودة.			
١٠	يثق المصرف بان رأي الزبون في مستوى الجودة من شأنه الاسهام في تحسين الجودة الخدمة المصرفية			
١١	يدرس المصرف شكاوى الزبائن والاستفادة منها لتحسين الخدمات المصرفية			
١٢	يعتمد المصرف أساليب إحصائية للتنبؤ بحاجة الزبائن من الخدمات المصرفية ؟			
١٣	يتوافر في المصرف أفراد متخصصون لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بتحديد حاجات ورغبات الزبائن المستقبلية			

	٢) العاملون			
(*)	برامج التدريب			
١	ان طول مدة التدريب وارتفاع كلفته لا يؤثر في قرار إشراك العاملين في الدورات التدريبية.			
٢	تراقب الإدارة التحسينات المتحققة بالأداء بعد انتهاء التدريب.			
٣	تعقد دورات تدريبية داخل المصرف لتأكيد أهمية الجودة.			
(*)	الحوافز			
٤	تعتمد الإدارة العليا في المصرف نظاما للحوافز لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية للجودة			
٥	يحصل العاملون على مكافآت مادية ومعنوية مقابل إنجازهم المتميز.			
٦	تلاقي إنجازات العاملين ومبادرتهم تشجيع الإدارة العليا.			
٧	ساعد النظام الحوافز المعتمد في المصرف على تشجيع العاملين على العمل وقلل من التاركين للعمل.			
(*)	الدافعية			
٨	تناقش مشاكل العمل بصورة جماعية وتشكل فرق عمل لإنجاز مهمات محددة داخل المصارف.			
٩	يتعاون الجميع كأعضاء فريق بصرف النظر عن العناوين الوظيفية لكل منهم.			
١٠	أدخلت الإدارة نظما وأساليب عمل جديدة لتحسين أداء العاملين.			
	٣) مواصفات الخدمات المصرفية	نعم	جزئيا	كلا
(*)	المواصفات الفنية			
١	يعتمد تحديد المواصفات الفنية للخدمة المصرفية على تحديد حاجات ورغبات الزبائن للوصول إلى مستوى الجودة المطلوبة			
٢	يحدد في عملية المواصفات للخدمة المصرفية حدود السماحات المقبولة			
٣	تجرى دراسة المواصفات من خلال عمليات تجريبية لمعرفة مدى امكانية تنفيذها داخل المصرف.			
٤	يستخدم المصرف طرائق وأساليب حديثة لتنفيذ هذه المواصفات وباستعمال الحاسوب.			
(*)	طرائق الانتاج وكفاءة العاملين			
٥	تأخذ عملية تحديد مواصفات الخدمات في المصرف الطرائق المعتمدة مسبقا في عملية تحديد المواصفات الجديدة بهدف الحصول على الجودة المطلوبة.			
٦	تعتمد عملية تحديد المواصفات على مستوى كفاءة ومقدرة العاملين.			
٧	تتوافر لدى واضعي المواصفات معلومات عن مقدرة العملية الانتاجية للتعرف على مدى الايفاء بمتطلبات المواصفات الموضوعة.			
٨	تعدل مواصفات الخدمات المصرفية باستمرار وبما يتلائم ومتطلبات التحسين التي تجرى على هذه المنتوجات.			
	٤) تصميم العمليات المصرفية.			
(*)	مدى توافق الادوات مع مواصفات التصميم			
١	لتصميم العمليات المصرفية تأثيرا مباشرا على مستوى جودة الخدمة المصرفية			
٢	للوصول الى مستوى الجودة المطلوبة يحدد نوع الادوات اللازمة لإيجاد الخدمات المصرفية خلال تصميم العملية			
٣	تدرس الشركة مقدرة العمليات المصرفية لتحديد مدى التباين الحاصل عن مواصفات تصميم المنتوج			
(*)	موارد الإنتاج المناسبة			
٤	للوصول الى مستوى الجودة المطلوبة للخدمة المصرفية يحدد مستوى جودة المواد في اثناء عملية تصميم العملية.			
٥	تأخذ عملية تصميم العملية بالحسبان طرائق الانتاج المتاحة على مستوى الجودة المطلوبة			
٦	تحدد في عملية تصميم العملية عدد العاملين ونوع المهارة المطلوبة لانجاز العمل			
٧	تشمل عملية التصميم المراحل المطلوبة كافة لعملية انتاج الخدمة المصرفية.			

تابع

	٥) أساليب ضبط الإنتاج				
(*)	طرائق الفحص				
١	تشمل برامج ضبط جودة الخدمات المصرفية أخذ عينة من هذه الخدمات أثناء عملية تقديم الخدمة للتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة سابقا.				
٢	تحرص الشركة على استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الانحرافات الفعلية عن المطلوبة				
٣	تقوم الشركة بأخذ عينة من الخدمة النهائية ومطابقتها مع المواصفات الموضوعة.				
٤	تشمل برامج ضبط الجودة في المصرف استعمال أدوات مناسبة أثناء عملية الإنتاج				
٥	يواكب المصرف التطور التكنولوجي لأدوات القياس باستمرار				
(*)	السجلات:				
٦	للمصرف سجلات لتوثيق نتائج الفحص والاختبار في أثناء عملية الإنتاج أو تأكد من جودة الخدمات المصرفية النهائية.				
٧	تهتم عملية ضبط الجودة في المصرف بتوفير المعلومات التي من شانها المساعدة في تشخيص مشاكل الجودة.				
٨	ترفع تقارير دورية بالمشاكل والمعوقات كافة التي تشخص للإدارة العليا				

السمات القيادية وعلاقتها بأبعاد أزمة التعليم العالي
دراسة تحليلية لجامعات الفرات الأوسط

الدكتور محمد جبار الصافح
والمدرس المساعد أفنان الاسدي
تدريسيان في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

ملخص البحث

احتلت الجامعات دورا بارزا في المجتمعات لمساهمتها في التقدم العلمي والحضاري، اتجه العراق أيضا إلى تعزيز مساهمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف أنواعها وتخصصاتها، وبن خلال تنمية عقول قيادية متميزة بسمات قادرة على إدارة الأزمات التي تواجه الجامعات خاصة والأمة عامة بطرق وأساليب غير تقليدية، بغية الإسهام الفاعل في تطوير مهماتها.

استهدف البحث إلى تحديد مدى توافر السمات القيادية المعتمدة لدى مجتمع البحث، والتعرف على أبعاد أزمة التعليم العالي، وعلى طبيعة العلاقة بين السمات القيادية وأبعاد الأزمة.

أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط بين السمات القيادية (الإبداع، والقدرة على اتخاذ القرار، والثقافة) وأبعاد أزمة التعليم (تعدد الفلسفات، وتعدد الأدوار، والتمويل).

مقدمة

من المعروف إن التحدي الكبير الذي يواجهه التعليم العالي يتحدد بسلسلة من الأزمات التي تختلف في طبيعتها وحجمها ..... لذا فان مواجهة أزمة التعليم من خلال فهم طبيعة الفلسفات التي تمارسها الجامعات والكليات المبحوثة وكيفية الارتقاء بالأدوار الجديدة والمتطورة التي تسعى لتحقيقها مع توافر الإمكانيات المادية وغير المادية اللازمة للتعليم والذي أصبح ضرورة ملحة ولاسيما في ما فرضه الواقع المعاصر، والذي فرض العديد من البنى الوظيفية والمفاهيم الجديدة فضلا عن الأدوار والفلسفات التي تعمل بها الجامعات باتت موضع نقد في كثير من الأحيان.

وبسبب تعرض العراق للكثير من الأزمات " الحروب " التي استهدفت تضييق الخناق على انطلاقة الجامعات في بناء القاعدة العلمية الرصينة.

استوجب الأمر البحث عن دراسة التجربة العراقية بالنسبة لقطاع التعليم العالي وإلقاء الضوء على ما افرزته الأزمة الاقتصادية والسياسية والثقافية

التي أصابت البنى التحتية للجامعات وللأعوام ١٩٩١، ٢٠٠٣ من إبداع وجهود قيادية متواصلة.

اختار البحث بعضا من أهم القطاعات الثقافية والتعليمية والتربوية والمتمثلة بالجامعات العراقية " الفرات الأوسط " والمكونة من الجامعات الكوفة – بابل – القادسية – كربلاء.

وقد انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السمات القيادية وأبعاد أزمة التعليم العالي لذلك تضمنت التوصيات اعتماد السمات القيادية عند اختيار القيادات الجامعية والتي تبدي اهتمامات ومعالجات لكيفية إدارة أزمة التعليم.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث، غموض السمات القيادية المتمثلة بـ(الإبداع، والقدرة على اتخاذ القرار، والثقافة) الذي يتسم بها القائد الإداري ودورها في تصعيد أو حجب بوادر أزمة التعليم العالي، وفحص مواطن الاتفاق والتصادم بين ادوار الجامعة كما يأخذ بها تعليمنا، بالإضافة إلى صعوبة تشخيص المنهجية التي تقوم على التحليل الفلسفي لمفهوم ومسار تطوره، كذلك أسلوب التعامل مع واقع أزمة التمويل ومدى تناسب مصادره مع احتياجات الجامعة والتعليم.

ثانيا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي.

- تحديد مدى توافر السمات القيادية المعتمدة لدى رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية والمتمثلة (الإبداع، والقدرة على اتخاذ القرار، والثقافة).
- التعرف على أبعاد أزمة التعليم العالي في الجامعات والكليات في مجال (تعدد الفلسفات، وتعدد الأدوار، والتمويل)
- الوقوف على طبيعة العلاقة بين السمات القيادية وأبعاد أزمة التعليم العالي.

ثالثا : فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة ارتباط بين السمات القيادية(الإبداع، والقدرة على اتخاذ القرار، والثقافة) وأبعاد أزمة التعليم العالي (تعدد الفلسفات، وتعدد الأدوار، والتمويل).

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة ارتباط بين السمات القيادية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: هناك علاقة ارتباط بين أبعاد أزمة التعليم العالي.

رابعا : منهج البحث وأدواته وإجراءاته

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومن اجل تحقيق أهداف البحث فقد قامت الباحثة بما يلي:

١- إعداد استبانة خاصة بمتغيرات السمات القيادية وأبعاد الأزمة تحددت أبعادها الرئيسة وفقا لأسئلة البحث.

٢- تم معرفة الصدق الظاهر للاستبانة من خلال تحكيم بعض الخبراء في قسم إدارة الأعمال والإدارة العامة في جامعات عراقية مختلفة.

٣- تم معرفة ثبات الاستبانة من خلال إعادة تطبيقها ثانية على مجتمع تجريبي وإعطاء النتائج متماثلة في كلتا المرتين.

بالإضافة إلى ذلك تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من القيادات الجامعية العليا للوقوف عن كثب عند آرائهم ومقترحاتهم.

خامسا : مجتمع البحث

شمل مجتمع البحث رؤساء الجامعات المبحوثة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية، حيث تم توزيع ١٦٠ استبانة على مجتمع البحث الذين بلغ عددهم ١٦٧ وكانت نسبة الاستجابة ٩٥% من المجتمع الأصلي.

سادسا : المعالجة الإحصائية

طبقت أداة البحث على المجتمع.واستخدمت الأساليب الإحصائية في التحليل هي:

١- النسبة المئوية .
٢- الوسط الحسابي.
٣- الانحراف المعياري.
٤- معامل الاختلاف.
٥- معامل الارتباط Pearson.

وعولجت البيانات باستخدام برنامج حاسوبي spss وقد استخدم تحليل التباين ANOVA Analyses لإيجاد الفروق بين المتوسطات ومن وجهة نظر مجتمع البحث في مجالات السمات القيادية

وأبعاد الأزمة وفقا لأسئلة البحث ومتغيراته حيث اخذ بمستوى دلالة ٠,٠٥ =@ .

سابعا : المصطلحات الإجرائية

١- السمة: مجموعة من الصفات والخصائص الشخصية التي تظهر في نمط سلوكي ثابت ومستقر نسبيا يتجلى أثره وتظهر ملامحه في مواقف متعددة ومتنوعة، والتي تشكل أصولا تجمد بمجموعها متطلبات القيادة الرشيدة.

٢- السمات القيادية: هي جزء من السمات الشخصية تتميز بإمكانياتها على كشف القدرات القيادية في مواقف وأبعاد ومتغيرات البيئة الجامعية لدى رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية في الجامعات المبحوثة، وتظهر نتائجها في أدائهم لمهماتهم بالتحليل العلمي واستعمال الوسائل والأساليب والتقنيات لاستخلاص قرارات إدارية تمكن القائد من تحقيق المنظمة أهدافها بكفاءة وفاعلية إنسانية- أما السمات القيادية التي اعتمدت في هذا البحث وهي:

أ- الإبداع: القدرة على الاكتشاف العلمي وجمع الأفكار بطرق مبتكرة وعلى وفق رؤية جديدة وبأساليب وأنظمة حديثة، ولتمويل هذه الأفكار المبدعة من حيث مصدرها ونوعها إلى واقع ملموس يؤدي إلى تحقيق نتائج مستقبلية أفضل والارتقاء بمستوى الأداء.

ب- القدرة على اتخاذ القرار: قدرة القائد على المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأنسب في الوقت المحدد وبما يسهم في تحقيق الأهداف المرغوبة التي يبتغيها متخذ القرار بأعلى كفاءة وفاعلية.

ج- الثقافة: مجموعة من المعارف والقيم والمعتقدات ووجهات النظر وأساليب التفكير والتوقعات والممارسات السائدة والمقبولة عند القادة والتي يمارسها من خلال أداء عمله.

٣-أبعاد أزمة التعليم العالي: هي إحدى أنواع الأزمات التي يواجهها المجتمع عامة والتي تنتج عن المتغيرات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) والجامعات خاصة الناشئة عن أسلوب التعامل مع (المفاهيم والفلسفات والأدوار المستجدة) التي اتخذتها الجامعة بوصفها مخرجاً للكثير من الأزمات. أما أبعاد الأزمة التي اعتمدها البحث هي:

أ- تعدد الفلسفات: مجموعة من المفاهيم والمعتقدات التي تسيطر على توجهات التعليم العالي خلال فترة من الزمن.

ب- تعدد الأدوار: مجموعة من المهام والوظائف والاتجاهات التي تمارسها وتؤديها الجامعات في ظل عمليات البناء والتطورات العلمية والعملية في البحث والتغيير والتقدم التكنولوجي وأداء مهامها على الصعيد الوطني والقومي والإنساني.

جـ- التمويل: عبارة عن إيجاد مصادر مالية مضافة، قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية كافة لتمكينها من تحقيق أهداف ورسالة الجامعة التربوية والتعليمية والبحثية والإدارية.

المبحث الثاني : الجانب النظري

أولا: مفهوم القيادة الإدارية وأهمية القيادة الجامعية.

إن تعريف القيادة الإدارية ليس سهلا كما يتصورلانه عميق المضمون متغير بتغير المنهج والأسلوب، ثابت بثبوت الفكر والهدف، وهناك من يرى " إنها عملية إنسانية تسعى للتأثير في أفعال المرؤوسين (الأفراد) وسلوكهم واتجاهاتهم للعمل لتحقيق الهدف".[١]

والبعض الأخر يرى إن القيادة الإدارية لا تقتصر على إنها عملية إنسانية فحسب، وإنما تمثل " النشاط

الايجابي الذي يباشره شخص معين في مجال الإشراف الإداري على الآخرين والقيام بإعمال التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة، لتحقيق هدف معين بوسيلة التأثير والاستمالة، أو باستعمال السلطة الرسمية عند الاقتضاء والضرورة".[٢]

في حين إن البعض الأخر، تناول القيادة على أساس قيادة موقف معين قيادة إدارية فعالة تتحقق من خلال التوازن في الاهتمام لكل من العاملين والعمل من خلال استخدام مناهج واستراتيجيات لمواجهة الأزمات والضغوطات المختلفة التي تواجه القطاع التعليمي.

أهمية القيادة الجامعية:

تعد القيادة الجامعية احد أهم متغيرات (متطلبات) نجاح العمل الجامعي لكونها تتصل اتصالا وثيقا بكل ما في البيئة المحيطة بالتعليم والتربية، وتتجاوز في مضامينها سمات القادة وخصائصهم، وتتطلب القيادة الجامعية في المجتمع الأكاديمي فهما خاصا للباحثين والعلماء والأساتذة فان اخذ اهتمامات هؤلاء في الاعتبار هو الطريق للبقاء الجامعي واستمراريته.[٣]

ويحاول دارسو الإدارة الجامعية في تناولهم لمفهوم القيادة أن يقارنوا بينها وبين مفهوم الإدارة فبعضهم يميز بين الإدارة والقيادة، على إن الإدارة بالنسبة لرجل الإدارة الجامعية تعني ما يتعلق بالجوانب التنفيذية والتي توفر الظروف المناسبة والإمكانيات المادية والبشرية للعملية التربوية، أما القيادة الجامعية فهي محور العملية الإدارية وتأتي أهميتها في كونها تؤدي دورا فاعلا في جميع جوانب العملية الإدارية لتجعلها أكثر فاعلية تجاه تحقيق الأهداف.[٤]

ثانيا: سمات القيادة الجامعية

أن العمل الأكاديمي، يمكن اختزاله إذا استطاعت الهيئة التعليمية صياغة السمات القيادية للفرد (كالوعي الذاتي، الموثوقية، والتعاطف والالتزام، والإبداع، والكفاءة، والثقافة والتعليم) وفي الوقت نفسه فان ممارسة القيادة الجامعية من جانب أعضاء هيئة التدريس يمكن تعزيزها بتطبيق الخصائص المرتبطة بالمجموعة مثل (التعاون، والهدف المشترك، واحترام الرأي).[٥]

ويؤكد(Shapiro) بان القيادة الجامعية في المجتمع الأكاديمي المتمثلة برؤسائها هي محور الفعالية الإدارية والعلمية في الجامعة، فكلما حسنت مواصفات ومؤهلات هذه القيادات تعزز دورها في تحقيق الأهداف الجامعية.[٦] ويمكن إيجاز السمات القيادية التي تناولها البحث بالاتي.

١- الإبداع

تناول الباحثون والعلماء الإبداع بمفاهيم متباينة فقد يرى البعض إن الإبداع: "هو القدرة على جمع الأفكار العلمية وإخراجها بأسلوب فريد من نوعه أو صنع ترابطات غير اعتيادية بين هذه الأفكار".[٧] وأخر يرى "انه العملية التي يتميز بها الفرد عندما يواجه مواقف ينفعل بها ويعايشها بعمق" ، وكذلك هو "عملية تبني تغير جديد للمنظمة والبيئة المختصة".[٨] وقد أشار قانون حوافز المبدعين في الجامعات العراقية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ إن المبدع هو الذي لديه القدرة على تحقيق الأتي:[٩]

١- الاكتشاف العلمي والتطوير على وفق رؤية جديدة.
٢- التوصل إلى سر المعرفة.
٣- إدخال أساليب وسياقات عمل جديدة وأنظمة وأبحاث علمية أصيلة.
٤- اختراع منتج جديد أو تقديم فكرة علمية.
٥- المشاركة في التأليف أو الإنتاج العلمي الأصيل.

وعليه إن اختيار القيادات الجامعية في ضوء أسس واعتبارات موضوعية وعلمية وإدارية

وإعدادها بحيث تصبح من العوامل التي تسهم في نجاح أي تغير وتوفير مناخ تنظيمي يشجع على الإبداع والابتكار والتجديد.

٢- القدرة على اتخاذ القرار

يعد مفهوم اتخاذ القرار: "عملية مستمرة لتقييم البدائل المطروحة لتحقيق هدف معين مع ضرورة توفر ثلاثة عناصر رئيسة":[١٠]

١- عملية الاختيار: أي اتخاذ القرار هو نشاط إرادي لا قسري.

٢- وجود بدائل.

٣- الهدف، اتخاذ القرار سلوكا هادفا.

لذا من الضروري تمتع القيادات الإدارية بقدرات ايجابية لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تخدم الحركة العلمية.

ويرى الباحثون وجهات نظر مختلفة لسمة القدرة على اتخاذ القرار: حيث يرى البعض : "انه مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره انسب وسيلة متاحة إمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها"[١١]. وآخر يرى: "انه العملية التي تم بمقتضاها المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة وبالتالي اختيار إحداها نظرا لأفضليته في تحقيق الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار بأعلى كفاءة وفاعلية".[١٠]

علما إن معظم القيادات الإدارية في المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم العالي في العديد من الدول النامية لا تشارك في عملية صنع القرار المتخذ في جامعاتهم في حين تتبع الجامعات في الدول المتقدمة أنموذج التنظيم الذاتي المتعدد المستويات والتكامل في عملية صنع القرارات.

٣- الثقافة

تعد من سمات مهارة الإنجاز ويرى الباحثون وجهات نظر في مفهوم الثقافة: "هي فلسفات وأيديولوجيات والقيم والافتراضات والمعتقدات والمعايير المشتركة التي تربط أعضاء المجموعة".[١٢] وآخر يرى "هي كافة الأنماط السلوكية الظاهرة والضمنية والمكتسبة والمنقولة إلى أفراد المجتمع بواسطة الرموز التي تمثل منجزات الجماعات الإنسانية وعليه تعد مهمة القائد في المهام الصعبة نظرا لتعدد وتفاوت احتياجات الناس وتوقعاته وتطلعاتهم وان نجاح القائد دائما مشروط بفهم واستيعابه للثقافة السائدة في المجتمع".[١٣]

والجامعة بوصفها نظام مفتوح لا يمكن أن تنفصل إدارتها عن البيئة الثقافية المحيطة بها وهي بالتأكيد تنشأ عنها تنظيم القيم للمجتمع وتتفاعل مع المحيط بها.

ثالثا: أبعاد أزمة التعليم العالي

تناول الباحثون مفهوم الأزمة (crisis) وفق مؤشرات عديدة ومختلفة فمنهم من يرى على إن الأزمة كونها " موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية"، [١٤] أو هي " نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة قد تؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية"، [١٥] وآخر يرى إن للأزمة بوصفها فرصة أو تهديد لها معنيين متناقضين " الأول سلبي- يتمثل بالتهديد للحالة الطبيعية. والثاني ايجابي- متمثل بالفرصة للنجاح فإما مخاطر تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها أو الحد من قدرتها أو فرصة للقائد الإداري لإظهار التكامل ولتحقيق الأهداف الحالية". [١٦] فمفهوم أزمة التعليم من وجهة نظر البحث " إنها موقف استثنائي يواجه الجامعات وكوادرها التدريسية والإدارية كما تؤثر في سير عملها نتيجة لصراعات وأحداث غير مستقرة تؤدي إلى مشاكل غير متوقعة، ويتطلب اتخاذ الإجراءات العلمية والعملية لحل سريع من خلال تنظيم وفهم وتوظيف الفلسفات والأدوار المستجدة وتحصيل الموارد المالية الكافية لإظهار التكامل ولتحقيق الأهداف المنشودة."

وتنشأ أزمة التعليم عادة نتيجة لمؤثرات مختلفة داخلية وخارجية تمر بها الدول وغالبا ما ترتبط بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والثقافية أما ما يخص المؤثرات الداخلية فترتبط في فهم فلسفات التعليم وأهدافه ونقص الموارد المالية، تداخل وظائف وادوار الجامعة وعدم كفاءتها.

ويمكن تحديد ملامح الأزمة الحالية التي وصلت إليها الجامعات بفعل توجهها لعملية المعرفة والانسياق وراء متطلبات المجتمع وتغيراته في الأبعاد الثلاثة الآتية:

١- تعدد الفلسفات

سيطرت على توجهات الجامعات لغاية القرن العشرين ثلاث فلسفات وهي: (١٧)

١- الفلسفة الداعية - اهتمامها بالبحث العلمي والبحث عن الحقيقة.

٢- فلسفة المنفعة - ضرورة أن يكون التعليم موجها لخدمة المجتمع والانسياق وراء متطلباته.

٣- فلسفة التربية الذهنية وتدريب العقل - تعمل على شد الطلبة وقواهم الذهنية والعقلية وتنمية العادات المرغوب فيها.

مما أدى إلى غموض فلسفة التعليم العالي وعدم تلبية مطالب المجتمع، بعدها ظهرت توجهات وفلسفات مستجدة يدار بها التعليم العالي في كل من الجامعات الغربية والعربية والعراقية أيضا ومنها: (١٨)

١- فلسفة الإنتاج الكبير ٢- فلسفة العلوم والتكنلوجيا ٣- فلسفة الربحية والتنافسية ٤- فلسفة المركزية واللوائح والروتين ٥- فلسفة الدور الاجتماعي للتعليم العالي ٦- فلسفة التعليم العالي منظومة أهداف

٧- فلسفة التعليم العالي كثقافة عامة ٨- فلسفة التعليم العالي منظومة منفتحة على البيئة ٩- فلسفة التعليم العالي بالجودة الشاملة ١٠- فلسفة التعليم العالي بالتوجه للعالمية.

ويستنتج البحث إن الجامعات العراقية(مجتمع البحث) لا تعاني من تعدد الفلسفات التي تمارسها بقدر ما تعاني من الغموض الفلسفي ودون النظر على إنها فلسفة بنظر قائميها.

٢- صراع تعدد الأدوار

أكد الباحثون فشل الجامعات في كثير من الأحيان في التوازن بين وظائفها وأهدافها إذ أعطت أولوية لبعضها على حساب البعض الأخر مما افقدها هويتها وبتركها للوظائف التقليدية، ومعيها للمستجد ومنها:

١- دور الجامعة في البحث العلمي.

٢- دور الجامعة في خدمة المجتمع.

ومن مؤشرات أزمة الجامعات وفقدها لهويتها هي: (٥)

١- أصبحت الجامعات تعطي أهمية وأولوية للتقدم التكنولوجي للمجتمع وإغفالها المسؤولية الإنسانية.

٢- الجامعة أصبحت جزءا مهما من المؤسسة الصناعية الحربية التي تقدم الدعم للمشروعات البحثية وفي المقابل توظيف الجامعة لتحقيق أغراضها وأبعادها عن أدوارها العلمية.

٣- تزايد اتجاه الجامعات للتركيز على البحوث التطبيقية وإهمالها للبحوث الإنسانية.

٤- خضوع الجامعة لحاجات المجتمع مما اثر على نمط المعرفة وعلى منهجية إنتاج المعرفة وحسب طبيعة المشكلات.

٥- اعتماد الجامعات على استيراد النماذج العلمية الجاهزة والقيام بالتركيز في مناهجها ومقرراتها وأساليب التدريس على التلقين وحشو المعلومات.

ويستنتج البحث إن الجامعات العراقية (مجتمع البحث) لا تعاني من مشكلة صراع تعدد الأدوار بل تعد أزمتها التي تعايشها حتى الان في كيفية ترميخ جهودها لأداء أدوارها بشكل يحقق لها الارتقاء

وتحقيق الهدف، لذا بدأت تعمل بـالأدوار المستجدة الآتية ومنها:[١٩]

١- إحداث تطور جوهري في كليات والجامعات لتكون قادرة على التنافس والإبداع.
٢- توظيف البحث العلمي في خدمة قطاعات الإنتاج والتنمية من خلال برامج التنسيق وزيادة تفعيل الخدمات.
٣- تطوير قواعد البيانات للأبحاث العلمية للباحثين.
٤- رفد القطاعات بالمتخرجين القادرين على حل مشكلات المجتمع وفق المستجدات العلمية.
٥- الولوج في مفاهيم وفلسفات حديثة.

وبينت الجامعات (مجتمع البحث) أسباب الضعف في تأدية أدوارها وكما يأتي: [٢٠]

١- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي بسبب قلة الميزانية.
٢- محددات نشر إنتاج الجهد البحثي (خاصة في المجلات العربية والعالمية).
٣- عدم توفر المصادر الحديثة والمجلات والدوريات العلمية العربية والعالمية.
٤- نقص الأدوات البحثية اللازمة (التقنيات والتجهيزات العلمية المستجدة).
٥- عكست آلية التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة جوانب من التداخل في العمل مع المكاتب الاستشارية لعدم وضوح فلسفتها وأهدافها.
٦- ضعف التواصل العلمي مع الجامعات العربية والعالمية نتيجة الأزمة السياسية والاقتصادية.
٧- افتقار القيادات الإدارية في الجامعات إلى منهاج مبرمج للاشتراك في الدورات التطويرية وافتقارها إلى مستوى مقبول من الصلاحيات والمسؤوليات.

علما إن نظام التعليم العالي في الجامعات يستلزم عدد من المتطلبات الواجب توافرها لتتمكن الجامعة من القيام بأدوارها.

التمويل

يتوقف نجاح الجامعات في أداء رسالتها العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها على وفرة الإمكانيات المادية المتاحة لها.

لذا سعت الجامعات إلى تهيئة المزيد من الموارد المالية بينها وبين المصنع مقابل الخدمات التي تقدمها الحصول على الأموال لسد العجز في موازنة الجامعة.

علما إن التعليم العالي حاليا يواجه أزمات مالية واقتصادية مستمرة بسبب تزايد الجامعة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم وتمويل التوسعات المختلفة على الرغم من إن الجامعة لم تعد مؤسسة خدمات فقط بل أصبحت أيضا مؤسسة إنتاجية تساهم في الإنتاج المباشر عن طريق البحث وتقديم الاستشارات وتنمية القوى البشرية. [٢٠]

أما التعليم العالي في الجامعات العراقية(مجتمع البحث) قد خضع إلى أزمة تمويل فرضها الحصار الدولي لذا أصبح على عاتق القيادات الجامعية التوجيه للأخذ بالأساليب والآليات للعمل على إدارة أزمة التمويل ومنها:[٢١]

١- فتح الدراسات المسائية.
٢- التوسع في الدراسات العليا.
٣- إيرادات إيجار الموجودات الثابتة(استثمار مرافق الجامعة).
٤- إيرادات بيع المواد الفائضة والسكراب.
٥- تأسيس المكاتب الاستشارية.
٦- البحوث التعاقدية (آلية التعاون).
٧- فتح الدورات التدريبية (التعليم المستمر).
٨- رسوم نفقات دراسية.

ومما تقدم فأن الأزمة السابقة، كانت ناشئة عن انعزال الجامعة عن المجتمع وحصرها في الفلسفة المعرفية والتركيز على التربية الذهنية، مما استدعى خروج الجامعة من أزمتها السابقة لسعيها لتبني فلسفات جديدة للتعليم العالي والتي أدت إلى قيام الجامعة بادوار جديدة.

أما الأزمة الراهنة فأنها ناشئة عن أسلوب التعامل الخاطئ" أو غير المدروس مع المفاهيم والفلسفات الجديدة والتي اتخذتها الجامعة مخرجا من أزمتها السابقة، حيث أدى تزايد ارتباط الجامعة بالمجتمع إلى تحول العلاقة بينها إلى خضوعها لمطالب المجتمع بدلا من أن تكون موجهه له وناقده لسياساته، وأدى تركيز الجامعة على ادوار معينة وإهمالها لادوار أخرى وعدم قدرتها على مواجهة الكثير من الأزمات الاجتماعية ذات الأبعاد الأخلاقية وهي(قضية الإرهاب والمخدرات، قضية حقوق الإنسان، قضية المرأة، التلوث والبيئة) مما بدأ التفكير عن بدائل للجامعات وظهور منظمات تطوعية ومؤسسات دولية لتبني هذه القضايا الاجتماعية الأنفة الذكر.

رابعا: السمات القيادية وعلاقتها بأبعاد أزمة التعليم العالي

أن للسمات والخصائص القيادية مؤثرة في قدرة القائد على التعامل مع الأزمة، وغالبا ما تتوفر هذه الصفات في شخصية القائد الإداري الأكاديمي بصفته متخذ قرار إدارة الأزمة وكذلك له القدرة على تشخيص أزمة التعليم وتطوير استراتيجيات التعامل مع أبعادها.

إن تزايد إدراك واهتمام القادة في الجامعات قد حان لإصلاح التعليم العالي وإعادة صياغة الأهداف المناطة بها والفلسفات التي تعمل بمضمونها وأصبحت الحاجة لهذا الإصلاح أكثر في سياق الاتجاه نحو الإعداد الجيد للموارد البشرية والتي يقع على عاتقها تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبما يتناسب مع متطلبات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ويمكن توضيح ابرز الصعوبات التي تواجه الجامعات حاليا وكالاتي:

١- تعاني الجامعات قصورا في جوانب فهم فلسفتها والتي تؤثر على فعالية العملية التعليمية والإدارية وعدم ملائمة البعض منها لظروف واحتياجات الجامعة حاليا وموائمتها لسوق العمل.

٢- بعض المؤشرات توضح تداخلا بين الأدوار والوظائف المختلفة للجامعة والكلية لاسيما الأدوار القيادية فيما يتعلق بالمسؤوليات والصلاحيات.

٣- مازالت الجامعات تعاني من نقص كبير في مواردها.

٤- عدم إتباع الطريقة العلمية والأساليب الحديثة في صنع واتخاذ القرارات.

٥- وجود بعض المفاهيم التي لا تتوافق مع ثقافة الجامعة وطبيعة العمل والمجتمع الأكاديمي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تقضي الأصول العلمية إجراء مراجعة للدراسات المتعلقة بالبحث وتم الإطلاع والرجوع إلى بعض الدراسات التي توفرت للباحثين:

١- **دراسة النعيمي ١٩٩٤.**

ركز البحث على دراسة مدى ارتباط السمات القيادية بعوامل الموقف ودرجة تأثير عوامل الموقف في مستوى السمات القيادية وركز في دراسته على اعتماد فاعلية القيادة على مستوى تحقيق التلازم في عوامل الموقف يقود إلى إحداث تغير في مستوى السمات وان الاختلاف الموقف التي تواجه القادة تقود أيضا إلى الاختلاف في السمات القيادية.

٢- **دراسة الصابر ١٩٩٨**

أعدت الدراسة أصلا كرسالة ماجستير في إدارة الأعمال بعنوان (السمات الشخصية للمدراء وتأثيرها في تحديد الفلسفة الإدارية) لمنظمات العمل الاجتماعية واستندت الدراسة على عدة فرضيات انصب اهتمامها على تأثير السمات الشخصية في تحديدهم للفلسفة الإدارية، وتوصلت الدراسة إلى تشكيل السمات الشخصية والفلسفة الإدارية وسطا على تكامل وتماسك المهمة الإدارية فهي بؤرة انطلاقة الممارسة الإدارية.

٣- **دراسة** Gmelch Walter ١٩٩٤

ركز البحث على التعرف على اثر السمات الشخصية والوظيفية والتنظيمية للمديرين لشركات صناعية وتوصل البحث إلى عدد من النتائج ومنها:

- الدعم الانفعالي والإسناد الجماعي يعد العامل الرئيس الأكثر تأثيرا في أسلوب التعامل الناجمة والتي تحقق النجاح في العمل.
- وضوح الدور الذي أسهم بشكل كبير ومباشر في التعامل الجيد للمدراء.

٤- **دراسة بشدري ٢٠٠١**

إن هذه الدراسة الموسومة (اثر متغيرات البيئة الخاصة في فاعلية إدارة ألازمات التنظيمية) أعدت كجزء من رسالة الماجستير في إدارة الأعمال. استندت إلى أربعة فرضيات انصب اهتمامها على بيان اثر البيئة الخاصة (الزبائن- والمجهزون- والحكومة- والممولون- والعاملون) في فاعلية إدارة الأزمات التنظيمية. وكانت نتائج الدراسة قد أفرزت وجود تأثير عال لمتغيرات البيئة الخاصة في فاعلية إدارة الأزمة في أمانة بغداد.

٥- **دراسة العبيدي ٢٠٠٢**

أعدت الدراسة أصلا كرسالة الماجستير والموسومة(الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الأزمة) في الإدارة العامة. استندت على ثلاثة فرضيات على التعرف على الأزمات والأنماط القيادية القادرة على إدارة الأزمات والوقوف على طبيعة العلاقة بينهما، وكانت النتائج قد أفرزت ميل آراء عينة الدراسة إلى استثنائية طارئة تواجهها المنظمات ولا يمكن التعامل معها بالطرق الاعتيادية وعلى ايجابية العلاقة بين إدارة الأزمات وأنماط السلوك القيادي.

٦- **دراسة** Donald Guth ١٩٩٥

ركز البحث على كيفية إتباع نصائح المدير التنفيذي في أوقات الأزمة التي تحتاج إلى مواجهة الأزمة وقيام القسم المسؤول عن ادارتها بالعمل جنبا إلى جنب الأقسام المسؤولة عن الاتصال قبل ظهور الأزمة ولاحظ الباحث انه لابد إن يكون هناك تعامل فعال مع وسيلة الاتصال في أثناء المرحلة التي تتعرض من خلالها المنظمة إلى ضغط قوي في أوقات الأزمة، وان تكون هناك إدارة جيدة للوصول إلى حل للازمة يتطلب وضع نظام مبرمج للتحوط من الأزمة واتخاذ الإجراءات الصحيحة.

أزمة التعليم العالي (تعدد الفلسفات، وتعدد الأدوار، والتمويل). ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب تحليل التباين (Anova Analysis) والجدول آلاتي يبين نتائج تحليل التباين وعلى النحو آلاتي:

المبحث الرابع : الجانب العملي

من خلال اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها (هناك علاقة ارتباط بين السمات القيادية (الإبداع، والقدرة على اتخاذ القرار، والثقافة) وأبعاد

جدول (١) نتائج استعمال أسلوب تحليل التباين لأبعاد أزمة التعليم والسمة القيادية الإبداع

أبعاد الأزمة / سمة الإبداع	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F		مستوى المعنوية ٠,٠٥	النتيجة
				المحسوبة	المجدولة		
بين المجموعات	٣	٧,١٤٧	٢,٣٨٢	١٥,٨٥٧	٢,٨٧٠	٠,٠٥	وجود فروق ذات دلالة معنوية
داخل المجموعات	٣٦	٥,٤٠٨	٠,١٥٠				
المجموع	٣٩	١٢,٥٥٥					

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى.

يظهر من الجدول في أعلاه وجود فروق ذات دلالة معنوية بين سمة الإبداع وأبعاد الأزمة لدى القادة في متناول البحث، إذ إن قيمة F المحسوبة والبالغة(١٥,٨٥٧) اكبر من قيمة F المجدولة والبالغة (٢,٨٧٠) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٣، ٣٦) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية بين سمة الإبداع وأبعاد أزمة التعليم العالي.

جدول (٢) يوضح نتائج استعمال أسلوب تحليل التباين لأبعاد الأزمة والسمة القيادية القدرة على اتخاذ القرار

أبعاد الأزمة / سمة القدرة على اتخاذ القرار	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F		مستوى المعنوية ٠,٠٥	النتيجة
				المحسوبة	المجدولة		
بين المجموعات	٣	٣,٩٧٩	١,٢٩٣	٧,٤٢٤	٢,٨٧٠	٠,٠٥	وجود فروق ذات دلالة معنوية
داخل المجموعات	٣٦	٦,٢٧١	٠,١٧٤				
المجموع	٣٩	٩,١٥٠					

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية المشتقة من الفرضية الرئيسة الأولى.

يظهر من الجدول في أعلاه إن هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى القادة المبحوثين في سمة القدرة على اتخاذ القرار وأبعاد أزمة التعليم. إذ كانت قيمة F المحسوبة والبالغة (٧,٤٢٤) اكبر من قيمة F المجدولة والبالغة (٢,٨٧٠) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٣، ٣٦). الأمر الذي يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية بين سمة القدرة على اتخاذ القرار وأبعاد الأزمة.

جدول (٣) يوضح نتائج استعمال أسلوب تحليل التباين لأبعاد الأزمة والسمة القيادية الثقافة

أبعاد الأزمة / سمة الثقافة	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F		مستوى المعنوية ٠,٠٥	النتيجة
				المحسوبة	المجدولة		
بين المجموعات	٣	٧,٣٦٤	٢,٤٥٥	١٥,١١٢	٢,٨٧٠	٠,٠٥	وجود فروق ذات دلالة معنوية
داخل المجموعات	٣٦	٥,٨٤٧	٠,١٦٢				
المجموع	٣٩	١٢,١١١٢					

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المشتقة من الفرضية الرئيسة الأولى.

يظهر من الجدول في أعلاه إن هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى القادة في متناول البحث في سمة الثقافة وأبعاد أزمة التعليم. إذ أن قيمة F المحسوبة والبالغة (١٥,١١٢) اكبر من قيمة F المجدولة والبالغة (٢,٨٧٠) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية(٣، ٣٦). مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سمة الثقافة وأبعاد أزمة التعليم العالي.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولا : الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري

١- تعدد مداخل القيادة الإدارية والنظريات والدراسات التي انبثقت من تلكم المداخل والتي عكست مع التطور الفكر الإداري أن هنالك سمات وخصائص شخصية معينة لا يضمن مجرد توافرها فاعلية القيادة الإدارية فضلا عن الأهمية النسبية لتلك السمات والصفات والمعتمدة بدرجة كبيرة على طبيعة الظرف والموقف التي تمارس فيه عملية القيادة.

٢- فيما يتعلق بمفهوم السمة Trait توصلت الدراسة من خلال التعرف على مجموعة من المفاهيم التي جاء بها الكتاب والباحثون، إلى مصطلح مقارب للسمة مثل (الخصائص، والصفات، والخواص، والمهارات، والقدرات).

٣- تبين من خلال الجانب النظري أن الأزمات التي مرت بها الجامعات أتت معظمها من خلال الظروف الاستثنائية والمواقف الحرجة أثر الحروب والمتغيرات (السياسية، والاجتماعية ، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية) ومن ثم عزلت الجامعات عن المجتمعات الأخرى اثر أزمة الحصار الدولي وخاصة في عصر النهضة والتكنولوجية الحديثة .

٤- اختلفت الآراء و تباينت وجهات النظر في تصنيفهم للفلسفات، الأمر الذي أدى إلى غموض فلسفة التعليم العالي وفقدانها للقيم الأكاديمية وباتت الجامعات لم تستطيع تلبية متطلبات المجتمع.

٥- تبين الدراسة وجهات نظر العديد من الباحثين في فشل الجامعات في الموازنة بين وظائفها وأهدافها وبرامجها وهياكلها الإدارية، إذ أعطت الأولوية لبعضها على حساب البعض الأخر الأمر الذي افقدها هويتها وتركها للوظائف التقليدية وسعيها للمستجد.

٦- تبين الدراسة أزمة التمويل إذ يواجه التعليم العالي أزمات مالية واقتصادية باستمرار وعلى مر السنوات ، بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم وتمويل التوسعات المختلفة.

ثانيا: الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الميداني

١- إن حملة الشهادات العليا (الماجستير) يشكلون نسبة لا بأس بها في حجم مجتمع الدراسة والذين يتولون منصب رئاسة أقسام علمية، الأمر الذي قد يعطي مؤشرا سلبيا والذي يعني تسييس الإدارة الجامعية أو نقص بكفاءة حملة شهادة الدكتوراه .

٢- وجد هنالك فروقا ذوات دلالة إحصائية بين السمات القيادية وأبعاد الأزمة وتبين أن هنالك فروقا للتعامل بين أبعاد الأزمات والسمات ، وتمثل سمة القدرة على اتخاذ القرار اقل فروقا معنويا للتعامل مع أبعاد الأزمة .

٣- تبين عدم إمكانية التعامل مع أزمة التمويل من خلال السمات القيادية مشيرا في ذلك لطبيعة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بيئة الجامعات العراقية والاتجاه نحو المركزية في قرارات الميزانية ومصادر التمويل.

٤- ظهرت أن السمة المتوفرة والسائدة في مجتمع الدراسة حاليا هي سمة الإبداع، والمبينة في الأنموذج الدراسي المختبر، حيث يبدي فيه القادة في متناول البحث اهتماما برعاية العلماء والمبدعين وتخصيص المكافأة والجوائز المجزية لهم.

ثالثا: التوصيات

١- التأكيد على ضرورة اعتماد السمات القيادية عند اختيار القيادات الجامعية والتي تبدي معالجات واهتمامات كبيرة لإدارة أزمة التعليم العالي وتقديم السمات المفضلة من قبل الجامعات لحاجتها في الظروف الاعتيادية والاستثنائية.

٢- ضرورة وضع معايير وأسس علمية وتربوية وإدارية لاختيار وتعيين القيادات الجامعية في الجامعات والكليات العراقية عموما بضوابط وشروط معلنة رسميا، أساسها المرتبة العلمية والخبرة الإدارية بالمناصب الإدارية والقيادية والعطاء والإبداع العلمي، وعلى إن تكون تلك المعايير موثقة على وفق صيغة استمارة الترشيح للمناصب القيادية لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات تختلف عن معايير رؤساء الأقسام العلمية.

٣- تقنين القوانين واللوائح التي صدرت بخصوص التعليم العالي بحيث تصبح خالية من التعارض والتكرار من خلال إعادة النظر فيها وصياغتها بأسلوب واضح وبسيط والاكتفاء بما يحقق الهدف المطلوب .

٤- التأكيد على فتح وحدات تحليل ومقارنة في الجامعات العراقية لمعرفة ما يجري في جامعات العالم من تطورات وأساليب جديدة في مجمل العملية التعليمية.

٥- إعطاء مرونة ومساحة وحركة اكبر للقيادات الجامعية وتشجيعها على اتخاذ القرار ضمن حدود الصلاحيات والسياسة العامة للجامعة.

رابعا: المقترحات

١- تشجيع الكوادر القيادية والعاملين في الجامعات وكلياتها لحضور مؤتمرات علمية موضوعها الأساس هو كيفية التعامل مع أزمات العملية التعليمية، وإعداد دراسات حول إدارتها.

٢- إعداد دورات تهتم بصنع القرار الجامعي على وفق الأنظمة الحديثة (نظم دعم القرار، والأنظمة الخبيرة) ورسم السياسات الجامعية وفي التخطيط والبرمجة لحركة التعليم .

٣- اعتماد منهج دراسة الحالة لتفحص وضوح الأدوار والفلسفات وتحديدها للقياديين والعاملين بالملاك الجامعي.

٤- إجراء دراسات فرص إتباع أنظمة تعليمية غير تقليدية (كالتعليم عن بعد والتعليم متعدد التقنيات والتعليم المفتوح) والشروع بجدية بالمباشرة في تطبيقها .

المصادر

Koonts،Harold&o،Donnel،Cyril،(١٩٨٠)،"Management"، thed،N.y.،McGraw-Hill.

٢- أبو الفضل، الشافي محمد، (٢٠٠٣)، " القيادة الإدارية في الإسلام "، القاهرة. www.coiro.eun.eg

٣- مطر سيف الإسلام علي،(١٩٨٧)،"رئاسة الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم العالي"، المجلة العربية بحوث التعليم العالي،العدد(٦)، دمشق،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤- رفاعي،فيصل وآخرون،(٢٠٠٠)،" الإدارة التعليمية- نظريات وتطبيقاتها في التعليم"، الأردن، دار الفلاح للنشر.

٥-Astin A.Wand Sax.L.J.(٢٠٠٢),"How undergraduates are affected byservice participation"journal of college student development، ٣٩(٣)،.http://www.wkkf.org

٦- Shapiro، H.T،(١٩٩٨)،"university presidents"-then and now-in W.G Dowen، Shapiro.

٧- Robbins،Stephen p. and coulter،Mary،(١٩٩٨)،"Management"،٦thed،N.J.، prentin-Hill،inc.

٨-Aiken.M&Hage،(١٩٧١)،"the organization&innovation sociology"،vol.(٥).n(٩).

٩-جريدة الوقائع العراقية،العدد (٣٧٢٢)، السنة ٣٩ الصادرة في ١٨/٥/١٩٩٨ .

١٠-الذهبي، جاسم، "صنع واتخاذ القرارات الرشيدة مهمة أساسية لنجاح المنظمات المعاصرة وقيادتها الإدارية"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد(٨)و العدد(١٨).

١١- حسن، محمد فهمي،(١٩٨١)، "بحوث العمليات ودورها في اتخاذ القرارات" ، مجلة الادارة العامة،المملكة العربية السعودية، العدد(٨).

١٢-Kilmen،R.H،Saxton،M.J،and serpa،R.،(١٩٨٦)"Issues in und astounding and changing culture"،California management Review،xxvII،٢،winter.

١٣-داغر، منقذ وعادل حرحوش،(٢٠٠٠)، "نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي"، بغداد، دار الكتب للطباعة، العراق.

١٤- الاعرجي، عاصم محمد،(١٩٩٥)، " الوجيزة في مناهج البحث العلمي : تطور إداري معاصر"، عمان، دار الفكر للطباعة والتوزيع.

١٥- الدهان، اميمة وآخرون، (٢٠٠٠)، " المفاهيم الإدارية الحديثة"، عمان، مركز الكتب الأردني، ط٦.

١٦- الدوري، زكريا مطلك،(١٩٩٧)، " الأزمة التنظيمية- مفهومها – أسبابها- سبل معالجتها" ، مجلة الدراسات العليا، السنة(٢)، العدد(٨).

١٧- محمود، يوسف،(٢٠٠٢)، " أزمة التعليم العالي" ، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد(٢٣٧)، http://www.cairo eun.eg/a١٣

١٨- النجار، فريد،(٢٠٠٢)، " فلسفة التعليم العالي: من المحلية إلى العالمية" ، بحث منشور، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، مج(٨)،ج(٤٩)، Kuniv.edu.kw/paper٤.doc،http://www

١٩- النعيمي، محمد عبد العال،(٢٠٠١)، " الجامعات وتحديات العولمة" ، مجلة البحوث، المنتدى العربي الأول- المواصفات العالمية للجامعات ، العراق.

٢٠- ورقة عمل المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي للجامعات العراقية (٢٠٠٠-٢٠٠١).

٢١- النليمي، نصيف جاسم،(٢٠٠١)، " تجربة العراق في التعليم العالي والبحث العلمي: التمويل الذاتي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(٣)تموز.

٢٢-الصابر، سالم سليمان،(١٩٩٨)و " السمات الشخصية للمدراء وتأثيرها في تحديد الفلسفة الإدارية"، دراسة تحليلية في منظمات العمل الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

٢٣- العبيدي، لمياء جواد،(٢٠٠٢)، " الأنماط القيادية وعلاقتها بمراحل إدارة الأزمة"، دراسة ميدانية في هيئة الكهرباء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٢٤- بشدري، سحر جلال،(٢٠٠١)، " أثر متغيرات البيئة الخاصة في فاعلية إدارة الأزمات التنظيمية"، دراسة ميدانية في أمانة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

دور عملية التحسين المستمر في تحقيق الزيادة بمعدلات الإنتاجية
دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء القطاع الصناعي العراقي

المدرس المساعد أسيل علي مزهر
تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

مقدمة

لا يعتبر مفهوم التحسين المستمر جديدا ،ولكن لاقى اهتماما كبيرا في الوقت الحالي الأمر الذي تطلب ضرورة التركيز عليه خاصة بعد أن أصبح حجر الزاوية في المدخل الإداري الياباني نحو الإنتاج، وهذا يستدعي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصر الصيانة والإصلاح على الحالات التي يصل البعض منها إلى التعطل والتوقف والتي تحتاج إلى إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف.

وقد سمي اليابانيون هذه العملية بـ(Kaizen) والتي تعتمد على الثقافة التي تشجع المقترحات بواسطة الأفراد القائمين بالعمل في محاولة لتحسين عملياتهم ويستدعي التطبيق الناجح في هذه العملية أحداث تغيير في بيئة الأعمال يسمح بتطبيق هذه الفلسفة وهذا يلقي بعبء كبير على الإدارة وعلى جميع المستويات التنظيمية لما تحتاجه هذه العلمية من تغيير جذري في الثقافة التنظيمية لتدعيم الجهود الطويلة الأجل لغرض تنفيذها.

انطلاقا مما تقدم جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية ودور التحسين المستمر والذي يعتبر مبدءء من مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الزيادة بمعدلات الإنتاجية فتضمنت ثلاثة جوانب، المنهجية العلمية للدراسة،والجانب النظري الذي تطرق لمفهوم التحسين المستمر وأهدافه والاختلاف بينه وبين مفهوم التحسين المتسارع بالإضافة إلى المتطلبات الإدارية اللازمة لإنجاحه فضلا عن الطرق والأدوات المطلوبة لتطبيقه وكذلك تعريف دورة ديمنك كما تطرقت الدراسة إلى مفهوم الإنتاجية وعلاقتها بالتحسين المستمر. أما الجانب الثالث فتضمن الجانب العملي للدراسة والذي تطرق إلى استطلاع لآراء عينة من مدراء القطاع الصناعي عن طريق استمارة الاستبانة التي وزعت عليهم، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية الدراسة:-

-أهمية الدراسة

بالنظر للتطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها العالم اليوم في كافة المجالات ومنها الإدارة وخاصة في تبني الوسائل والأساليب الحديثة وتكنولوجيا الإنتاج فضلا عن زيادة أدراك الإدارة العليا لوضع نظام يساهم في رفع جودة منتجاتها وتحسينها بشكل مستمر وبالأسلوب الذي يضمن لها تحقيق رضا المستهلك بالإضافة إلى تحقيق أعلى مستوى من الأرباح وبنفس عوامل الإنتاج المتاحة، جاءت أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة بسيطة لإبراز أهمية عمليات التحسين المستمر Continuous Improvement على العمليات والمنتجات في تحقيق ما تصبو أليه الإدارة العليا من زيادة في معدلات الإنتاجية ومعرفة مدى تكيف المدراء عينة الدراسة في تبني قيادة ناجحة للجهود الشاملة باتجاه ضمان الجودة المطلوبة وان كل العاملين مسؤولين عن عملية التحسين المستمر للجودة وان الجودة هي نقطة التركيز الأساسية لكافة الوظائف والوحدات في المنظمة.

مشكلة الدراسة

يقع على عاتق كل مدير من اجل تحقيق نظام إدارة الجودة الشاملة (TQM) مسؤولية أعداد خطة تطوير وتنفيذ برامج لتعليم وتدريب العاملين لغرض تفعيل إدارة الأعمال بالإضافة إلى تدريبهم في استخدام الأساليب الكمية المعنية التي تساعد على التحسين المستمر للفعاليات الإدارية المختلفة ومستوى أدائها، ذلك لان إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر في جودة أداء جميع العمليات والمنتجات وكذلك الخدمات في المنظمة، كما تقدم إدارة الجودة الشاملة الوسائل التي بواسطتها تستطيع المنظمة من تحقيق مساهمة العاملين ورضا المستهلكين وكذلك القدرة التنافسية التي تعتبر واحدة من الأمور ذات الأهمية القصوى لأي منظمة.

واستنادا لما تقدم يمكن وضع مشكلتنا بالشكل الآتي:-

١-من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث وجد أن هنالك رفض لعمليات التحسين المستمر من قبل أغلب المدراء لأنهم يرونها بأنها عملية تغيير أكثر مما هي عملية تطوير لمؤشرات الجودة الشاملة التي تقود المنظمة نحو النمو والاستمرار وتعمل على رفع معدلات الإنتاجية.

٢-عدم رغبة اغلب المدراء في إشراك العاملين بعملية اتخاذ القرار انطلاقا من مفهومهم بان هذه العملية تقتصر على الإدارة العليا فقط لأنها استراتيجية وان دور العاملين فيها هو تنفيذي فقط وذلك لعدم إلمامهم الكافي الذي يمكنهم من المشاركة والإدلاء بآرائهم التي تساهم في نضوج القرار.

٣-الجهل في الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المستهلك النهائي فهو الذي يحدد الهدف من أي تنظيم وأي عملية أو نشاط يتم داخل هذا التنظيم ،ولان السبب في وجود أي تنظيم هو خدمة وتلبية احتياجات المستهلك النهائي لذلك يجب أن تفهم عملية التحسين المستمر للعمليات على أساس أنها زيادة رضا المستهلك نتيجة لجودة أعلى للمنتجات والخدمات.

-هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي:-

١-التأكيد على أن إدارة الجودة الشاملة ليست بالعلاج الناجح لجميع الأمراض أو المشاكل الإنتاجية التي قد تعاني منها المنظمة بل أنها تقدم الأساليب التي يمكن بواسطتها إجراء التغييرات الضرورية في منظمات الأعمال المتطورة.

٢-التركيز على الإجراءات التي تقود إلى تحسين جودة العمل وبالتالي تحسين أداء المنظمة بالكامل.

٣-التأكيد على أهمية فريق العمل لان عمليات التحسين المستمر لا يمكن إنجازها آلا بمشاركة الإدارة والعاملين على حدٍ سواء، ومن ثم إتباع التنسيق الاستراتيجي ما بين فريق العمل وبين الابتكارات والإبداعات التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك وكذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية بعوامل الإنتاج المتاحة والمتوفرة للمنظمة.

-فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها بان هنالك دورا كبيرا لكل من المستهلك من جهة والعاملين في المنظمة على مختلف المستويات الإدارية فيها من جهة أخرى في تحقيق عمليات التحسين المستمر على مؤشرات الجودة التي تقود المنظمة نحو النمو والاستمرار وتعمل على تحقيق لزيادة في معدلات الإنتاجية.

-الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

امتدت حدود الدراسة للفترة من ٢٠٠٤/٤/٢٩ ولغاية ٢٠٠٤/١٢/٨ وكانت حدودها المكانية كل من :-

١-الشركة العامة للصناعات المطاطية في الديوانية /إطارات الديوانية

٢-شركة نسيج الديوانية

٣-شركة نسيج الحلة

٤-شركة أور العامة للصناعات الهندسية /معامل القابلوات والأسلاك في الناصرية

-الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

استخدمت هذه الدراسة استمارة الاستبيان التي وزعت على مدراء القطاع الصناعي وكان عدد الاستمارات الفعلية(٤٨) استمارة بواقع(١٢) استمارة لكل شركة، أما المقاييس الإحصائية المستخدمة فهي كالآتي :-

١-مقياس ليكرت الخماسي للحصول على الوزن المرجح والمجموع الترجيحي

٢-المعدل الموزون

٣-النسبة المئوية

٤-البرنامج الإحصائي Excel ١٩٩٩ لغرض بيان علاقة الارتباط وقياس الأثر

-الإطار النظري

-مفهوم التحسين المستمر Continuous Improvement (CI)

يمكن تعريف التحسين المستمر على انه تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر، إذ يستخدم اليابانيون مصطلح (Kaizen)كايزين للإشارة إلى التحسين المستمر مما أدى إلى إعادة الاهتمام به من قبل المنظمات المختلفة في العالم. (البكري،٢٠٠٠: ٣٦٧)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم وصف هذا الجهد بـ صفر من العيوب Zero Defects ومهما كان المصطلح المستخدم فان مدير الإنتاج والعمليات يعتبر المفتاح لضمان استمرارية التحسين(التميمي، ١٩٩٧ :٥٨٤) أن كلمة، Kaizen تعبر عن الفلسفة التي تُعرف في استمرارية تشجيع وتطبيق التحسينات المستمرة البسيطة التي تضمن تحقيق أعلى أهداف الجودة الشاملة وبما يجعل العيوب صفراً، أي تصبح العمليات أكثر كفاءة وفاعلية وتحت السيطرة ويمكن تغييرها وتعديلها وتحسينها، وتعتمد على انه في كثير من الأحيان يمكن تحقيق أعلى مستوى من التحسينات بدون تحمل نفقات أو بتكلفة بسيطة دون الحاجة إلى استخدام أدوات معقدة أو باهظة التكاليف. (Chase,et.al,٢٠٠١:٢٧١)

كما يعرف التحسين المستمر بأنه أسلوب الحياة Way of life الذي يمكن أن تخضع أليه جميع الأنشطة كالكلفة، الجدولة، التسليم، المهارات وعلاقات العمل والتي تعزز جميعها جودة المنظمة. (البرواري، ٢٠٠١: ٤٧)

أما (Russell & Taylor) فقد عرفا التحسين المستمر بأنه عملية حل المشاكل ومتطلبات العمل خطوة بخطوة بما يضمن تحقيق الانسيابية في الإنتاج مع الاستفادة القصوى من المكائن، ساعات العمل، المواد وطرق الإنتاج المتاحة وبأقل ما يمكن من الخسارة. (Russell & Taylor ,٢٠٠٠:٨٤)

من خلال ما تقدم يمكن تعريف التحسين المستمر على انه فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات من خلال الأفراد وبما يضمن تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والجودة التي تمثل الهدف الأساسي في برنامج إدارة الجودة الشاملة(TQM).

-هدف عمليات التحسين المستمر

أن الهدف من عمليات التحسين المستمر هو الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في الإنتاج من خلال استمرار التحسين في العمليات الإنتاجية للمنظمة، وبالرغم من أن هذا الهدف صعب تحقيقه لكن يجب أما تبذل الجهود للوصول إليه. ولكي نجعل عملية التحسين فعالة يجب القيام بالاتي:-

(Chase& (((Russell & Taylor, ٢٠٠٠:٨٥) Aquilano ,١٩٩٥:١٦٧)

تحسين العمليات وجعلها فعالة وكفؤة وقابلة للتعديل والتكيف باستمرار والبحث عن مصادر المشاكل التي تعوقها.

النظر للعمل على انه عملية سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو أنشطة المنظمة.

الرقابة والتحكم في العمليات عن طريق استخدام بعض المقاييس مثل تخفيض التالف ،تخفيض وقت الدورة Cycle time بالإضافة إلى استخدام خرائط السيطرة Control Charts.

إن يقود التحسين إلى تحقيق أفضل الفرص بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء.

استخدام المقارنة المرجعية Bench Marking التي من خلالها تستطيع المنظمات إن تبحث عن أفضل التطبيقات في الصناعة Superior Practices in industry والتي تقود إلى الأداء الأفضل فهي جوهر عملية التحسين المستمر.

توقع احتياجات المستهلك لأجراء التحسينات التدريجية والإبداعية لتحقيق رضاه.

مشاركة العاملين في هذه العملية وتضمين الخبرات المتعلمة والاستفادة منها.

القضاء على جميع التناقضات في أوجه العمل لأي فرد حتى لو كانت عملية التحسين تجري بشكل بطيء.

الفحص المستمر للأنشطة والعمليات التي لا تضيف قيمة للمنتجات أو الخدمات بهدف تقليلها أو التخلص منها.

استخدام الأدوات والأساليب الفنية مثل الرقابة الإحصائية للعمليات، تقييم التجارب، المقارنة المرجعية..... الخ.

-الاختلاف بين التحسين المستمر والتحسين المتسارع

قبل التطرق إلى ذكر الاختلافات بين هذين المصطلحين يمكن تعريف التحسين المتسارع Break through Improvement بأنه عملية إجراء تغييرات كبيرة وجذرية على المنتجات والعمليات على المدى القصير يكون فيها دور الإدارة العليا متميزا جداً وتحتاج إلى استثمارات مالية وتكنولوجيا عالية. أما التحسين المستمر Continues Improvement فيشير إلى عمليات التحسين التدريجية الطويلة الأمد التي تعتمد على دور الإدارة والعاملين على حد سواء ويكون التركيز فيها على العمليات في الدرجة الأساس وليس على النتائج والاستثمارات المالية والتكنولوجية تكون فيها اقل.(Slack ,et.al,١٩٩٨:٦٩٢-٦٩٣) ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين هذين المصطلحين في الجدول رقم (١). (البرواري،٢٠٠١: ٦٠)

-المتطلبات الإدارية اللازمة لإنجاح عملية التحسين المستمر

يجب إن ينال نظام التحسين المستمر تدعيم الإدارة على جميع المستويات التنظيمية، إذ يتطلب التحسين المستمر تغييرا جذريا في الثقافة التنظيمية لتدعيم الجهود الطويلة الأجل للتحسين، وأن مسؤولية الإدارة هي تشجيع وتبني عملية تغيير ثقافة التنظيم وهذا يتطلب بعض السلوك الإداري مثل:(البكري،٢٠٠٠: ٣٦٨-٣٦٩).

١-تطوير رؤية استراتيجية وتكتيكية للمنظمة بمشاركة العاملين المساعدين.

٢-تطوير أنماط إدارية تشجع الثقة والتعاون.

٣-المحافظة على الهدف خصوصا خلال الأوقات الصعبة.

٤-صنع القرارات التي تتفق مع الفلسفة المعلنة.

٥-تطوير نظام الحوافز التي تشجع التعاون.

٦-تبني وجهة نظر متوازنة بين الإجراءات الطويل والآجل القصير.

٧-وضع برامج تدريب مستمرة.

٨-الاعتراف بالإنجازات بطريقة تدعم الجهود الجماعية والجهود الفردية.

ويعتبر دور الإدارة على وجه الخصوص عامل رئيسي في النجاح، وبدون قيادتها في تحقيق هذه المتطلبات لا يمكن لأي جهود تحسين مستمر أن تنجح بغض النظر عن رغبات وجهود العاملين.

طرق وأدوات التحسين المستمر Tools and procedure of CI

يمكن عرض أهم أدوات وطرق التحسين المستمر بالاتي(Chase ,et.al ,٢٠٠١:٢٧١-٢٧٣):

خرائط تدفق العملية Process flow charts

تحليل باريتو Pareto analysis

قوائم الضبط Check Sheet

خرائط السيطرة Control Charts

خرائط المتابعةRun Charts

تصحيح البيانات Data Collection

الرسوم البيانيةHistogram

مخططات السبب والنتيجة Cause and Effect Diagrams

مخططات التبعثر Scatter Diagrams

المقارنة المرجعية Benchmarking

طريقة استخدام أدوات الاستفهام السبعة ٥W٢H

دورة ديمنك أهمية دورة (PDCA) (Plan-DO- Check-Act)Cycle

دورة ديمنك Deming Cycle (PDCA)

طور والتر شوارتWalter Shewhart الرائد في إدارة الجودة Quality Management نموذج دائري عرف بـ(PDCA) لتنظيم عملية التحسين المستمر وبعد الحرب العالمية الثانية عمل Deming في اليابان الذين استخدموا مصطلح الكازين Kaizen لوصف إلية التحسين المستمر على العمليات غير المنتهية والسعي لإنجاز الإنتاجية بأعلى مستوى من الأداء، هذا المصطلح الذي قوبل بالولايات المتحدة باسم صفر من العيوب Zero Defects فاخذ ديمنك هذه الفكرة منهم وطرحها عام ١٩٨٢ باسم دورة ديمنك Deming Cycle وقدم فيها (١٤) خطوة كأسلوب لتحسين أداء العمليات باستمرار وبأفضل مستوى ويعتبر هذا الأسلوب مفتاح الإحصائية والعاملين على حد سواء في تحقيق هذا المستوى، ويمكن ذكر هذه الخطوات بالآتي: (Heizer & Render,٢٠٠١ :١٧٤-١٧٥)

توحيد الهدف من عملية التحسين.

التشجيع على إجراء التغيير.

الاعتماد على نوعية المنتج وليس على الفحوصات التي عادة ما ينتج عنها العديد من المشاكل.

بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على أساس الأداء بدلا من الأعمال الممنوحة على أساس السعر.

الاستمرار في تحسين المنتج، النوعية، الخدمة

العودة إلى البداية.

التأكيد على دور القيادة.

أن يكون الاندفاع نحو التحسين خارج نطاق الخوف والتردد.

إزالة الحواجز والعوائق بين الأقسام.

إيقاف العمال المحاضرين(المعينين مؤقتا).

الدعم، المساعدة والتحسين.

الابتعاد عن التفاخر والكبرياء بالعمل.

إقامة برنامج فعال للتعلم والتحسين الذاتي.

إعداد كل فرد في الشركة بالعمل على أساس التحول.

ويمكن توضيح مضامين دورة (PDCA) بالشكل رقم(١)، أما المقصود بهذه المضامين فهو الأتي:_(Russell & Taylor ,٢٠٠٠:٨٥-٨٦)

١-خطط(Plan): في الخطوة الأولى من هذه الدورة يجب إن تدرس المشاكل أو المواقف بعد تحديدها والتعرف عليها والتخطيط لكيفية حلها، وأن تكون توقعات الزبائن محددة،كما يتم في هذه الخطوة دراسة أوضاع المنافسين وكذلك وضع مقاييس لتقييم نوعية الخطط الموضوعة والأهداف التي نسعى لتحقيقها.

٢-نفذ(DO) في هذه الخطوة يتم أداء الخطة على أساس التجربة وتقيم عملية التحسين وتوثق النتائج.

٣-راجع، أضبط (Check) في هذه الخطوة يتم معرفة ما إذا كانت الخطة قد نجحت في توثيق الأهداف المذكورة في الخطوة(١) أم لا، وكذلك معرفة فيما إذا كانت هنالك مشاكل جديدة قد ظهرت أو تطورت.

٤-صحح(Act) في الخطوة الأخيرة يتم توثيق الخطة، فإذا كانت النتائج ناجحة تصبح نوعية التحسين جزء طبيعي من العملية، وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى الخطوة (١) وتعاد الدورة مرة أخرى لمعرفة نوعية المشاكل المستجدة ووضع الحلول المناسبة لها.

-مفهوم الإنتاجية

تقاس الإنتاجية عادة بالعلاقة النسبية للمخرجات المحققة (الفعلية) مقسومة على المدخلات المستثمرة في تحقيق تلك المخرجات. كما وأن الزيادة في الإنتاجية تساعد المنظمة على صنع نفس المخرجات أو أداء نفس الأعمال بجهد اقل أو بنفس الجهد، فضلا عن إن الزيادة في مؤشرات الإنتاجية يؤدي إلى تقليل أو خفض الكلف وتحقيق أسعار متدنية وبالتالي فان تحسين الإنتاجية يولد القاعدة الصلدة للمنافسة في الأسواق العالمية. (العلي،٢٠٠٠: ٤٥) ويشير (التميمي) إلى إن الإنتاجية تمثل مقياسا لكفاءة إدارة الإنتاج والعمليات وهي تشير إلى المقارنة بين كمية السلع أو الخدمات المنتجة وكمية الموارد المستخدمة في إنتاجها. (التميمي، ١٩٩٧:٢٧).

كما يعرفها(Evans) بأنها نسبة مخرجات العمليات الإنتاجية إلى المدخلات والتي تقاس بالعلاقة الآتية:(Evans,١٩٩٧:٤٢)

الإنتاج = المخرجات Output/المدخلات Input

أي من الممكن زيادة المخرجات بنفس المستوى من المدخلات أو تخفيض المدخلات مع الحفاظ على مستوى المخرجات.

-علاقة التحسين المستمر بالإنتاجية

إن التحسين المستمر هو أحد مبادئ نظام إدارة الجودة الشاملة الذي يمكن تعريفه على انه تفاعل المدخلات وهي الأعمال والأساليب والسياسات والأجهزة، لتحقيق جودة عالية للمخرجات. وهذا يعني إشراك ومساهمة العاملين كافة وبصورة فاعلة في العمليات الإنتاجية أو الخدمية مع التركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات بهدف تحقيق الرضا لدى المستهلك (العلي، ٢٠٠٠: ٤٩٥) لقد أثبتت الدراسات بان هنالك علاقة ايجابية بين الجودة والإنتاجية بالرغم من إن هنالك كثير من المنظمات ما زالت تعتقد انه لا بد من التضحية بالإنتاجية والتكاليف إذا رغبت في زيادة الجودة. وفي دراسة أجريت بواسطة معهد الهندسة الصناعية في الولايات المتحدة على أعضائه سنة ١٩٩٩ تبين إن الرأي العام السائد انه فقط في حالة اخذ الجودة والإنتاجية معا بعين الاعتبار يمكن تحسين القدرة التنافسية. وهنك تبرير لوجهة النظر التي تعتقد إن تحسين الجودة يعني انخفاض الإنتاجية ولكن وجهة النظر هذه يعتنقها المديرون الذين يضعون الإنتاج في مرتبة أهم من الجودة. ويعتبر هؤلاء المديرون بان برامج تحسين الجودة عادة ما تسبب تعطيل البرامج الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث عطلات وبالتالي تخفيض المخرجات. وقد يكون هذا جائز في الأجل القصير ولكن لا يعتبر صحيحا في الأجل الطويل. يضاف إلى هذا إن هذه النظرة تثبت فشلها إذا أخذنا في الاعتبار التكلفة الناتجة عن الجودة الرديئة. ويعتبر ديمنك رائد إدارة الجودة الشاملة من أكثر الكتاب المدافعين عن الجودة وأثرها في انخفاض الإنتاجية إذ يذكر بان الإنتاجية تنخفض نتيجة المنتجات المعيبة وإعادة التشغيل والعادم من العملية الإنتاجية. ويؤكد ديمنك على وجود علاقة ايجابية بين الجودة والإنتاجية ويذكر إن تحسين الجودة يحول الفاقد في ساعات العمل بالنسبة للعمال وبالنسبة للآلات إلى تصنيع المنتجات وتقديم خدمات أحسن، كما يذكر إن هناك مصنع خفي موجود يطلق عليه المصنع غير المنتج والذي يتولى إعادة التشغيل وإصلاح المعيب والمردودات، وإذا تم

تحسين الجودة فان هذا المصنع الخفي سوف يتحول إلى تحسين الإنتاجية (البكري ،٢٠٠٠ :١٣٨).

يمكن القول بان عمليات التحسين المستمر في مجالات الإنتاج تقود إلى رفع الكفاءة الإنتاجية أي الاستثمار في استخدام الموارد من خلال تحقيق أقصى العوائد والأهداف المخطط لها بأقل مستوى من التكاليف وبنفس عناصر الأمور، لكن هذا لا يعني إن أي زيادة في الإنتاجية تعني زيادة في الكفاءة والعكس صحيح.

كما إن لتحسين النوعية الأثر الكبير على مقاييس الإنتاجية لان تخفيض العيوب سيؤدي إلى زيادة المخرجات، إذ إن كل الأشكال الموجودة لتحسين النوعية يكون لها تأثير ايجابي على مقاييس الإنتاجية المختلفة مثل تصاميم المنتج ،تحسين النوعية للمواد والأجزاء وتحسين تصاميم العمل وأنشطة العمل سيؤدي إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

كما أن الاستمرار في عمليات التحسين المستمر على الإنتاجية والنوعية سيؤدي إلى زيادة الأرباح من خلال الزيادة في المبيعات(الحصة السوقية) بالإضافة إلى زيادة رضا الزبون والحصول على موقع تنافسي مرموق. (الطائي،٢٠٠١: ٤٩)

الإطار العملي

من اجل بيان اثر عمليات التحسين المستمر التي تعتبر مبدأ من مبادى إدارة الجودة الشاملة على تحقيق الزيادة في معدلات الإنتاجية ومن اجل النهوض بواقع صناعتنا الوطنية تم الاعتماد على أسلوب استمارة الاستبيان المذكورة في الملحق (١) وذلك من اجل التعرف على مراحل عملية التحسين المستمر وكيفية إنجازها والأثر المتحقق من تطبيق هذه العملية بمشاركة الإدارة والعاملين على مختلف المستويات والتوصل إلى ما تصبو إليه الإدارة العليا في كل منظمة، وقد صممت هذه الاستمارة لمدراء القطاع الصناعي وكانت عينة الدراسة مؤلفة من أربعة شركات أساسية وهي شركة إطارات الديوانية وشركة نسيج الديوانية وشركة نسيج الحلة وشركة أور العامة للصناعات الهندسية -معامل القابلوات والأسلاك وكانت الاستمارات الموزعة على هذه الشركات كما مبينة في الجدول رقم (٢) والذي من خلاله يتضح لنا بان عدد الاستمارات التي يتم استرجاعها هو (١٢) استمارة تم توحيدها لأجل الوصول إلى نتائج أدق، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي والأدوات الإحصائي الأخرى المشار إليها في منهجية الدراسية والآتي تحليل لاستمارة الاستبانة.

- تحليل استمارة الاستبيان

انقسمت استمارة الاستبيان إلى ثلاثة محاور أساس، المحور الأول يتعلق بتعريف المدير بالهدف الذي تسعى استمارة الاستبانة إلى تحقيقه، أما المحور الثاني فيتعلق بمراحل أو خطوات عملية التحسين المستمر، إذ تضمنت هذه العملية أربعة مراحل وهي(خطط، نفذ، أضبط، صحح) وقد وضعت لكل مرحلة من هذه المراحل تسعة أسئلة ولكل الشركات قيد الدراسة وسيتم لاحقا تحليل كل شركة على حدة، في حين تضمن المحور الثالث في استمارة الاستبانة تسعة أسئلة أيضا تتعلق بكيفية زيادة معدلات الإنتاجية ودور عمليات التحسين المستمر في تحقيقها.

***شركة إطارات الديوانية**

تعتبر هذه الشركة أحد أهم الصناعات الوطنية في القطر لتعلق منتجاتها بشكل مباشر بحياة الأفراد المستهلكين فكلما كانت هذه المنتجات ذات جودة عالية كلما تمكنت الشركة من تحقيق أعلى مستوى من الأرباح والكفاءة الإنتاجية، وبعد تحليل دور عمليات التحسين المستمر في هذا المجال ومن خلال استمارة الاستبانة الخاصة بهذه الشركة والتي تكونت من (١٢) استمارة تم توزيعها على مدراء الشركة، إذ يوضح الجدول (٣) الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لعملية التحسين المستمر في

هذه الشركة وقد تم الاستناد على هذا الجدول في صياغة الجدول رقم (٤) والذي يظهر من خلاله بان هنالك تفاوت في الإجابات المتعلقة بكل مرحلة من مراحل عملية التحسين المستمر فنلاحظ إن عملية الضبط والمراجعة قد حصلت على أعداد مجموع ترجيحي والبالغ(٥٣١) تليها عملية التصحيح إذ حصلت على (٥١٨) أما عملية التخطيط فقد حصلت على (٥٠٧) في حين حصلت عملية التنفيذ في هذه الشركة على أدنى مجموع ترجيحي إذ بلغ (٤٤٧) ولأجل توضيح عملية تحليل الأسئلة الواردة في استمارة الاستبانة سنأخذ رقم (١) والذي يعني السؤال الخاص بعمليات التحسين المستمر الأربعة، إذ من خلال تحليل هذا السؤال الخاص بعملية (خطط) نلاحظ بأنه حصل على مجموع ترجيحي (٦٠) وحصل على معدل موزون (٤) وأيضا على نسبة مئوية (١٢%) من الإجابة الفعلية. أما السؤال الأول في عملية (نفذ) فقد حصل على مجموع ترجيحي (٥٣) وحصل على معدل موزون (٣,٥٣) ونسبة مئوية (١١,٨٣%) من الإجابة الفعلية وهكذا لباقي الأسئلة من حيث الصفوف والأعمدة وكما هي موضحة في الجدول (٤) الخاص بتحليل إجابات العينة المتعلقة بهذه الشركة.

•شركة نسيج الديوانية.

تعتبر هذه الشركة أحد الروافد الأساسية للصناعات النسيجية في القطر لذلك فان التأكيد على جودة منتجاتها أمر في غاية الأهمية ويمكن تحقيق هذا المستوى من الجودة من خلال تبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ،وفيما يتعلق بتحليل دور وأهمية عمليات التحسين المستمر في هذه الشركة فقد تم توزيع (١٢) استمارة أيضا على المدير العام ومدراء الأقسام فيها ويوضح الجدول(٥) الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لكل مرحلة من مراحل عملية التحسين المستمر وبالاستناد إلى هذا الجدول تم إعداد الجدول (٦) الخاص بتحليل إجابات العينة الخاصة لهذه الشركة وكما هو ملاحظ فقد حصلت عملية الضبط والمراجعة على مجموع ترجيحي (٥١٨) تليها عملية التخطيط(٥٠٩) ثم التصحيح (٤٨٦) فعملية التنفيذ(٤٦٧).

•شركة نسيج الحلة

تم اختيار هذه الشركة كعينة للبحث لما تبديه من أهمية خاصة لمبادئ إدارة الجودة الشاملة والسعي لتبني مبادئ هذا النظام من اجل تحقيق الهدف النهائي لمنتجات ذات جودة تنافسية عالية تضاهي المنتجات الأجنبية وبعد تحليل استمارة الاستبانة الخاصة بعينة هذه الشركة تم الحصول على الجدول(٧) الذي يوضح الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لخطوات أو عمليات التحسين المستمر فيها ومن ثم الاعتماد على هذا الجدول للحصول على الجدول(٨) الذي يوضح المجموع الترجيحي والمعدل الموزون والنسبة المئوية لكل فقرة من الفقرات التي وردت في كل عملية من العمليات الخاصة بالتحسين المستمر فمن خلال هذا الجدول يتبين لنا بان عملية الضبط والمراجعة حصلت على وزن ترجيحي أعلى إذ بلغ (٥٢٩) تليها عملية التخطيط (٥١٩) ثم عملية التصحيح(٥١٤) فعملية التنفيذ (٤٦٥)

•شركة أور العامة للصناعات الهندسية – معامل القابلوات والأسلاك

هي أحد اكبر واهم شركات القطاع الصناعي في العراق وهي الشركة الوحيدة في القطر التي تقوم بإنتاج القابلوات والأسلاك بمختلف الأحجام والقياسات ومن هنا جاءت أهميتها في اختيارها كعينة للدراسة لما لعمليات التحسين المستمر من دور كبير في رفع جودة منتجاتها وتقليل التالف فيها ومن ثم تحقيق مستوى عالي من الإنتاجية فيها وبنفس عوامل الإنتاج المتاحة، وقد تم توزيع(١٢) استمارة على المدير العام للشركة ومدراء معامل القابلوات والأسلاك فقط،ذلك لان هذه الشركة تضم معامل القابلوات والأسلاك ومعامل الألمنيوم وبالنظر

لكبر حجم هذه الشركة وابتعاد معامل الألمنيوم عنها فقد تم استبعاد هذه المعامل من الدراسة والاقتصار فقط على معامل القابلوات والأسلاك.

وبعد تحليل استمارة الاستبانة الخاصة بعينة هذه الشركة وتفريغ البيانات تم الحصول على الجدول (٩) الذي يوضح الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لكل فقرة من فقرات عمليات التحسين المستمر في هذه الشركة ،ومن ثم الاعتماد على هذا الجدول لصياغة الجدول (١٠) الذي يتضح من خلاله بان عملية الضبط قد حصلت على مجموع ترجيحي (٥٣٧)نقطة تليها عمليتي التخطيط والتصحيح إذ حصلت كل منها على مجموع ترجيحي(٥٢٣) نقطة، أما عملية التنفيذ فقد حصلت على مجموع ترجيحي قدره (٤٦٧) نقطة.

أما المحور الثالث من استمارة الاستبانة والمتعلق بالمعلومات الخاصة بالإنتاجية ودور عمليات التحسين المستمر في تحقيق زيادة في معدلاتها والمتضمن(٩) أسئلة أيضا فقد كانت إجابات العينة متفاوتة من شركة لأخرى والجدول (١١) يوضح الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لكل شركة من الشركات قيد الدراسة، أما الجدول(١٢) فقد تم التوصل إليه بالاعتماد على المعلومات المندرجة في الجدول (١١) إذ يوضح لنا هذا الجدول المعدل الموزون والنسبة المئوية للإنتاجية في الشركات عينة الدراسة.

ومن خلال الجدول (١٢) وعند تحليل البيانات الخاصة بالإنتاجية ودور عمليات التحسين المستمر في زيادتها يتبين لنا بان السؤال الأول ضمن هذا المحور والخاص بالعمل على تحسين الجودة لأثرها الكبير على تخفيض العيوب على النحو الذي يقود إلى الارتقاء بسمعة الشركة، قد حصل على اكبر نسبة مئوية ومعدل موزون ومجموع ترجيحي في شركة نسيج الديوانية وهذا ما يدل على اهتمام هذه الشركة بتحسين جودة منتجاتها إذ كانت النسبة المئوية(١١,٨٣%) من مجموع الإجابات القطية وبمجموع ترجيحي (٥٨)ومعدل موزون(٣,٨٦). أما شركتي إطارات الديوانية والقابلوات والأسلاك فقد حققا نفس الأهمية بالنسبة لهذا السؤال إذ كانت النسبة المئوية في هاتين الشركتين (١١,٧٤%)من مجموع الإجابات القطية وبمجموع ترجيحي (٥٧) نقطة ومعدل موزون (٣,٨)، أما شركة نسيج الحلة فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة للشركات قيد الدراسة في أهمية هذا السؤال إذ كانت النسبة المئوية في هذه الشركة (١١,٥٧%) وبمجموع ترجيحي(٥٦)نقطةومعدل وزون(٣,٧٣).

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن هنالك تفاوت قليل جدا بين الشركات عينة الدراسة بخصوص أهمية هذا السؤال، مشيرا بذلك إلى إن جميع الشركات عينة الدراسة تتوجه نحو تحسين جودة منتجاتها بهدف الحصول على حجم تنافسي اكبر في السوق وكذلك تحقيق النمو والاستمرار والارتقاء بسمعة الشركة.

ويلاحظ هذا التحليل على جميع الفقرات الواردة في هذا المحور، وهي كما موضحة في الجدول رقم(١٢) إذ يمكن ترتيب الأهمية للشركات حيث حصلت شركة نسيج الديوانية على أعلى مجموع ترجيحي وكان (٤٩٠) نقطة أما شركة إطارات الديوانية فقد حصلت على (٤٨٦) نقطة كمجموع ترجيحي تليها في الأهمية شركة نسيج الحلة التي حققت (٤٨٤) نقطة ثم شركة القابلوات والأسلاك التي حصلت على (٤٧٢)نقطة.

-اختبار علاقة عمليات التحسين المستمر في تحقيق الزيادة بمعدلات الإنتاجية.

من اجل اختبار علاقة الارتباط بين عمليات التحسين المستمر من جهة والزيادة بمعدلات الإنتاجية من جهة أخرى فقد تم اللجوء إلى استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز(Excel ١٩٩٩) لمعرفة علاقة الارتباط بين المتغيرات الأساسية للدراسة، وقد تم تفريغ البيانات المستخرجة سابقا من استمارة الاستبيان من اجل تحليلها بواسطة هذا البرنامج

وتمثل هذه البيانات المجاميع الترجيحية للشركات عينة البحث وهي كما يوضحها الجدول (١٣)، وبعد التحليل تم الحصول على الجدول (١٤) و من خلاله يتبين لنا بان هنالك علاقة ارتباط ايجابية بين الإنتاجية و عمليات التحسين المستمر كافة، إذ سجلت معاملات الارتباط حسب تسلسل عمليات التحسين المستمر الأرقام (٠,٧٨٧٣١)،(٠,٦٩٨٣٨)،(٠,٧١٨٣٥)،(٠,٧٩٢٦٤) على التوالي. ومن خلال جمع هذه المعاملات وقسمتها على أربعة تكون النتيجة (٠,٧٤٩٤٢) وهذا يشير إلى هناك علاقة ارتباط قوية بين عملية التحسين المستمر القائمة على أساس_مبدأ مشاركة الإدارة والعاملين على مختلف المستويات التنظيمية في أي تنظيم وبين الزيادة في معدلات الإنتاجية ورفع جودة المنتجات التي من خلالها يتحقق رضا المستهلك النهائي الذي له الدور الكبير في إنجاح هذه العملية باعتباره النقطة أو المحطة الأخيرة التي من خلالها تستطيع أي شركة إن تقييم جودة منتجاتها وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث.

-الاستنتاجات والتوصيات

أولا:-ا لاستنتاجات

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع أصبح في غاية الأهمية في الوقت الحالي لأنه يشكل أحد الضغوط الكبيرة التي تجبر الإدارة العليا للصناعات الحديثة على الاهتمام بتوفير الكثير من الصفات والمزايا التي تفي بمتطلبات الجودة لمختلف الزبائن ومن ثم تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة والتي تتطلب تظافر جهود جميع المديرين والأفراد في المنظمة من اجل تلبية حاجات ورغبات الزبائن ومن ثم القدرة على الوقوف في وجه المنافسة والبقاء في السوق وتحقيق جميع الأهداف البعيدة المدى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات هي :-

١-أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبيان الخاصة بمعامل القابلوات والأسلاك والمتعلقة بعمليات التحسين المستمر المتمثلة بـ(خطط، نفذ، أضبط، صحح) بان هنالك إهتمام من قبل هذه الشركة بعملية الضبط والمراجعة (Check) فاعتبرتها أهم خطوة أو عملية في عمليات التحسين المستمر إذ حصلت على أعلى مجموع ترجيحي وهو(٥٣٧) نقطة تليها في هذه الأهمية عمليتي التخطيط والتصحيح ثم عملية التنفيذ.

٢-أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبيان الخاصة بشركة صناعة الإطارات بان هنالك اهتمام خاص من قبل الشركة بعملية الضبط والمراجعة فقد سجلت هذه العملية (٥٢٩) كمجموع ترجيحي تليها عملية التخطيط ثم عملية التصحيح فعملية التنفيذ.

٣-أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبيان الخاصة بشركة صناعة الإطارات بان هنالك إهتمام خاص من قبل الشركة بعملية الضبط والمراجعة فقد سجلت هذه العملية أعلى مجموع ترجيحي بالنسبة لباقي عمليات التحسين المستمر إذ حصلت على (٥٣١) نقطة تليها عملية التصحيح ثم التخطيط فعملية التنفيذ.

٤-أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبانة الخاصة بشركة نسيج الديوانية اهتمام هذه الشركة بعملية الضبط والمراجعة إذ حصلت على (٥١٨) نقطة كمجموع ترجيحي تليها عملية التخطيط ثم التصحيح ولأخيرا عملية التنفيذ.

٥-أتضح لنا من خلال تحليل النتائج الخاصة بعمليات التحسين المستمر بان جميع الشركات عينة البحث تولي أهمية كبيرة جدا للمرحلة الثالثة من مراحل التحسين المستمر وهي مرحلة الضبط والمراجعة والتي تتطلق بمراجعة جميع النتائج المتحققة ووضع الإجراءات الموثقة للتأكد من صحة تنفيذ العمل وكذلك وضع السجلات الخاصة لضبط العمليات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحليل بما يتلاءم مع ظروف الشركة.

٦-تبين من خلال تحليل استمارة الاستبانة بان جميع الشركات عينة البحث تتخوف وتتحذر من عملية التنفيذ وهي العملية أو المرحلة الثانية من مراحل عمليات التحسين المستمر والمتعلقة بالاعتماد على النظم والأساليب الجديدة لأداء العمل بأعلى بالإضافة إلى إجراء التعديلات المستمرة على الوثائق في حالة تغيير متطلبات المنتج انطلاقا من انه توجد أساليب وطرق معتمدة منذ فترة طويلة في العمل والتنفيذ وإنها تحقق نتائج جيدة وان عملية التغيير فيها تسبب خللا في النتائج المستحصلة وبالتالي فان كل منظمة تسعى دائما إلى الابتعاد عن المخاطرة قدر الامكان.

٧-أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبيان الخاص بالإنتاجية بان شركة نسيج الديوانية قد حصلت على أعلى مجموع ترجيحي بهذا الخصوص فكان (٤٩٠) نقطة تليها شركة إطارات الديوانية ثم شركة نسيج الحلة وأخيرا الشركة العامة للصناعات الهندسية -معامل القابلوات والأسلاك.

٨-لقد أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضية القائلة بان هنالك علاقة لعمليات التحسين المستمر في تحقيق زيادة في معدلات الإنتاجية حيث حصلت على معامل ارتباط حسب برنامج ١٩٩٩ Excel قوي وكانت العلاقة إيجابية إذ سجلت (٠,٧٤٩٤٢).

٩-أظهرت لنا الدراسة بان هنالك حذر وتخوف ملحوظ في جميع الشركات عينة الدراسة من إشراك الأفراد العاملين على مختلف المستويات في عملية اتخاذ القرارات خاصة الاستراتيجية منها.

ثانيا :-التوصيات

١-لابد من آن يكون هنالك إهتمام واضح من قبل الإدارة العليا في جميع الشركات بمبادىء الجودة الشاملة والاستعانة بالخبراء للمساعدة في توضيح مفاهيم إدارة الجودة الشاملة للعاملين على مختلف المستويات التنظيمية ودورها في تحقيق النجاح للمنظمة.

٢-وضع خطوات جديدة لتحسين أداء الشركة من خلال تبني برامج عمليات التحسين المستمر التي تركز على صنع منتوج ذو جودة عالية وبالمستوى الذي يلاقي استحسان المستهلك النهائي.

٣-ضرورة العمل الجاد من قبل الإدارة العليا في جميع الشركات بمشاركة الأفراد العاملين في عملية اتخاذ القرارات وخاصة التي تنطق في معالجة المشاكل والصعوبات التي تعترض سير العمل.

٤-إعداد كل فرد في المنظمة للعمل على أساس عملية التحسين المستمر على جميع العمليات والمنتجات وذلك من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية والتعليمية التي تساهم في عملية تطوير الجودة.

٥-تبني الشركة مقاييس معينة تستطيع بواسطتها أن تقيس رضا الزبائن عن منتجاتها من خلال تحديد حاجاتهم ومتطلباتهم فضلا عن وضع مميزات بارزة للمنتوج.

٦-دراسة أوضاع المنافسين بشكل مستمر من اجل إجراء التحسينات المستمرة على المنتجات التي تطرحها الشركة للسوق.

٧-ضرورة التوعية بأهمية التوسع الكمي والنوعي في استخدام الأساليب الإحصائية الأساسية والوسائل الأخرى التي تعمل على ضبط جودة المنتجات.

-المصادر "العربية"

١-البكري، سونيامحمد: إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل النظم)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠

٢-التميمي، حسون عبد الله: إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل كمي)، الطبعة الأولى، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٧

٣-البرواري، نزار عبد المجيد: المقارنة المرجعية وإمكانية تطبيقها كأداة للتحسين المستمر في المنظمات، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(١)، العدد(١)، ٢٠٠١

٤-الطائي، يوسف حجيم سلطان: دور تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، أطروحة دكتوراه(غ.م)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠١

٥-العلي، عبد الستار: إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل كمي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠

"الإنكليزية" :-

١-Chase ,Richard B.& Aquiline ,Nicholas J. :"Producton and operation management:manufacturng and servces" vth .ed,Irwin McGraw -Hill.CO. Inc.,١٩٩٥

٢-Chase Richard B.& Aquilano ,Nicholas J. & Robert Jacobs:"Operations management for competitive adventage",٩th .ed,Irwin McGraw-Hill CO. Inc.,٢٠٠١

٣-Evans,J.R.: "Production/Operations management: Quality, Performance, and value"٥th .ed,West publishing company ,١٩٩٧

٤-Heizer,J.& Render,B.:" Production and operation management :Strategic and tactical decisions "٤th .,prentice Hall.Inc.١٩٩٦

٥-Heizer ,J.&Render,B.: "Operations management",٦th .ed,prentice Hall.Inc,٢٠٠١

٦-Russell,R.S & Taylor,B.W.: "Operations management :Multimedia version",٣ed .ed,Prentice Hall.Inc.٢٠٠٠

٧-Slack .N.et.al: "Operations management" ٢nd .ed,Pitman publshing,١٩٩٨

الجدول (١)

أهم الاختلافات بين التحسين المستمر والتحسين المتسارع *

ت	الشركة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد المسترجع	المهملة	عدد الاستمارات المستلمة فعلا
١	إطارات الديوانية	١٥	١٣	٢	١٢
٢	نسوج الديوانية	١٥	١١	١	١٢
٣	نسوج الحلة	١٥	١٢	٣	١٢
٤	القابلوات والأسلاك	١٥	١٣	٢	١٢
	المجموع	٦٠	٥٢	٨	٤٨

الجدول (٢)// التحسين المتسارع والتحسين المستمر

التفاصيل	التحسين المتسارع Breakthrough Improvement	التحسين المستمر Continuous Improvement
الأثر Effect	قصير الأمد /حاسم	طويل الأمد /تدريجي
المجال Scope	خطوات كبيرة (تغييرات كبيرة)	خطوات صغيرة(تغيرات صغيرة)
المدى الزمني Time Frame	متقطع (غير تراكمي)	مستمر
التغيير Change	جذري وحاسم	تدريجي وثبات
المشاركون Involvemegt	لفئة البعض(المتميزين)	الجميع
المدخل Approach	الفردية،أفكار فردية أو مجموعة محدودة	الجماعية،جهود فرقية،مدخل نظمي
المنبة(الدافع) Stimulus	تغيرات تكنولوجية، اختراعات جديدة ،نظريات جديدة	السعي لسد المهنة ،وفن استخدام الوسيلة
المخاطر Risk	مركزة(كل البيض في سلة واحدة)	متفرقة (عدة مشاريع متداخلة ومتزامنة)
المتطلبات الجزئية Partial requirement	تحتاج استثمارات كبيرة وجهود محدودة لصيانتها والمحافظة عليها	تحتاج استثمارات قليلة وجهود كبيرة لصيانتها والمحافظة عليها
توجه الجهد Effort orientation	التكنولوجيا	العنصر البشري
معايير التقويم	نتائج لتحقيق الأرباح	عمليات وجهود للنتائج أحسن

الجدول (٣)//الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لعملية التحسين المستمر في صناعة الإطارات

ت	خطط					نفذ					أضبط					صحح				
	ر×م	و×م	و×م	و×م	مجموع ترجيحي	ر×م	و×م	و×م	و×م	مجموع ترجيحي	ر×م	و×م	و×م	و×م	مجموع ترجيحي	و×م	و×م	و×م	و×م	مجموع ترجيحي
١	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٥	١٢	٦	-	٥٣	٥٥	٤	-	-	٥٩	٦٠	-	-	-	٦٠
٢	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٠	٢٤	-	-	٥٤	٦٠	-	-	-	٦٠	٦٠	-	-	-	٦٠
٣	٦٠	-	-	-	٦٠	٢٠	١٢	١٥	-	٤٧	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٥	١٢	٦	-	٥٣
٤	٥٠	٨	-	-	٥٨	١٥	٨	١٨	-	٤١	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٤٥	١٢	-	-	٥٧
٥	٤٥	١٢	-	-	٥٧	١٠	٨	١٥	٦	٣٩	٥٥	٤	-	-	٥٩	٤٠	١٢	٣	-	٥٥
٦	٣٠	١٦	٦	-	٥٢	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٦٠	-	-	-	٦٠	٦٠	-	-	-	٦٠
٧	١٥	٢٠	١٢	-	٤٧	٣٥	٢٠	-	-	٥٥	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٥٠	٨	-	-	٥٨
٨	٣٥	٢٠	-	-	٥٥	١٠	١٢	١٥	٦	٤٣	٦٠	-	-	-	٦٠	٤٠	١٦	-	-	٥٦
٩	٥٣	٨	-	-	٥٨	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٥		-	-	٥٧	٥٥	٤	-	-	٥٩

الجدول (٤)//المعدل الموزون والنسبة المئوية لعملية التحسين المستمر في صناعة الإطارات

ت	خطط			نفذ			أضبط			صحح		
	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%
١	٦٠	٤	%١٢	٥٣	٣,٥٣	%١١,٨٣	٥٩	٣,٩٣	%١١	٦٠	٤	%١١,٦
٢	٦٠	٤	%١٢	٥٤	٣,٦	%١٢,١	٦٠	٤	%١١,٣	٦٠	٤	%١١,٦
٣	٦٠	٤	%١٢	٤٧	٣,١٣	%١٠,٥	٦٠	٤	%١١,٣	٥٣	٣,٥٣	%١٠,٢٣
٤	٥٨	٣,٨٦	%١١,٤	٤١	٢,٧٣	%٩,٢	٥٦	٣,٧٣	%١٠,٥٤	٥٧	٣,٨	%١١
٥	٥٧	٣,٨	%١١,٢	٣٩	٢,٦	%٨,٧	٥٩	٣,٩٣	%١١	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٦١
٦	٥٢	٣,٤٦	%١٠,٢	٥٧	٣,٨	%١٢,٧٥	٦٠	٤	%١١,٣	٦٠	٤	%١١,٦
٧	٤٧	٣,١٣	%٩	٥٥	٣,٦٧	%١٢,٣	٥٧	٣,٨	%١٠,٧٤	٥٨	٣,٨٦	%١١,٢
٨	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٨	٤٣	٢,٨٧	%٩,٦٢	٦٠	٤	%١١,٣	٥٦	٣,٧٣	%١٠,٩٣
٩	٥٨	٣,٨٦	%١١,٤	٥٨	٣,٨٧	%١٣	٦٠	٤	%١١,٣	٥٩	٣,٩٣	%١١,٣٩
المجموع			%١٠٠	٤٤٧		%١٠٠	٥٣١		%١٠٠	٥١٨		%١٠٠

الجدول (٥)//الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لعملية التحسين المستمر في نسوج الديوانية

ت	خطط					نفذ					أضبط					صحح				
	د.م	د.م	د.م	د.م	مجموع ترجيحي	د.م	د.م	د.م	د.م	مجموع ترجيحي	د.م	د.م	د.م	د.م	مجموع ترجيحي	د.م	د.م	د.م	د.م	مجموع ترجيحي
١	٦٠	–	–	–	٦٠	٤٥	٨	٣	–	٥٦	٦٠	–	–	–	٦٠	٤٥	١٢	–	–	٥٧
٢	٦٠	–	–	–	٦٠	٤٠	١٦	–	–	٥٦	٦٠	–	–	–	٦٠	٥٠	٨	–	–	٥٨
٣	٦٠	–	–	–	٦٠	٢٥	١٢	٦	–	٥٣	٣٥	١٢	٦	–	٥٣	٤٥	١٢	–	–	٥٧
٤	٥٥	٤	–	–	٥٩	٢٥	١١٢	٦	–	٤٧	٤٥	١٢	–	–	٥٧	١٥	٨	٣	١٢	٣٨
٥	٥٠	٨	–	–	٥٨	١٥	٨	١٨	–	٤١	٤٠	١٢	٣	–	٥٥	٢٥	١٦	٩	–	٥٠
٦	٤٠	٨	٦	–	٥٤	٤٠	١٦	–	–	٥٦	٦٠	–	–	–	٦٠	٥٠	٨	–	–	٥٨
٧	١٠	١٦	١٥	٢	٤٣	٤٠	١٦	–	–	٥٦	٥٠	٨	–	–	٥٨	٤٠	١٦	–	–	٥٦
٨	٤٠	١٦	–	–	٥٦	١٥	٨	١٨	٢	٤٣	٤٠	١٦	–	–	٥٦	٤٥	١٢	–	–	٥٧
٩	٥٥	٤	–	–	٥٩	٥٥	٤	–	–	٥٩	٥٥	٤	١	–	٥٩	٣٥	٢٠	–	–	٥٥

الجدول (٦)//المعدل الموزون والنسبة المئوية لعملية التحسين المستمر في نسيج الديوانية

ت	خطط			نفذ			أضبط			صمح		
	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%
١	٦٠	٤	%١٢	٥٦	٣,٧٣	%١١,٩	٦٠	٤	%١١,٥٩	٥٧	٣,٨	%١١,٧٤
٢	٦٠	٤	%١٢	٥٦	٣,٧٣	%١١,٩	٦٠	٤	%١١,٥٩	٥٨	٣,٨٦	%١١,٩٢
٣	٦٠	٤	%١٢	٥٣	٣,٥٣	%١١,٤	٥٣	٣,٥٣	%١٠,٢٣	٥٧	٣,٨	%١١,٧٢
٤	٥٩	٣,٩٣	%١١,٥	٤٧	٣,١٣	%١٠,١	٥٧	٣,٨	%١١	٣٨	٢,٥٣	%٧,٨١
٥	٥٨	٣,٨٦	%١١,٤	٤١	٢,٧٣	%٨,٨	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٦	٥٠	٣,٣٣	%١٠,٣
٦	٥٤	٣,٦	%١٠,٦	٥٦	٣,٧٣	%١١,٩	٦٠	٤	%١١,٥٩	٥٨	٣,٨٦	%١١,٩٢
٧	٤٣	٢,٨٦	%٨	٥٦	٣,٧٣	%١١,٩	٥٨	٣,٨٦	%١١,٢	٥٦	٣,٧٣	%١١,٥٢
٨	٥٦	٣,٧٣	%١١	٤٣	٢,٨٦	%٩,٢	٥٦	٣,٧٣	%١٠,٨١	٥٧	٣,٨	%١١,٧٤
٩	٥٩	٣,٩٣	%١١,٥	٥٩	٣,٩٣	%١٢,٦٣	٥٩	٣,٩٣	%١١,٣٩	٥٥	٣,٦٦	%١١,٣١
المجموع	٥٠٩		%١٠٠	٤٦٧		%١٠٠	٥١٨		%١٠٠	٤٨٦		%١٠٠

الجدول (٧)//الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لعملية التحسين المستمر في نسيج الحلة

ت	خطط					نفذ					أضبط					صمح				
	و٥	و٤	و٣	و٢	مجموع ترجيحي	و٥	و٤	و٣	و٢	مجموع ترجيحي	و٥	و٤	و٣	و٢	مجموع ترجيحي	و٥	و٤	و٣	و٢	مجموع ترجيحي
١	٦٠	–	–	–	٦٠	٤٠	٨	٦	–	٥٤	٥٥	٤	–	–	٥٩	٦٠	–	–	–	٦٠
٢	٦٠	–	–	–	٦٠	٣٥	٢٠	–	–	٥	٦٠	–	–	–	٦٠	٦٠	–	–	–	٦٠
٣	٦٠	–	–	–	٦٠	٣٠	١٦	٦	–	٥٢	٦٠	–	–	–	٦٠	٣٥	١٢	٦	–	٥٣
٤	٦٠	–	–	–	٦٠	٢٠	١٢	٩	٤	٤٥	٥٠	٨	–	–	٥٨	٤٠	١٦	–	–	٥٩
٥	٥٥	٤	–	–	٥٩	٢٥	١٢	١٢	–	٤٩	٥٠	٨	–	–	٥٨	٥٥	٤	–	–	٥٩
٦	٥٠	٨	–	–	٥٨	٥٠	٨	–	–	٥٨	٦٠	–	–	–	٦٠	٦٠	–	–	–	٦٠
٧	٣٠	١٢	٩	٤	٤٥	٤٠	١٢	–	–	٥٢	٥٠	٨	–	–	٥٨	٤٥	١٢	–	–	٥٧
٨	٤٥	١٢	–	–	٥٧	١٠	١٢	١٢	٦	٤٠	٦٠	–	–	–	٦٠	٣٠	٢٤	–	–	٥٤
٩	٦٠	–	–	–	٦٠	٦٠	–	–	–	٦٠	٤٠	١٦	–	–	٥٦	٣٥	٢٠	–	–	٥٥

الجدول (٨)

المعدل الموزون والنسبة المئوية لعملية التحسين المستمر في نسيج الديواتية

ت	خلط			نفذ			أشبط			صحح		
	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%
١	٦٠	٤	%١١,٥٦	٥٤	٣,٦	١١,٦%	٥٩	٣,٩٣	%١١,٣٥	٦٠	٤	%١١,٦٨
٢	٦٠	٤	%١١,٥٦	٥٥	٣,٦٦	١١,٨%	٦٠	٤	%١١,٣٥	٦٠	٤	%١١,٦٨
٣	٦٠	٤	%١١,٥٦	٥٢	٣,٤٦	١١,٢%	٦٠	٤	%١١,٣٥	٥٣	٣,٥٣	%١٠,٣١
٤	٦٠	٤	%١١,٥٦	٤٥	٣	%٩,٧	٥٨	٣,٨٦	%١٠,٩٥	٥٦	٣,٧٣	%١٠,٩
٥	٥٩	٣,٩٣	%١١,٣٦	٤٩	٣,٢٦	%١٠,٥	٥٨	٣,٨٦	%١٠,٩٥	٥٩	٣,٩٣	%١١,٤٧
٦	٥٨	٣,٨٦	%١١,١٦	٥٨	٣,٨٩	%١٢,٥	٦٠	٤	%١١,٣٥	٦٠	٤	%١١,٦٨
٧	٤٥	٣	%٨,٧	٥٢	٣,٤٦	%١١,٢	٥٨	٣,٨٦	%١٠,٩٥	٥٧	٣,٨	%١١,١
٨	٥٧	٣,٨	%١٠,٩٨	٤٠	٢,٦٦	%٨,٦	٦٠	٤	%١١,٣٥	٥٤	٣,٦	%١٠,٥
٩	٦٠	٤	%١١,٥٦	٩٠	٤	%١٢,٩	٥٦	٣,٧٣	%١٠,٦	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٦٨
المجموع	٥١٩		%١٠٠	٤٦٥		%١٠٠	٥٢٩		%١٠٠	٥١٤		%١٠٠

الجدول (٩)//الوزن المرجح والمجموع الترجيحي لعملية التحسين المستمر في القابلوات والأسلاك

ت	خلط					نفذ					أشبط					صحح				
	ر.م	و.م	ر.م	و.م	مجموع ترجيحي	ر.م	و.م	ر.م	و.م	مجموع ترجيحي	ر.م	و.م	ر.م	و.م	مجموع ترجيحي	ر.م	و.م	ر.م	و.م	مجموع ترجيحي
١	٦٠	-	-	-	٦٠	٤٠	٨	٦	-	٥٤	٥٥	٤	-	-	٥٩	٦٠	-	-	-	٦٠
٢	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٥	٢٠	-	-	٥	٦٠	-	-	-	٦٠	٦٠	-	-	-	٦٠
٣	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٠	١٢	٦	-	٥٢	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٥	١٢	٦	-	٥٣
٤	٦٠	-	-	-	٦٠	٢٠	١٢	٩	٤	٤٥	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٠	١٦	-	-	٥٦
٥	٥٩	-	-	٤	٥	٢٥	١٢	١٢	-	٤٩	٥٠	٨	-	-	٥٨	٥٥	٤	-	-	٥٩
٦	٥٨	-	-	٨	٥٠	٥٠	٨	-	-	٥٨	٦٠	-	-	-	٦٠	٦٠	-	-	-	٦٠
٧	٤٥	٤	٩	١٢	٢٠	٤٠	١٢	-	-	٥٢	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٥	١٢	-	-	٥٧
٨	٤٥	-	-	١٢	٥٧	١٠	١٢	١٢	٦	٤٠	٦٠	-	-	-	٦٠	٣٠	٢٤	-	-	٥٤
٩	٦٠	-	-	-	٦٠	٦٠	-	-	-	٦٠	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٣٥	٢٠	-	-	٥٥

الجدول (٨)

المعدل الموزون والنسبة المئوية لعملية التحسين المستمر في القابلوات والاسلاك

ت	خطط			نفذ			أضبط			صحح		
	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%
١	٦٠	٤	%١١,٤٧	٥٨	٣,٨٦	%١٢,٤١	٦٠	٤	%١١,١٧	٦٠	٤	%١١,٤٨
٢	٦٠	٤	%١١,٤٧	٥٧	٣,٨	%١٢,٢٢	٦٠	٤	%١١,١٧	٦٠	٤	%١١,٤٨
٣	٦٠	٤	%١١,٤٧	٤٩	٣,٢٦	%١٠,٥	٦٠	٤	%١١,١٧	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٥
٤	٦٠	٤	%١١,٤٧	٥٢	٣,٤٦	%١١,١٣	٥٩	٣,٩٣	%١٠,٩٨	٥٨	٣,٨٦	%١١
٥	٦٠	٤	%١١,٤٧	٣٦	٢,٤	%٧,٧٢	٦٠	٤	%١١,١٧	٥٥	٣,٦٦	%١٠,٥
٦	٦٠	٤	%١١,٤٧	٥٩	٣,٩٣	%١٢,٦٣	٦٠	٤	%١١,١٧	٦٠	٤	%١١,٤٨
٧	٤٥	٣	%٨,٦	٥٤	٣,٦	%١١,٥٦	٥٩	٣,٩٣	%١٠,٩٨	٦٠	٤	%١١,٤٨
٨	٥٨	٣,٨٦	%١١,١	٤٣	٢,٨٦	%٩,٢	٦٠	٤	%١١,١٧	٥٧	٣,٨	%١٠,٩
٩	٦٠	٤	%١١,٤٧	٥٩	٣,٩٣	%١٢,٦٣	٥٩	٣,٩٣	%١٠,٩٨	٥٨	٣,٨٦	%١١,١
المجموع	٥٢٣		%١٠٠	٤٦٧		%١٠٠	٥٢٧		%١٠٠	٥١٣		%١٠٠

٧

الجدول (١١)//الوزن المرجح والمجموع الترجيحي للإنتاجية في الشركات عينة البحث

ت	اطارات النيوانية					نسيج النيوانية					نسيج العلة					القابلوات والأسلاك				
	و.م	و.م	و.م	و.م	مجموع ترجيحي	و.م	و.م	و.م	و.م	مجموع ترجيحي	و.م	و.م	و.م	و.م	مجموع ترجيحي	و.م	و.م	و.م	و.م	مجموع ترجيحي
١	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٤٥	١٢	-	-	٥٧
٢	٥٠	٨	-	-	٥٨	٥٥	٤	-	-	٥٩	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٤٠	١٦	-	-	٥٦
٣	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٣٥	٢٠	-	-	٥٥	٥٠	٨	-	-	٥٨
٤	١٥	٨	٣	١٢	٣٨	١٠	٨	-	١٦	٣٤	١٥	-	١٩	١	٣٣	-	-	١٢	١٦	٢٨
٥	٢٥	١٦	٩	-	٥٠	٣٥	١٢	٦	-	٥٣	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٤٥	١٢	-	-	٥٧
٦	٥٠	٨	-	-	٥٨	٥٥	٤	-	-	٥٩	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٥٠	٨	-	-	٥٨
٧	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٥	١٢	-	-	٥٧
٨	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٥٠	٨	-	-	٥٨	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٣٥	٢٠	-	-	٥٥
٩	٣٥	٢٠	-	-	٥٥	٤٠	١٦	-	-	٥٦	٤٥	١٢	-	-	٥٧	٣٥	٨	٣	-	٤٦

الجدول (١٢)

المعدل الموزون والنسبة للإنتاجية في الشركات عينة البحث

ت	اطارات الديوانية			نسيج الديوانية			نسيج الحلة			القابلوات والأسلاك		
	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%	المجموع الترجيحي	المعدل الموزون	%
١	٥٧	٣,٨	%١١,٤٧	٥٨	٣,٨٦	%١١,٨٣	٥٦	٣,٧٣	%١١,٥٧	٥٧	٣,٨	%١٢,١
٢	٥٨	٣,٨٦	%١١,٩٢	٥٩	٣,٩٣	%١٢,٠٤	٥٧	٣,٨	%١١,٧٨	٥٦	٣,٧٣	%١١,٨٦
٣	٥٧	٣,٨	%١١,٤٧	٥٦	٣,٧٣	%١١,٤٣	٥٥	٣,٦٦	%١١,٣٥	٥٨	٣,٨٦	%١٢,٣
٤	٣٨	٢,٥٣	%٧,٨٢	٣٤	٢,٢٦	%٦,٩٣	٣٢	٢,١٣	%٦,٦١	٢٨	١,٨٦	%٥,٩
٥	٥٠	٣,٣٣	%١٠,٢٨	٥٣	٣,٥٥	%١٠,٨٢	٥٦	٣,٧٣	%١١,٥٧	٥٧	٣,٨	%١٢,١
٦	٥٨	٣,٨٦	%١١,٩٢	٥٩	٣,٩٣	%١٢,٠٤	٥٧	٣,٨	%١١,٧٨	٥٨	٣,٨٦	%١٢,٣
٧	٥٦	٣,٧٣	%١١,٥٢	٥٧	٣,٨	%١١,٦٣	٥٨	٣,٨٦	%١١,٩٧	٥٧	٣,٨	%١٢,١
٨	٥٧	٣,٨	%١١,٧٤	٥٨	٣,٨٦	%١١,٨٣	٥٦	٣,٧٣	%١١,٥٧	٥٥	٣,٦٦	%١١,٦
٩	٥٥	٣,٦٦	%١١,٣١	٥٦	٣,٧٣	%١١,٤٣	٥٧	٣,٨	%١١,٧٨	٤٦	٣,٠٦	%٩,٧٤
المجموع	٤٨٦		%١٠٠	٤٩٠		%١٠٠	٤٨٤		%١٠٠	٤٧٢		%١٠٠

الجدول (١٣)

المجموع الترجيحي للشركات عينة البحث

ت	المتغيرات	إطارات الديوانية	نسيج الديوانية	نسيج الحلة	القابلوات والأسلاك	عدد الأسئلة	عدد الاستمارات المستلمة فعلاً
		مجموع ترجيحي	مجموع ترجيحي	مجموع ترجيحي	مجموع ترجيحي		
١	خطيط	٥٠٧	٥٠٩	٥١٩	٥٢٣	٩	٤٨
٢	نفذ	٤٤٧	٤٦٧	٤٦٥	٤٦٧	٩	٤٨
٣	تضبط	٥٣١	٥١٨	٥٢٩	٥٣٧	٩	٤٨
٤	سمح	٥١٨	٤٨٦	٥١٤	٥٢٣	٩	٤٨
٥	الكفاءة الإنتاجية	٤٨٦	٤٩٠	٤٨٤	٤٧٢	٩	٤٨

الجدول (١٤)

علاقة الارتباط بين المتغيرات

		خطط	نفذ	اضبط	صحح	الكفاءة الإنتاجية
	A	B	C	D	E	F
		ROW١	ROW٢	ROW٣	ROW٤	ROW٥
خطط	ROW١	١				
نفذ	ROW٢	٠,٥٦٢١٨	١			
اضبط	ROW٣	٠,٧١٨٥٢	٠,٦٤٨٢٥	١		
صحح	ROW٤	٠,٦٨٧٠١	٠,٨٠٥٢٠	٠,٧٤١٨٧	١	
الكفاءة الإنتاجية	ROW٥	٠,٧٨٧٣١	٠,٦٩٨٣٨	٠,٧١٨٣٥	٠,٧٩٣٦٤	١

*البرواري، نزار عبد المجيد:المقارنة المرجعية وإمكانية تطبيقها كأداة للتحسين المستمر في المنظمات، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (١)، العدد(١)،٢٠٠١.

ملحق رقم (١)

استمارة الاستبيان

أخي المدير الكريم

أن الاستبيان الذي بين يديك هو أداة لدراسة تهدف إلى توضيح دور وأهمية عمليات التحسين المستمر في تحقيق زيادة في معدلات الإنتاجية من خلال وجهات نظر المدراء في المنظمات الصناعية العراقية ،الرجاء الإجابة على الأسئلة بما يتفق ووجهة نظرك والباحث مستعد للإجابة عن أي إيضاحات أو شروحات بشأن أي من الفقرات التي يتضمنها الاستبيان.علما أنه لا حاجة لذكر الاسم مطلقا لان الدراسة مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين تعاونكم معنا..... ومن الله التوفيق

الباحث

مقياس الاستجابة

اتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

الرأي حسب المقياس	ت	العبارة
.....	١	أهتم بتمثيل نقطة البداية لتشخيص المشكلة
.....	٢	اهتم بمعرفة هدف عملية التحسين
.....	٣	أضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تم تشخيصها بالاعتماد على الأساليب والطرق العلمية الملائمة لها
.....	٤	أسعى لتحديد متطلبات الزبون فيما يخص توفير المنتج وتسليمه بالمواصفات التي يرغب بها والمحددة سلفا
.....	٥	أقوم بمراجعة المتطلبات التي حددها الزبون مع المتطلبات الإضافية التي يتم تحديدها من قبل الشركة
.....	٦	أستمع جيدا لملاحظات وانطباعات الزبائن نحو منتجاتنا
.....	٧	أخصص جزءا من وقتي لمعرفة ما يشعر به الزبائن نحو منتجاتنا
.....	٨	أهتم بدراسة أوضاع المنافسين لتحسين منتجاتنا
.....	٩	أضع المقاييس والمعايير الملائمة لتقييم نوعية الخطط التي اعتمدها
.....	١٠	أنفذ الخطة بالاعتماد على نظم وأساليب جديدة لتحسين الأداء
.....	١١	أعتمد برنامج تدقيق مجدول يلائم جميع العمليات والمنتجات قائم على أساس فعاليات الشركة
.....	١٢	يجري تعديل الوثائق في حالة تغير متطلبات المنتج
.....	١٣	يجري إعلام الأفراد ذوي العلاقة بالمتطلبات المتغيرة
.....	١٤	أضع نظام لتقييم تأثير التغيرات الحاصلة على المنتجات النهائية وأجزائها

.....	١٥	أسعى لمعرفة جميع العوامل المؤثرة في العمليات وخصائص المنتجات أثناء عملية أداء الخطة
.....	١٦	أقوم بتنفيذ العمليات التي تضمن إتباع أهداف إدارة الجودة الشاملة في العمل مع ضمان تطوير وتعديل المنتجات والعمليات الحالية والجديدة
.....	١٧	أسعى لمعرفة المنظمة التي تؤدي عملياتها بشكل أفضل وأحاول الاتصال بها والتعاون معها
.....	١٨	أعمل على توثيق جميع النتائج التي أحصل عليها
.....	١٩	أقوم بمراجعة جميع النتائج التي توصلت إليها وأقارنها مع الأهداف المحددة
.....	٢٠	أفحص بدقة النتائج المتحققة للتأكد فيما إذا كانت هنالك مشاكل جديدة قد ظهرت
.....	٢١	توجد مراجعة منتظمة لعملية تصميم وتطوير المنتجات
.....	٢٢	أضع قائمة فحص لتكون دليل عند إجراء المراجعة
.....	٢٣	توجد إجراءات موثقة للتأكد من صحة تنفيذ عملية التصميم والتطوير على المنتجات
.....	٢٤	أحتفظ بسجلات خاصة لضبط العمليات وتنفيذ النشاطات التصحيحية
.....	٢٥	أحدد المجالات التي تحتاج إلى تعديل بما يتلائم مع ظروف الشركة
.....	٢٦	أبحث عن جذور المشكلة الجديدة التي ظهرت أثناء أداء العملية وأقوم بمعالجتها
.....	٢٧	في حالة نجاح الخطة اعمل على توثيقها والعمل بموجبها مع الأخذ في الاعتبار أجراء التعديلات المناسبة عليها مستقبلا إن تطلب الأمر ذلك
.....	٢٨	أجري التعديلات اللازمة على النتائج في حالة وجود انحرافات فيها وأقوم بتوثيقها
.....	٢٩	ارغب في إن يؤدي العمل وفق صيغة الفريق المتعاون
.....	٣٠	أعمل بجد على أشراك جميع العاملين في معالجة المشاكل والصعوبات التي قد تعترض سير العمل
.....	٣١	أحث العاملين على الابتعاد عن التفاخر والكبرياء أثناء أدائهم للعمل
.....	٣٢	أقوم بإعداد كل فرد في الشركة للعمل على أساس عملية التحسين
.....	٣٣	أؤمن بان امتلاك العاملين للمعرفة والمهارة المكتسبة من البرامج التدريبية والتعليمية يساعد في عملية تطوير الجودة
.....	٣٤	أضع إجراءات خاصة لمعالجة العيوب التي قد تظهر بعد انتهاء العملية
.....	٣٥	أضع الترتيبات اللازمة للتأكد من صحة تنفيذ العملية وبما يضمن كفاءتها وكفاءة المعدات والأفراد
.....	٣٦	أحرص على استخدام المنهجيات والإجراءات المعروفة من قبل العاملين في عملية التصحيح
.....	٣٧	أعمل على تحسين الجودة لأثرها الكبير على تخفيض العيوب على النحو الذي يقود إلى الارتقاء بسمعة الشركة

.....	٣٨	أقوم بإعداد الترتيبات اللازمة لتحسين جودة المواد والأجزاء التي تحتاجها العملية الإنتاجية بما يضمن الاستخدام الامثل لها
.....	٣٩	أحث العاملين على ضرورة التفاعل مع الأساليب والإجراءات العلمية والعملية اللازمة لتحقيق الجودة العالية للمنتجات
.....	٤٠	أدخل التحسينات المستمرة على تصاميم المنتجات النهائية وأجزاؤها وبما يضمن زيادة الإنتاجية
.....	٤١	أؤكد على ضرورة النوعية بأهمية التوسع الكمي والنوعي في استخدام الأساليب الإحصائية الأساسية والوسائل الأخرى التي تعمل على ضبط جودة المنتجات
.....	٤٢	اعمل على توفير البيانات والمعلومات التي تخص كل منتج لضمان إنتاجه
.....	٤٣	أركز اهتمامي على أدوات الجودة الشاملة المختلفة باعتبارها أدوات تؤدي إلى تحسين المنتجات وتقليل العيب
.....	٤٤	أعمل على زيادة الإنتاجية وتقليل التالف وذلك عن طريق الاستخدام الامثل لجميع عوامل الإنتاج بالإضافة إلى الاستفادة من مخلفات الإنتاج التي يمكن إن تستخدم كمدخلات لا بأس بها في العملية الإنتاجية
.....	٤٥	أعمل على بث ثقافة إدارة الجودة الشاملة وأجعلها هدف استراتيجي يبدأ بالإدارة العليا وينتهي عند آخر فرد عامل من خلال أقامة الدورات الخاصة بذلك

الخاتمة

يعرف التحسين المستمر **Continuous Improvement** على انه تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر ،إذ يستخدم اليابانيون مصطلح كايزين (Kaizen) للإشارة إلى هذه العملية مما أدى إلى إعادة الاهتمام بها من قبل المنظمات المختلفة في العالم. وبالنظر للتطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها العالم اليوم وخاصة في مجال الإدارة جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية عمليات التحسين المستمر على العمليات والمنتجات لتحقيق ما تصبو أليه الإدارة العليا من زيادة في معدلات الإنتاجية منطلقة من فرضية أساسية مفادها بان هنالك دور كبير لكل من المستهلك من جهة والعاملين من جهة أخرى على مختلف المستويات التنظيمية في تحقيق عمليات التحسين المستمر على مختلف المستويات التنظيمية في تحقيق عمليات التحسين المستمر على مؤشرات الجودة التي تقود المنظمة نحو النمو والاستمرار وتعمل على تحقيق الزيادة في معدلات الإنتاجية،وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان من بينها خوف الإدارة العليا من عملية إشراك العاملين على مختلف المستويات في اتخاذ القرارات وخاصة تلك المتعلقة بالعملية الإنتاجية كما أوصت بجملة توصيات من أبرزها هو وضع خطوات جديدة لتحسين أداء الشركة من خلال تبني برامج عمليات التحسين المستمر التي تركز على صنع منتوج ذو جودة عالية وبالمستوى الذي يلائم استحسان المستهلك النهائي.

دور رجال البيع في تسويق الخدمات التامينية ((دراسة تحليلية في شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية /مكتب الديوانية))

المدرس المساعد رونق كاظم حسين
تدريسية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

مُقَدِّمَة

تطرقت الدراسة الحالية إلى تحليل البيانات المتوفرة لدى شركتين من شركات التأمين هما شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية في محافظة القادسية كعينة للدراسة للفترة من ١٩٨١ – ١٩٩٩ لغرض معرفة دور رجال البيع في زيادة أقساط التأمين الفردي والجماعي بالإضافة إلى اثر المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية في كفاءة أداء رجال البيع وبالاعتماد على النتائج المتوفرة والخاصة بقيم أقساط التامين مع تحامل الزمن لوحظ أن هذه القيم قد تذبذبت معدلاتها تبعا إلى دور رجال البيع بالإضافة إلى اثر متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في كفاءة أداء رجال البيع خلال فترة الدراسة وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بأعداد رجال البيع من ذوي الثقافة التأمينية العالية بما يضمن تسويق افضل خدمة تأمينية للزبائن.

المبحث الأول :- منهجية الدراسة

١- مشكلة الدراسة :

ازدادت أهمية التأمين بعد التقدم الصناعي وما أحدثته الثورة المعلوماتية من تطور ملحوظ في حياة الأفراد وازدياد حجم الخطر بسبب زيادة المشاكل اليومية التي يتعرض لها الأفراد وبمختلف أصنافها لذا تكمن مشكلة دراستنا في الأتي :

- هل لرجال البيع دور في زيادة أقساط التأمين الفردي ؟
- هل لرجال البيع دور في زيادة أقساط التأمين الجماعي ؟
- هل هناك اثر للمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية في كفاءة رجال البيع ؟

٢-أهمية الدراسة:-

يعد التأمين أحد أشكال التعاون بين المنظمات التأمينية والأفراد سواء كانوا شركات أم أفراد عاديين مبني على أساس تعويض المتضرر وامكانية إرجاعه إلى حالته الأولى لذا تجلت أهمية الدراسة بالأتي : -

١- إبراز دور رجال البيع في شركات التأمين وامكانية زيادة أقساط شركات التأمين عند امتلاكها لرجال بيع أكفاء .

٢- توضيح دور البيئة الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها على كفاءة رجال البيع .

٣- تقديم صورة واضحة عن دور رجال البيع للإدارة العليا وتنبيهها إلى هذا الدور الريادي الذي سيحقق لها التفوق وكسب اكبر شريحة ممكنة من الزبائن.

٣ – أهداف الدراسة: -

١- زيادة أقساط التأمين وذلك عن طريق الاهتمام برجال البيع داخل منظمات التأمين.

٢- معرفة اثر المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية في زيادة أو انخفاض أقساط التأمين وانعكاس ذلك على أداء رجال البيع.

٣- تحديد الفجوة بين الأقساط للأعوام من ١٩٨١ – ١٩٩٩ ومعرفة أسباب الزيادة أو انخفاض.

٤- **فرضية الدراسة** : -

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما : -

١ – هنالك علاقة بين رجال البيع وارتفاع أقساط التأمين الفردي.

٢ – هنالك علاقة بين رجال البيع وارتفاع أقساط التأمين الجماعي.

٥ – **أسلوب جمع العينات** : -

تم الاعتماد على البيانات المتوفرة ضمن المجموعة الإحصائية والصادرة عن مديرية إحصاء القادسية للفترة من ١٩٨١ ولغاية ١٩٩٩ بالإضافة إلى أسلوب المقابلات الشخصية مع الموظفين المختصين في شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية في القادسية.

٦ – **عينة الدراسة وحدودها الزمانية والمكانية:**

اتخذت الدراسة من شركتي التأمين الوطنية والعراقية في القادسية، حيث تم جمع البيانات الخاصة بأقساط التأمين العام والتأمين على الحياة(الجماعي والفردي) للفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٩ أما فيما يخص حدود الدراسة فكانت من ٢٠٠٤/٩/١ ولغاية ١ / ١٢ / ٢٠٠٤ .

المبحث الثاني : - الجانب النظري

١- **مفهوم وأهمية التأمين**:

تقوم نظرية التأمين على أساس مبدأ مساهمة الجماعة ككل بالخسائر التي يتعرض لها أي عضو فيها باعتبار أن الخسائر مهما كانت كبيرة فان عبئها يضعف كثيرا بحيث يسهل حملة أن تعاونت جماعة عليه (السيفي ١٩٧٢: ١٠) والتأمين لغة يقصد بها الضمان لدرء الأخطار، فعندما يتعرض الإنسان إلى خطر معين يتكبد من جرائه خسائر مادية تتحملها جهة أخرى ضامنة قادرة على تحمل هذه الخسائر لتقوم بدورها بتعويض المتضرر عما أصابه من ضرر (فالح واخرون ١٩٩٠: ٩٩). في حين يرى آخرون أن التأمين من أمن والامان والأمانة والأمن، كلها بمعنى واحد نقيض الخوف. ويقال قد أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمانة ضد الخيانة أمن فلان (تأميناً) أمن وأمناً وأمان وأمنه فهو آمن. ورجل آمن وأمين بمعنى واحد والأمين المؤتمن من الأفراد. ورجل أمنه: يأمن كل واحد وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته أمنه أيضا :موثوق به مأمون. وأمنته على كذا أتمنته استأمن أليه دخل في أمانة المأمن موضع الأمن. الأمن المستجير ليأمن على نفسه من هذه المعاني والألفاظ نخلص إلى أن معنى تأمين من الأمان أي الطمأنينة(مختار ٢٠٠٥ : ١٥). والتأمين اصطلاحاً فهو الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها مقابل دفعات ضئيلة يسددها المتعاقدون معها، تمثل أقساط التأمين التي من حصيلتها تمارس أعمالا تجارية لتنمية هذه الأقساط والإيفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين(فالح واخرون١٩٩٠ :٩٩). أما التأمين قانونا فهو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن (السنهوري ١٩٧٤ : ١١). ولقد حظى عقد التأمين باهتمام كبير من فقهاء وشراح القانون باعتباره من العقود المستحدثة، فالتعريف الجامع بعقد التأمين والعملية الحسابية التي تم بموجبها حساب التأمين وأطراف العقد، ولا يمكن إغفال أي عنصر من هذه العناصر الثلاثة (مختار ٢٠٠٥ :١٧) ويعرف التأمين اجتماعيا بأنه عقدا تعاونيا تكافليا يشتمل على عنصرين هما تكوين

احتياطي لتعويض الخسائر المتوقعة وعنصر تحويل الخطر شخص إلى عدة أشخاص (عبدة ١٩٨٨ :٥) أما من الناحية الفنية فيعرف عقد التأمين على انه نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المستأمن، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي تكبدها (عبد الله ١٩٧٦ : ١١٣) . أما من الناحية الشرعية فيعرف عقد التأمين بأنه من العقود اللازمة والذي لا يفسخ ألا يرضى الطرفين إذا اشترط في ضمن العقد استحقاقه المؤمن له أو المؤمن أو كليهما للفسخ جاز الفسخ حسب الشرط (السيستاني:١٩٩٨: ٣٥).

٢- **تسويق الخدمات التأمينية** :-

عرف (Kotler ١٩٩٧ :١٨) الخدمة على أنها أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدما طرف ما لطرف أخر وتكون أساساً غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية وان إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون .

أما (Zeithaml & Bither ٢٠٠٠:٧٩) فقد قالوا ببساطة أن الخدمات عبارة عن أفعال عمليات وإنجازات أو أعمال بينما التعريف الواسع الذي قدماه يتماشى مع تعريفهم البسيط هو الخدمات تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية وهي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها وتقدم قيمة مضافة (مثل الراحة والصحة والتسلية واختصار الوقت) ويعد بشكل أساس غير ملموس لمشتريها الأول لذلك عند الحديث عن الخدمات فأننا نتعامل مع شيء غير ملموس والذي شراؤه ليس بالضرورة أن ينتج عنه ملكية بمعنى نقل مادي للشيء أو حيازته ولكن عند إنتاجه أو أثناء ذلك نحصل على منافع أو فوائد (الضمور ٢٠٠٢ : ١٨).

ومن الخصائص الرئيسية للخدمات هي اللاملموسية، التلازمية(عدم الانفصال) عدم التجانس في المخرجات(الاختلاف والتنافر) المخزون(الهلامية والفناء) والملكية. وتعد الخدمة التأمينية من الخدمات التي تتميز بأنها تعطي قيمة مضافة للشيء الملموس ٥٠ : ١٩٧٢ Wilson)

والتسويق وظيفة من وظائف شركة التأمين غير أنها لا تتعامل بمبالغ مادية ملموسة وانما تعتمد بتقديم الخدمات والحصول عليها كتحديد وثائق التأمين وصنع أغطية الحماية التأمينية ومن جانب أخر فأنها تبذل جهوداً كبيرة للحصول على أغطية حماية تأمينية إزاء مسئوليتها فهي تمارس نشاطين هما البيع والشراء فالبيع للمستهلكين المؤمن لهم أفرادا ومنشات،والشراء من منشات وأفراد متخصصين في مجال التأمين واعادة التأمين فعندما تبرم شركة التأمين عقد التأمين وتحرر وثيقة التأمين تكون قد باعت لمستهلك صيغة التأمين وذلك يتعهد توفير غطاء الحماية واستخدام إمكانياتها وخبراتها في إعادة المتضرر إلى سابق عهده دون الخسارة أو رفع مبالغ التأمين ويعتمد مركز الشركة وفروعها والمكاتب التابعة لها في زيادة مبيعاتهم على أشخاص يدعون بالمنتجين ويتعاطى المنتج عمولته من الجهة التي تستخدمه (العبدلي واخرون ١٩٩٩: ٤٠).

٣- **رجال البيع** : -

أن الحاجة إلى رجال البيع تختلف باختلاف السلع أو الخدمات التي تتعامل فيها الشركة وكذلك مدى اتساع السوق وكمية المبيعات وقوتها ونوع العملاء الذي تتعامل معه الشركة. وتتوقف الصفات الواجب توفرها في رجل البيع على مجموعة من العوامل أهمها خصائص السلعة أو الخدمة التي سيتعامل معها وحالة الطلب على هذه المنتوجات أو الصعوبات التي تقابل البائع ونوعية العملاء الذين سيتعامل معهم. وهنالك مصدرين لرجال البيع هما المصدر الداخلي ويقصد به الحصول على رجال البيع من داخل الشركة سواء من إدارات أخرى أو

أقسام أخرى داخل إدارة البيع نفسها ولا شك أن الاعتماد على المصادر الداخلية يمكن الشركة من الحصول على رجل بيع تتوافر عنه البيانات اللازمة والخبرات المتعلقة بالشركة وطبيعة عملها بالإضافة أنى عدم تحميل الشركة بأعباء موظفين جدد من مرتبات وحوافز وما إلى ذلك والمصدر الخارجي ويقصد به الحصول على رجال البيع من خارج الشركة والتي تشمل المعاهد الدراسية والشركات المنافسة ومن المعارف الشخصية للعناصر البيعية وهنا تكون فرصة نجاح هذه العناصر كبيرة حيث ان المسؤولية الادبية والتي يتحملها رجل البيع الحالي ستدفعه الى ترشيح العناصر الممتازة علاوة على ذلك تؤدي الى تجانس وانسجام بين قوة البيع في الشركة مما يعمل على رفع مستوى الاداء لجهاز البيع ككل (حمود والكتبي١٩٩٢ : ٢٦٧ – ٢٦٨)

ومن انواع رجال البيع في شركات التأمين : –

١- **سماسرة التأمين** :- وهم افراد غير تابعين لشركة معينة يقومون فقط بتقديم العميل لشركة التأمين ولا يتولون مباشرة الخدمة ويمثل السمسار مصالح المؤمن له وينوب عنه في اجراء انواع التأمين التي يحتاجها كما انه يقوم بدور استشاري مهم وعلى عاتقه يقع اختيار التأمين المناسب في الشركة المناسبة(الطائي واخرون ٢٠٠١ : ٣٠) .

٢- **المنتجين**:- وهم افراد يعملون لدى الشركة كموظفين يتقاضون عمولة انتاج عن حجم عملياتهم (الفقى واخرون ٢٠٠٠: ٢٣٩) ولسمات البائع دور كبير في ترويج خدمات التأمين وذلك لان هذه الخدمات ليست سلعة يمكن عرضها بالشكل الذي يتيح للزاغب تحسس مزاياها باللمس او النظر فخدمة التأمين ليست بالنسبة للمستهلكين امرا حاضرا وانما هي مرتبطة بالمستقبل لذا فهي تحتاج الى بائع تعين بمواصفات خاصة(سويدان واخرون ٢٠٠٣: ٣٠٨). اما اختيار رجال البيع، فهناك بعض الصفات التي يفضل ان تتوفر في رجال البيع ومنها ان يتصف بدرجة عالية من النشاط والحيوية وتكون لديه ثقة عالية بالنفس ان تكون لديه القدرة على الاقناع، ان تكون شخصيته قوية ومؤثرة، وان تتوفر لديه اللباقة في الكلام(العبدلي واخرون ١٩٩٩ : ١٨٢

ان تقديم خدمات التأمين من قبل البائع الجيد يجب ان تكون وفق اسلوب متميز اذ انها ليست كالسلع والخدمات التي يمكن ان تعرض في واجهة المحلات فيقبل عليها من يحتاجها وانما هي عبارة عن وعد يقطعه البائع للمشتري بان يوفر غطاء حماية لما قد يحدث في المستقبل القريب او البعيد وهذا يتطلب مهارة خاصة لتحقيق عملية النجاح ومنها معرفة الذات أي ان يعرف البائع قدرته على البيع فقد يستطيع البيع لنوع من انواع التأمين او لفئة من الناس في وقت معين وفي مدينة دون اخرى او معرفة التأمين أي بمعنى ان يستطيع البائع ان يحيط المستهلكين علما بكل جوانب الخدمات التأمينية ودراسة كل ماهو وارد في وثيقة التأمين النموذجية من مواد وشروط. بالاضافة الى ذلك يجب ان يعرف البائع عادات وتقاليد المجتمع الذي يعمل فيه طبقات المجتمع والمستوى الثقافي والمعاشي لكل طبقة وطبيعة الاخطار المحدقة بها والقدات العمرية للمجتمع ومعدلات البقاء على قيد الحياة.

المهن التي يتوزع افراد المجتمع عليها وظروف كل مهنة ومحلات المهن والسكن، الدين الذي يعتنقه المجتمع مع بقية الاديان والطقوس والشعائر وحالات الفرح والاحزان. كما ان لمعرفة الوقت اهمية في جعل البائع يجتهد في التخطيط الى حاجة المرء للتامين ويثير دوافع الشراء لديه كي يعبر عن رغبته في التأمين لذا عليه استغلال الوقت استغلال أمثل لتقديم أفضل خدمة، وان لايضيع الفرص، وان يكون ذا حضور (مرتقب المجيء)،

وعليه ايضاً الانتفاع من وسائل الاتصال السريعة لتحديد الموعد قبل الالتقاء بالزبائن، وان يحرص على ديمومة العلاقة بينه وبين الزبائن حتى ما بعد البيع . ثم ان تحديد المكان يفيد في تحديد الزمان الذي يمكن فيه البيع فمكان البيع قد يكون في محل او او معمل او ....الخ. ومكان اجراء عقد التأمين قد يكون في مركز شركة التأمين – فرع لها – مكتب او وكالة يرتبط بها (الطائي واخرون ٢٠٠٥: ١٤٩ – ١٥١) .

هنالك نوعين من المتغيرات التي تؤثر على عمل رجال البيع هما متغيرات البيئية الخارجية وهي متغيرات غير مسيطر عليها وتحكمها مجموعة من العوامل التي تقع خارج الشركة في البيئة الخارجية وتشمل المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ومتغيرات البيئة الداخلية وهي متغيرات مسيطر عليها تحكمها مجموعة من العوامل منها عوامل تتعلق بشركات التامين نفسها، الروتين وتعقد الاجراءات والبطيء في انجاز المعاملات، عدم وجود اجهزة دعاية واعلان تنشر الوعي التاميني بين الافراد وعدم امتلاك رجال البيع ثقافة تامينية كاملة في مجال التامين نوع المهن التي يتوزع افراد المجتمع عليها وظروف كل مهنة الدين الذي يعتنقه المجتمع مع بقية الاديان والطقوس (علبان السامرائي ٢٠٠٤ : ٣٧)

٤- التأمين الفردي :

تتعدد تأمينات الافراد بتعدد الاخطار التي يتعرض لها الافراد وتستمد حوادث الافراد اهميتها بوجه عام من مدى ما تسببه من خسائر مادية واخرى معنوية تقع على الاشخاص بصورة مباشرة مثل الوفاة المبكرة والعجز بانواعه المختلفة والمرض بحالاته المتعددة والبطالة والشيخوخة، وكلما زادت درجة عدم التاكد الملازمة للاخطار وعبئ الخسارة الناجمة عنها تضاعفت اهميتها وتستطيع شركات التأمين ان تساهم في طرح تغطيات تأمينية المناسبة للمؤمن لهم عن طريق دراسة احتياجاتهم التأمينية من خلال البحوث التسويقية التي تجريها بصفة متقطعة للوقوف على مثل هذه الاحتياجات التأمينية المتغيرة والمتجددة بصفة مثمرة .

كما تهتم شركات التأمين بتقديم التغطيات التأمينية اللازمة في مجال التأمينات العامة سواء المتعلقة بتأمينات الممتلكات او بتأمينات المسؤولية المدنية فانها ايضا لا تتوانى عن طرح خدماتها التأمينية فيما يتعلق بتغطية حوادث الاشخاص ويرجع ذلك الى ان اخطار الاشخاص تعد اكثر اهمية للفرد من الناحية الموضوعية عن اخطار الممتلكات والمسؤولية المدنية فالانسان هو بلا جدال المنتج لجميع انواع الممتلكات وبعلمه وبعمله يجعلها ذات قيمة تذكر. وتتعد اخطار الاشخاص وتتسم كل منهم بسمات معينة الا ان خطر الوفاة تحل مكان الصدارة في اهميته الموضوعية بينها جميعا.وتعتبر حماية الحياة الاقتصادية للفرد وصيانتها وضمان قوتها الانتاجية اساس التأمين على الحياة (الفقي واخرون ٢٠٠٠ : ٢٥٧) .

وتتميز التأمينات الفردية بطرح اختيارات متعددة للمؤمن لهم منها نوع التغطية التأمينية المختارة، حقوق التجديد او التحويل او الاشتراك في الارباح، حرية اختيار المؤمن له لمبلغ التامين من دفعة واحدة او عدة دفعات لمدة محددة، حرية اختيار مدة التامين بما يتفق مع امكانيات المؤمن له المالية وقدرته على سداد الاقساط .

٥ – التأمين الجماعي :-

تكتسب الدعوى الى الاهتمام بالتامين على الحياة الجماعي اهميتها من واقع الخصائص المميزة لهذا النوع من التأمين فالتأمين على الحياة الجماعي يمتاز بمرونتة وقدرته على تلبية الرغبات والاحتياجات الخاصة بالافراد المشتركين فيه بدرجة اكبر من تلك الخاصة تنظم التأمينات الاجتماعية

ويعود ذلك الى ان المزايا التي يقدمها التأمين الجماعي يتم تحديدها في ضوء الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالافراد والمشتركين فيه ومن ناحية اخرى فأن انخفاض تكلفة التأمين الجماعي نسبيا عن التأمين الفردي يتيح له وضعا مميزا ويزيد من الاقبال عل التأمين بوجه عام وتتميز التأمينات الجماعية مزايا متعددة اهمها اشتراك رب العمل المؤمن له في تحمل تكلفة التأمين مع العامل المؤمن عليه او اعفاء العامل منها كليا وتقديم الخدمة التأمينية من جانب شركات التأمين باسعار تأمين تقل عن مثيلاتها في التأمينات الفردية (الفقي واخرون ٢٠٠٠ : ٢٦٧) .

المبحث الثالث :- الجانب العلمي :-

اولا : نبذة مختصرة عن شركة التامين الوطنية والعراقية في القادسية :

تقوم هاتان الشركتان بكافة اعمال التأمين بما فيه التأمين العام والتأمين على الحياة (الفردي والجماعي) في محافظة القادسية وكلاهما يتعامل بنفس الضوابط والتسعيرة ولهذا فان المنافسة الموجودة تعتمد على مهارة رجل البيع (المنتج) ودائرة علاقاته داخل السوق وان عمل الشركتين هو اكتتاب فقط حيث لايوجد قسم الاصدار والوثائق وانما ترسل عقود التأمين الى مركز الشركة في بغداد لغرض اصدار الوثائق كما ان الشركتين ليس لهما صلاحية البت بالتعويض، تضم شركة التأمين الوطنية عشرة موظفين منهم اربعة رجال بيع(منتجين) والمنتج هو موظف يتقاضى راتب من الشركة اضافة الى عمولة عن كل وثيقة يكتسبها وتناسب العمولة مع الخطر حيث ان كل خطر تسعيرة خاصة له اما الوثائق على اساس الاكثر رواج في التسويق لدى الشركة فهي الحريق والسرقة في المرتبة الاولى ثم تامينات الحياة في المرتبة الثانية والهندسة والمقاولات في المرتبة الثالثة.

اما شركة التأمين العراقية فتضم تسع موظفين منهم اربعة رجال بيع منتجين ورجل بيع واحد بعقد (بموجب عقد الشركة له عمولة تتحدد مع اقساط الوثائق عل اساس الاكثر رواج في التسويق). ويأتي التأمين على الحياة في المرتبة الاولى ثم الحريق والسرقة في المرتبة الثانية وبعدها الهندسة والمقاولات في المرتبة الثالثة. وهنالك نوعين من العقود التي تبرمها هذه الشركة مع عملائها وهي العقود القصيرة والتي هي عبارة عن عقود قصيرة الاجل لسنة واحدة قابلة للتجديد ومن انواع هذه العقود التأمين على الحريق والسرقة، تأمين حماية الاسر ومساكنها، تأمين السيارات، التأمين الهندسي، التأمين من الحوادث الشخصية، والعقود الطويلة الامد وتشمل التأمين على الحياة ضمن الفترة (٥ – ٢٠) سنة وتشمل التأمين على الحياة الفردي والجماعي.

ثانيا : اثر المتغيرات على اقساط التأمين للفترة من ١٩٨١ ولغاية ١٩٩٩ :-

وكما تم ذكره في منهجية الدراسة حيث تم الاعتماد على شركتين للتأمين في القادسية وهما شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية كعينة لدراستنا هذه وبعد مراجعة السجلات الداخلية لهاتين الشركتين اتضح وجود مؤثرات على ارتفاع سنوي للتأمين على الحياة حيث نجد ان اقساط التأمين على الحياة سجلت ارتفاعا سنويا بنوعية(التأمين على الحياة الفردي والتأمين على الحياة الجماعي) فاقساط التأمين على الحياة الفردي بلغت في عام ١٩٨١(٥١١٣) الف دينار وسجلت تصاعدا مستمرا بلغت في عام ١٩٩١(١٧١٣٣) الف دينار اما اقساط التأمين على الحياة الجماعي بلغت في عام ١٩٨١ (٨٩٧٤)الف دينار وسجلت تصاعدا مستمرا بلغت في عام ١٩٩١(٣٦١٥٣) الف دينار اما اقساط التأمين

العام فقد سجلت انخفاضا مستمرا من عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٨٨ وهذا بالتاكيد ليس سببه رجال البيع وانما يرجع سببه الى المتغيرات الخارجية ونقصد بها الفوضى السياسية نتيجة دخول العراق بحرب مع ايران وهذا اثر سلبا على المنشاة الاقتصادية وتوقف الكثير منها نتيجة الحرب وتعطيل القوى العاملة في تلك الفترة اضافة الى احجام المشروعات الاقتصادية عن الدخول في مشروعات جديدة او تطويرها خوفا من مصادرة اموالها نتيجة للفوضى الامنية التي شهدها العراق وتراس اشخاص غير كفوئين لقيادة المشروعات الاقتصادية. وقد شهدت سنة ١٩٨٩ زيادة ملحوظة في اقساط التأمين على الحياة والتأمين العام نتيجة انتهاء الحرب الا ان هذه الزيادة شهدت انخفاضا جديداً نتيجة الحرب الثانية التي شنها العراق ضد الكويت سنة ١٩٩٠ وتراجع اقساط التأمين العام في عام ١٩٩١ الى دون ما كانت عليه سنة ١٩٨١ حيث بلغت (١٢٨٨٧٤) الف دينار في حين كانت سنة ١٩٨١ (١٨٣٤٩٣) الف دينار. اما اقساط التأمين على الحياة فقد شهدت ارتفاعا جديدا فقد بلغت سنة ١٩٩١ (٣٦١٥٣) الف دينار للتأمين الجماعي و(١٧١٣٣) الف دينار للتأمين الفردي(جدول ١)(شكل١). اما اثر المتغيرات على اقساط التأمين للفترة من ١٩٩١ ولغاية ١٩٩٩ فتعد هذه الفترة مضامة كما عبر عنها لعد رجال البيع لشركة

التأمين العراقية حيث ان اقساط التأمين بكل انواعها لم تشهد ارتفاعا عند مقارنتها بالاسعار وحالة التضخم الكبير وانخفاض القوة الشرائية للدينار

ثالثا :- الاستنتاجات والتوصيات :

٨- **الاستنتاجات :-**

١ – عدم وجود دور لرجال البيع في زيادة اقساط التأمين الفردي والجماعي لدى شركات التأمين الوطنية والعراقية قيد الدراسة وذلك بسبب تاثير العراقي في تلك الفترة(الجدول ٢) (شكل ٢)اذ يلاحظ من الجدول (٢) والشكل(٢) ان اقساط التأمين العام المباشر والتأمين على الحياة الجماعي والفردي كان في عام ١٩٩١(٣٦١٥٣)الف دينار للتأمين الجماعي و(١٧١٣٣)الف دينار للتأمين الفردي (١٢٨٨٧٤)الف دينار للتأمين العام بينما كان في عام ١٩٩٩ (١١٩٣٧٧) الف دينار و(٣٧٨٩٧٩) الف دينار و(١٧٤٨٣٦١)الف دينار للتأمين الجماعي والفردي والعام على التوالي اذ يعزى هذا الانخفاض الى دور متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية نتيجة دخول العراق في الحرب وفقدان الامن وخاصة عام ١٩٩٧ بعد قيام قوات التحالف بضرب المنشات العراقية مما ادى الى حصول كساد كبير في المنشات والمشاريع الصناعية والتجارية نتيجة تدمير الكثير منها بسبب الحرب وانخفاض مدخولات الافراد فضلا عن دور متغيرات البيئة الداخلية المتعلقة بشركات التأمين نفسها حيث اخذت شركات التأمين تطعن المصداقية المؤمن لهم في حالة طلب التعويض فالوضع الاقتصادي المتدني للفرد جعله يتحايل على شركات التأمين بحوادث مفتعلة مما جعل شركات التأمين تكون حريصة وذات احتياطات قوية حيث تقوم بتدقيق الكشوفات بشكل شديد ولاكثر من مرة على محل الحادث الواحد وذلك لعدم الثقة بموظفين الفروع لتفشي ظاهرة الرشوة ولعدم الثقة بالمؤمن له لاعدام مبدا حسن النية متصورة بان لمؤمن له هو الذي يفتعل الحادث للحصول على التعويض.

المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية على كفاءة رجال البيع.

٢ – ارتفاع وانخفاض اقساط التأمين سواء كان التأمين الفردي او الجماعي او التأمين العام على الحياة والممتلكات خلال فترة الدراسة وذلك تبعا الى

متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وانعكاساتها على اداء رجال البيع.

٣ – ان من اسباب التذبذب في مستويات اقساط التأمين خلال اعوام الدراسة قد يرجع الى الوضع المادي المتدني للافراد وفقدان الامن وعدم الثقة بشركات التأمين المرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي خلال الحرب التي شهدها العراق وانعكاساتها على اداء شركات التأمين ورجال البيع.

٤ – عدم وجود ثقافة تأمينية عند الفرد وايضا بدرجة اقل عند رجال البيع في مجال تسويق الخدمات التأمينية.

٨ – **التوصيات** :-

١ – اعداد المنتج (رجل البيع) اعدادا جيدا عن طريق انشاء المعاهد العلمية المتخصصة وفقا لمبادىء التامين والتسويق الخدمية .

٢ – تشجيع الافراد في المجتمع الذين لديهم مستوى ثقافي وعلمي وامكانيات مالية على الدخول في مجال الانتاج والمشروعات لما يواجهونه من مشاكل كثيرة نتيجة للتعامل مع المنتجين الذين لم يتم اعدادهم اعدادا سليما.

٣ – تطوير جهاز الانتاج مع ربط النتائج الفنية للتأمين بالانتاج ومقدار ما يحصل عليه رجال البيع من عمولة حتى تكون حافزا مضافا للعمل وزيادة الانتاج.

٤ – دخول النساء في شركات التأمين والعمل كبائعات يعطي انتاجا اضافيا حيث من خلالهم يتم كسب النساء في المجتمع للتأمين وتوضيح التامين مما يعني زيادة اقساط التأمين.

٥ – تنبيه الادارات العليا في شركات التأمين الى الدور الريادي لرجال البيع والذي يستحق لها التفوق وكسب اكبر شريحة من الزبائن.

المصادر :

١ – السنهوري، عبد الرزاق احمد، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الثاني، مصر، ١٩٧٤

٢ – السويدان، نظام موسى وحداد، شفيق ابراهيم. التسويق(مفاهيم معاصرة) دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٣

٣ – السيستاني، علي الحسيني، منهاج الصالحين، مستحدثات المسائل، الجزء الاول، دار المؤرخ العربي ؛ بيروت، ١٩٩٨

٤ – الصيفي، بديع احمد، التامين علما وعملا، ط١ ، بغداد، ١٩٧٢

٥ – الضمور، هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل ٢٠٠٢

٦ – الطائي، يوسف حجيم والموسوي، سدان كاظم والبديري، حسن جميل، ادارة الخطر والتأمين، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٠٥

٧ – العبدلي، قحطان والعلاق، بشير وياسين، سعد غالب، استراتيجيات التسويق، دار زهران للنشر ١٩٩٩

٨ – الفقي، السباعي محمد وحمزة، محمود جمال الدين وبن عبد، فهد صقر، مبادىء التامين الاصول العلمية والتطبيقية، ط١ ذات السلاسل، الكويت،٢٠٠٠

٩ – حمود، خضير كاظم والكتبي، محسن علي، التسويق، مدخل النظم والاساليب الكمية، التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة القادسية، ١٩٩٢

١٠ – عبد الله سلامة، الخطر والتامين، الاصول العلمية والعملية، الناشر دار النهضة العربية ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ط٥ ،١٩٧٦

١١ – عبدة، السيد عبد المطلب، الاسلوب الاسلامي لمزاولة التامين، دار الكتاب الجامعي، ٨ شارع سليمان الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨

١٢ – علوان، زكي يحيى مصطفى والسامرائي، ايمان فاضل، تسويق المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٤

١٣ – فالح عبد الباقي علير والملائك، فاروق حبيب وطه، عبد الرحمن مصطفى، ادارة التامين، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٠

١٤ – مختار، نعمات محمد، التامين التجاري والتامين الاسلامي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة – الاسكندرية، ٢٠٠٥

١٥ – kotler , P . Marketing management ; Analysis planning , Implementation and control , prentice – Hall , NY , ٩th edition , ١٩٩٧ .

١٦ – Zeithaml , V& Bither , M. service marketing ; Integrating customer focus Across the firm , ٢nd edition mcc - . raw – hall , NY, ٢٠٠٠ .

١٧ – Wlson , A. the marketing of professional services mcc - raw – hill –London , ١٩٧٢

الجدول (١)

اقساط التأمين(بالالف دينار) العام المباشر والتأمين على الحياة للسنوات ١٩٩١ –١٩٩٩

السنة Year	التأمين على الحياة		التأمين العام General Insurance
	جماعي Group	فردي Individual	
١٩٩١	٣٩١٥٣	١٧١٣٣	١٢٨٨٧٤
١٩٩٢	٣٨١٧١	٢٢٦٠٩	١٦٥٨٤٣
١٩٩٣	٣٤١٤٩	٣٤٧٥٦	٢٠٢٤٠٤
١٩٩٤	٣٧٩٨٨	٦٢٦٨٤	٢٦٨٥٢٢
١٩٩٥	٢٤٣٠٠	١٢٤٠٣٢	٤٥١٥٤٠
١٩٩٦	٣٤٥٩٤	١٥٤٨٢٠	٤٢٤٧٣٦
١٩٩٧	٣٣١٥٨	٢٤٢٩١٩	٨١٨٢٥٠
١٩٩٨	٥٧٩٤٣	٢٧٦٠٥٩	١٦١٧٥
١٩٩٩	١١٩٣٧٧	٣٧٨٩٧٩	١٧٤٨٣٦١

المصدر : شركة التامين الوطنية : National insurance company شركة التامين العراقية : Iraqi insurance company

الجدول (٢)

اقساط التأمين (بالالف دينار) العام المباشر والتأمين على الحياة للسنوات ١٩٨١– ١٩٩١

السنة Year	التأمين على الحياة		التأمين العام General Insurance
	جماعي Group	فردي Individual	
	٨٩٧٤	٥١١٣	١٨٣٤٩٣
١٩٨١	١٠٥٧١	٦٠٢٢	١٥٤٦٠٨
١٩٨٢	١٣١٨٥	٧٣٩٧	١١٣٠٠٨
١٩٨٣	١٤١٦١	٨٦١٥	١٤٥٥٠٨
١٩٨٤	١٣٧٩٩	٩٢٢١	١٥٦٧٩٣
١٩٨٥	١٣٩٦٠	١٠١٦٦	١٥٧٢١٦
١٩٨٦	١٥٧١٩	١٠٥٣٩	١٤٠٧٠١
١٩٨٧	١٧٦١٠	١١٢٥٧	١٩٢٥٢٧
١٩٨٨	٢١١٠٩	١٤٠٢٠	٢٠٧٣٠٩
١٩٨٩	٢٤٧٢٨	١٧٨٩٨	١٩٠٦٥٥
١٩٩٠	٣٩١٥٣	١٧١٣٣	١٢٨٨٧٤

المصدر : شركة التأمين الوطنية : National insurance company شركة التأمين العراقية : Iraqi insurance company

كتب وقراءات

"الوقوف على صفحة خير من قراءة ألف كتاب"

حكمة صينية

يسر مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية أن تقدم بين يدي قرائها من الباحثين والمختصين صفحات لعروض الكتب العلمية والقراءات في المجالات ذات العلاقة وتدعوهم في الوقت نفسه الى المشاركة في هذا المجال .....

هيئة التحرير

الفجوة الرقمية ، رؤية عربية لمجتمع المعرفة

تأليف د. نبيل علي و د. نادية حجازي
سلسلة عالم المعرفة العدد٣١٨ أغسطس ٢٠٠٥
(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أيلول ٢٠٠٠)

الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

شاع استخدام مصطلح الفجوة الرقمية في خطاب التنمية المعلوماتية التي يقصد بها تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها.

بهذه المقدمة يبدأ د. نبيل علي ود. نادية حجازي كتابهما((الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة)) ليضعا خلاصة جهدهما العلمي والعملي في تحديد الفجوات التي تفصل عالمنا العربي عن الدول المتقدمة. والفجوة الرقمية فجوة الفجوات. وهذه الفجوات حسب رأيهما على مستويين الأول هو المستوى التكنولوجي ويتضمن فجوتين هما فجوة المحتوى وفجوة الاتصالات والمستوى الثاني هو المستوى الموضوعي الذي يتضمن ثلاث فجوات هي فجوة العقل التي تتكون من فجوات الفكر والعلم والتكنولوجيا وفجوة التعلم وفجوة اللغة، وهذه الفجوات بكل مستوياتها تصب في فجوة اقتصاد المعرفة الذي سيكون مجال عرضنا لهذا الكتاب وبهذا التصنيف للفجوات يتكون هيكل الكتاب.

إن اقتصاد المعرفة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه الجزء الأعظم من القيمة المضافة وعلى سبيل المثال إنها شكلت أكثر من ٥٠% من GDP في دول OECD. وبهذا الصدد لابد من التمييز بين نوعين من هذا الاقتصاد، الأول هو اقتصاد المعرفة وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات بشكل كامل، وهذا النوع نفسه يسمى اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الرمزي أو الاقتصاد ما بعد الصناعي.

أما الثاني فهو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تلعب فيه المعرفة دورا كبيرا في خلق الثروة. وهو ليس بجديد فالمعرفة رافقت الإنسان منذ إن تفتح وعيه لكن الجديد هو إن المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد اكبر مما سبق وأكثر عمقا وهي أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج وربما العنصر الأهم.

إلا إن البعض يشكك باقتصاد المعرفة ويصفه بالأكذوبة مستندين على منطلقات أيدلوجية وحجتهم في ذلك إن المعرفة لا تمتلك أي قيمة وهي بذلك لا تجري مبادلتها في السوق الحرة فطرفي عملية التبادل السلعي هي (نقد← سلعة) ثم تتحول إلى (سلعة← نقد) وبافتراض إن السلعة هي المعرفة فتسجيل عملية المبادلة (نقد← معرفة) وتتحول إلى (معرفة← نقد) وحسب رأيهم إن الطرف الذي يملك المعرفة لا يمكن إن يفقدها وهو يستطيع إن يبادل عملا

بدرجة معرفية وبذلك يكون العمل هو موضوع التبادل وليس المعرفة وحسب رأي كارل ماركس إن احتساب المعرفة ينحسر في إطار القيمة التبادلية كما يصورها اقتصاد المعرفة.

وإذا كان الاقتصاد قائم على ثنائية قيمة المنفعة والقيمة التبادلية فان الباحثين يضيفان ثنائية جديدة لتكون رباعية إلا وهما قيمة المعرفة والمعلومات بعد أن أصبح بالامكان قياس كمية المعلومات وتقدير مردودهما، والقيمة الرابعة هي القيمة الرمزية التي تشمل قيمة التهادي، قيمة الرموز المقدسة، والقيم الثقافية، قيم الحضارة والهوية القومية.

ويصل المؤلفان إلى قياس فجوة اقتصاد المعرفة باستخدام مؤشر تنافسية النمو المستخدم من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تتفرع من هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر التقدم التكنولوجي ومؤشر الوضع المؤسس العام ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي، ومن خلال هذه المؤشرات نجد إن الاقتصادات العربية جاءت بترتيب متأخر، إذ جاءت مصر بالمرتبة ٦٨ والجزائر ٩٦ والمغرب ٧١ وفقا لمؤشر التكنولوجيا فيما جاءت إسرائيل بالمرتبة ٢٠. أما بالنسبة لمؤشر نقل التكنولوجيا فقد جاءت الدول أعلاه بالمراتب (٤٠،٧٦،٤٤) وجاءت إسرائيل بالمرتبة الأولى.

يحدد المؤلفان مستويين من الأسباب للفجوة الاقتصادية، المستوى الأول هو المستوى العولمي الذي يتضمن، احتكار الأسواق من قبل الدول المتقدمة، أعباء الملكية الفكرية واستنزاف عقول الدول النامية، أما الأسباب على المستوى المحلي فهي هزال اقتصادي، وتخاذل سياسي، ضعف العرض والطلب، ضعف البنى التحتية لاقتصاد المعرفة.

ويختتم المؤلفان كتابهما مثلما ابتدءا به عن ثنائية الفقر والغنى ليسألوا البنك الدولي عن عدد الذين يموتون احياءا من مواطني الدول النامية باستبعادهم عن اقتصاد المعرفة الذي مد بأعمار مواطني الدول المتقدمة.

إن من يقرأ هذا الكتاب يرى الجهد الكبير الذي بذل فيه والأسلوب العلمي واللغة الرصينة الذي كتبت فيه وهي دلالة على قدرة المؤلفين العلمية والعملية.

وهو بذلك إضافة أصيلة للمكتبة العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الموضوعات.

جون كينيث جالبريث

تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر

ترجمة: احمد فؤاد بلبع

تقديم: إسماعيل صبري عبد الله

((الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أيلول ٢٠٠٠)) ٣٥٠ ص

عرض : الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

يعد كتاب جالبريث تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، واحدا من أهم الكتب في ميدان الفكر الاقتصادي، وكانت قد صدرت طبعته الأولى في بريطانيا عن دار Hamesh ، ومنذ ذاك طبع أكثر من مرة، وفي أكثر من بلد. كان آخرها عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.

وقبل الخوض في عرض الكتاب المذكور نشير إلى أن مؤلفه ربما يكون غنياً عن التعريف، فهو بحق أبرز الاقتصاديين والمفكرين المعاصرين في العالم. وهو في نتاجه الفكري العام يمتد إلى غير مجال، فله كتابات متنوعة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفن والأدب القصصي، كما قد طرح نفسه مجدداً وناقداً ومقوماً للكثير من الاطروحات السابقة كما عرف عنه التزامه الفكري، ودعوته الصريحة لإصلاح المجتمع الرأسمالي في إطار ما قدمه عبر كتاباته من تحليل مسهب للمفاهيم الأيديولوجية المتعلقة بالمجتمع والسياسة والاقتصاد وصلتها جميعاً بالتغيرات في البنى التقنية والتنظيمية الاجتماعية. ولذلك فليس من قبيل المصادفة أن تكتسب نتاجاته وكتاباته أصالة علمية عميقة، وأسهم جالبريث مساهمة نشيطة في إغناء الفكر ومفاهيم كانت من اكتشافاته الشخصية.

ينقسم الكتاب إلى اثنين وعشرين فصلاً ينتقل فيها لا عبر الزمن فحسب و إنما عبر الفكر، فيقفز فيما بينها محدداً نقاط تقاطعها التقائها، فما يمكن إن يكون فكرة هامشية عند شخص ما، يصبح فكرة محورية عند آخر.

هذا الانتقال عبر الفكر مكن الكاتب من تحقيق وتحليل مضمون الفكرة من دون إن يكتفي بمجرد عرض الفكرة، رابطاً بين الأفكار في إطار مقولته الماضي كما الحاضر THE PAST AS THE PRESENT فربما ((مازالت كلمات أر سطو تقرأ في وول ستريت)) ص ٢٨ ، ومن دون إن يكتفي بذلك بل ينتقل من الفكرة إلى الحدث الذي يشكل تاريخ علم الاقتصاد حيث يشكل لم يكن هناك أفكار.

ولكن ما الذي يريده جالبريث من كتابه ؟

انه يسعى ((إلى النظر إلى علم الاقتصاد باعتباره رؤية للعالم الذي تطورت فيه أفكار اقتصادية محددة ... وحيثما لا توجد في الحياة الاقتصادية أمور مشوقة مما يمكن اكتشافه فيها، مثلما، كانت الحال قبل الرأسمالية أو في اقتصاديات الكفاف أيامنا، فإني أتكيف مع هذه الحقيقة. فالأفكار الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحيثما لا يوجد اقتصاد)). ص١٦

هذا يعني أن الاقتصاد لا يوجد بمعزل عن الحياة الاقتصادية، وان موضوعاته الأساسية التي شغلت بال المفكرين منذ الأزل لم تكن البحث عن نظرية للقيمة وأخرى للأسعار والتوزيع.. بل أن هذه الموضوعات هي ذاتها ما أوصلت علم الاقتصاد إلى أوج نضجه مع الاقتصاديين الكلاسيك، وبالذات عند آدم سمث. إذاً فهو يربط تطور علم الاقتصاد بالرأسمالية الصناعية، ((فلم تكن المركنتيلية نظاماً فكريا، و إنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام)) ص٤٥ . بل أن الفيزيوقراط وان كانوا جماعة اقتصادية متماسكة ومترابطة بموقف فكري مشترك، كما كانوا ((رجالا جديرين بالاحترام)) ص٦٣ لم يحققوا تلك الخطوة التي خطاها آدم سمث، فعلى يده جاءت البشارة بمولد المجتمع الصناعي الجيد.

ومكن كتابه ثروة الأمم من أن ((يوحي برؤية واضحة للعالم الجديد الذي كان يقف على مشارفه، غير أن إسهامه الأكبر تمثل في تدمير العالم القديم، و هكذا مهد الطريق نحو ما كان محتوماً أن يجيء)) ص٧٣ .

وتأسيسا على أهمية إسهام سمث علوّن جالبريث الفصلين السادس والسابع ((آدم سمث وعالمه الجديد، استكمال آراء سمث وتأكيدها والاعتراض عليه)). و يحاول في الفصل السابع استعراض عملية بلورة الفكر الاقتصادي للنظام الصناعي من خلال ما قدمه ابرز مفكري القرن الثامن عشر: ساي ومالتس وريكاردو، الذين شهدوا ما لم يشهده سمث- وبخاصة مالتس وريكاردو- أي الثورة الصناعية (١٧٨٠-١٨٢٠) في كامل ازدهارها، وسعوا إلى جعل الفكر الاقتصادي متمشياً مع التغير الناتي الحاصل من خلال تحسين آراء سمث.

ويؤازاهم التيارات الفكرية الناشئة عقب موت ريكاردو إذ يرى أن هناك أربعة تيارات رئيسة هي:-

- تيار يحاول إنكار الحقائق التي أنتجتها الفكر البريطاني.
- تيار يحاول إيجاد تبرير اجتماعي وأخلاقي للنظام الكلاسيكي.
- آخر يحاول إدخال تنقيحات في نظرية الأسعار والتوزيع ومحاولة التعبير عنها رياضياً.
- وأخيرا، ومنذ السنوات الوسطى من القرن التاسع عشر كان هناك كارل ماركس.

ويذهب جالبريث إلى أن التيار الكلاسيكي الجديد ممثلاً بكبار مفكريه مارشال فالراس وجيفونز وكلارك هو التيار الرئيسي في علم الاقتصاد فلقد تمكن الأول من الجمع بين الأفكار السابقة في وحدة واحدة. وحاول أو حسب فالراس معالجة مشكلة القيمة حتى نجح جيفونز ومنجر وبعدهما بيتس كلارك من ابتداع مفهوم المنفعة الحدية.

غير أن إسهام هؤلاء وغيرهم في دفاعهم عن النظام الكلاسيكي لم يكن ليصمد أمام الانتقادات وتساؤلات كانت تثار تلك الفترة، بل كانت هناك نقاط ضعف وعيوب خطيرة تحتاج إلى دفاع من نوع خاص، فبرزت الحاجة عند نهاية القرن التاسع عشر إلى أدب يكرس مستقلاً للدفاع عن النظام في إطار نظريات اقتصادية تجمع بين التفسير والتبرير. لقد فرضت الحياة الاقتصادية مشكلات اجتماعية خطيرة كان في مقدمتها الفرق الكبير بين الأجور والدخل ومستويات المعيشة التي تتيحها لهم، ومثيلاتها لدى الرأسماليين، فضلا عن التناقض الناشئ عن عدم التكافؤ في توزيع السلطة جعلت الحديث عن (عبودية الأجر) أمراً ممكناً وبدت تلك الخيوب جلية في نظرية تحديد السعر والأجر ومع نظرية

القيمة والتوزيع كان هناك تضارب مع قانون ساي ذلك أن العرض لم يعد يخلق الطلب ويساويه الناشئة عن نقص الطلب. وبالمثل فان الماركسية علت الحاجة أي الدفاع عن عيوب الدخل والسلطة وتلك النظريات المتعلقة بعمل النظام الاقتصادي فكانت فكرة التوزيع غير العادل للدخل والثروة استناداً إلى مقولة فائض القيمة والتوزيع غير المتكافئ للسلطة ذلك أن الدولة هي ممثلة الطبقة الرأسمالية وانها كان ذلك مصدر الثورة الماركسية ومحتواها.

لقد طرحت تبريرات دفاعية عديدة أبرزها ما ذهب إليه جيرمي بينثام والذي ابتدع مفهوم المنفعة، كمل وجدت في أعمال جيمس مل فلسفة المذهب النفعي. واستكملت آرائه بآراء ابنه جون ستيوارت مل الذي صاغ((النظام الكلاسيكي في صورة جديدة، صورة أكثر تدبراً و دقة من الصورة التي صاغه بها سمث و ريكاردو)) ص ١٣٥. كما قدم بارتيو دفاعاً آخر كان تابعاً من نظرته إلى توزيع الدخل الذي يعكس الكفاءة و الموهبة بين الفقراء والأغنياء في النظام الاجتماعي. أما الدفاع الأخير فقد أعفى الاقتصاديين من أي التزام أخلاقي أو اجتماعي، فالاقتصادي ينبغي له-كعالم- أن يكمم الظواهر و يختزلها إلى معادلات رياضية وان يبتعد عن تقديم الحلول الأخلاقية.

وتحدث جالبريث في الفصل الحادي عشر: الهجمة الكبرى، لا عن ماركس فحسب بل عما تركه من اثر إلى يومنا هذا، فكارل ماركس قد شكل تاريخ العالم من خلال تأسيس وقيادة حركة سياسية تعتبر المصدر الرئيس للتوتر السياسي داخل البلدان وفيما بينها. لكن الأمر الذي يؤشره جالبريث بعدما يستعرض المنظومة الماركسية ومواطن الضعف فيها يرى إن تطور المجتمع الاقتصادي الرأسمالي لم يكن رحيماً بماركس، وأثبتت الدول الصناعية المتقدمة أنها محصنة ضد ثورته. كما إن الإصلاحات التي خدمت مصالح العاملين، وتدابير دولة الرفاهة، وسياسات الاقتصاد الكلي الحكومية، وظهور الشركة المعتمدة على الإدارة والتنظيم، كانت قد هدأت ((الاندفاع الماركسي نحو الثورة بل قضت عليه)) ص١٥٥

ويؤرخ جالبريث مرحلة مهمة في الفكر الاقتصادي تعرض فيها النظام الفكري الكلاسيكي للتشكيك في الولايات المتحدة من قبل قاعدة عريضة من الاقتصاديين تحت وطأة ما يسميه ((القوة الرئيسية للكساد الكبير)) عندما ظهر جليا افتقار هذا النظام لنظرية عن حالات الكساد. مع ذلك فإنه لم يغفل التعارضات الناشئة بين مؤيدي الخروج عن الإطار الكلاسيكي، بحيث شكلت محاولات الفريق الأول رفع الأسعار أو توفير فرص العمل كتدابير طارئة كانت موضوعة الجدل الرئيسة في ثلاثينات القرن العشرين في الولايات المتحدة. ومع ذلك أتاحت دولة الرفاهة التي ترجع أولوية ظهورها في أوروبا على يد بسمارك عندما اعتمد الرايشتاج تشريعات توفر بشكل أولي تأميناً ضد الحوادث والمرض والشيخوخة. وبعد ربع قرن قامت بريطانيا إجراء مماثل بسبب تعاظم نفوذ النقابات وتأثير الحركة الفابية. وتوجت القضية بكتاب بيجو((اقتصاديات الرفاهة، ١٩٢٠))، موفرا مخرجا لمعارضة الموقف الأرثوذكسي الرئيس ضد إعادة التوزيع، فأدعى بيجو إن الرفاهة الاقتصادية يمكن تعزيزها بتحويل الموارد المتاحة(القابلة للاتفاق) من الأغنياء إلى الفقراء، ما دام الإنتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الأجراء.

ويستمر جالبريث في التقليل من شأن كينز فسياسات الاقتصاد الكلي الرافعة للطلب كانت تطبق في ستوكهولم. ومن الفكر السويدي

تسربت التطورات في النظرية الكلية إلى بريطانيا والولايات المتحدة، كما خرج بعض الاقتصاديين في الولايات المتحدة عن المألوف عندما دعوا إلى التدخل لدعم الطلب وتعزيزه، بل كان هناك فيها تطبيق عملي لما أصبح وصفة كينز. ويخلص جالبريث إلى أن قبول((النظرية العامة)) لم يكن راجعاً إلى عجز الاقتصاد الكلاسيكي في التعامل مع الكساد الكبير، بل كان راجعاً إلى قوة حجة كينز في شؤون الاقتصاد وسلامة تحليله، وما يوحي به عمله من أصالة، وبوجه خاص ثقته بنفسه.

لكن الكلاسيكية لم تكن لتندحر مع نشر كتاب النظرية العامة فظهرت نزعات رفض الكينزية بين الاقتصاديين ممن يمكن تسميتهم بالليبراليين الجدد. لكن ظروف الحرب العالمية قوضت هذه الحركة وفرضت الحرب آثاراً جوهرية في النظام الكينزي. ودفعت بالاقتصاديين إلى موقع القوة في صنع السياسة الاقتصادية، كما ساهمت الحرب في ترويج معتقدات كينز فسارت الحرب مع أفكاره في مظاهرة تأييد لا مثيل لها.

ومن جديد ظهرت الدعوى للتمسك بالإرث الكلاسيكي والعودة إلى الأول على يد البريطاني فون هايك وبصورة متزايدة على يد فريدمان، فبدا وكان الكلاسيكية قد أفاقت من الضربة القوية التي سددتها الحرب للرفض الكلاسيكي للتدخل الحكومي. ومثلما خدمت الحرب كينز خدمت ظروف التضخم فريدمان. ((وبذلك طويت صفحة الثورة الكنزية. مما تاريخ علم الاقتصاد تراجع عصر جون مينارد كينز أمام عصر ميلتون فريدمان)) ص٣٠٤

وبعد أن ينهي جالبريث روايته للفكر الاقتصادي يقف بنا على حدود الحاضر ليستشرف مستقبل علم الاقتصاد ومقولته الأساسية في هذا((الحاضر صورة المستقبل)) مثلما كان الماضي صورة الحاضر، وما دام المستقبل سيحمل جزءاً من الحاضر، و الحاضر والماضي سيكونان جزءاً من التاريخ.

على ما يبدو أن نظرة جالبريث هذه نابعة من رؤيته للتاريخ بشكل عام وتاريخ الفكر بشكل خاص. انه لا ينظر أي حركة التاريخ على أنها خطية أو آلية، فالتاريخ لا يتحرك من الحاضر أو الماضي حسب، وإنما من المستقبل أيضاً، بمعنى انه لا يتحرك مما هو قائم بل مما هو قادم. ومن ثم فإن التاريخ يتحرك حركة لولبية تنطوي على حركتين أي الأمام والى الخلف. هذه النظرة العميقة هي ما تفسر الأهمية النسبية لمهمة الاستشراف عند جالبريث.

وعندما يقيم لنا مستقبل علم الاقتصاد يستنتج أن هذا المستقبل سيكون في صالح التراث الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، طالما أن التراث بات جزءاً من المعتقدات الراسخة عند الكثيرين، كما أن قوة المصلحة الاقتصادية أو الديالكتيك الداخلي بين المؤسسة الاقتصادية والدولة، فالدولة تواجه تراجعاً في وظائفها لصالح المؤسسة الخاصة هذا التراجع يستدعي تبريره نظرياً، هو الأمر الذي لا يمكن لغير السوق الكلاسيكية أن تقدمه، فالاقتصاد الكلاسيكي وحده القادر على حل المشكلة القائمة بين الاقتصاد والسياسة في موضوعة السلطة، التي تبقى خاضعة للسوق طبقاً للفهم الكلاسيكي، السوق هو المحدد الكفء للأجور والأسعار.

من دون أن يعني هذا حديثاً عن مستويات التحليل- جزئية كانت أم كلية- فالتمييز بين المستويين سيختفي في المستقبل مع أفول نجم الكينزية، مع ذلك سيظل الشاغل الجوهري هو العلاقة المتبادلة بين السياسة النقدية والمالية المحلية والوضع الدولي للبلد.

العولمة....

الدكتور صالح الرقب

(الطبعة الأولى ٢٠٠٣)

عرض : حيدر نعمة بخيت

تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

يعد موضوعة العولمة من المواضيع المهمة والتي شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية وبمختلف الاختصاصات وبالتالي فان هذه الظاهرة قد نالت حصة كبيرة من الدراسات البحوث والكتب التي بدأت منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم ولاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي،فتناولتها بالحديث الأوساط الجامعية والإعلامية والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وأصبحت حديث الاجتماعيين والفلاسفة وعلماء البيئة والطبيعة وأثرت أعداد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تحمل عناوينها" العولمة "والنظام العالمي الجديد أو المتغيرات الدولية الجديدة أو الكونية، ومن بين هذه الكتب هو الكتاب الذي أصدره الدكتور صالح الرقب المحاضر بإحدى الجامعات الإسلامية والموسوم(بالعولمة) والذي تضمن ملحق يثير الجدل حول التصريحات والأحاديث غير المعلنة التي تدور بين القادة الأمريكان وكما سنبين لاحقا.

إن هذا الكتاب أسوة ببقية الكتب التي تناولت موضوعة العولمة بدأ بتعريف الظاهرة لغة واصطلاحا. فكلمة العولمة تعد حديثة نسبيا، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية. وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما

١-التحديث (Modernity)

٢- الاعتماد المتبادل(Inter-dependence)

وقد استعرض المؤلف تعاريف العولمة لعدة كتاب أمريكان أمثال جيمس روزانو الذي عرفها (بأنها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدولوجيا، وتشمل إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة). وكذلك بعض الكتاب العرب أمثال مصطفى محمود الذي عرفها بان(العولمة مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلاّ خادم للقوى الكبرى).

وبعد استعراضه لتلك التعاريف بين الكاتب التعريف الذي يرى بأنه الأصلح لوصف ظاهرة العولمة إذ يرى إن (العولمة هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة

الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد).

ثم تطرق المؤلف إلى تاريخ نشوء هذه الظاهرة وقسم الآراء إلى قسمين الأول يرى أن ظاهرة العولمة قديمة، عمرها خمسة قرون، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر زمن النهضة الأوربية الحديثة حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة، ويدل على ذلك أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ. أما الثاني فيرى إن العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي بل هي المرحلة الأخيرة من تطور النظام الرأسمالي العالمي المادي النفعي، وقد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١م ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً عام ١٩٩١م، وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتربع على عرش الصدارة في العالم المعاصر وانفرادها بقيادته السياسية والاقتصادية والعسكرية ومنها أيضا بروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبر شركات ومؤسسات اقتصادية متعدية الجنسيات.

ثم تطرق الكاتب إلى استعراض ظاهرة عالمية الإسلام وإبراز الاختلاف بينه وبين ظاهرة العولمة فبينما تقوم الأولى على رد العالمية لعالمية الجنس البشري والقيم المطلقة، وتحترم خصوصيته، وتفرد الشعوب والثقافات المحلية، ترتكز الثانية على عملية نفي أو استبعاد لثقافات الأمم والشعوب ومحاولة فرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوة المادية وتهدف عبر العولمة لتحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر. ثم بين احد الفروق المهمة بين الإسلام والعولمة فالإسلام يقوم على العدل وإنصاف المظلوم ويرفض الاعتداء ويعترف بحق الآخر في الدين والرأي المخالف. أما العولمة فتقوم على الظلم وتفتقد للعدل وتهدف لصالح الاستكبار الغربي وضد مصالح الشعوب الفقيرة الأخرى وفقا لسياسة التبعية التي تفسر العلاقة بين الغرب المتقدم وبين العالم الثالث المتأخر.

ثم استعرض الكتاب أهداف وآثار العولمة وقسمها إلى أولا أهداف وآثار اقتصادية حيث ربط حقيقة العولمة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي إذ تم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك وتمّ التدخل الأمريكي في الأوضاع الاقتصادية للدول وخاصة دول العالم الثالث عبر المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تمارس الإملاءات الاقتصادية المغايرة لمصالح الشعوب وبالتالي تحقق العولمة لأصحابها عدة أهداف كبيرة في المجال الاقتصادي كالسيطرة على رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الغرب (إعادة تدويل رأس المال) وسيطرة الشركات متعدية الجنسية على بلدان العالم الثالث وتعميق التفاوت بين بلدان الشمال والجنوب وغيرها.

وثانيا أهداف وآثار سياسية وتتمثل بفرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى الصهيونية المتحكمة

في السياسة الأمريكية نفسها على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

وثالثا أهداف وآثار ثقافية وقد بين الكاتب انه من الآثار الثقافية للعولمة انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الأمريكية حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر فأصبحت موسيقى وغناء مايكل جاكسون وتليفزيون رامبو وسينما دالاس هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم وأصبحت اللغة الإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة. ومن آثار العولمة أيضا طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية فانتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية في كثير من الدول الإسلامية، لأن هذه السلع تحمل في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها وظهور اللغة الإنجليزية على واجهات المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا وعلى ملابس الأطفال والشباب. وحسب إحصائيات عام ١٩٩٧م على نساء الخليج فان (٧٩٩) مليون دولار أنفقت على العطور (٤) مليون دولار على أصباغ الشعر واستهلكن (٦٠٠) طن من أحمر الشفاه، و(٥٠) طنا من طلاء الأظافر وان (١٠٥) مليار دولار تنفقها المرأة الخليجية سنويا على مستحضرات التجميل.

ورابعا الأهداف الدينية فالعولمة آتية من مراكز دينها غير ديننا بل هي قد تنكرت للأديان كلها وأمنت بالعلمانية التي لا تختلف كثيرا في نظر هؤلاء عن الكفر ومن ثم فتح الأبواب أمام العولمة هو فتح الأبواب أمام الكفر والغزو هنا في الأساس ليس غزوا اقتصاديا بل غزو من جانب فلسفة للحياة معادية للدين والهوية الثقافية المهددة هنا هي في الأساس دين الأمة وعقيدتها وحماية الهوية معناها في الأساس الدفاع عن الدين.

وخامسا الأهداف والآثار الاجتماعية والخلقية حيث يرى الكاتب أنها تركز على حرية الإنسان الفردية إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية وفي النهاية يصبح الإنسان أسيرا لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوأ استغلال وتلاحقه به بما تنتجه وتروج له من سلع استهلاكية أو ترفيهية لا تدع للفرد مجالا للتفكير في شيء آخر.

بعد ذلك تطرق الكتاب إلى وسائل العولمة إذ بين إن الولايات المتحدة والدول الغربية لجأت إلى إقامة التكتلات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية كمنظمة التجارة العالمية WTO وتكتل النافتا وايباك. وكذلك استخدام الشرعية الزائفة واستغلال الأمم المتحدة وأجهزتها السياسية والاقتصادية المالية كغطاء شرعي لتقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات المعادية للإسلام. وتقييد الحكومات في العالم الإسلامي بالاتفاقيات المجحفة الظالمة كاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية في الوقت الذي يسمح فيه لليهود ومن على شاكلتهم بامتلاك تلك الأسلحة وتطويرها.

ثم بعد ذلك استعرض الكاتب دور إسرائيل في ظاهرة العولمة حيث بين إن إسرائيل لم تخضع لقواعد اللعبة بصورة تامة زالت إسرائيل كدولة تتدخل في الاقتصاد والمجتمع وتتمسك بقوتها العسكرية وتعمل على تنميتها، وزيادتها عددا وعدة وترفض بشدة وقف أي نشاط وتقدم في عملية التسلح وترفض بشدة أيضا التوقيع على اتفاقيات منع السلاح النووي والأسلحة الكيماوية وهي لا تتلقى التوجيهات من

صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كشأن كثير من دول العالم، ويخضع القطاع الخاص في مجالي الاقتصاد والصناعة ونحوهما باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح بتجاوزها وتطرح إسرائيل تصورها الخاص للعولمة فيما يعرف بمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له وتحاول فرضه على دول الشرق الأوسط المحيطة بها.

وقد بين الكاتب سبل مواجهة خطر العولمة عبر التمسك بالشريعة الإسلامية التي ارتضاها الله تعالى لنا فوفقها ننظم حياتنا، ونربي أجيالنا ونتبصر بحقائق الحياة إن مجرد كوننا مسلمين جغرافيين لا يكفي لإنجاز وعد الله لنبيا بالنصر في مواجهة أخطار العولمة، من قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ) الرعد١١ . وكذلك تغيير طبيعة النظام السياسي السائد في العالم الإسلام من الاستبداد إلى الشورى ومن مصادرة الرأي إلى الحرية في الرأي والمعارضة ومن مصالح الأفراد والأسر الحاكمة إلى مصالح الأمة من حيث هي كل لا يتجزأ ومن حكم الحكام إلى حكم المؤسسات الدستورية.

ولعل ما أهم جاء في الكتاب هو الملحق الذي يكشف بعض نوايا أمريكا في العالم الإسلامي. ففي خطاب بوش عن حالة الاتحاد اليهودي المسيحي في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ جاء في بعض مفرداته:

١-أبلغكم بأن النساء الأفغانيات تخلين عن براقعهن إلى الأبد وأن الفتيات الأفغانيات رجعن إلى المدارس ليطالعن كيف ظلرنا بالغرب الأمريكي وان رمز الحضارة الغربية الثقافي الأكثر.

أهمية وهو التليفزيون عاد للحياة الأفغانية والأفغان سعداء الآن وأحرار في التنقل في أنحاء بلادهم لزراعة الأفيون ويجب على الأمريكيين والأطفال الأمريكيين على نحو خاص الشعور بالفخر بكرمهم المتمثل في إرسالهم المال والطعام إلى أفغانستان ومما يثلج صدري أن أرى الأطفال الأفغان وهم يستمتعون بأطعمتنا المفضلة، وهي زبدة الفول السوداني والجلي والبسكويت العقدي وعلى الرغم من أنّ الحرب في أفغانستان توشك على نهايتها فإن أمامنا طريقاً طويلا ينبغي أن نسيره في العديد من الدول العربية والإسلامية وان نتوقف إلى أن يصبح كلّ عربي ومسلم مجردا من السلاح وحليق الوجه وغير متدين ومسالما ومحبا لأمريكا ولا يغطي وجه امرأته نقاب وأنّني مصمم على استخدام جميع مواردنا لتحقيق ذلك قبل انتخابي لفترة رئاسية ثانية.

٢-وعلى الرغم من مرتكبي الأفعال الشريرة حافظت على وعودي التي قطعتها للشعب الأمريكي باستثناء أمر واحد فقد أرغمتني حربنا ضد الإرهاب على توسيع موازنة حكومتنا بدرجة كبيرة في ما يتعلق بالأمن الداخلي ووزارة الدفاع (البنتاغون) وكان يتعيّن علينا توسيع دورنا في مجال الأمن والاستخبارات ومراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة (س أي إيه) للأمريكيين المسلمين الذين تم اعتقال الآلاف منهم واحتجازهم من دون أمر قضائي وقد قيدنا الحقوق والحريات المدنية تقييدا شديدا وفرضنا قيودا على وسائل الإعلام وحرية التعبير هنا وفي قناة تلفزيون الجزيرة- التي تبث من دولة قطر -وجعلنا مهمة الكشف على المسافرين وأمتعتهم في المطارات شاقا فيدراليا والأمريكيون يؤيدونني في هذه الإجراءات الأمنية المهمة ويمثل وجود غير البيض وغير اليهود والمسيحيين في بلادنا سواء كان ذلك الوجود شرعيا أو غير شرعي خطرا على شعبنا.

الفكر السياســـــي الغربي

تأليف:- الدكتور علي عبد المعطي محمد

عرض: وجدان كاظم التميمي

تناول كتاب الدكتور علي عبد المعطي الفكر السياسي الغربي عبر خمسة فصول، ركز خلالها على الجانب الفلسفي. ومعتداً المدخل التاريخي في استقراء تطور ذلك الفكر بأسلوب جمع بين الدقة والبساطة . فهو ينظر إلى السياسة على أنها واحدة من بين القضايا المهمة التي تناولها الفلاسفة اليونان بالنقد والتحليل. فقد شهدت أثينا أول مظاهر الديمقراطية، حيث طرح الفلاسفة العديد من الآراء السياسية التي اعتبرت البدايات الأولى لصياغة الفكر السياسي الغربي، بدأ بأفلاطون الذي طرح في كتاب (الجمهورية) أول نظام سياسي للمدنية الفاضلة، وأرسطو وآخرون من الفلاسفة اليونانيين الذين أعطوا للعالم أفكارا فلسفية وسياسية مهمة جدا.

وكما هو الحال لدى اليونان، فقد اهتم الرومان بالأفكار السياسية، ويعد شيكرون وسينكيا من ابرز فلاسفة الرومان الذين كتبوا عن أنواع الحكومات وعن الدولة. ومما لا شك فيه إن الحضارة الرومانية التي قامت على ارث فكري زاخرا بجوانب الفلسفة والعلوم قد اتصفت بتجربة غنية وناجحة في كافة المجالات ومن أبرزها مجال القانون والفكر السياسي. لقد أوجد الرومانيين أطرا لحياة سياسية تحاكي تطور الخطوط الزمنية فقد لوحظ كثرة المجالس والهيئات التي تساهم في الحياة السياسية في المجتمع الروماني والتي عده بمثابة منهل تشريعي للحياة السياسية في روما قبل ٢٠٠٠ سنة ق.م وهي دلالة واضحة على مدى الحيوية التي حفلت بها الأنظمة الاجتماعية والسياسية.

لقد تصور الأوربيون في العصور الوسطى الحياة السياسية عن طريق مهمة السلطتين الشريكتين ((الكنيسة والدولة)). ومن ثم فإنهم لم يولو اهتمام في الجانب السياسي على عكس العصور التي سبقتها، وبصورة أدق يمكن القول إن الجانب السياسي في هذه العصور يعد ضمن البحوث الدينية، فكان بحث السياسة يتموضع من خلال علاقتها بالدين. وأكد مؤلف الكتاب على دراسة الفكر السياسي عند القديس اوغسطس باعتباره يمثل العصور المبكرة من العصور الوسطى والقديس توما الاكوني بأعتباره يمثل الفترة المتأخرة من هذه العصور.

ثم ينتقل المؤلف إلى دراسة الفكر الفلسفي السياسي في عصر النهضة، حيث أصبحت أوربا أمام حالة جديدة عندما انهارت سلطة الكنيسة التي لم يكن انهيارها سياسيا فحسب، بل ثقافي أيضا، فانهارت الثقافة التي انتجتها على مدى القرون السابقة، وظهرت محلها الثقافة القائمة على التفسير العلمي لظواهر الطبيعة بعد ذلك وقد واكب ذلك تحولات في الفكر الاقتصادي من حيث النظرية وفجاءت الرأسمالية بدلا من النظام الإقطاعي، وأصبحت المدن لا الأرياف هي مركز القوة الاقتصادية ومن ثم السياسة، ومما

يشار اليه أن عصر النهضة لم ينتج فلاسفة على غرار ما ظهر في اليونان وروما وحتى العصور الوسطى سوى رجل واحد أبرز علما في الفلسفة والسياسة وهو نيقولاي ميكافيلي (١٤٦٧-١٥٢٧) والذي امن بأن ((الأنبياء المسلمين هم الذين كانت لهم الغلبة والسلطة، بينما فشل غيرهم، غير المسلحين)) أي الذين لم يمتلكوا القوة. إذا كانت الغاية تبرر الوسيلة عند ميكافيلي، فلا شك بأن لديه عناصر أخلاقية متشابكة أو بالاحرى لتقل على حساب عناصر غير اخلاقية، وكان هدف ميكافيلي هو بناء الدولة الآمنة، القوية، المستقرة والمستقلة.

الدولة التي يحكمها دستور يحفظ حقوق الأمير والنبلاء وعامة الناس بنسب تتفق مع مراكز قواهم.-وأخيرا يختتم الدكتور علي عبد المعطي محمد كتابه الفكر السياسي الغربي عندما يقوم في دراسة الفكر الفلسفي السياسي في العصر الحديث. الذي اتسم بمحاولة معظم فلاسفة هذا العصر للوصول إلى أصول وكيفية قيامها وغايتها وأركانها وأشكالها. وكذلك تناول الفكر السياسي الحديث مفهوم السيادة، يقول البعض إن السيادة تكون مطلقة وغير مقيدة بالنسبة إلى الحاكم((هوبز- بيرك)) وذهبت الأكثرية إلى إن الشعب هو المصدر الأصيل للسيادة، وان سيادته لا تباع ولا تشترى، وان الحاكم يجب إن يعبر عن روح الأمة وعن أرادتها الكلية العامة(هوبز، لوك، روسو، مونتسكيو) إلا إن المفهوم الرئيسي الذي أعطى صبغ هذه الفترة الحديثة بلون خاص هو مفهوم العقد الاجتماعي. في حين ركز(توماس بين) في أفكاره السياسية الحديثة على ثلاثة محاور رئيسة،هي الحرية والسيادة والعقد الاجتماعي.

وفي هذا الصدد فأن الذين تحدثوا عن مفهوم العقد الاجتماعي بعمق وتوسيع يمكن ان نطلق على فلسفاتهم السياسية أسم فلسفات العقد الاجتماعي وهم((هوبز ولوك وروسو واسبينوزا))ولابد من القول الى ان وجهة نظر هؤلاء الفلاسفة جميعا لنظرية العقد الاجتماعي تختلف من فيلسوف لاخر في تصوير حالة الطبيعة الاولى.

وظهرت في هذه العصور من تاريخ الفكر السياسي أفكار سياسية اخرى مثل فكرة فصل السلطات والادارة العامة والحقوق الطبيعية، والحقوق المدنية وروح القوانين والمؤسسات الدستورية، وتدعيم الاتجاهات الديمقراطية، لذا كان هذا العصر غنيا وخصبا بأفكاره التي تتعلق في النظريات والفلسفات السياسية.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
KUFA UNIVERSITY
COLLEGE OF ADMINISTRATION & ECONOMIC

AL-GHAREE

FOR ECONOMICS AND ADMINISTRATION SCIENCES